التخلف الاقتصادي والاجتماعي

في

اليمن

أبعاد الثورة اليمنية

اشرفت دار الطليعة للطباعة والنشر
على طباعة هذا الكتاب

الطبعة الأولى
تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٥

محمد سعيد العطار

التخلف الاقتصادي والاجتماعي في اليمن

أبعاد الثورة اليمنية

الإهـــداء

إلى الثورة اليمنية ؛
التي يجب أن تحقق أهدافهـــا ؛ حتى
تعيش اليمن في القرن العشرين ، لا في
القرون الوسطى ، كما كانت في عهـد
الإمام .

الدكتور محمد سعيد العطار

مقدّمة الطبعة العربيّة

صدر هذا الكتاب باللغة الإفرنسية ، أواخر سنة ١٩٦٣ ، في مدينة الجزائر ، وضمن مجموعة « العالم الثالث » التي تصدرها « المطبوعات الوطنية الجزائرية » . وتحاول هذه السلسلة أن تثبت بأن مثقفي « العالم الثالث » يستطيعون أن يقدموا التحليلات والدراسات العلمية للمشاكل التي تواجهها مجتمعاتهم .

ولقد مضت ثلاث سنوات ونصف تقريباً منذ نشر هذا الكتاب بالإفرنسية ، تدخلت خلالها عدة عوامل وظروف في « أزمة اليمن » أو على الأصح « حرب اليمن » ، هذه المأساة التي يعيشها شعب اليمن منذ اندلاع ثورة أيلول سنة ١٩٦٢ .

وعلى الرغم من كل ذلك فما زلت اعتقد أن ثورة اليمن لا بد من أن تتابع المسير ، بعد أن تتحرر من الجو الخانق المفروض عليها وتظهر شخصيتها الأصيلة ، لكي تكون قادرة على تحقيق أهدافها . وهي لن تستطيع ذلك إلا بخطة في الميدان السياسي والاجتماعي والاقتصادي .

ولقد أبقيت الكتاب كما هو دون تغيير ، مع أنه من الممكن إضافة عدة مواضيع ونظريات وانتقادات ، وذلك للأسباب التالية :

أولاً : إنني ما زلت اعتقد بما كتبته ، لا سيما وأنه لم يطرأ ما يوجب تغييراً في الأفكار التي يطرحها .

ثانياً : إذا كان لا بُدّ من تعليق على الحوادث الأخيرة ، والأوضاع الحالية في اليمن ، بما فيه الاتفاقية المعقودة بين الجمهورية العربية المتحدة ، والمملكة

العربية السعودية، و المفاوضات التي ستجري بين اليمنيين، من جميع « الأطراف المعنية »، فإني أرى أن الوقت لم يحن لهذا بعـــد، إذ يجب أن يمر بعض الوقت ليستطيع الـكاتب أن يستجلي حقيقة الموقف، فيحدد موقفاً علمياً، دون أن ينفعل أو يتسرع؛ فهدفنا ليس محاولة دعاوية بل محاولة علمية للمساهمة في تحليل « التخلف اليمني » .

ثالثاً : إن البرنامج الذي أسميناه « التجريبية الموجهة » مـــا يزال في رأينا وارداً . وإننا لنعتقد بأن اليمن ليس لديها حالياً أية إمكانية لتقبل برنامج أكثر ثورية، أو أقـــل ثورية . ذلك أن واقع اليمن يفرض علينا حدوداً لا نستطيع تجاوزها .

وليقل عنا « اليمين أو اليسار »، أو من يدعون هذه الألقاب، ما يريدون أن يقولوا، فإننا نؤمن بـــأن تخلف اليمن يتطلب التعمق والإخلاص، وقبل كل شيء الاستعداد لاستيعاب « الواقع اليمني » وتحمل مسؤولية تغييره .

بيروت، ٣٠ سبتمبر ١٩٦٥

د . محمد سعيد العطار

مقدمة الطبعة الافرنسية

إن الأبحاث الضرورية لإنجاز هذه الدراسة ، تطلبت عدة سنوات من العمل ، بسبب تبعثر الوثائق وانعدام الإحصائيات . ولم تكن هذه الأبحاث ممكنة لولا التشجيعات والنصائح والملاحظات والمساعدات ، التي تلقاها المؤلف من عدة أساتذة ، ومن مسئولين يمنيين ، ومن أصدقاء وأقارب .

وليس باستطاعتي أن أشكر شخصياً كل واحد من هؤلاء الأصدقاء . ولكني أتوجه بالشكر بالدرجة الأولى الى الأساتذة في جامعة السربون ، Maurice Lombord , Pierre George , G. Berque الذين أولوني ثقتهم وتفضلوا علي بملاحظاتهم وتوجيهاتهم ، وخاصة أستاذي وصديقي Charles Bettelheim ، الذي أشرف على ما قمت به من أبحاث ، وأنار سبيلي بملاحظاته ، والذي كنت أجد لديه أحسن استقبال ، والذي لم يتردد أبداً في أن يخصني بالعديد من ساعات وقته .

وأعبر عن شكري لأعضاء الحكومة الجمهورية اليمنية ، وكل الأصدقاء اليمنيين ، الذين أولوني ثقتهم المطلقة ، ووضعوا تحت تصرفي كل الوثائق الرسمية والمذكرات الشخصية .

ومن أهم المصادر التي استقيت منها الوثائق والملاحظات الضرورية ، الشعب اليمني نفسه ، الذي مكنني من استيعاب واقع البلاد .

وهذه الدراسات لم يكن من الممكن تحقيقها بدون العون المعنوي ، الذي ربما بالغت فيه ، من شقيقي عبد القادر وابراهيم وزوجتي جوزيان سعيد العطار ،

فإليهم أوجه شكري واعترافي بالجميل .

وأتوجـه كذلك بشكري الى أصدقائي الجزائريين ، وفي مقدمتهم صديقي محمد حربي والأخ عيسى مسعودي الذين أتاحوا لهـــذا الكتاب طريق النشر ، خاصة ضمن هذه المجموعة المخصصة « العالم الثالث » .

ختاماً أوجه شكري الى الأصدقاء ، وكل من ساهم مساهمة غـير مباشرة في إنجاز هذا الكتاب من أطباء في اليمن وفنيين ودبلوماسيين ومسئولين.

مدخل

تعد اليمن من البلاد النادرة التي لم تحظ باهتمام علماء الاقتصاد والاجتماع. وعلى علمنا ، فإن أية دراسة اقتصادية أو اجتماعية لم تخصص لهذا البلد .

ومن البديهي ، أن تثبط عزائم الباحثين ، بسبب انعدام الملفات والوثائق ، الى جانب صعوبات مادية أخرى . والواقع أنه ، حتى قيام ثورة سبتمبر ١٩٦٢، لم يكن من اليسير القيام بدراسات معمقة في اليمن ولا التجوال فيها بحرية (والأجانب الذين سمح لهم بالدخول قليلون جداً) ، ومنظمة التغذية والزراعة التي أوفدت بعثة إلى اليمن سنة ١٩٥٥ ، لم تنشر تقريرها حول الزراعة اليمنية إلاّ في سنة ١٩٦٠ بعد عدة صعوبات أثارها الإمام .

* * *

ومع ذلك فقد اخترنا هذا الموضوع لأسباب عدة .

١ – فاليمن بلاد فجر التاريخ «العربية السعيدة»،هذه،أو «اليمن الخضراء» كما أسماها المؤرخون العرب، تقدم لنا فرصة لإبراز عدم كفاية تعاريف التخلف وعدم شمولها . إننا هنا أمام بلد كان قد بلغ شأواً عالياً من التطور (فنياً واقتصادياً واجتماعياً) ، وأصبح يعيش منذ قرون عديدة في تخلف مطلق،ودون أن يخضع بشكل مباشر الى السيطرة الأجنبية (باستثناء ذلك الجزء من ترابه ، الذي وضع « تحت الحماية ») أو مراقبة « القوى الاقتصادية المسيطرة » .

٢ ـ هكذا ظلت اليمن في عزلة عدة قرون ، كما ظل اقتصادها يمثل اكتفاءً ذاتياً حتى عهد قريب ، غير أنه أصبح عاجزاً عن تأدية هذا الدور .

٣ ـ فالبلد على ذلك يمثل حالة خاصة ، لا يمكن أن تلائمها تفسيرات التخلف لأن البنيات الاجتماعية والاقتصادية الداخلية، كانت هي الأسباب الرئيسية لحالة اليمن الجمودية .

٤ ـ تعرض هذا القطر خلال تاريخه المعاصر لثورات وانقلابات فشلت جميعاً، بسبب المساعدة التي تقدمها الملكيات الإقطاعية في الجزيرة العربية ، فقد كان اليمن يمثل بالنسبة لتلك الملكيات نموذجاً للمقارنة ، تلجأ الى التذرع به ، تجاه مطالبة سكانها بالمؤسسات الديموقراطية ، وببناء اقتصاد حديث .

٥ ـ وأخيراً هناك واجب شخصي لا بد من تأديته. لقد كان علينا ـ كمواطن يمني ـ أن نحاول تقديم مؤلف عام من شأنه أن يساعد على فهم تخلف اليمن ويتيح لنا ، الى حد ما ، تهيئة برنامج شامل .

وإذا كان المؤلف قد أصر على القيام بهذه المهمة ، رغماً عن الصعوبات المذكورة ، ورغماً عن التعثرات والترقيعات (أي المحاولات التي يقدر لها الفشل أو المؤدية الى معطيات ناقصة) ، فذلك ، على الأقل ، راجع الى حصوله على إمكانيات أفضل مما قد يتوفر لدى الأجانب عن اليمن .

وهو لا يدّعي أنه استنفد كل المواضيع المطلوب طرقها ، كما لا يدّعي القدرة على استيعاب المواد المرتبطة بمعارف أخرى ، لأن معلوماته عنها محدودة .

إن دراسة اليمن (تاريخها وجغرافيتها واقتصادها ووقائعها الاجتماعية والبسيكولوجية والثقافية) تعتبر في الواقع عملاً ضخماً . أكان من الأفضل إذن الاكتفاء بعرض عن الاقتصاد اليمني ، وبدراسة اجتماعية للبلاد ، مع ترك بقية الأبواب المطلوب طرقها ، إلى آخرين أعلى كفاءة وأوسع اطلاعاً ؟ .

قد يكون هذا ، لو حصل ، حلاً مناسباً ومنطقياً دون ريب ؛ ولكن ، علينا ان نطرح بدورنا سؤالاً : أمن الممكن دراسة البنيات الاقتصادية ، دون التعرض للمشاكل الأساسية ؟ إن التفكير في تناول المشاكل الاقتصادية

والاجتماعية باليمن، سيكون غير معقول، إن لم يقدم له بفكرة عامة عن البلاد، وإن لم تقم محاولة لوضع رسالة علميـــة خاصة . وإن اليمن ، ونكرر ذلك ، لم يحظ بأية دراسة من هـــذا النوع . وكل الدراسات التي وضعت بهذا الصدد ، لم تعدُ أن تكون مجرد انطباعات رحلات ذات طابع خارجي ، أكثر ممـــا هي تحليل معمق لمادة معينة .

إننا لا نجد من بين الكتابات الموضوعة حول اليمن سوى أربعـــة أو خمسة مؤلفات يمكن اعتبارها وثائق أساسية [1] ، وهي على مـــا فيها من جودة ، لم تكن تستهدف مطلقاً تحليل مشاكل تخلف اليمن ، ولا تقديم دراسة شاملة عـن هذا القطر .

فنحن مضطرون إذن ، قبل أن نقوم بتحليل البنيات الاقتصاديـــة والاجتماعية ، وتقديم خلاصاتها ، القيـام بدراسة مونوغرافية نسبية التفصيل ، ومن هنا جاء مخطط هذا الكتاب .

ولا يسعنا إلا أن نعتذر عما قد يعتور عملنا هذا من ثغرات ، لا سيما في المواد الخارجة عن اختصاصنا ، وأملنـا أن يقوم اختصاصيون في تلك المواد باستكمال ما بدا من نقص .

* * *

يتألف مخطط الكتاب من جزأين متميزين ، فالجزء الأول الذي يضم ثلاثـة أبواب هو ، من الناحية العلمية ، دراسة مونوغرافية للبلاد . والبـاب الأول منه يقـــدم وصفاً لتاريخ اليمن وجغرافيتها ومونوغرافيتها ، كما يهتم على الخصوص

---

١ ـ نذكر منها على الخصوص :
ـ هاي سكوت « في اليمن العليا » لندن ١٩٤٧ ، ط. موري .
ـ منظمة التغذية والزراعة ـ تقرير بعثة المنظمة الى اليمن ـ روما ـ ١٩٦٠ (رونيوتيب).
ـ كلودي فايان ـ « كنت طبيبة في اليمن » باريس ١٩٥٥ ـ ط. جوليار وقـــد صدر مترجماً عن دار الطليعة في بيروت .
ـ ج. ج. بيربي ـ جزيرة العرب ط. (Payot) باريس ١٩٥٨ .
ـ M. Faroughy « التعريف باليمن » ، نيويورك ١٩٤٧ .

بالدراسات الاجتماعية لسكانه . أمـــا الباب الثاني فموضوعه البنية الاقتصاديـة والتقنية .

وكل من البـــاب الأول والثاني من الجزء الأول ، يسلطان الضوء على وضع الإمامـــة اليمنية ويقدمان نظرة شاملة لأنظمتها ، كما يفسران الانحطاط الذي أصاب قطراً عرف ، في إحدى فترات تاريخه ، حـالة من الرخاء والازدهار ، وتقدماً عالياً في المضمار التقني ، انتزع به إعجاب المؤرخين العرب .

أمـا الباب الثالث من الجزء الأول ، فهو محاولة لتفسير التخلف الاقتصادي والاجتماعي وإبراز لنوعيتها .

كذلك يتألف الجزء الثاني من ثلاثة أبواب ، أولها تحليل للثورة وأسبابهـــا ومفعولاتها ، وكذا الصعوبات التي واجهتها .

والباب الثاني هو عبارة عن برنامج أولي ، أعددناه رغبة في إرشاد البلاد الى سبيل للنمو الاقتصادي ، آخذين بعـــين الاعتبار الشروط الواقعية والخاصـة باليمن .

وإذا خلا هذا البرنامج ، المعتمد على « التجريبية الموجهة » من الأرقام ، فإن ذلك راجع الى اعتقادنا بأنه لا دلالة للأرقام في الإطار الراهن للبلاد . بيد أنـه من بين العناصر الأساسية في هـــذا البرنامج ، إنشاء هيئة للبحوث الإحصائيـة والاقتصادية ، مهمتها القيـام بالدراسات الأساسية ، من أجل إنجـــاز برنامج اقتصادي شامل .

ويشكل الباب الثاني الخلاصات التي انتهينا إليهـا ، وكذا الشروط الأولية التي هي ، على ما يبدو ، ضرورية في محاولة تناول مشاكل التخلف من الزاويتين النظرية والعملية .

وليس في نيتنا الزعم بأن « التجريبية الموجهة » هي غاية في حـــد ذاتها ؛ فهي لا تعدو كونها سياسة لمرحلة انتقالية : إنها تبدو أكثر ملاءمة للتكيف مع الشروط الموضوعية ليمن اليوم .

وأخيراً الباب الثالث أو « الخلاصة » الذي يقدم ، في الواقع ، الإطـــار

المرتبط بهذا البرنامج، وما يحتمل أن ينجم عنه من أخطار اجتماعية واقتصادية.

ولا بد أن نشير هنا، الى أن الروح التي وجهت المخطط الذي طبقناه على هذه الدراسة، كانت الرغبة في انجاز عمل فيه خدمة لليمن، في انتظار إنجاز دراسات معمقة في كل ميادين الحياة الاجتماعية للبلاد.

* * *

يتعين علينا أن نفسر الطريقة التي عملنا بها في ميدان الإحصاءات.

انه لم ينشر في اليمن، رسمياً، أي إحصاء. ولا توجد أية هيئة مسئولة لتلقي الإحصاءات وإعدادها. وأمام هذا النقص، وضعنا كل أملنا في اللجوء الى مصلحة الضرائب والجبايات، التي تملك وحدها أرقاماً حول الضرائب وحقوق الجمارك. غير أن أملنا، ويا للأسف قد خاب، عندما حصلنا على سجلات مصلحة الضرائب، لم نستخرج منها سوى بعض الإشارات المبهمة.

أما الحولية الإحصائية الصادرة عن هيئة الأمم المتحدة، فإنها لم تتعرض لليمن سوى مرتين، وهي لم تذكر اليمن، الا لتعطي أرقاماً تقريبية عن عدد السكان، اذ بالرغم من الوسائل التي تتوافر للمنظمة الدولية، فإنها لم تحصل على معلومات أدق وأوسع، حتى من المصادر الرسمية.

وتجد اليونسكو نفسها في الوضع نفسه، فيما يرجع لمشاكل التعليم والثقافة، بينما اختار المكتب الدولي للشغل؛ والهيئات الدولية الأخرى طريق الصمت في هذا الموضوع. أما منظمة التغذية والزراعة التي خصصت دراسة لليمن، فقد ظلت بدورها خرساء في موضوع الاحصاءات.

إن اليمن هو البلد الوحيد في العالم، الذي لا تستحق فيه الأرقام أي اهتمام (باستثناء ما يتعلق منها بالضرائب). وليس من قبيل الصدفة أن تدعى اليمن «تيبت الشرق الأوسط»، والمقصود بطبيعة الحال هو التيبت قبل أن تصبح جزءاً من الصين الشعبية.

لقد وجدنا أنفسنا أمام اختيار حاسم تجاه هذا النقص: فإما اللجوء إلى

الأرقام القديمة على علاتها ، والمأخوذة عن مصادر ومن سنوات مختلفة ، وإما أن نضرب صفحاً .

وإذا كانت المنظمات الدولية قد اختارت الحل الثاني ، فقد اخترنا نحن الحل الأول ، بعد طول تروّ ، وبناء على أبحاث متعددة .

ولقد أتاحت لنا إحصائيات عدن (المضبوطة ضبطاً محكماً) وتقارير السفارات الأجنبية ، والوثائق الخاصة ، والمعلومات الشخصية ، أن نقدم احصائيات إن لم تكن مدققة ، فهي ذات صبغة عامة . ولم يخالجنا تردد في استعمال هذه الأدوات الجاهزة ، لترقيم بعض المعطيات . والى جانب ذلك ، فضلنا الصمت حيثما افتقدنا الأرقام ، أو حصلنا على الناقصة منها .

* * *

إن عملنا هذا،لا يعدو مجرد مساهمة متواضعة،في دراسة التخلف الاقتصادي والاجتماعي باليمن . وهو ككل دراسة موضوعها بنية قديمة كاليمن ، يلجأ أحياناً إلى العبور السريع ، فوق بعض المواد التي تستلزم التعمق في الدرس .

القسم الأول

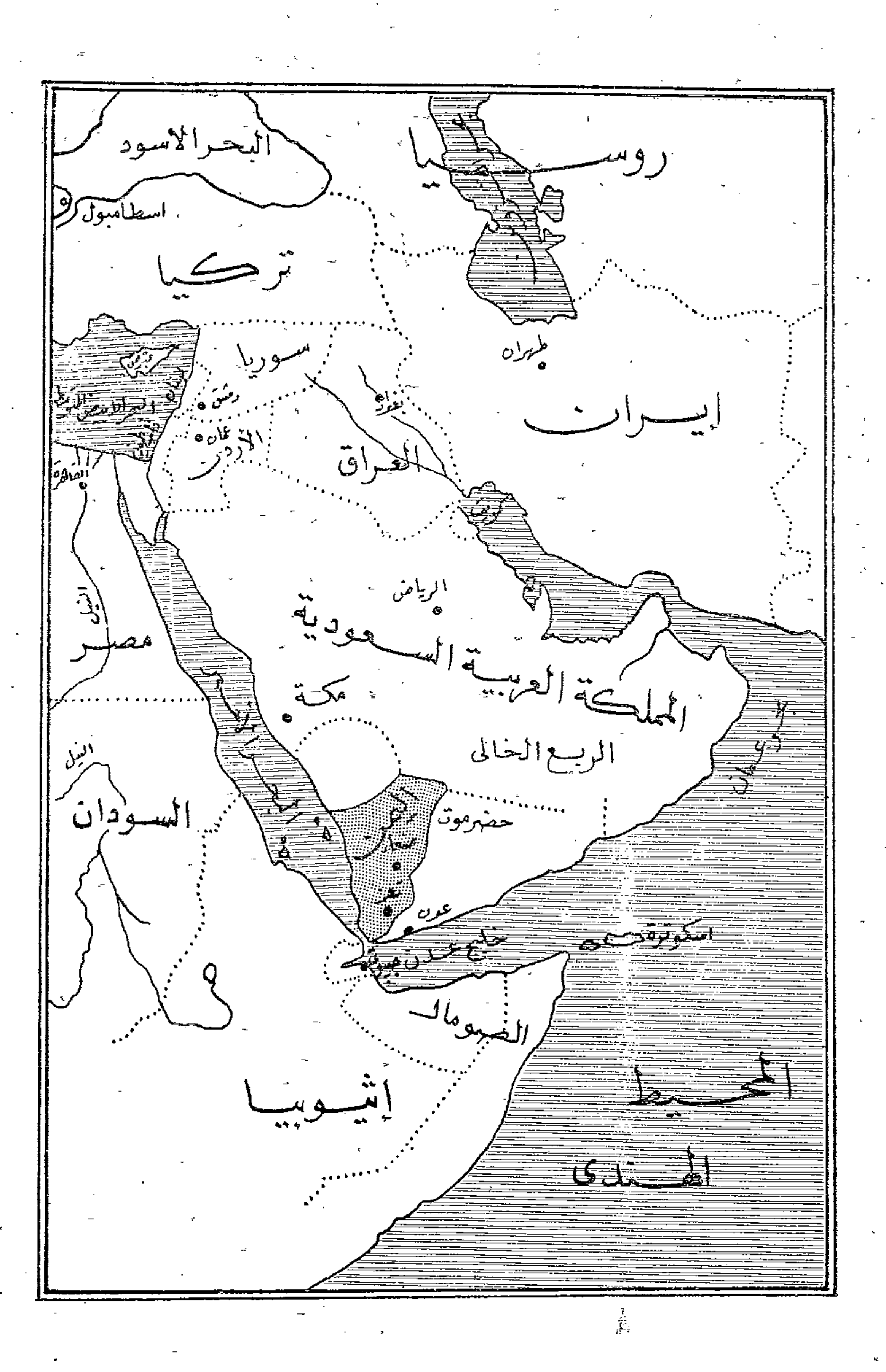
تخلف اليمن

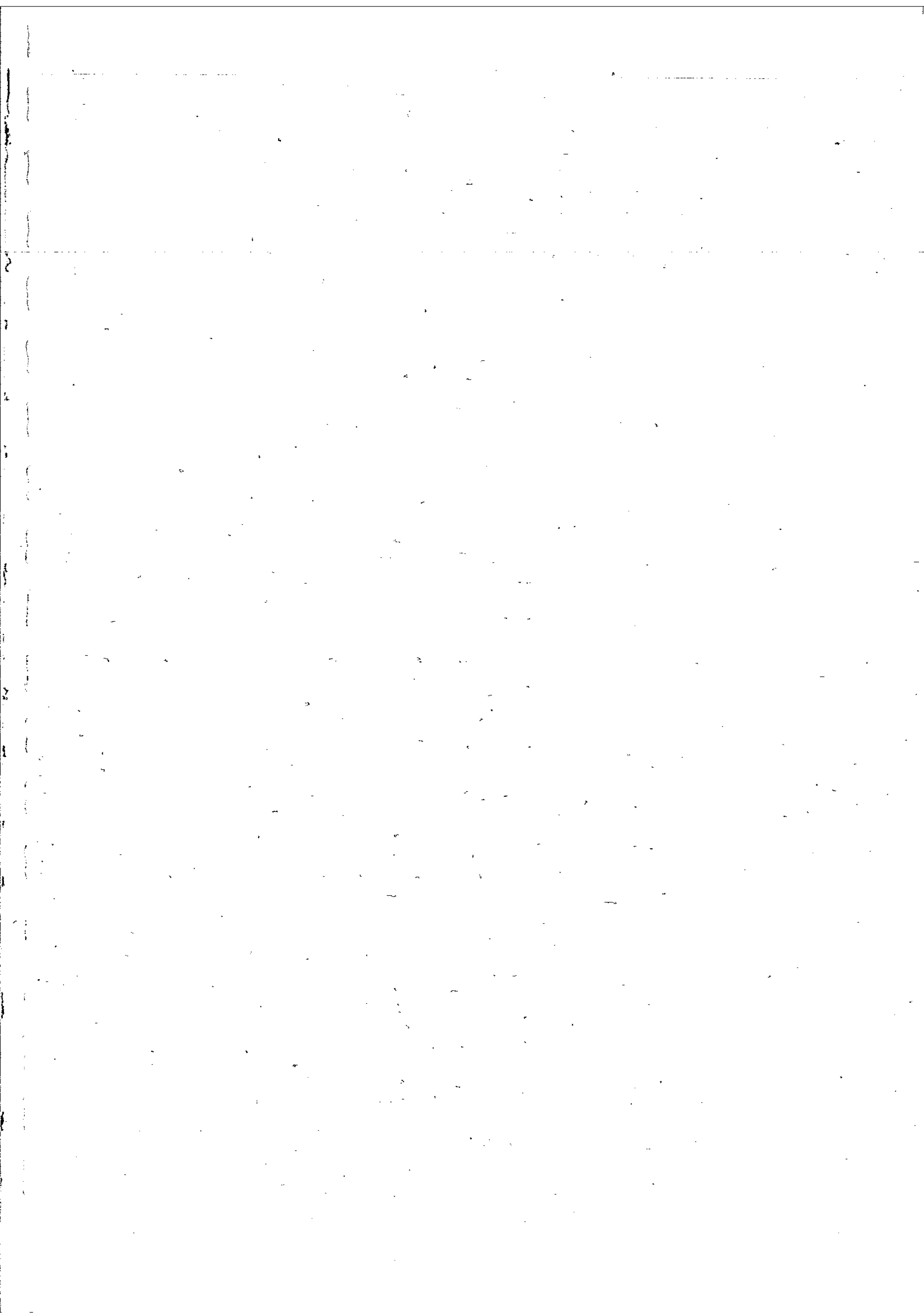
لم يبق للعربية السعيدة – اليمن – ، في كل ما كانت تملكه في القـــدم ، إلا الاسم. (برنار لويس في كتابه « العرب في التاريخ ») .

١

البَابُ الأول

مبادئ تاريخيّة وجغرافيّة وديموغرافيّة


البحر الأسود
روسيا
اسطامبول
تركيا
سوريا
طهران
دمشق
بغداد
عمان
الأردن
ايران
العراق
الرياض
المملكة العربية السعودية
مصر
مكة
الربع الخالي
النيل
السودان
حضرموت
عدن
اسكوترة
خليج عدن
الصومال
إثيوبيا
المحيط
الهندى



الفصل الأول

مبادئ تاريخية عامة

هناك مسألتان توجهان اهتمامنا في هذا الفصل :

١ – التذكير الموجز بالأحداث التاريخية الهامة .

٢ – ابراز الحالة الاقتصادية والاجتماعية للفترة المدروسة ، في الحدود الممكنة .

وليس في نيتنا أن نكتب تاريخاً شاملاً لليمن ، بالرغم مما قد يتضمنه هذا التاريخ من عناصر تشويق ، ثم الدراسات المتعلقة بهذا الموضوع ليست نادرة تماماً [1] .

وقد جاءت أعمال التنقيب عن الآثار القليلة العدد ، والتي جرت بالجزيرة العربية تأكيداً للأوصاف والروايات ، التي خلفها الجغرافيون والمؤرخون اليونانيون ، من أمثال جوذر الصقلي وسطرابون وبطليموس . وتوجد في جميع

---

١ – برنارد لويس – العرب في التاريخ – صدرسنة ١٩٥٨ .

– حمزة لقمان ، تاريخ عدن والجنوب العربي – دار مصر – القاهرة ١٩٦٠ .

– دائرة المعارف الاسلامية – الجزء الرابع طبعة ليدن ١٩٣٤ .

– وندل فيلبس – قطبان وسبأ – مطبوعات جوليارد – باريس ١٩٥٦ .

– فيليب حتي موجز – تاريخ العرب – طبعة (Payot) باريس ١٩٥٠ .

– جان جاك بيربي – جزيرة العرب طبعة (Payot) باريس ١٩٥٨ .

أقاليم اليمن خرائب ترجع الى العهود السبئية والحميرية ، ومن المنتظر ان تكشف لنا تلك الخرائب عن مظاهر أخرى من تاريخ هاتين المملكتين .

أما فيما يخص العهود الجاهلية والاسلامية ، فإننا نجد معلومات قيمة عنها لدى الهمداني[1] ، وابن خلدون[2] ، وابن المجاور[3] ، وابن بطوطة[4] ، والحكمي[5] .

أولاً — القرون الغابرة

لم يضبط بعد تاريخ حوادث العربية الجنوبية بشكل مدقق . ويميّز المؤرخون بين أربع ممالك قوية ، كانت تسيطر على مناطق تضيق وتمتد ،

---

١ — الهمداني ، يدعى ابن الحائك ، من علماء اليمن المشهورين ، ولد بصنعاء باليمن حوالي سنة ٩٤٥ الى ٩٤٦ . وهو مؤلف كتاب الاكليل المحتوي على عشرة مجلدات مخصصة كلها للتاريخ اليمني منذ القدم الى الفترة التي عاش فيها . وكتاب صفات جزيرة العرب . ولم ينشر حتى الآن من مؤلفاته سوى الجزأين الثامن والعاشر من كتاب الاكليل ، اما الاجزاء الثمانية الأخرى فلا زالت بشكل مخطوطات بالمكتبة الملكية في صنعاء . ونشير هنا الى أن الهمداني هو من المؤرخين العرب القلائل ، الذين اهتموا بدراسة العهود الغابرة ، على عكس تقاليد عصره ، التي كانت تقضي باغفال عصر الجاهلية . الاكليل :

— الكتاب الثامن ترجمه وقدم له الدكتور أمين فارس .

— الكتاب العاشر — طبعة القاهرة ١٩٤٨ .

٢ — عبدالرحمن بن خلدون ، رجل الدولة والمؤرخ وعالم الاجتماع المغربي الشهير ، ولد في تونس سنة ١٣٣٢ ، وتوفي بالقاهرة سنة ١٤٠٦ ، وعائلته من اصل يمني (كندة بحضرموت) هجرت مواطنها في القرن التاسع . وقد خصص فصلاً لليمن في كتابه الذائع الصيت كتاب العبر . راجع في هذا الباب (طريق اليمن) الذي أشرف على نشره بمدينة لندن سنة ١٨٩٢ البروفيسير كاي (M. H. C. Kay) .

٣ — عالم جغرافي عاش بالقرن الرابع عشر ، وخلف كتاب (صفات بلاد اليمن) نشر سنة ١٩٥١ بمدينة ليدن باشراف الاستاذ اوسكار لوفغرن (M. Oscar Lofgren) .

٤ — جغرافي ورحالة عربي ، ولد بمدينة طنجة سنة ١٣٠٤ ، وتوفي بالمغرب سنة ١٣٧٧ ، راجع كتابه (رحلات افريقيا وآسيا) المنشور في باريس سنة ١٨٥٤ .

٥ — حسن الحكمي اليمني ، ولد باليمن سنة ١١٢٣ ، وتوفي بالقاهرة سنة ١١٧٥ ، وهو مؤلف كتاب (طريق اليمن) المشار اليه في الرقم (٢) من هذه الحاشية .

وذلك من القرن ١٥ ق.م الى القرن الثاني قبل الميلاد . وهذه الممالك هي :

- مملكة المعينيين في الشمال .
- مملكة سبأ وكانت عاصمتها مأرب وشبوة في الوسط .
- المملكة القطبانية (في أقصى الجنوب الغربي) .
- مملكة حضرموت .

وقد تعايشت هذه الممالك جميعها ، أو كانت كذلك على الاقل خلال الازمنة الأولى ، ولربما كانت هناك فترة تحققت فيها السيادة الكاملة لمملكة سبأ على غيرها . ويبدو أن رقعة هذه المملكة قد اتسعت لتضم منطقة عمان الحالية في الخليج العربي ، كما يحتمل أن تكون قد « استولت على مستعمرات شاسعة في افريقيا حيث أسست مملكة الحبشة ، التي يرجع الاصل في تسميتها الى حبشات وهو اسم لقبيلة عربية كانت تقطن جنوب غرب الجزيرة »[1] .

ومملكة سبأ هي أشهر هذه الممالك وأبعدها صيتاً ، وهذا راجع الى شهرة سد مأرب الذي بني على عهدها ، والذي سنعود الى الحديث عنه فيما بعد ، كما أن شهرة سبأ ، راجعة إلى الاشارة الواردة في التوراة والقرآن ، عن الزيارة التي قامت بها بلقيس ملكة سبأ الى الملك سليمان .

فهل تعني الاشارة ملكة سبأ بالذات أم امرأة أخرى لها نفس الاسم ؟ ذلك موضوع لم يبت فيه حتى الآن .

فما هي الحالة الاقصادية والسياسية والاجتماعية ، التي كانت توجد عليها هذه الممالك ؟ ان كل المؤرخين يجمعون على وجود حضارة راقية ، وزراعة متطورة ، وتجارة مزدهرة (وبالخصوص تجارة البخور والطيب وبضاعة الهند والصين) .

أ - الزراعة .

كانت الأرض تفلح فلاحة قوية ، وبطرق علمية ، وبواسطة تقنية الري

---

١ - برنارد لويس ، المصدر الآنف الذكر .

المحكمة والمعممة . وفي القرن الثامن قبل المسيح ، قام أحد ملوك سبأ بتشييد سد مأرب الشهير ، الذي لعب دوراً أساسياً في النمو الاقتصادي للبلاد . وتكفي مشاهدة خرائب هذا السد ، التي ما زالت ماثلة الى اليوم ، للاقتناع بأنه كان بناء تقنياً رائعاً ، ونقدم هنا شهادتين قريبتي العهد في موضوعه .

١ – شهادة و . فيلبس :

« أشهر آثار مأرب هو السد الذي كان يعتبر في العصور الغابرة ، احدى روائع العالم . وهو مؤلف من سلسلة من السدود ، ما زالت بعض أجزائها قائمة الى اليوم ، وبعد مرور عدة قرون على هذه الآثار ، فإن المشهد ما زال يتجاوز كل خيال (...) وما زلنا نعثر على الاماكن التي قدّت منها الصخور تبعاً لامتداد السد ، بقصد تكوين مصبات المياه موجهة لري الحقول المجاورة . لقد كان دور السد ، هو ضبط كميات الماء المنحدر من جبال اليمن ، وتنظيم توزيعها على الأرض ، فتحولها بذلك الى مساحات شاسعة من الحقول المخضرة »[1] .

٢ – شهادة الدكتورة كلودي فايان :

« كان أحد السدين اللذين زرناهما يمتد على مساحة كيلومتر بين هضبتين صخريتين تشكلان هضبتي واد جاف وقتئذ (...) وقد قمنا أولاً بزيارة مجموعة الضفة اليسرى ، التي ينطبق تصميمها تماماً على التصميم الذي وضعه أرنو[2] (...) ، وفي الحوض القديم يمتد رصيف على شكل مستو مائل . وهناك قناة تقود الماء نحو مخرجين متباعدين ، تفصل بينهما سارية بشكل حاجز مائي امتداداً لها . ولم يكن لهذين المخرجين من أوصاد ، بل كان اغلاقهما يتم بواسطة الواح ضخمة من الخشب ، ينطبق بعضها على البعض الآخر حسب سوية الماء (...) . ولا زالت الصخور الرائعة النحت متماكساً بعضها مع البعض الآخر ، ولا زال الاسمنت الذي طليت به الأرصفة كأنه لم يمس . انما المرء لا يملك غير الاعجاب دون تحفظ ، تجاه هذا الاتقان في العمل ، الذي يعود عهده الى قرابة ثلاثة آلاف

---

١ – وندل فيلبس المصدر الآنف الذكر ص ٢٤٦ .

٢ – أرثور أرنو : رحالة فرنسي ، وهو أول أوروبي تمكن من زيارة مأرب سنة ١٨٤٣ .

عام ، وبالرغم من بعد المدة المغرق في القدم ، فإن مهندسي زماننا جديرون بأن يفخروا بتشييد مماثل له »[1] .

بعد هذه الاوصاف المفصلة، لم يعد هناك داع للاضافة ، فهذا السد ، وسدود أخرى دونه من حيث الأهمية (توجد حواجز أخرى للمياه في أماكن متعددة من اليمن) هو عامل ازدهار الزراعة الكثيفة والشاسعة المساحة في نفس الوقت، وهو ضامن الوفرة الزراعية .

وقد جاء في القرآن : « لقد كان لسبأ في مساكنهم آية ، جنتان عن يمين وشمال » .

ب ـ تجارة البخور والطيب .

لقد كانت كثرة استهلاك العالم اليوناني لبخور العربية الجنوبية وإفريقيا الشرقية (الصومال الحالي) سبباً جعل من تجارة هذه البضاعة تجارة عالية المردود ، الأمر الذي جعل منها المصدر الثاني لثروات ممالك اليمن .

ج ـ طرق القوافل .

وأخيراً فان احتكار تجارة التوابل، وبضائع الهند والصين ، بواسطة طريق القوافل، كان المصدر الثالث لثروة اليمن . وكانت هذه الطريق تبدأ من شاطىء اليمن (عدن) مارة بالمربط ومخا وشبوة ومأرب ، ثم مكة ويثرب ، لتنتهي الى البحر الابيض المتوسط . ولقد اصبح هذا الاحتكار واقعاً ملموساً ، بفضل الحرص في المحافظة على نظام المواسم .

ولقد أدت العوامل الثلاثة الآنفة الذكر ، الى قيام حضارة مزدهرة لها نقدها المسكوك ، وفنها المعماري المتطوّر (المدعو بالبابلي) ولغتها المكتوبة وفنونها التشكيلية ، الخ ...

ان هذه الحضارة ، ورد ذكرها في وثائق الآشوريين ، عند مقارنتهم لها

---

١ ـ كاودي فايان : المصدر السابق الذكر ص ٢٨٧ .

بـ « الاعارب » ، وهم أقوام من البدو يترددون في ترحالهم عبر مناطق الصحراء العربية السورية .

أما بخصوص النظام السياسي ، فان نظام الحكم باليمن كان ملكياً ، غير أن الملك لم يكن يعتبر كائناً مقدساً ، كما هـو الحال في بقية بلاد الشرق ، وكان الى جانبه مجلس للاعيان .

* * *

عندما أصاب التدهور مملكة سبأ ، استولت عائلة حاكمـة على السلطة سنة ١١٥ قبل الميلاد ، وكونت الامبراطورية الحميرية . وكان ملوك هذه الاسرة ، يحكمون في بداية عهدها ، باسم مملكة سبأ . وقد اتخذوا من مأرب مركزاً لهم حتى سنة ٣٤٠ بعد الميلاد .

وخلال الفترة الأولى هذه ، شن الحميريون عدة حروب ضد الممالك المجاورة، بغية الاستئثار بمراقبـة طرق القوافـــل ، وتمكنوا من ادماج مملكتي قطبان وحضرموت ، واصبحوا بذلك سادة لكل الجنوب العربي ، كما قاموا بغزوات متكررة الى الحبشة « بقصد ارساء أسس الامبراطورية الحبشيـة » [1] . وقـد استمر حكم الحميريين حتى القرن الخامس بعد الميلاد ، مع نقل العاصمة الى ظفار. ويذكر الهمداني[2] في كتابه (صفات جزيرة العرب) أسماء ثلاثة وعشرين تبّعاً[3] من تبابعة حمير ، كان آخرهم ذو النؤاس .

وأثناء حكم حمـــير ، تمكن القائد الروماني الشهير أليوس غاليوس في سنة ٢٤ ق.م من التوغل في الجزيرة العربية . غير أن هذه المحاولة ، باءت كغيرها من المحاولات بالفشل .

اما اقتصاد البلاد في هذه الفترة ، فقد عرف مرحلتين متمايزتين . ففي بداية

---

١ – جان جاك بيربي – المصدر الآنف الذكر ص – ١١٣ – .

٢ – الهمداني ص – ٢١ – .

٣ – لفظ حميري يمكن ترجمته بأمبراطور أو رئيس .

عهد الامبراطورية ، خلال قرنين من الزمان ، عرف اقتصاد اليمن نمواً مطرداً ، وانتشرت الحواجز المائية (ذات أهمية أدنى بكثير من أهميـة مأرب) لتشمل لحج وشيبام ، كما شيدت مخازن الماء في عدن . ولقد حافظت اليمن على هـذا الازدهار ، وهذا ما يفسر مطامع الرومانيين ، ومحاولات الغزو المتكررة التي قاموا بها .

وكانت المرحلة الثانية مرحلة الانحطاط الذي جاء نتيجة لعدة عوامل :

١ – بعد اكتشاف نظام المواسم ، فقد الحميريون احتكار تجارة التوابـل وبضائع الهند والصين ، وقد أخذت السفن الرومانية تمخر عباب المحيط الهندي منافسة بذلك طرق القوافل . وقد أدت هذه المنافسة الى انهيار الطرق انهياراً كاملاً ، الامر الذي أضاع على الامبراطورية مداخيل مهمة .

٢ – يرجع عهد الانهيار الاول الذي أصاب سد مأرب الى سنة ١٢٠ ، وقد دفعت هذه الكارثة إلى « هجرة هامـة امـا بدافع الخوف الديني أو لكون البلاد ، بعد ان فقدت وسائل الري ، أصبحت عاجزة عن اعاشة السكان »[١]. وقد أعيد ترميم السد ، وظل قائماً بعـد ترميمه طيلة أربعة قرون حتى عهد الاحتلال الحبشي .

ولأول مرة في التاريخ ، يهاجر اليمنيون عـن بلادهم هجرة واسعة ، توجهوا اثرها للاستقرار في بلاد ما بين النهرين وسورية حيث أقاموا مملكتي الحـيرة وغسان .

ثانياً ـ الفترات اليهودية والمسيحية والساسانية

دخلت الديانتان المسيحية واليهودية الى اليمن أثناء المرحلة الثانية من العهد الحميري في القرن الرابع . وقد تعايشت هاتان الديانتان مع الوثنية . وفي القرن الخامس فقط ، أصبحت اليهودية دين الدولة . وقد قام ذو نؤاس ، وهـو آخر

١ – ج ل . بريموند ، اليمن والسعودية . باريس ١٩٥٧ .

تبابعة الحميريين ، بفرض هـــذا الدين على السكان المسيحيين ، فثارت من أجل ذلك حرب أهلية ، استنجد فيها المسيحيون بإخوانهم المجاورين بالحبشة . وقد سنحت لهؤلاء بذلك فرصة للسيطرة على البلاد ، ودام احتلالهم لها من سنة ٥٢٥ الى سنة ٥٧٥ ، وقد حاول الاحباش خلال سيطرتهم على اليمن مد سلطتهم الى مكة [١] .

يؤكد المؤرخون بالاجماع أن السيطرة الحبشية اتسمت بالضراوة والقسوة ، وخاصة حكم « أبرهة » ، الذي سام السكان اليهود والوثنيين صنوف الارهاب والتنكيل . وتؤكد بعض المصادر العربية ، أن ثلث الرجال باليمن قـــد لقوا حتفهم على عهده ، وأن ثلث النساء قد سبين كإماء الى الحبشة [٢].

ولنا أن نشك في هذه الارقام البادية المبالغة ، غير أنها تعطينا فكرة عـن اتساع نطاق الاضطهاد .

وفي سنة ٥٧٤ تمكن التبّع سيف بن ذي يزن ، من أن يصل الى بـــلاد فارس ، وأن يطلب نجدة ملك ساسان، بغية تحرير اليمن من سيطرة الاحباش. وفي سنة ٥٧٥ وصلت الجيوش الساسانية الى عدن ، وطردت الاحباش منها ، واقتسم الملك الساساني السلطة مع التبع لفترة قصيرة ، ثم انقلب عليـه وحكم البلاد حكماً مباشراً . وهكذا أصبحت البـــلاد ومن ضمنها حضرموت أقليماً ساسانياً ، وحلت عبادة النار محل المسيحية . وقد دامت هـــذه الوضعية حتى سنة ٦٢٨ ، وهو العام الذي اعتنق فيه باذان ، الحـاكم الساساني لليمن ، الدين الاسلامي .

ومن البديهي أن الحروب الاهلية والغزو الاستعماري الحبشي ، والتحرير ثم السيطرة الساسانية ، لم يكن من شأنها الا أن تزيد في تفاقم الوضعية الاقتصادية للبلاد . وهي وضعية أصبحت متدهورة ، لم تعد تستطيع الاستجابة لحاجات السكان . وعلى عهد السيطرة الحبشية، انهار سد مأرب ، وخلف انهياره خسائر

---

١ ــ سورة الفيل في القرآن الكريم .

٢ ــ حمزة لقمان ، المصدر السابق الذكر ص ــ ٢٤ ــ

لم يكن من الممكن تعويضها ، وقد وصف القرآن هـــذه الحادثة في الآية :
«فأعرضوا فأرسلنا عليهم سيل العَرِم وبدلناهم بجنتيهم جنتين ذواتي أكل خمط وأثل وشيء من سدر قليل »

وسواء أكانت هذه الكارثة نتيجة لفيضان أو هـــزة أو ظواهر طبيعية أخرى ، أم أنها كانت نتيجة لانعدام صيانة السد (ويحتمل أن تكون نتيجة للعاملين المذكورين) ، فإن انهيار السد كانت له عواقب اقتصادية واجتماعية ، قلبت أوضاع اليمن رأساً على عقب .

وقد كان من بين هذه العواقب ، الهجرة الجماعية الى شمال الجزيرة العربية ، والى أفريقيا الشرقية . إن انقطاع التوازن الزراعي جعل البلاد تواجه المشاكل الغذائية ، ومن ثم كانت هذه الهجرة التاريخية . وقد لعبت هذه الهجرة دوراً اساسياً على تعاقب التاريخ بالنسبة لديموغرافية اليمن ، ومنذ حدوثها أصبحت اليمن بلاد هجرة . وهناك واقعة تجدر الاشارة اليها ، وهي أنـــه لم يشيد حتى أيامنا هذه سد مائي على غرار سد مأرب .

ثالثاً ـــ المرحلة الاسلامية وما قبل السيطرة العثمانية الثانية

كان عدد اليمنيين كثيراً بـــين الانصار ، ولقد ساهموا بفعالية في غزوات الاسلام ، ودخلت البلاد هذا الدين بعد مرور ست سنوات على الهجرة .

وكانت اليمن في عهد الرسول مقسمة الى خمسة أقاليم ، على رأس كل منهـــا حاكم تعينه مكة ، ويخضع في حكمه لها . وبانهاء عرش اليمن ، وانتهـــاء دور العاصمة ، الذي كانت تلعبه صنعاء ، وبعد فتح سورية وما بين النهرين ومصر ، فقدت اليمن تلك الاهمية السياسية والاقتصادية ، التي كانت لهـــا في الماضي . ونتجت عن ذلك هجرة جماعية ثالثة نحو هذه البلاد ، ونحو أقطار العالم الاسلامي الاخرى فيما بعد . وليس من النادر أن نجد حالياً في البلاد العربية العديـــد من العائلات التي يرجع أصلها الى اليمن .

وأثناء الصراع حول الخلافة ، انحازت اليمن الى جانب علي ضد معاوية .

وقد أرسل خلفاء دمشق ، ومن بعدهم خلفاء بغداد ممثلين عنهم الى أقاليم اليمن ، كانوا يحكمون باسمهم . وقد قامت عدة اضطرابات وحركات تمرد ، وأحيانا انتفاضات حقيقية ، ضد هؤلاء الحكام ، وضد السياسة التي كانوا ينتهجونها ، وقد جوبهت جميع هذه الحركات بالقمع الشديد .

وفي عام ٨٩٣ قامت مملكة زيدية (طائفة شيعية يمنية) ، جعلت من مدينة صعدة بشمال البلاد عاصمة لها ، غير أن سلطة هذه المملكة لم تتجاوز حدود عاصمتها . وقد أوردنا هذه الحادثة لسببين أساسيين :

أ – الدور الذي لعبته هذه المملكة فيما بعد .

ب – كانت هذه الحادثة رد فعل في شكل مطالب دينية ، كما كانت رفضاً لسلطة الخارج ، وبعبارة أخرى ، حسب الاصطلاح الحديث ، كانت « حركة وطنية » .

وقد كان لتفكك الخلافة الاسلامية في القرن العاشر ، في اليمن ، نفس العواقب التي انعكست على بقية العالم الاسلامي .

وتفككت وحدة اليمن ، لتفتح الباب لقيام امارات صغيرة ظل أمراؤها في تطاحن ديني ، وفي معارك اقتصادية ، كانت تدور بالأخص حول مراقبة ميناءي عدن ومخا . ولم تتوقف هذه المعارك إلا بدخول جيوش صلاح الدين الايوبي سنة ١١٧٣ . وقد تمكن صلاح الدين من ان يعيد للبلاد نوعاً من الوحدة ، استمرت تسعاً وخمسين سنة باستثناء الشمال ، الذي ظل الزيديون يسيطرون على مقاليد الأمور فيه .

واستتب الامر لدولة (بني الرسول) من سنة ١٢٣٢ ، الى سنة ١٤٥٤ ، التي امتد نفوذها على طول الشاطيء ، وعلى الانهر المتوسطة وحضرموت ، بينما كانت المملكة الزيدية ، تسيطر على أعالي البلاد .

وقامت مصر المملوكية من جهتها بغزو اليمن سنة ١٥١٥ . وفي سنة ١٥٢٣ استقر في الحكم أول باشا تركي بعد حرب دامت أربعين سنة ضد الانصار الوطنيين . وأثناء هذا الاحتلال التركي قامت الطائفة الزيدية بانتخاب المنصور

بالله القاسم ، مؤسس الحكم الملكي المنهار ، كإمام لها ، وقد دشن هـــذا الاخير حكمه بتنظيم الانتفاضة ضد الاتراك .

وقد توصل اليمنيون وهم على حالة من شقّة الخلاف ، الى نوع من الاتحاد ضد المحتلين الاجانب . ولكن ، ما إن غادر الاتراك البلاد سنة ١٦٢٨ ، حتى عـاد التمزق الى الظهور ، وقامت معـــه إمارات وممـــالك صغرى وسلطنات ، ومشيخات ، واستؤنفت الصراعات الداخليـة ، ووجدت اليمن نفسها مجزأة إلى عدة دول متنافسة . استمرت هذه الحاله طيلة قرنين ، الى أن جـاءت مرحلة الاحتلال التركي الثـــاني سنة ١٨٤٠ ، وحتى ظهرت قوة استعمارية جديدة على المسرح ، هي بريطانيا العظمى .

لقد سبق لنا أن رأينا أن اقتصاد البلاد في القرن السادس لم يعد يفي بحاجات سكانها ، مما سبب الهجرة التي تحدثنا عنها . وكان الاسلام يشجع على هـــذا الاتجاه نحو الهجرة ، فنجم عن ذلك ازدهار نسبي ، على الأقل في عهد الخلافتين الاموية والعباسية . ولما كان الفائض السكاني يغـــادر البلاد الى البلاد المفتوحة حديثاً ، فقـــد تم التغلب على الازمة الزراعية . ومن ناحية أخرى كانت اليمن مرتبطة بمجموعة من المناطق الغنية البـالغ اقتصادها مرحلة التوسع ، ولقـــد استفادت البلاد من وضعيتها تلك استفادة مباشرة (عن طريق التجارة البحرية على الخصوص) أو غير مباشرة عن طريق ما كان المهاجرون يمدون به موطنهم الاصلي من أموال . وهنـاك عدة وثائق تدل على المساعدة التي كانت تتلقاهـا مئات العائلات من أفرادها المقيمين في البلدان الاسلامية الأخرى . فالفترة كانت فترة ازدهار ، إذا مـــا اعتمدنا على المصادر التي خلفها المؤرخون والجغرافيون العرب الذين كتبوا عنها .

ولنضرب لذلك مثلاً بالمقدار التالي : فقـــد بلغت مداخيل العباسيين من جبايات اليمن (فترة زمنية غير محدودة) نحواً من ٦٠٠ الف دينار ، وقد بلغت جبايات العباسيين من مناطق عربية أخرى بالنسبة لنفس الفترة المبـالغ التالية :

من نجد والاحساء ٥١٠و٠٠٠ دينار

من الحجـــاز   ٠٠٠و١٠٠ دينار
من عمـــان   ٠٠٠و٣٠٠ دينار [١] .

وقد كانت تجارة الرقيـــق المستورد من أفريقيا الشرقية مزدهرة في منطقة تهامة ، ولا زالت احدى مدن اليمن الصغيرة محتفظة باسمهـــا الأصلي « بيت العبيد » .

وفي عدن ومخا نشطت التجارة البحرية ، وكانت السفن القادمة من الهنـــد والصين ترسو بهـذه الموانىء ، كما كانت بعض الدور التجارية تملك فروعاً لها في كثير من البلدان الاخرى ، وتدر عليها تجارتها ثروات طائلة . وكمثال عن هذه الدور نورد اسم بلال المحمدي الذي ذكره الخزرجي. وقد كان المحمدي هذا يملك داراً تجارية تحمل اسمه ، وقد خلف لورثته من بعده المبالغ التالية :

٠٠٠و٥٦٠ دينار من العملة المحلية .

٠٠٠و٣٠ دينار من العملة المصرية .

من ٦٠٠ الى ١٠٠٠ رطـــل (يعني من ٣٥٦ الى ٥٧٨ كيلوغرام من سبائك الذهب والفضة) .

هذا بالاضافة الى مجوهرات وتحف فنيـــة من الهند والصين والمغرب ومصر الخ . وحتى اذا افترضنا أن هذه الثروة مبالغ فيها ، فإن هذا الافتراض لا ينفي كون التجارة قد بلغت مرتبة عالية من الازدهار في ذلك الوقت .

كذلك ، كانت الحياة الثقافية في أوج ازدهـــارها ، وكانت حركة التعليم تحظى بالتشجيع ، فقد كانت (زبيد) وهي احدى مدن تهامة تملك جـــامعة ذائعة الصيت بما كان يلقى فيهـــا من دروس في علم الرياضيات وخاصة مادة الجبر . وكانت الدراسات والابحاث الفقهية والفنية متقدمة وواسعة الانتشار في صنعاء وتعز وبيت الفقيه وعدن وشيبام وسايون بحضرموت. وقد دخلت على الفن المعماري التقليدي المدعو بالبابلي اضافات وتأثيرات متعددة ، خلقت منه هندسة

---

١ — الحولية الاسلامية ، ل. ماسينيون. طبعة باريس ١٩٥٤ — دائرة المعارف الاسلامية: طبعة ليدن ١٩٣٤ .

معمارية رائعة ، ما زال بامكان الزائر لصنعاء وشيبام أن يرى معالمهـــا وسمو ذوقها .

ان كثيراً من الكتاب المعاصرين يأخذون على المسلمين فقدانهم « روح العمل والابتكار » . ويربطون التخلف الاقتصادي والاجتماعي بالاسلام ، وهذه الفترة المزدهرة من حياة اليمن التي استمرت عدة قرون ، تفنـّد افتراضاتهم ، وتكذب تأكيداتهم (ونعتقد أن أولئك المؤرخين قد ألقوها على عجل ودون أن يأخذوا الحقـائق التاريخية بعين الاعتبار) ، على أن هؤلاء الكتاب قد صبّوا حكمهم هذا على شعوب أخرى ليست اسلامية الدين (الحبشة والهنـد والصين الخ) . وليس في نيتنا هنا أن نفتح نقاشاً مع أولئك المؤلفين ، غير أننا لا نستطيع تجاهل هـذا المشكل ، فأسباب الانحطاط الاقتصادي ، في رأينا ينبغي البحث عنهـا في التحولات والتغييرات الطارئة على التيـارات الاقتصادية الدولية في البنيات الاجتماعية ، وفي شكل التملك وفي جمـود وتوقف البحوث التقنية (العلمية) .

إن كل حضارة مزدهرة ، عندما تتوقف عن السير الى الامـام ، تتدهور أولاً ، ثم تنحل في النهاية . ومـا من شك في أن الفتن والاضطرابات والغزوات الخارجية ، كانت عاملاً مشجعاً على هذا التوقف والجمـود . وما من شك في أن احتلال الجيوش الاجنبية كان كارثة على اليمن ، غير أنه وحـده ، لا يفسر الانحطاط الذي أصابها ، اذ البنيات الاجتماعية والاقتصادية ـ ونكرر ذلك ـ كانت هي العوامل الحاسمة لهذا الانحطاط .

لقد فقدت اليمن قوتها الاقتصادية منذ القرن السابع عشر ، وقـد تحولت موانئها من أسواق دولية الى مجرد مراسي اجبارية ، تقترب منها السفن بحذر ، وأصبحت القرصنة في مياهها أمراً عادياً . وقـد انخفض سكان عدن الى ٦٠٠ شخص في سنة ١٨٣٩ حسب تقرير أول حاكم انجليزي لهذه المنطقة ، ولا ريب في ان تكون مخا والحديدة قد انحدرتا الى مستوى مماثل .

إن اكتشاف البن في نهاية القرن السادس عشر وبداية القرن السابع عشر ، لم يدفع بالاقتصاد الوطني في الطريق السليم . والواقع ان حركة تصدير البن الى

أوروبا ، بلغت حد الازدهار ، غير انها لم تكن كافية للنهوض بمجموع الاقتصاد الوطني .

رابعاً : الفترة الثانية للسيطرة العثمانية والتغلغل الانجليزي

لم تؤد الصراعات المتواصلة بين الامامة والامارات القائمة داخل البلاد ، إلا الى فتح الباب لعودة الاتراك ، كما انها شجعت في نفس الوقت مجيء قوة استعمارية هي بريطانيا العظمى ، التي وجدت في اليمن مستودعاً لفحمها على ضفاف البحر الأحمر .

وفي سنة ١٨٣٦ استغلت الحكومة البريطانية حادثة النهب ، التي تعرضت لها باخرة هندية تعطلت بالقرب من عدن ، فقامت تطالب امارة لحج ، التي كانت عدن تابعة لها ، بدفع تعويضات ، وبإنزال العقوبات على مرتكبي حادثة النهب . وامام رفض الطلب البريطاني قام القبطان س. ب. هينس الضابط في قيادة القوات البحرية البريطانية ، بإنزال جيشه على الشاطىء اليمني واحتلال عدن في شهر يناير من سنة ١٨٣٩ ، بدعوى حماية البحار وحرية استعمالها . والحقيقة أن الانجليز كانوا يطمعون في احتلال عدن منذ سنة ١٨٢٨ ، وكان الميجور جينيرال باجنولد ممثل بريطانيا باليمن قد وضح للقيادة البحرية البريطانية أهمية ميناء عدن ، وأوصى تلك القيادة باحتلاله . ولما لم تثمر الاتصالات مع سلطان لحج ، ظل البريطانيون يتحينون الفرصة التي مكنتهم منها حادثة الباخرة الهندية .

وقد وقع اتفاق بين الطرفين سنة ١٨٣٩ أعطى صبغة شرعية لذلك الأمر الواقع ، أي الاحتلال ، مقابل مبلغ سنوي من المال يدفع للسلطان (٦٥٠٠ جنيه ماري — تيريز) . وهكذا أصبحت عدن ملحقة بحكومة الهند .

عند هذا الحد ، أظهرت الحكومة البريطانية اكتفاءها بعدن ، دونما اهتمام

بما وراء هذه المنطقة ، ولكن فهمها ظل في الواقع يقظاً .

أما الأتراك ، فقد عادوا من جانبهم الى اليمن ، ليحلوا محل الجيوش المصرية ،التي دخلت البلاد فيما بين ١٨٣٦ الى ١٨٣٧ بعد المحاولة الوهابية بالحجاز.

وقد جاءت سنة ١٨٤٠ لتجد الاتراك مرة أخرى في صنعاء ، غير أنهم لم يتمكنوا من البقاء فيها طويلاً ، وسيكتفون بملازمة السواحل حتى سنة ١٩١٨ ، (وحتى هنا لم تركن جيوشهم يوماً الى راحة بسبب الانتفاضات المتوالية) . وقبل هذا التاريخ ، وفي سنة ١٨٧٢ كانوا قد احتلوا صنعاء « لمدة ما » وأقاموا بها حكماً عسكرياً ، غير أن الامام يحيى طردهم منها في سنة ١٩٠٥ ، بعد أن الحق بجيوشهم هزيمة لا تنسى .

خامساً : انفصال اليمن الكبرى

١ — محمية عدن

عندما تمكن البريطانيون من فرض حمايتهم بالقوة على عدن ، دخلوا في علاقات مع الامارات المتمردة على الامامة ، وشجعوا على قيام امارات جديدة ، مستعملين سياسة الرشوة والهدايا ، وتقديم المبالغ السنوية وتوزيع البنادق والذخيرة الى غير ذلك . ولقد آتت سياسة «فرق تسد» هذه أكلها . وباشتعال نار الحرب العالمية الأولى ، كانت بريطانيا مرتبطة عن طريق العهود والمواثيق الثنائية للحماية ، مع ٢٩ سلطاناً وأميراً وشيخاً لهم سلطة نظرية على أقاليم تبلغ مساحتها في المجموع ١٨٠٠٠٠ كلم٢ ، يقطنها عدد من السكان متراوح بين ٨٠٠٠٠٠ الى مليون نفس. والواقع أن بريطانيا اعتمدت في مد سيطرتها على نشاط مواطنيها القليلي العدد ، الكثيري الفعالية ، الذين كانوا يقومون بدور « مستشارين » ، تاركة لصنعائها من الامراء والسلاطين مجرد الشئون الداخلية[1].

ولقد قام الانجليز بتوزيع هذه الاقاليم الى ثلاثة أجزاء :

---

١ — قام أحد أصدقائنا ، محمد عمر الحبشي الحضرمي الاصل ، بوضع دراسة لهذه الناحية من الجنوب العربي « التطور الإقتصادي والاجتماعي لعدن ومحميتها » .

– مستعمرة التاج – عدن، (تضم ميناء عدن وضاحيته المباشرة، ٢٠٠٠٠٠ من السكان ، وهو أقوى موانىء البحر الأحمر تجهيزاً) .
– محمية عدن الغربية .
– محمية حضرموت الشرقية .

ولم تعترف حكومة اليمن قانونياً قط بهذه الحمايات ، ولم تفتأ متمسكة بموقفها هذا الى اليوم . وعلى العكس من ذلك ، فان الأتراك لم يكتفوا ، قبل جلائهم النهائي عن اليمن سنة ١٩١٨ ، بالاعتراف واقعياً بهذه الحمايات ، بل شاركوا في أشغال لجنة بريطانية – تركية لتخطيط الحدود . ويولي اليمنيون أهمية قصوى ، وهم على صواب في ذلك ، لمشكلة المحميات ، التي سنعود الى الحديث عنها فيما بعد .

٢ – اليمن تصبح مستقلة في سنة ١٩١٨

أ – الامام يحيى .

في سنة ١٩٠٤ وقع انتخاب امام جديد في شخص يحيى بن محمد حميد الدين، الذي وحّد القبائل ، وقاد المعارك ضد المحتلين ، ورفع راية الجهاد ضد الاتراك .

وقد وقع الجلاء عن مدينة صنعاء ، بعد حصار طويل ، فتك أثناءه الجوع ومختلف الأوبئة بآلاف الضحايا. وجاء انهزام الأتراك هذا تعزيزاً لسلطة العاهل الجديد . وفي سنة ١٩١١ دخلت حكومة اسطنبول في مفاوضات مع الامام ، انتهت بالتوقيع على معاهدة «دهان» التي اعترفت فيها تركيا بسيادة الامام على اليمن ، وبسلطته الكاملة والمطلقة على السكان الزيديين المقيمين بالنجود العليا ، بينما اعترف الامام من جهته بسيادة تركيا ، وادارتها للساحل وسكانه الشافعيين (الشوافع) .

وطيلة الحرب العالمية الأولى ، ظل الامام وفياً للاتفاقات المبرمة ، وانتهز

الانجليز الفرصة لضرب ميناء الحديدة ، لما كان لهـا من امكانية لمنافسة ميناء عدن . ولأنها أنشط مدن اليمن (١٠٠ الف من السكان) ، ولكونها الميناء اليمني الوحيد ، الذي يتمتع بموقع تجاري من الرتبة الأولى ، وكان في حساب الانجليز أن ضرب الحديدة سيجعل الميدان حراً أمام عدن . ويبدو واضحاً وجلياً أن نسف ميناء الحديدة ، لم تكن له بواعث وأسباب عسكرية واستراتيجية محض ، بل كانت بالأخص أسباباً اقتصادية . وبضرب الحديدة أصبح محتماً واجبارياً على تجارة اليمن ، أن تمر من ميناء عدن . إن هذا الحدث يتطلب منا كل تأكيد في إبراز اسبابه ودوافعه ، نظراً لما لقيته دوماً من اغفال .

ولقد استمر الاحتلال البريطاني لميناء الحديدة وجزيرة قمران ثلاث سنوات بعد هدنة ١٩١٩ ، ثم سلموا الحديدة الى إمارة الادريسي التي كانت حليفة لهم في منطقة عسير ، وقد كان الادارسة يحكمون اقليماً شمالياً منفصلاً عن البلاد . أما جزيرة قمران فقد ظلت قاعدة جوية – بحرية تابعة للاسطول البريطاني .

وفي سنة ١٩٢٥ قام الامام يحيى بطرد الادارسة من الحديدة ، وحاول استرجاع اقليمي عسير ونجران ، فاستنجد الادارسة بابن سعود ، الذي شن حرباً انتهت سنة ١٩٣٤ بإلحاق أراضي عسير ونجران ومساحتها ٨٠ الف كم٢ ، يقطنها من ٨٠٠ الف الى ١٢٠٠٠٠٠ من السكان ، بالسعودية .

وانتهز الانجليز الفرصة مرة أخرى للاستفادة من هذه الصعوبات ، ومن تمرد الزرانيق والقبائل الشافعية الأخرى على السواحل ، للضغط على الامام ، واكراهه على توقيع المعاهدة اليمنية – البريطانية سنة ١٩٣٤ . وقد نجح السير بيرنارد رايلي Bernard Rellly ، حاكم عدن ، نجاحاً جزئياً في ما كان يصبو اليه ، لأن الامام قبل إبقاء الوضع على ما هو عليه مدة ٤٠ سنة ، مقابل اعتراف انجلترا بالسلطة الروحية للامام على المحمية الغربية[1] .

وهكذا استطاع الامام يحيى أن ينظم ادارة المملكة ، ولا شك أن سلطته كانت فظيعة وضارية ، وأنها شملت كل البلاد ، وتحققت أثناءها وحدة عملية

---

١ – برنارد رايلي ، عدن واليمن – لندن ١٩٦٠ .

لم تعرفها البلاد منذ الفترة العباسية . ولا ريب في أن قوة شخصية الامام كانت احد العوامل الحاسمة في تحقيق استقلال اليمن . ولقد تمكن من اقامة وضعية اجتماعية معينة ، مستفيداً من الاختراعات الحديثة (كالتلغراف مثلاً) لتحقيق سلطة فعلية ، ولمراقبة تصرفات حكام الاقاليم ، وحركات القبائل . ولقد تمكن على الخصوص من أن ينظم حوله طبقة من ذوي الامتيازات (مؤلفة من السادة الزيديين) ، وهكذا وجدت نفسها بهذا الشكل حتى الوحدة اليمنية .

أما في الميدان الدولي ، فقد نهج الامام يحيى سياسة توازن مع البلدان الغربية ، وأقام علاقات مع الاتحاد السوفييتي ، وحصن نفسه ضد التوسع الايطالي ، الذي كانت له أطماع استعمارية في اليمن ، محافظاً في كل ذلك على الحياد أثناء الحرب العالمية الثانية ، بالرغم من العروض المغرية التي تقدمت بها ايطاليا الفاشية واليابان ، والبلاد التي أطلق عليها اسم الحلفاء .

فاليمن ظلت بهذه السياسة ، البلد العربي الوحيد المستقل سياسياً واقتصادياً ، والذي لم يقدم أي امتياز لرأسمال خارجي . وبهذا الصدد ، صرح الإمام يحيى في أكثر من مناسبة بقوله : « اننا نفضل ان نعيش في ظل الفقر مكتفين بأكل العشب ، على أن نرى ثروة بلادنا تحت قدم الأجنبي » . فالنظرية السياسية للامام ، كانت تتلخص في عزلة اليمن التامة عن العالم الخارجي . وقد كان الإمام يحيى هو روح هذه السياسة ، بينما لم يكن دور خلفه أحمد (الذي ظل في الحكم حتى عهد قريب) سوى مواصلة هذه السياسة ، مع إدخال بعض التعديلات الطفيفة، التي لم تمس جوهرها . لقد ظل الحذر من كل ما هو أجنبي (من أفكار وعلوم وثقافات ورساميل) قاعدة ايديولوجية لحكام اليمن ، والأجنبي لا يقتصر في نظرهم على الأوروبي ، بل يشمل حتى العربي « المدنّس » أي المتأثر بأوروبا . وعلى عهد الإمام يحيى، انخرطت اليمن في الجامعة العربية سنة ١٩٤٥، وأصبحت عضواً في هيئة الأمم المتحدة سنة ١٩٤٧ . وقام الامام كذلك بإدخال تجديد على المؤسسات الزيدية ، حيث عين ابنه وريثاً للعرش، فتحولت الإمامة بذلك الى ملكية وراثية ، بدلاً من ملكية منتخبة (ليس من

طرف الشعب بطبيعة الحال ، بل من طرف النبلاء الزيديين) .

ترانا في حاجة الى القول بأن الاقتصاد الوطني ، لم يتطور قط في عهد الإمام يحيى ؟ لقد كان الجمود هو الطابع الأول لهذا الاقتصاد، الذي ظـل اقتصاد كفاف تقليدي وللاستهلاك الذاتي ، ولم يكن من نصيب المبادلات مع العـالم الخارجي ، سوى النزر اليسير . اما المهاجرون ، فقد استمر عددهم في الارتفاع المتواصل ، بسبب البطالة والاستغلال الفاحش الفظيع من طرف الطبقة الحاكمة، واتساع حركة الاضطهاد السياسي .

وفي ١٧ فبراير ١٩٤٨ اغتيل الإمام يحيى ، بعد ٤٤ سنة من الحكم الروحي والمباشر المطلق. فمن تكون الفئة ، أو الفئات الاجتماعية ، التي دبرت الاغتيال؟ لقد ذهب بعض الصحافين الى القول بوجود يد انجليزية ، كانت تحرك المهاجرين اليمنيين بعدن ، والذين كان لهم تنظيم سيـاسي علني ، وكان على رأسه ابن الإمـام نفسه الأمير ابراهيم . ولا ريب في ان هذه الحركة ، كانت تطالب بإصلاحات إدارية ودستورية ، دونما تعرض او مطالبة بإلغاء الملكية .

وقليل هم أولئك الذين حاولوا أن يربطوا قضية التنافس بـين مختلف الفئات الحاكمة وبين الاستياء الداخلي . ونحن ، وان كنا لا ننكر الدور الذي لعبتـه جماعة الاحرار اليمنيين في عدن ، وفقط بعد حادثة الاغتيال ، فاننا نميـل الى الاعتقاد بأن سببها الاساسي كان ، من جهة ، في الصراع من أجل السلطة بـين مختلف الفئات الحاكمة ، ثم من جهة ثانية، في انتفاضة الضباط والمثقفين الشباب، الذين حتم عليهم العمل أمام تدهور الأوضاع نتيجة لسياسة الامام يحيى .

ومنذ عدة سنوات ، قامت معارضة في صفوف النبلاء ، تجسدت في معارضة الفئة القوية،التي كان يتزعمها عبدالله الوزير . وكان هذا الاخير يرى في تعيين ولي للعهد هضماً لحقوقه ، نظراً لما يقضي بـه ميثاق الزيديين وتقاليدهم من حصر دائرة انتخاب الامام في طبقة السادة، لا في عائلة معينة من هذه الطبقة .

ان الامامة ، كما سنرى فيما بعد ، ليست مجرد سلطة سياسية ودينية ، بـل

تتعدّى ذلك الى السلطة الاقتصادية أيضاً . فالامام يراقب شخصياً مالية البلاد ، وأملاك الدولة تدخل دوماً في اطار املاكه الخاصة . فلم يكن من الغريب ، والحالة هذه ، أن يؤدي حرمان أحدهم من السلطة ، الى قيام تنظيم معارض في صفوف الطبقة الحاكمة نفسها . ولقد كان في اعلان عبدالله الوزير ، وهو زعيم عشيرة ، اماماً للمملكة ، والقيام بتقتيل وسجن أفراد عائلة يحيى من الذكور ، خير دليل على ذلك .

ونجد من بين الشباب الضباط والمثقفين الذين شاركوا في حركة ١٩٤٨ الثورية ، عبدالله السلال الذي أصبح قائداً لثورة ١٩٦٢ ، كما نجد النعمان والزبيري والماروني الخ .. ومن الجدير بالذكر أن نشير هنا ، ولو اشارة عابرة الى أن حركة ١٩٤٨ ، كانت هي الأولى من نوعها في تاريخ الشرق الاوسط .

وكان موقف العائلات الحاكمة بالمنطقة ، أن تحالفت وجمدت مطالبها المتبادلة ، وما كانت تثيره هذه المطالب من صراع ، وهبت لنجدة ولي العهد أحمد وإعانته على استعادة العرش اليمني .

ب -- الانقلاب وحكم الامام احمد .

ولم ينجح عبدالله الوزير في محاولته الانقلابية . فقد هيأ ولي العهد الأمير أحمد جيشاً في شمال البلاد بمساعدة العربية السعودية وقاده نحو صنعاء ، التي سقطت بأيدي أنصار العائلة المالكة القديمة ، بعد حصار دام حولها ثلاثة أسابيع . وقد استباح المهاجمون حرمة المدينة ونهبوا بيوتها ، وقطعت رؤوس متزعمي الانقلاب في الساحة العمومية ، وكان نصيب المعارضين للنظام ، وحتى الذين لم يشاركوا منهم في الانقلاب بشكل أو بآخر ، أن أعدموا أو سيقوا الى المعتقلات مغللين بالاصفاد . وتم سحق المعارضة بصفة نهائية ، وتوفي الأمير ابراهيم زعيم حزب اليمنيين الأحرار بعدن ، في سجنه ، وسيق عبدالله السلال ليظل هو ورفاقه مدة سبع سنوات في سجن قلعة حجة (الشهير بزنازنه ووسائل تعذيبه ، التي هي نفس وسائل القرون الوسطى) . أما أحمد فقد أعلن نفسه

اماماً لليمن ، ولقب بالناصر لدين الله ، ونقل العاصمة الى تعز ، التي كان يمارس فيها سلطته كولي للعهد ، بينما بقيت صنعاء عاصمة إدارية ، ومقراً لنائب الملك الأمير الحسن، الذي كان هو الشخصية السياسية الثانية للنظام. ولقيت تصريحات الإمام الأولى ووعوده بادخال الاساليب العصرية الى البلاد ارتياحاً كبيراً لدى السكان في الداخل ، ولدى المهاجرين اليمنيين . وأحاط الإمام نفسه بمجموعة من المستشارين اللبنانيين والسوريين والفلسطينيين والمصريين ترضية للجامعة العربية ، التي كانت قد دعمت كفاحه من أجل الاستيلاء على العرش ، كما أقـام علاقات دبلوماسية مع الخارج ، غير ان سياسته الحقيقية ظلت في جوهرها نفس سياسة أبيه الامام يحيى . وإذا كان قد أتيح لبعض الأمراء أن يقوموا بأسفار وجولات عبر العالم فإن طابع سياسة اليمن ظل هو العزلة ، ولم يجر أي تعديل أو تغيير على شكل استغلال جماهير الفلاحين ، بالرغم مما بذل من وعود في مناسبات عدة . ولم يكن من الممكن حدوث مثل هـذا التعديل ، لأن الانظمة الاجتماعية والاقتصادية ، لم تحد قط عن الحالة التي كانت عليها . لقد ظل اليمن في الواقع ، بعيداً عن التيارات الاقتصادية الدولية، كما ظلت وسائل الانتاج الزراعي على ما كانت عليه منذ القدم . أما فيما يرجع للبنيات الاجتماعية بالبلاد فقـد ظلت متمسكة بشكلها على عهد الإمام يحيى . ولم تقم من معارضة سياسية واجتماعية ، الا في أوساط المهاجرين كما سنرى فيما بعد . وفي مقابل ذلك فـان المعارضة في صفوف النبلاء ، لم تظهر الا بعد تسمية سيف الاسلام البدر ولياً للعهد . فقـد رأى عدة إخوة للإمام في هذه التسمية غبناً لهم ، فقاموا بتدبير انقلاب جديد يوم ٣٠ مارس ١٩٥٥ . وقد كان الذي قاد عملياً هذا الانقلاب ، هـو سيف الاسلام عبدالله (وزير الشئون الخارجية) وبمعيته الأمير عباس(وزير الصحة)، ولم يتمكن الامام أحمد ، المحاصر وقتئذ في قصره بتعز ، من مناهضة اعلان الأمير عبدالله إماماً لليمن .

لم يكتب للحكم الجديد أن يدوم أكثر من ثلاثة أيام . فقد تمكن الأمـير البدر ، الذي كان يحظى على استمرار بتـأييد ملك العربية السعودية (وهذا

الأخير بدوره أصبح يخشى من ان يقتدي اخوته بما حدث في اليمن) ، من أن يعيد ما صنعه أبوه منذ سبع سنوات ، فألف جيشاً قوامه رجال مخلصون لحكم والده في قبائل الشمال وقاده نحو تعز . غير أنه لم يكن في حاجة الى ضرب الحصار على المدينة ، فقد فشل الانقلاب من ذاته بسبب ما أصاب القائمين به من رجة وارتباك . وقد قطعت رؤوس متزعمي الحركة أمام الملأ ، ووضع الأمراء الذين اتخذوا موقفاً محايداً نوعاً ما ، تحت المراقبة ، أو وقع الاكتفاء بحرمان بعضهم مما لهم من سلطة سياسية أو دينية . أما موقف الشعب من الانقلاب فإنه كان موقفاً سلبياً، لأن الأمر بالنسبة اليه لم يكن يعدو مجرد صراع بين الأمراء.

وتجدر الاشارة الى أن الامير عبدالله ، الذي قضى عدة شهور في أوروبا والولايات المتحدة والشرق الأوسط ، كان يعتبر اصلاحياً ، وكان له أنصاره المسماة بـ « التقدمية » .

فأثناء مقامه بنيويورك كمندوب لبلاده لدى هيئة الأمم المتحدة ، أجرى عدة اتصالات مع الكتل البترولية الامريكية ، التي كانت تقدم عروضاً مغرية للتنقيب عن البترول واستغلاله في اليمن . كذلك كانت له « علاقات ودية » مع بريطانيا .

باختصار يمكننا ان نتساءل عما اذا كان الأمير عبدالله على وفاق مع رأسمالية معينة فقدت أملها في الامام أحمد . ولو أن انقلاب الامير عبدالله نجح ، لكانت له نتائج هامة على اقتصاد البلاد واستقلالها .

إن للإمام أحمد مزية على الأقل تتمثل في محافظته على وحدة البلاد ، وصيانة الثروات الكامنة فيها ، ورفضه حتى وقت ليس ببعيد ، كل التنازلات الاقتصادية للشركات الرأسمالية الدولية الكبرى .

لم يسفر القضاء على الأمير عبدالله عن تصفية معارضة النبلاء . فقد أخذت هذه المعارضة تعمل بحذر متحينة فرصاً أخرى . لقد ظلت الجماهير الفلاحية غير منظمة ، وكان الاستياء حقيقة يعم البلاد، لأن أحمد استمر بعد انتصاره ، كما كان في الماضي يطبق سياسة العزلة ، ويحكم البلاد بصورة ثيوقراطية مطلقة .

وفي عام ١٩٥٩ ، انتهز البدر ، ولي العهد ساعتئذ ، سفر والده إلى ايطاليا لأسباب صحية ، فقام بمساعدة الضباط والشباب والمثقفين ، بتحقيق بعض الاصلاحات . وقرر الامام أحمد العودة الى اليمن ، بمجرد سماعه الخبر ، واتخذ القرار بالغاء كل الاصلاحات التي أدخلها ابنه ، ثم أنزل عقاباً صارماً على الذين أوحوا بهذه الاصلاحات .

مع ذلك حدثت محاولة اغتيال دبرها ضباط صغار عام ١٩٦١ في الحديدة ، أصيب فيها الامام أحمد بجروح بليغة ، ولم يشف منها . وقد مات في شهر سبتمبر ١٩٦٢ .

الفصل الثاني

المظاهر الجغرافية والديموغرافية

اولاً : الحدود

١ ـ الحدود القديمة .

تشمل اليمن، كما رأينا من قبل، بالاضافة الى حدودها الراهنة المناطق التالية :

ـ مستعمرة عدن .

ـ محمية عدن الغربية .

ـ جزيرتي قمران والبريم .

ـ محمية حضرموت الشرقية (وكلها تحت السلطة البريطانية) .

ـ عسير
ـ نجران
ـ جيزان

اللتين تكونان جزءاً من العربية السعودية .

وهذه المناطق المفصولة عن اليمن التاريخي، تمثل مساحة قدرها حوالي ٢٦٠٠٠٠كم٢، مع عدد متراوح من السكان من ٨٠٠٠٠٠ إلى ٢٠٢٠٠٠٠٠ .

٢ – الحدود الراهنة

الحدود الراهنة ليست دقيقة تمام الدقة خاصة مع محميات عدن ، وكثيراً ما تقع حوادث الحدود مع بريطانيا في الجنوب الشرقي من المحمية .

بعد هذا التحفظ نستطيع القول بأن اليمن تحـــدها العربية السعودية من الشمال ، ومحميات عدن من الجنوب . أما الحدود الباقية فيشكلها الساحل الغربي للبحر الاحمر ، والربـع الخالي .

ولا يمكن اعطاء مساحة البلاد بدقة . فالتقديرات مختلفة باختلاف المصادر (بعض البريطانين يتحدثون عن رقم ١٢٠٠٠٠ كم٢ [١]، بينما تذكر الامم المتحدة رقم ١٩٥٠٠٠ كم٢) .

وغني عن البيان،أننا عندما نستعمل كلمة اليمن في الصفحات التالية ، فانمـا نقصد الحدود الراهنة .

٣ – المطالب الاقليمية

عند دراسة اليمن لا يمكن السكوت عن مشكلة الحـدود والمطالب الخاصة بتحقيق اليمن الكبرى .

فمنذ ١٩١٨ كانت حوادث الحدود متواترة مع بريطانيا ، وكانت تثـير معارك مسلحة من هذا الجانب أو ذاك ، وتتلوها غارات جوية ، يقوم بها سلاح الجو الملكي البريطاني .

وبعد توقيع معاهدة ١٩٣٤، في عهد الامام يحيى، اعترفت انجلترا بالسيادة الدينية للامام على محميات عدن، فتباعدت بذلك حوادث الحدود .

الا أن الإمام احمد شدد بوضوح منذ بداية عهده على مطالب اليمن ، وخاصة في موضوع محمية عدن الغربية ؛ مما أدى الى تجدد حوادث الحدود مع بريطانيا ، وتحولها الى معارك حقيقية .

---

١ – دائرة المعارف البريطانية . لندن ، المعهد الملكي للشؤون العالمية ، « الشرق الأوسط » لندن ، (١٩٥٠ – ١٩٥٤ – ١٩٥٨) .

قدمت المسألة أول الامر الى الجامعة العربية ، وفيما بعد الى الامم المتحدة ، حيث بقيت حتى الآن في جدول اعمال الجمعية العـــامة لهذه الهيئة الدولية . والوطن العربي يساند مطالب اليمن . وأغلبية سكان المحمية الغربية تزداد يوماً عن يوم حساسية بالنسبة لفكرة الوحدة اليمنية . وقد تكونت في عدن نفسها سنة ١٩٥٠ رابطة لابناء الجنوب العربي ، تطالب بوحـدة اليمن الكبرى ، أي ليس وحدة اليمن الحـالية مع المحمية الغربية فحسب ، وانما مع المحمية الشرقية أيضاً (١) .

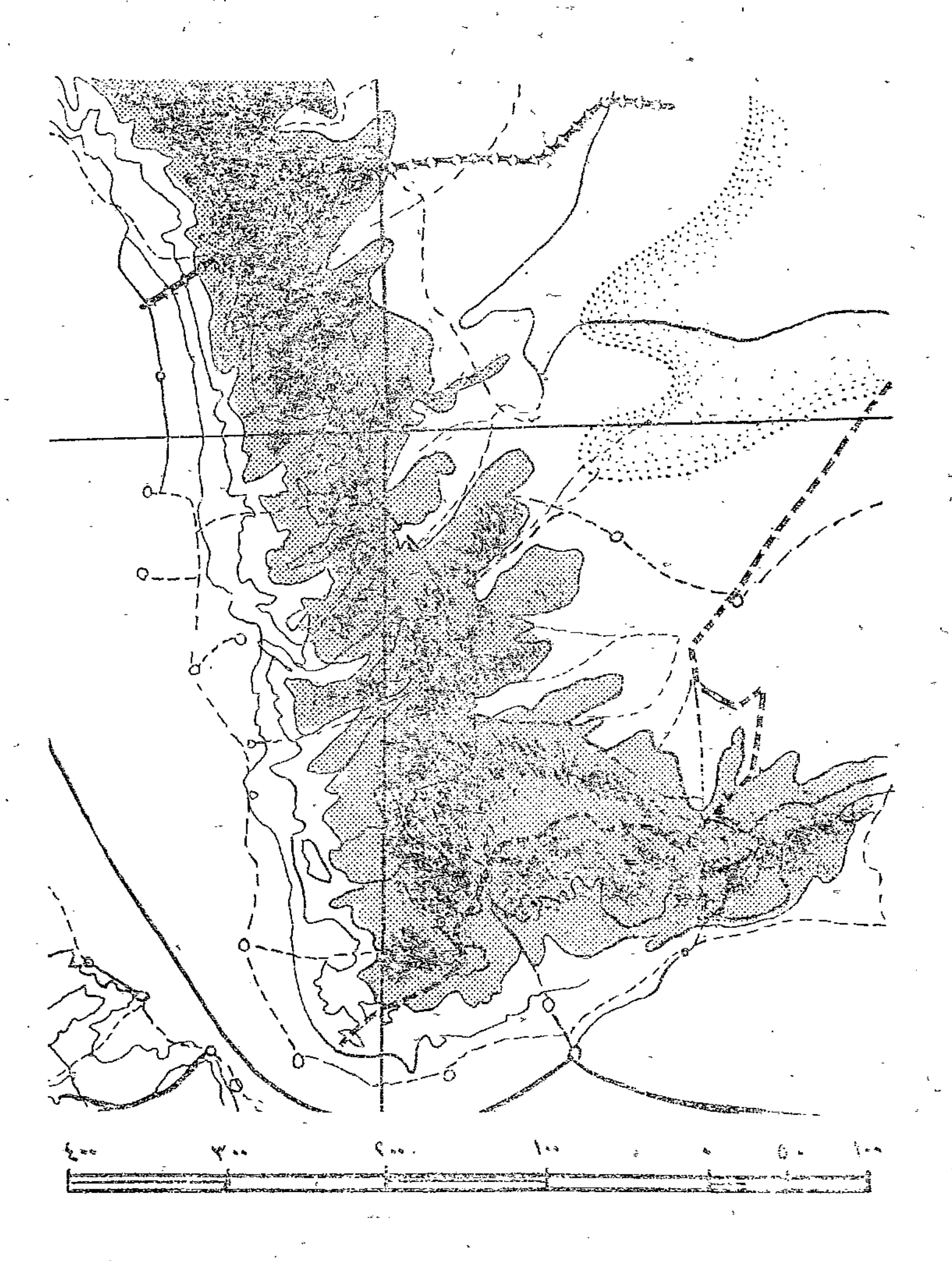
ونحن نؤيد بدون تردد هذه الوحدة،التي تبررها وتؤيدها الاسباب التاريخية والاقتصادية والاجتماعية . أما سكان محميات عدن فلهم جذور واحـــدة ودين واحد ولهم نفس الخصائص الاجتماعية . وأن نمواً اقتصادياً يستند إلى مجموع الاقاليم، يمكن إن يعطي نتـائج بالغة الأهمية . ولنلاحظ ان المحميات الجرداء والناقصة الري،ستكون على الاقل في البداية أعباء ثقيلة على اليمن . وبالعكس من ذلك ، فان ميناء عدن ، سيزود المجموعة بقاعدة أساسية مرفئية ذات قيمة .

وستلعب الاطارات العدنية (التعليم الثـــانوي والعالي متطور في مستعمرة عدن) والصناع الحضارمة ، والمهاجرون اليمنيون دوراً حاسماً في يقظة اليمن .

أن الامبريالية البريطانية،تحاول ان تحتفظ بمراقبتها المباشرة باتباع سيـاسة التقسيم ، وبالاعتماد على السلاطين والأمراء والشيوخ،الذين سيفقدون كل شيء اذا ما تم توحيـــد اليمن وتجميعها . وقد قامت محاولة بريطانية جديدة للاحتفاظ بالسيطرة على هذا الجزء من اليمن ، بتكوين الاتحاد الجديد لمحمية عدن الغربية ، بما فيها مستعمرة عدن . وهي تريد بذلك أن توهم الرأي العام الدولي باقامة دولة اتحادية . وهذه المكيافيلية السياسية لا يمكنها ان تنجح . وقد دلّ على هذا الرفض ، في الواقع ، قيام مظاهرات واضرابات عديدة عند تقديم المشروع الى الجمعية الاستشارية لعدن في سبتمبر ١٩٦٢ .

---

١ ــ راجع كتاب « حقائق عن الجنـــوب العربي » تأليف محمـــد علي الجفري ، طبعة عدن ١٩٥٦ .


٤٠٠
٣٠٠
٢٠٠
١٠٠
٥٠
١٠٠

ومع ذلك فقد تمت المصادقة على المشروع من طرف جمعية ، رفض المنتخبون فيها من قبل السكان المشاركة في التصويت . وقد بدأ تطبيق هذا المشروع منذ شهر مارس ١٩٦٣ . ومع ذلك فإن المعارضة التي تمثل بدون شك أغلبية السكان تقاطع الهيئة لاتحادية ، وتطالب باستفتاء تراقبه وتنظمه الأمم المتحدة ، والبلدان المحايدة ، حول عودة محمية عدن الغربية الى حظيرة الجمهورية العربية اليمنية .

وبالنسبة للحكومة الجمهورية فإن المحميتين الغربية والشرقية ، تشكلان جزءاً لا يتجزأ من التراب اليمني .

* * *

ثانياً ـــ البلاد

تقع اليمن جغرافياً بين خطي العرض ١٨ و ١٢ شمالاً ، وتنقسم الى مناطق متميزة :

ـ تهامة بمحاذاة ساحل البحر الاحمر .
ـ النجود المتوسطة .
ـ النجود العليا في وسط البلاد .
ـ النجود الشرقية .

وقبل ان نتطرق الى دراسة هذه المناطق بالتفصيل ، نود أن نوجه انتباه القارىء الى تضاريس المجموعة اليمنية ، والى شبكتها المائية الطبيعية .

فاليمن ليست بلداً جافاً ، على خلاف المعتقدات السائدة ، وذلك في جزء كبير منها على الاقل . وبالنسبة لعدد كبير من الناس تشكل هذه البلاد ، التي هي جزء من الجزيرة العربية منطقة جرداء خالية من كل امكانية زراعية ، وتعظم مفاجأتهم ، عندما يعرفون أن اليمن عكس ذلك ، وأنها بلاد زراعية غزيرة الري .

أما من حيث التكوين الجيولوجي للأرض اليمنية ، فإن أصلها البركاني يعطي

سطحها مظهراً متنوعاً لا رتابة فيــه . فمجموعتها الجبلية تتخللها أوديــة ضيقة كثيرة التعرج والالتواء . أما التضاريس فهي عبارة عن هضبة شاسعة قوامهــا مقذوفات البراكين ، وتنتصب فوقها صخور بركانية كذلك ، مكونة في الغالب من البازالت ، كما تظهر منها براكين حديثة العهد الجيولوجي ، الى جانب صخور بلوريــة . انها عبارة عن جدار صخري حقيقي ، يتخلله الهدم ، فيعطي بذلك أشكالاً في غاية الروعة ، من قمم تطول وتستدق ، الى أغوار بعيــدة العمق . وكل ذلك يشير الى ما في باطن الأرض من كثافة مائية شديدة الفعالية .

وتهب على اليمن الرياح الموسمية الغينية ، ورياح المحيط الهندي ، ومن نتائجها سقوط أمطار استوائية على البلاد . وللمطر فصلان باليمن : أهمها هــو الفترة المتراوحة بين شهري يونيو (جوان) وسبتمبر من السنة، التي تشهد تهاطل أمطار غزيرة ، خاصة عند منتهى النهار وبداية الليل . ثم الفصل الثاني ، وهو دون الأول أهمية ، ويمتد خلال شهري مارس وأبريل من السنة . وقلما يقـل مقدار تهاطل الامطار عن ٥٠٠ مم في السنة ، غير أنــه يصل الى ١٠٠٠ وأحياناً الى ١٢٠٠ مم في المناطق البالغ ارتفاعها من ١٢٠٠ الى ٢٥٠٠ عن سطح البحر [١] .

وحسب ملاحظات السيد طوفلون خبير التغذية والزراعة الذي قـــام بدراسة أحوال الطقس باليمن ، فان المعدل السنوي لسقوط الامطار هو ٦١٠مم في تعز ، ١٠٠٠ مم في أب ، ٣٠٠ مم في صنعــــاء ، من ١٠٠ الى ٢٠٠ مم في تهامة .

أما المناخ في مجموع البلاد فهو معتدل لطيف (باستثناء منطقة تهامة) :

---

١ – ج دريخ و ب ، بيوروت ، البحر الابيض المتوسط . المنشورات الجامعية الفرنسية ، ص – ٢٥ – طوفلون . ملحق « تقرير بعثة منظمة الاغذية والزراعة الى اليمن » . روما ، ١٩٦٠ .

	صنعاء	تعز
الحد الاعلى سنوياً لدرجة الحرارة	٢٧و٧ درجة مئوية	٣١و٨ درجة مئوية
الحد الادنى سنوياً لدرجة الحرارة	٨ درجة مئوية تحت الصفر	١٤و٨ درجة مئوية

لا توجد باليمن أنهار حقيقية ، غير أنه بامكاننا أن نعتبر الأودية انهاراً فصلية ، وخاصة بالنسبة للأودية ــ الانهار الرئيسية البالغ عددها خمسة والتي تنحدر من أعالي الجبال ، لتصب في البحر الاحمر . وهذه اسماء تلك الأودية ــ الأنهار : مور ــ سردود ــ سهام ــ زبيد ــ ووارازان . وتدوم مياهها من ستة إلى تسعة أشهر (تدوم مياه سردود أكثر من ٩ أشهر) وتوجد مجاري وجداول أخرى اكثر عدداً من هذه تنحدر نحو البحر الأحمر (مثل الوادي ، والميطان ، وجرجة ، وعزير ، وأهزور ، الحريد ، ونشيل ، والريان).

وترتفع مياه بعض المجاري والجداول الى ما يقارب الثلاثة أمتار ، وتستمر مياهها مدة طويلة على هذا المستوى محدثة احياناً فيضانات كل سنة .

أما بالنسبة للمياه الباطنية فأن الآبار الكالكيرية تنم عن وفرة المنابع المائية وعن وجود أحواض مياه مضغوطة في الاعماق . نذكر من بينها الحوض المتدفق من النجود نحو الشرق والشمال ، وحوضاً آخر تتجه مياهه الى الجنوب من الأول . وهناك أحواض أخرى تتجه في تدفقها نحو تهامة : وقد دلت أبحاث المهندسين التشيكيين والألمان [1] على أن مخزون باطن الأرض اليمنية من مياه الاحواض ، يكفي لسد حاجتها مدة ٢٠٠ سنة . وسنعود الى هذا الموضوع عند دراستنا لنظام الري .

تهامة :

ان كلمة تهامة السامية الأصل معناها الأرض المنخفضة ، في مقابل كلمة

النجود .

ومنطقة تهامة عبارة عن ارض رملية ، تمتد بمحاذاة شاطىء البحر الأحمر في تعاقب للخصوبة والجدب ، ويتراوح اتساعها من ٣٠ الى ٤٠ كلم . وعلى بعد ٤٠ كلم عن الساحل، يبلغ مستوى الارتفاع عن سطح البحر ٢٠٠ م. وفي تهامة تنعدم السيول والمجاري المنحدرة من الجبال. ولا تخلو المنطقة من أحواض باطنية للمياه، ويوجد بعض منها على بضع كيلومترات من الشاطىء في أعماق لا تتعدى الـ ١٥ الى ٢٠ متراً . وتوجد بها مزروعات سنوية كالخضراوات والحبوب والقطن والتبغ والزيتون وغيرها .

والمنطقة حارة الطقس (معدل درجة حرارة الصيف ٣٢ درجة والشتاء ٢٤ درجة) رطبة طيلة فصول السنة (نسبة الرطوبة من ٦٠ الى ٨٠٪) . أما نباتاتها الطبيعية ، فيغلب عليها الطلح والآرك والخوخ البري والأثل والدوم الخ[1] .

وليس نادراً أن نجد في بعض الأحيان غابات حقيقية من الطلح أو النخيل ، على طول تخوم الأودية كما هو الحال مثلاً في – أجابانة – الواقعة (على بعد ١٢ كم من حيث تمتد غابة برية رائعة من النخيل والدوم) .

وتعتبر تهامة أهم منطقة زراعية ، وخاصة بعض مناطقها المشهورة بمزروعاتها الصناعية كالقطن والتبغ والزيتون .

أما تربة الناحية فهي على أربعة أنماط :

– تخوم الوديان : أراضيها من الرمل الدقيق الناعم ، تحتوي على نسبة عالية من الطين .

– السهول المحاذية : أراضيها غليظة وطينية .

– المرتفعات : أراضيها من الكالكير الممزوج بالطين .

– وأخيراً الأراضي الرملية الواقعة على التلال (أراضي قاحلة بصفة عامة ولكننا نجد فيها بعض واحات النخيل) .

---

١ – تقرير بعثة منظمة التغذية والزراعة الى اليمن – روما – ١٩٦٠ .

وتقل في تهامة المدن ، وأهم مدنها ميناء اليمن الاول الحديدة ، ويليها ميناء مخا ، ثم ميناء السليف . أما في الداخل فاننا نجد زبيد وبيت الفقيه .

النجود المتوسطة :

يقوم الجبل من قلب تهامة موازياً للشاطىء، وبين تهامة والجبل نجد الهضاب المتوسطة (من ارتفاع ٦٠٠ الى ١٥٠٠ م عن سطح البحر) وناحية تعز (١٣٧٥ م) تعتبر مثالاً لهذه النجود .

أما من حيث درجة الحرارة والرطوبة، فيمكن مقارنة هذه الناحية بالمناطق القريبة من الاستوائية . والأمطار بهـا غزيرة (المعدل السنوي ٦١٠ م) . وفي تعز مثلاً، لا تمثل معدلات الحرارة فارقاً كبيراً بين درجتي الحرارة العليا والدنيا فهي لا تتعدى ٢و٩ درجة مائوية في المتوسط ، وغالباً ما تظل هذه التحولات بين ٢ الى ٣ درجات مئوية . وهذا معـدل درجة حرارة الصيف والشتاء : ٢٧ درجة مئوية ٩٦ و ١٨ درجة مئوية . فطقسها معتدل لطيف دقيق الانتظام . وبقدر ما نرتفع عن سطح البحر ، نجد تنوعاً متزايـداً للنباتات كالطلح والبيتوع البالغ علوه من ٤ الى ٥ م ثم الخرنوب والتين والموز والمنجة والنخيل والبرتقـال الخ . . وتبدو طلائع القهوة وشجيرات القات، ابتداءاً من حوالي ارتفاع ٨٠٠ م، حيث تبدأ زراعة المدرجات .

وتربة هذه الناحية بالغة الخصوبة .

وأهم مدن النجود الوسطى هي تعز (العاصمة الثانية) والهوجارية والمدينة والعبيد وحجة الخ . .

النجود العليا المركزية :

النجود العليا في وسط البلاد منطقتها الثالثة ، وهي عبارة عن جبال يتراوح ارتفاعها من ١٥٠٠ الى ٣٥٠٠ م ، وأعلى قممها جبل – الحادور – (٣٧٧٠ م) وأعلى قمة لها في الجزيرة العربية وحدها بل في الشرق الأوسط على وجه العموم .

ومنطقة النجود الوسطى هي أشهر المناطق برودة في اليمن (درجة حرارة صنعاء خلال شهري ينـــاير وفبراير(– ٥) في الفجر) وهناك ميزة أخرى تميز درجة حرارة النجود المركزية ، وهي الفارق بين درجتي حرارة الليل والنهار ، فليس من النادر ان يسجل ميزان الحرارة فارقاً يتعدى ٣٠ درجة .

وتتلقى أراضي المنطقة أمطاراً هامـــة (في صنعاء ٣٠٠ مـم ، وفي إب ١٠٠٠ مم) .

أما نباتات المنطقة فهي غزيرة : وينمو فيهـــا على الخصوص العثر والحمّاض وبخور مريم والسنط والبيتوع والاوكاليبتوس والذفرة العربية،التي يطلقون عليها في اليمن أم رميل ، وكذا الدردار الخ ...

وتوجد بالمنطقة عدة مدن كبيرة : صنعاء « العاصمة » (ارتفاعها عن سطح البحر ٢٣٥٠ م) ، إب ، يديم ، ذمار ، صعدة ، مونكة الخ ..

النجود الشرقية .

تشمل هذه الناحية شرق البلاد،وهي تمتد بشكل موازٍ لمنطقة تهامة. وتبتدأ بعد صنعاء بحوالي ١٠ كلم ، وعلى ارتفـاع عن سطح البحر يبلغ ٢٠٠٠ م ، ثم تنحدر فجأة الى ارتفاع ١١٠٠ م بالقرب من مأرب . ومن هنـــاك تحافظ على هذا المستوى من الارتفاع حتى صحراء الربع الخالي ، على بعد حوالي ١٥٠ كلـم نحو الشرق .

أما مناخ المنطقة ، فانه متوسط الاعتدال ، وتقـل المياه كلما توغلنا نحـــو الشرق . وكذا النباتات التي تقل مع ندرة المياه ، كي تنعدم نهائياً على حواشي صحراء الربع الخالي .

ومنطقة النجود الشرقية هذه ، هي التي كان قد أقيم فيها سد مأرب ، ولا زالت إمكانية استرجاع أراضي قابلة للزراعة قائمة فيها .

ثالثاً ـــ المدن والبوادي

من الخصائص المميزة للبلاد وجـــود العديد من المدن ، فالحواضر في اليمن

تأوي من ٧ الى ١٠ ٪ من مجموع السكان . وهذه الظاهرة هي من أشكال المدنية التي يعود عهدها الى فجر التاريخ ، فمدن صنعاء وزبيد وتعز وإب وبيت الفقيه، ظهرت جميعها للوجود منذ عدة قرون ، ولم تكن ضرورة قيامها هي الصناعة الحديثة كما هو الحال في بعض البلاد المتخلفة .

ان الحواضر في اليمن عبارة عن مدن حقيقية ، يعني مراكز تجمّع ، تنشأ وتنمو فيها التجارة والصناعة التقليدية (الحرف) الخ ... وتأوي كتلاً هامة من السكان غير المنتجين ، من سادة وخدم ووسطاء وعاطلين من كل نوع الخ .. وبطبيعة الحال فان مدن اليمن ليست كمدن الهند أو الصين ، التي يقطن الواحدة منها ملايين من السكان ، الا أنها تلعب كهذه نفس الدور الاقتصادي والاجتماعي .

ففي صنعاء العاصمة القديمة ، التي أطلق عليها الشعراء « جوهرة الجزيرة العربية » ، والتي تعد أجمل مدن اليمن ، يعيش من ١٢٠ الى ١٥٠ الف شخص .

تقول كلودي فايان : « أن صنعاء مدينة عامرة ، أحسن اختيار بقعتها ، ولها كل سمات العاصمة وسلطتها ، والمنازل فيها عالية ، متعددة ، ملتصق بعضها ببعضها الآخر ، مفتوحة مزدانة ، وتنبثق منها مساجد عديدة . ومظهر المفارقات فيها أخاذ، إن مجمعاً معمارياً يتمتع بنفس الثروة لهو انتاج السحرة وفي اطار يكاد يكون معدنياً ، تلك هي الاصالة العميقة لمدينة صنعاء »[1] .

وفي صنعاء لا نجد المنازل الفاخرة وحدها ، بل الى جانبها تقوم الاكواخ بشكل أو بآخر ، وهي بحق أجمل مدن اليمن ، وفيها من المساجد الجامعة ٤٥ من مختلف النماذج والهندسات المعمارية (تقليدية متأثرة بالنماذج التركية) . وأشهر هذه المساجد الجامع الكبير ، الذي يرجع تاريخ بنائه الى أيام الرسول محمد على ما يقال .

وتوجد المدن الكبرى ، باستثناء ثلاث منها ، في النجود المتوسطة والعليا ، ويبلغ عددها خمس عشرة ، سنكتفي بسرد أهمها :

---

١ - كلودي فايان . المصدر الآنف الذكر صفحة (٨٩ - ٩١) .

إب : ٦٠ مسجداً .

تعز : العاصمة ومدينة الامام أحمد المفضلة ، وهي على بضع كيلومترات من حدود محمية عدن الغربية ، يتراوح عدد سكانها من ٥٠ الى ٦٠ الف .

ذمار .

صعدة : مهد العائلة الزيدية .

زبيد : مدينة تهامة الداخلية ، موطن علم الجبر ، وتوجد بها جامعة تقليدية .

بيت الفقيه : توجد أيضاً في تهامة .

الحديدة : من ٤٠ الى ٥٠ الف نسمة ، وهي ميناء ناحية صنعاء .

أما القرى فأنها موجودة بكثرة ، وتضم الواحدة من ١٥ الى ٢٠ مسكناً . وتبنى البيوت على المرتفعات اما بالحجارة ، أو الآجر . وهي غالباً ما تكون عالية البناء (من ٣ الى ٥ طبقات) ، ونجد بعض البيوت بشكل قلاع ، ويبدو أن الاسباب الدفاعية هي التي أملت هذه القاعدة المعمارية . ويصفها السير روبير بأنها « أعشاش للنسور » ، ويضيف « أنها دور لا يمكن أن يتسلق جدرانها الا اليمنيون أو القردة » : وفي قرى تهامة تبنى البيوت أو على الاصح الاكواخ ، من اللبن وبالأعشاب اليابسة أو التبن .

وفي اليمن تنمو الروح الجماعية لدى سكان القرى ، حيث نجد في كل قرية هيئة مكونة من مختلف البيئات أو القرابات أو من القبائل . واجتماعات هذه الهيئة منتظمة ، ويرأسها شخص يدعونه العاقل ، يتمتع بالاحترام العام . وهذه الهيئة هي التي تبت في الشئون المتعلقة بالاشغال الزراعية المشتركة ، والتعاون ، واحياناً تسعى الهيئة الى الصلح عند حدوث نزاع .

رابعاً : البنيات

أن البنيات في اليمن لا زالت بدائية ، والمواصلات قديمة ، ولن نكون مغالين اذا قلنا أن جميع طرق اليمن تعود ، باستثناء القليل منها ، الى القرن السادس عشر .

١ – الموانىء

أن كل المرافىء القديمة التي لعبت دوراً اقتصادياً حاسماً في ازدهار البلاد ، لا تتسع أحواضها لاستقبال السفن (باستثناء الحديدة التي يوجد بها مرفأ أنهى الفنيون الروسيون بناءه في سنة ١٩٦١) . فاليمن بلاد البحارة ، والتي كانت قد أنشأت سفناً ، وخاضت قوافلها البحرية مياه البحر الاحمر والمحيط الهندي ، ليست بقادرة اليوم على استعمال موانئها ، كما أن حركتها التجارية معتمدة في معظمها على عدن . والميناء الوحيد الذي ظل محافظاً على بعض الاهمية قبل بناء مرفئه الحديث هو الحديدة . أما الموانىء الاخرى (مخا او السليف والميدة الخ ..) فأنه لا يوجد فيها أيّ رصيف فوق المياه ذات الاعماق الضرورية لارساء السفن ، ولا ترسو هذه السفن الاخيرة الا على بعد بضعة أميال ، ومن ثم تقوم القوارب بدور الوساطة الضرورية في إفراغ الحمولات وشحنها . والعملية لا تنتهي عند هذا الحد ، اذ ليس بامكان القوارب نفسها أن ترسو بمحاذاة الرصيف ، وبالتالي تنقل البضائع على الرؤوس . أن مثل هذه الشروط في إفراغ السفن وشحنها باهظة التكاليف ، والى جانبها تشتد ضرورة الالتجاء الى مصالح عدن (المستعمرة الانجليزية) . وبالرغم من عملية الاصلاح التي قامت بها شركة باتينيول الفرنسية في ميناء مخا ، فأن طاقته ظلت قاصرة على إيجار القوارب ، وحتى زمن ليس ببعيد ، لم يكن ميناء الحديدة ، الذي يعد أهم موانىء اليمن يشكل استثناء بالنسبة للقاعدة .

وقد سبق لنا ان ذكرنا ان الانجليز ، رغبة منهم في ان تظل مراكز مرور البضائع في اليمن مقصورة على عدن ، قاموا بتدمير هذا الميناء سنة ١٩١٨ بقصد شل نشاطه . ونضيف الى ذلك ان الحكومة اليمنية ، لم تقم بأي عملية اصلاح بالرغم من التصريحات المتعددة . وهكذا ظل ميناء عدن يحتكر من ٧٠ الى ٨٠٪ من حركة البضائع حتى مارس ١٩٦١ .

وفي سنة ١٩٥٦ عقد الاتحاد السوفياتي اتفاقية مع حكومة اليمن ، بقصد انشاء ميناء حديث ، على بعد أربعة كيلومترات من الحديدة . وقد ابتدأت أعمال الانشاء

في سنة ١٩٥٨ ، ومنذ مارس ١٩٦١ كانت القطاعات الأساسية بالميناء جاهزة للاستعمال . وبالاضافة الى قناة للرسو يبلغ طولها ٩,٥ كلم ويبلغ عمقها ٩ م ، تم انشاء حوض تتعدى مساحته ١٨ هكتاراً يتيح لسفينة طولها ١٥٠ م ، أن تتحرك فيه بحرية . كما تم إنجاز رصيفين لاستقبال السفن الكبرى البالغ طولها ٣٠٠ متر . وعند نهاية ١٩٦١ ، كانت أشغال الميناء الجديد قد تمت من طرف الفنيين السوفاتيين ، غير أن الميناء سيظل بالنسبة لشركات الملاحة التي تعبر بواخرها طريق البحر الاحمر ، غير قابل للاستعمال لأسباب متعددة أهمها ذو صبغة فنية واقتصادية .

ولنبدأ بالاسباب الفنية .

١) لم تكن إنارة القناة خاضعة للانظمة الدولية الخاصة بالموانىء (فلم يكن الامام يرغب في بذل تكاليف اضافية وبدون جدوى ، وحجته في ذلك : « ما هي حاجة السفن في الدخول الى الميناء ليلاً » .

٢) ليست هناك أية إمكانية لافراغ البضائع أو شحنها ليلاً نظراً لمنع الشغل بعد السادسة مساء ، ومعلوم أن تعطيل باخرة يكلف مبالغ باهظة (مبلغ أدنى قدره ٣٠٠ جنيه استرليني بالنسبة لباخرة تبلغ حمولتها ١٠٠٠٠ طن) .

٣) ليست هناك أية امكانية للتزود بالمواد الغذائية أو الماء العذب .

أما الاسباب ذات الصبغة الاقتصادية فهي واضحة ، ونشير اليها هنا بقصد التذكير :

١) ان ضآلة حجم الواردات ، وخاصة حجم الصادرات ، لا يتيح لأية شركة للملاحة تنظيم وقوف منتظم لبواخرها بالميناء .

٢) ارتفاع تكاليف الرسو بالنسبة لأهمية الميناء .

ولهذا كانت القرارات الاولى التي اتخذتها الجمهورية الفتية ، تقضي بانهاء الاشغال المتعلقة بالميناء (انارة الخ ..) والتخفيض من تكاليف الرسو ورسوم الميناء ، حتى تصبح الحديدة مفتوحة لاستقبال عابرات البحر الاحمر . وفي شهر يناير ١٩٦٣ ، وجهت مصالح الميناء نشرات الى جميع شركات الملاحة ، تحيطها علماً

بما أنجز من اعمال .

وهكذا اضبح لليمن ميناؤها الحديث، وأصبح بامكانها ان تتحرر من مراقبة عدن الاقتصادية . وهذا الحدث يشكل عاملا قويا ومضاعفا للاقتصاد الوطني، وسيلحق خسارة لا يستهان بها بميناء عدن .

وقد لعب ميناء الحديدة دوراً حاسماً في ثورة سبتمبر ١٩٦٢، كما سنرى ذلك فيما بعد .

وهناك ميناء آخر يتوفر على امكانيات هائلة للاسهام في النهوض بالاقتصاد الوطني ، هو ميناء سليف الصالح لتصريف الاملاح البلورية الموجودة بوفرة في المنطقة . وقد وضعت مؤسسة فرنسية تقديراً بمبلغ ١٢٠٠ مليون فرنك قديم كتكاليف لإنشاء رصيفين بالمياه ذات الاعماق اللازمة ، في كل من مخا وسليف ، أفلا يكون لازماً في هذه الحالة اللجوء الى مخططات تعتمد على استغلال واسع لليد العاملة في بلد تعيث فيه البطالة كاليمن؟وحينئذ فان المبالغ المقدرة ستنخفض لا محالة .

اما فيما يرجع للملاحة التجارية ، فان الحكومة تملك بالاضافة الى القوارب الناقلة ، وبواسطة الدار التجارية « الجبلي » ناقلتين « صنعاء » و« مأرب » تبلغ حمولتها ٣٠٠ طن و ٩٠٠ طن . وتقوم هاتان الناقلتان بالربط بين الحديدة وجيبوتي وعدن وبقية مرافيء البحر الاحمر ، كما تملك الدار التجارية «العربية» ناقلتين أخريين من نفس الحمولة تقريباً .

٢) الطرق والنقل البري :

لقد ظلت الطرق في اليمن كما كانت عليه زمن الاحتلال العثماني طرقاً استراتيجية رديئة ومحفوفة بالمخاطر . ويبلغ طول الشبكة الطرقية ١٥٠٠ كلم وأهم خطوطها :

طريق صنعاء – الحديدة	حوالي ٢٢٧ كلم ،
طريق صنعاء – تعز – إب	حوالي ٣٠٠ كلم .

طريق الحديدة — تعز — عدن　　حوالي ٤٨٠ كلم .
طريق مخا — تعز　　حوالي ١٢٠ كلم .

ويتطلب استعمال هذه الطرق تكاليف باهظة ، الأمر الذي يشكل دونما شك عائقاً أساسياً في وجه تنمية تصدير البضائع اليمنية . والبضاعتان اللتان تتحملان تكاليف نقلها هما فقط القهوة والقات . وعليه فمن اللازم اتخاذ تدابير عاجلة ، والقيام بمجهودات هائلة في هذا المجال . ولسنا ننتظر ، وهذا لاسباب مالية بالدرجة الأولى ، تحويل هذه الشبكة من الطرق البدائية الى طرق حديثة معبدة ، بل تحسينها وذلك بمزج التراب بالرمل والاحجار الصبعة والكثيرة الاستعمال منها بالاسمنت . ولا توجد باليمن طريق معبدة بالاسفلت ما عدا الطريق المؤدية من صنعاء الى الحديدة (٢٢٧ كلم) ، والتي أنهى الصينيون الشيوعيون أشغالها حديثاً . وقد قام هؤلاء الفنيون بعمل جبار ، لا من حيث التقنية (فميدان عملهم كان طريقاً صاعدة الى ارتفاع (٣٥٠٠ م) تتخللها قلل ومنعرجات خطيرة) ، ولا من حيث سرعة الانجاز (لم تتعد مدة الاشغال في مجموعها سنتين) وخاصة من حيث التكاليف . وقد يعاب على هذه الطريق اتساعها ، غير أن ذلك راجع الى ما تشكله طبيعة المنطقة من عراقيل . أما طريق مخا — تعز التي أنشئت بمساعدة الامريكان ، فهي غير معبدة ، وقد انتهت أشغالها كذلك في سنة ١٩٦٢ ، ويقوم الامريكان حالياً ببناء الطريق التي تربط تعز وإب وصنعاء .

ان أكبر جزء من الشبكة الطرقية باليمن ، عبارة عن مسالك لقوافل الابل اتسعت بسبب مرور عربات الشحن منها ، هذه العربات التي أخذت تحتل شيئاً فشيئاً مكان الجمال والبغال . وليست حركة المرور بالكثيفة ، فثلثا عدد عربات الشحن المستعملة باليمن في ملك الحكومة ، يعني ملك الامام بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بواسطة الدور التجارية .

٣ — المطارات والنقل الجوي .

كانت اليمن ، على عهد الحكم الامامي ، تملك بعض الطائرات التجارية (٤

أو ٥) . وكانت جميعها تحت إمرة الامام المباشرة ، يعني أن استعمالها كان مقصوراً على العائلة الملكية وكبار الموظفين والمحظوظين الآخرين .

وفي ميزانية الدولة ، كانت طائرات « الشركة اليمنية للملاحة الجوية » تثقل كاهل الخزينة ، وفي بداية سنة ١٩٦٢ قـام الامام ببيع طائرات الشركة الى شركة خاصة حاولت استغلال الخط الجوي بين اليمن وعدن ، غير أن الأمر لم يتعدَ مجرد ربط اعتيادي .

والى جانب هذا ، كان هناك ربط جوي أسبوعي بين أديس أبابا ودجيبوتي وتعز وعدن ، تنظمه الشركة الحبشية للملاحة الجوية ، التي هي فرع لشركة الملاحة الجوية الامريكية .

وكذا الربط الاسبوعي بين جدة ونجران والحديدة وعدن ، الذي تقوم به الشركة العربية السعودية للملاحة الجوية . ومنذ قيام الثورة أخذت الشركـة اليمنية على عاتقها الربط اليومي بـين عدن وتعز وصنعاء والحديدة . وهناك مفاوضات جارية بقصد فتح خط يربط بين اليمن والقاهرة . وقد كانت هـذه الطائرات جميعها تستعمل مطارات غير متوفرة على حقول متينة لضمان سلامة الطيران . وفي هذا المجال قررت الحكومة الثورية بناء مطارات ، تتوفر فيهـا حقول قادرة على استقبال الطائرات النفاثة بناحية صنعاء (الرحبة) والحديدة وتعز . وقد تم بالفعل إنجاز المطارين الاولين بفضل المساعدات الفنية التي قدمتها الجمهورية العربية المتحدة والاتحاد السوفياتي .

٤ – السكك الحديدية

لا توجد باليمن أية سكة حديدية ، ومنذ زمن بعيـد ، توقفت أشغال مشروع السكة الحديديـة ، الذي وضع قبـل الحرب العالمية الاولى ، لربط الحديدة بصنعاء . وقد قبر هذا المشروع نهائياً ، وهو بالفعل مشروع غير ذي جدوى بالنسبة للمرحلة الحاضرة على الاقل .

٥ ـ مصالح البرق والبريد والهاتف

وهنا أيضاً ، ظلت المنشآت التركية قائمة حتى زمن قريب ، ولا زالت قائمة حتى الآن في بعض المراكز . وفي سنة ١٩٥٧ أدخل تحسين على الشبكة، باصلاح محطة للراديو بصنعاء تربط العاصمة القديمة ببيروت ، ومحطة أخرى في تعز تربط بينها وبين صنعاء وعدن .

ومن جهة أخرى تقوم ١٧ محطة للراديو للربط داخل البلاد ، فالتلغراف يلعب دوراً فعالاً في الحياة السياسية والادارية . أما شبكة التليفون فقد ابتدأت سنة ١٩٥٧ في تعز ، ومؤخراً في الحديدة . وتقوم محطة اذاعية في صنعاء ببث برامجها اليومية .

٦ ـ الكهرباء ومصالح عمومية اخرى

يجري انتاج الطاقة الكهربائية بواسطة مولدات ديزل . والمدن الوحيدة المتوفرة فيها مراكز التوليد ، هي صنعاء وتعز والحديدة ـ لم يصبح لهذه الاخيرة مركز للتوليد ، الا منذ زمن قريب ـ الا أن هذه المراكز الثلاثة ضعيفة الطاقة، ونادراً ما تتيح استهلاك الكهرباء بعد منتصف الليل . والى جانب هذا يملك بعض النبلاء وكبار التجار مولداتهم الخاصة .

وفي ابريل ١٩٦٠ عقدت الحكومة اتفاقاً مع شركة ايطالية،تمنح به هذه الأخيرة امتياز بناء محطة للتوليد الكهربائي في صنعاء ، تتركب من محولين سعة كل منهما ٣٠٠ كيلواط ساعي ، بحيث تكون المحطة قادرة على تزويد المصالح العمومية بالكهرباء ، وكذا المشاريع الصناعية المستقبلة .

وسيقوم مولد كهربائي ديزل ذو طاقة تبلغ ١٢٠٠ كيلواط ساعي ، بتزويد الميناء الجديد بالكهرباء . وفي المدن الاخرى والقرى والبوادي ، يعتمد السكان في الانارة على المصابيح البترولية ، او على مجرد الشمع .

وليست بقية المصالح العمومية الأخرى بأحسن حالاً، بحيث لا توجد شبكة للمياه العذبة الا في المدن الرئيسية الثلاث . فالبناءات التحتية كما رأينا فيما سبق

لا زالت في طور التمني، وما هو قائم منها هو في حالة بدائية . وهذا ما يقتضي ضرورة القيام بمجهودات جبارة في هذا المضمار .

* * *

خامساً — الحياة البشرية

١ — السكان .

تقسم التقاليد العربية شعوب الجزيرة العربية الى فرعين رئيسيين :

— أبناء اسماعيل ، في وسط الجزيرة وشمالها .

— أبناء قحطان ، في اليمن والجنوب العربي .

وهذا التقسيم متناسب مع نمطين متميزين للحياة : العرب الرّحل وأهل الحضر .

والتقسيم على هذا الأساس هو حقيقة واقعة ، فاليمنيون كانوا ولا زالوا أهل حضر ، باستثناء بعض القبائل البدوية المتراوحة بين الترحل والاقامة .

فما هي السمات الانتروبولامية التي تميز سكان اليمن ؟ يرى بعض المؤلفين ان العنصر الحامي هو الغالب على تكوينهم ، كما هو الحال بالنسبة لعرب شمال افريقيا ، كما يجد لهم البعض الآخر جذوراً سامية ، متميزة باستطالة حجم جمجمة الرأس او قصرها ، وجذوراً أخرى زنجية . أما الحقيقة التي لا مراء فيها فهي أن شعب اليمن خليط هائل من مختلف الاجناس والاعراق ، وتابع في نسبه الى تبدل المناطق الجغرافية .

فسكان النجود العليا يغلب على تكوينهم الجنس السامي الابيض المتجانس ، مع أن أغلبيته في التكوين هذه لم تمنع وجود بعض النماذج البشرية الفارسية والتركية والحبشية المتدرجة الوان بشرتها من السنعة (اللون النحاسي الخفيف) الى البشرة الصافية اللون لدى السادة . وباستثناء المدن الكبيرة في تهامة ، نجد

سكانها هجينا يدخل في تركيبه الصوماليون والدنقليون [1] والاحباش . وهناك أيضاً فئة الاخدام وهي أشبه ما تكون بطائفة المنبوذين في الهند ، وهم منحدرون من العبيد السودانيين أو من عبيد الغالّة .

غير أنه ليس بامكاننا أن نجد حدوداً فاصلة بين مختلف هذه النماذج ، وعمليات التزاوج بينها متكررة ما عدا بين الاخدام والسادة . وأكثرية العراقيل آتية من الدين والطائفية على وجه التحديد .

أ - القرويون والفلاحون

أن اهتمام السكان متجه الى الزراعة وتربية الماشية ، ولليمن حضارة زراعية عريقة ، ولم ينقطع أهلها عن هذا الاهتمام عبر الزمن وتعاقب اطوار التاريخ.

والفلاح اليمني شديد التعلق بـ « أرضه » كما يعبر هو نفسه عن هذا التعلق ، حتى ولو كانت هذه الارض خارجة عن ملكه ؛ ولا تعود خدمتها عليه الا بأبهظ التكاليف ، وبضروب الاتعاب والآلام . وأمام هذا التعلق لا يكون من الميسور على الفلاح أن يغادر أرضه ، كما أن تخليه عنها ، لا يتم الا في الظروف القصوى .

ويمثل مجموع الفلاحين باليمن من ٨٠ الى ٨٥ ٪ من مجموع السكان ، أي ما بين ٠٠٠و٣٠٠و٤ الى ٠٠٠و٦٠٠و٤ .

ب - سكان الحواضر

ونعني بهم الحرفيين والتجار وطبقة النبلاء وعمال المدن وكذا العاطلين «عطالة مقنعة» والعاطلين عن العمل . ويمثل هؤلاء في مجموعهم من ١٠ الى ١٥٪ ، أي من ٠٠٠و٥٤٠ الى ٠٠٠و٨١٠ شخص تقريباً .

وقد كانت البلاد تأوي حوالي ٠٠٠و٥٠ يهودي يمني يمتهنون الحرف ، وقد غادرت غالبيتهم العظمى بلاد اليمن الى اسرائيل ، ولم يبقَ منهم منذ سنة

---

١ - نسبة الى دنقلة احدى مناطق السودان العربي .

١٩٥٠ سوى بضع عشرات .

ج - الرحّل وشبه الرحّل

يعيش البدو الرحل وشبه الرحل في شمال البلاد وشرقها ، وهـذه الفئة من السكان لا تشكل ما تعنيه بالحرف كلمة رحّل ، التي تطلق عادة على طوائف اجتماعية محدودة المعالم ، تقوم برحلات منتظمة طويلة المدى ، وتعيش على تربية الماشية . ويوجد من هؤلاء في المنطقة المجاورة للعربية السعودية ، وفي بعض مناطق محميات عدن ، غير أنهم لا يمثلون الا أقلية ضئيلة باليمن .

أما شبه الرحّل فأنهم يمثلون جزءاً كبيراً من الـ ٥ ٪ الباقيـة من مجموع السكان ، وهم على اتصال مستمر بالحواضر ، ويقصدون المدن والقرى بقصد العمل خلال بعض الفصول ، ومنهم فئة تجمع العمل بالحقول الى تربية الماشية .

٣ - كثافة السكان والتزايد الديموغرافي

قدرت الاحصائيات السنوية ، التي أنجزتها هيئة الامم المتحدة سنة ١٩٤٩ ، مجموع سكان اليمن بـ ٤٫٥٠٠٫٠٠٠ . وقد اعتمدت هـذه الاحصائيات على السجلات الحكومية للضرائب ، التي تعـد المنبع الاحصائي الوحيد الموجود باليمن . غير أن الحكومة اليمنية تصل في تقديرها الى ٩٫٠٠٠٫٠٠٠ ، وسنكتفي نحن هنا بالاعتماد على تقديرات هيئة الامم المتحدة ، مع إدخال بعض التعديلات الضرورية والمناسبة .

إن تقديرات الهيئة ترجع الى سنة ١٩٤٩ ، ولقد مر على هذا التاريخ ، مـا يربو على العشر سنوات ، ومع ذلك فأنها لا زالت تعتمد على نفس التقديرات . ولهذا فأننا نرى من الضروري أن نطبق على هذا الرقم قاعدة التزايد الخام ، التي تمكنـا من تقدير معدله بـ ١٨٫٥ في الالف ، وهكذا نصل الى مجموع للسكان يبلغ ٤٫٠٠٠٫٠٠٠ مضافاً اليه مليون الى ١٫٢٠٠٫٠٠٠ من المهـاجرين اليمنيين ، الذين لم يقطعوا الصلة ببلدهم الاصلي .

أ – كثافة السكان

تقل كثافة السكان الاصليين الى ٢٨ نسمة في الكيلومتر المربع ، وبطبيعة الحال فأن جميع المناطق لا تأوي أعداداً من السكان على نفس السوية ، فهم موزعون بشكل غير منتظم على تلك المناطق . فكثافة السكان في منطقة النجود العليا وفي الوسطى تمثل ٥٠ في الكلم المربع ، وهما منطقتان آهلتان نسبياً . وفي منطقة المروج وسهوب النجود الشرقية ينخفض الرقم الى ما دون المتوسط بكثير .

ب – التزايد (الديموغرافي) السكاني

كنا قد ذكرنا في المدخل الى هذا الكتاب أن الحكومة لم تدع أية احصائية ، كما قلنا كذلك ، أننا سنحاول التغلب على الصعوبات باللف من حولها ، وهذه هي الطريقة التي لجأنا اليها أمام احدى تلك الصعوبات . ففي النشرة الحولية الديموغرافية التي تصدرها هيئة الامم المتحدة[1] ، وفي نشرات أخرى[2] ، نجد احصاءات لسكان عدن أنجزتها الادارة الاستعمارية لهذه المنطقة . وغني عن البيان كون عدن آهلة في معظمها بأغلبية من السكان الذين ليس لهم فقط نفس السمات الفيزيولوجية والعرقية والدينية لسكان اليمن ، بل لهم أيضاً نفس التقاليد ونفس العادات في المأكل ، بل أكثر من ذلك فأن المهاجرين الجدد يمثلون ٣٥ ٪ من مجموع السكان .

ومن جهة أخرى فقد اعتمدنا على طريقة « الترقيع » للمعطيات الجزئية ، ومقارنتها مع البلاد العربية الاخرى .

وبامكاننا أن نبدي الملاحظات التالية :

أن المستشفيات والمصالح الصحية في المدن مستخدمة نسبياً ، بينما لا زالت هذه المصالح معدومة في اليمن ، فنسبة الوفيات ستكون مرتفعة اذن في اليمن

---

١ – منظمة الامم المتحدة .

٢ – مستعمرة عدن ، التقرير الاحصائي ١٩٥٥ ، عدن ١٩٥٦ .

عما هي عليه في عدن .

– إن مستوى معيشة العدني هي دون شك أعلى من مستوى معيشة اليمني ، فالعدني بالتالي أحسن تغذية وسكنى وعلاجاً ، وأكثر مقاومة لبعض الامراض التي تؤدي بيسر الى الوفاة .

إن هذين الاعتراضين لهما ما يبررهما . غير أنه بالامكان تفاديهما جزئياً بالنظر الى الظواهر المناخية . فاليمن أو على الاقل نجوده العليا ، يتوفر على شروط مناخية سليمة ومقوية بالنسبة لطقس عدن التي قال عنها الشاعر الفرنسي أرثور رامبو بحق « أنها سعير الجحيم » .

وسنحاول التغلب بقدر الامكان على النقص الاحصائي بالتجائنا الى المصادر الآنفة الذكر . وسيكون هدفنا هو تحديد هذه الظاهرة الديموغرافية ، وهو ، لم يكن تحديــداً يشمل الابعاد المضبوطة والمرقمة ، فأنه سيعطينا القياسات ذات الصبغة التعميمية .

ج – تركيب السكان من حيث الجنس والاعمار .

اننا لا نملك امكانية وضع هرم لترتيب السكان حسب الاعمار والجنس ، غير أننا ندرك للوهلة الأولى أن عدد النساء ، يفوق كثير عدد الرجــال للاسباب التالية :

– هناك قانون بيولوجي يقرر ان البنات أشد مقاومة من الاولاد للأمراض المؤدية لوفــاة الصغار . وفي اليمن حيث تعشش هذه الأمراض لن تخرج النساء عن هذه القاعدة .

– والمهاجرون اليمنيون ، الوافرو العدد كما سنرى ذلك مفصلاً ، يخلفون زوجاتهم وبناتهم في البلد .

أما فيما يرجع للتركيب من حيث الاعمار ، فليس هناك من شك في أن أغلبية السكان في سن الشباب ، وتلك من ممــيزات البلاد المتخلفة وليس من الصفات الخاصة باليمن .

د – نسبة المواليد .

تقول بعض التقديرات على أن نسبة المواليـــد في اليمن تبلغ من ٤٥ الى ٥٠ وأحياناً ٦٠ في الألف . واذا ما صدقنا هذه التقديرات ، فـــإن هذه النسبة ستكون أعلى نسبة في العالم. وأمام استحالة التحقق من مدى صحة هذه النسبة، التي لا تخلو من أن تكون قد قيلت جزافا ، نقدم الجدول التالي ، مع العلم أن ما يتضمنه من أرقام ، قد يكون على بعد من الحقيقة .

جدول رقم ١

مجموع المواليد (بالنسبة الى ١٠٠٠ وليد حي)

السنة	نسبة المواليد
١٩٥٠ – ١٩٥٤	٢٣،٩ في الألف
١٩٥٥	٢٩،١ في الألف
١٩٥٦	٣١،٩ في الألف
١٩٥٧	٣٣،٣ في الألف
١٩٥٨	٣٦،٧ في الألف

ولا بد لنـــا من إبداء ملاحظة أولى ، بخصوص مصادر الاحصائيات التي اعتمدنا عليها في حسابات هذا الجدول :

إنه من المحتمل جداً ، أن تكون معطيات الفـــترة الأولى ١٩٥٠ – ١٩٥٤ غير كافية . فهي على مـــا يبدو متضمنة بعض التفريط . وعلى مر السنين تحسنت الاحصائيات ، ومن هنا جاء الفارق الكبير بين المرحلتين . فأخذ هذه الملاحظة بعين الاعتبار ضروري لتحديد هذا الجدول ، الذي يوضح لنا أن نسبة المواليـــد مرتفعة ، وأنها على نفس المعدل المقبول عموماً بالنسبة للبلاد المتخلفة ، والأسباب التي تمكننا أن نفسر بها هذا الارتفاع راجعة الى عدة أسباب أهمها :

– ليس هناك مطلق تحديد إرادي للنسل : ما من مراقبة للنسل ومـــا من

زهد فيه .

والعادات تحث على التناسل ، ومن مظاهر الفخر أن ينجب المرء أكثر ما يمكن من الذرية ، أما العقم فهو جزاء المغضوب عليهم .. والزوجة العاقر تظل دائماً تحت رحمة سخرية الحماة وشراستها .

– تعدد الزوجات وانتشاره خاصة لدى الطبقات الميسورة .

– حث الاسلام على الاكثار من النسل ، فمن الشائع سماع الجملة التالية عند ميلاد كل طفل « ان الله هو الذي خلقه وهو كفيل برزقه » .

– الاجهاض محظور مبدأ ، وهو ممنوع بتاتاً من حيث القانون والديانة وعادات البلاد .

– اعتياد أهل البلاد تزويج أبنائهم في سن مبكرة ، وكذا ظاهرة البلوغ في سن مبكرة .

– إن انجاب الأطفال هو بالاضافة إلى كونه عامل سعادة للعائلة ، فإنه ضمان للمساعدة في المستقبل ، ولتحمل قسط من الاشغال الزراعية ، وخصوصاً لضمان إسعاف محتمل . فعندما تلحق الشيخوخة بالوالدين ، يقوم أبناؤهما غالباً بمساعدتهما ، وعندما يهاجر الأبناء فإنهم يوجهون بانتظام نصيباً مما اكتسبوه الى عائلاتهم .

وهذه العوامل توضح لنا مكانة النسل ، لدى أهل اليمن وميلهم الى الاكثار منه .

هـ – نسبة الوفيات .

إن الفارق يشتد هنا أكثر مما هو عليه في نسبة المواليد ، وذلك حسب مختلف التقديرات(٣٠ الى ٣٥ بل الى ٤٠ في الألف بالنسبة الى مجموع الوفيات . و ١٥٠ الى ٢٠٠ في الألف بالنسبة الى وفيات الاطفال) . وقد رأينا من الضروري أن نقوم بنفس الحسابات ، التي طبقناها آنفا .

الجدول رقم ٢

الوفيات (بالنسبة الى ١٠٠٠ من السكان)

السنة	مجموع عدد الوفيات	وفيات الاطفال الذين تقل سنهم عن سنة وبالنسبة إلى الف من الاطفال الذين تكتب لهم الحياة .
١٩٥٠	١٦و٤	١٥٨و٢
١٩٥١	١٥و١	١٥٧
١٩٥٢	١٠و٩	١٣٩و٨
١٩٥٥	١٢و٧	١٥٩و١
١٩٥٦	١٣و٤	١٥١
١٩٥٧	١٤	١٤٠و٣
١٩٥٨	١٢و٤	١٣٧و٧

– إن هذا الجدول يتطلب نوعين من الملاحظات ، يتعلق بعضها بنسبة الوفيات ، والبعض الآخر يتعلق بنسبة وفيات الاطفال .

وفيما يلي الملاحظات الاساسية حول النسبة العامة للوفيات .

– نجد هذه النسبة مرتفعة بالرغم من هبوط الوفيات المستمر، فقد انخفض من ١٦و٤٪ الى ١٢و٤٪ فالتقدم الطبي ليس بغريب عن هذا الانخفاض بالرغم من بطئه ، فهناك تحسن مستمر في وسائل محاربة الأوبئة والأمراض المعدية . غير أن هذا الميدان ، لا زال يتطلب الجهد الكثير .

– إن هذه الوضعية يمكن الرجوع بأسبابها الى الشروط الاقتصادية والصحية والتربوية التي سنتطرق اليها فيما بعد .

وليس ثمة شك في أن النسبة العامة للوفيات كانت قبل عشر سنين ، أعلى بكثير من النسب التي يتضمنها هذا الجدول ، فاليمن لم تعرف البنسلين وبقية المعقمات الأخرى بشكل نسبي التعميم الا ابتداءً من سنة ١٩٥٠ ، وقبل ذلك لم يكن العلاج بهذه الأدوية ممكناً إلا بالنسبة لذوي الامتيازات .

وأحياناً ترتفع نسبة الوفيات ارتفاعاً فجائياً ، وذلك في سنوات الجدب ، اذ أن الدخل معتمد اعتماداً كلياً على خصوبة السنة أو جدبها ، وتختلف الوفيات تبعاً لتحولات المحصول .

و – نسبة وفيات الاطفال .

أما الملاحظات المتعلقة بنسبة وفيات الأطفال فهي :

– في الحقيقة ، أن نسبة وفيات الأطفال ، ستكون أعلى مما هي عليه في الجدول رقم (٢) ، وسيكون من الصعب تحديد النسبة المئوية للوفيات . غير أن وجود مقابر خاصة بالأطفال في بعض المدن كتعز مثلاً ، لا يبدو كافياً للبرهان على ارتفاع نسبة وفيات الأطفال . وترى الدكتورة كلودي فايان [1] أن نسبة وفيات الأطفال في سنتهم الأولى ترتفع الى ٤٠ في المائة والى ٥٠ في المائة حتى سن العاشرة .

– وهناك عامل آخر جدير باهتمامنا : هو عدم تسجيل الوفيات ، وتسري هذه الملاحظة كذلك على نسبة الوفيات عامة ، غير أنها بالنسبة لوفيات الصغار أكثر دلالة في اليمن ، التي لا يصرح فيها ذوو الطفل بوفاة ابنهم للسلطات ، ومن هنا ينتج التفريط في التقدير .

– وإلى جانب هذه التحفظات فإن نسبة ١٣٧٫٧ في الألف تظل عالية جداً ، والشروط والملاحظات التي بيناها بالنسبة للوفيات بشكل عام ، تأخذ منها دلالة خاصة . فلا جدوى إذن من أن تعوق هذه النقطة عملنا ، فهي ليست قاصرة على اليمن بل تشمل كل البلاد المتخلفة .

ز – الأعمار .

إننا نحصل هنا كذلك على إحصائيات تتيح لنا معرفة حدود الأعمار . والنسبة في اليمن تتجاوز حسبما نرى ، نفس النسبة في مصر وفي بقية البلاد العربية ،

---

١ – كلودي فايان ، كنت طبيبة في اليمن ، ص ٢٧٤ .

يعني متوسط ٣٥و٦ بالنسبة للذكور و ٤١و٤ للاناث .

وفي اليمن تحول نسبة الوفيات المرتفعة دون امتداد حياة الأفراد ، فهي تبدو نزفاً للثروات البشرية الطبيعية حيث أن جزءاً هاماً من السكان يموتون قبل أن يتمكنوا من المساهمة في الانتاج .

ح – نسبة تزايد السكان .

يمكننا أن نستخلص من الجدولين السابقين جدولاً ثالثاً لنسبة التزايد الطبيعي للسكان. وكان أولى بنا أن نحصل على نسبة المواليد الصافية ، ولكننا ، بسبب انعدام الاحصائيات المدققة ، سنكتفي بالنسبة العامة .

الجدول رقم ٣ -

التزايد الطبيعي للسكان (بالنسبة الى ١٠٠٠ من السكان)

السنة	نسبة المواليد	النسبة العامة للوفيات	نسبة التزايد الطبيعي
١٩٥٠	٢٣و٩	١٦و٤	٧و٥
١٩٥٥	٢٩و١	١٣و٧	١٦و٤
١٩٥٦	٣١و٩	١٣و٤	١٨و٥
١٩٥٧	٣٣و٣	١٤	١٩و٣
١٩٥٨	٣٦و٧	١٢و٤	٢٤و٣

من هذا الجدول نستخلص الملاحظات الثلاث التالية :

– لقد بلغت النسبة ٢٤و٣ في المائة سنة ١٩٥٨ ، وهي نسبة لا تعدو الحقيقة في رأينا ، لأنها قابلة للمقارنة مع نفس النسبة في مصر وتونس أو الجزائر .

– إن هذه النسبة تدل على أن سكان اليمن يتزايدون بمقدار ١١٠و٠٠٠ نفس كل سنة (مستثنين من ذلك اليمنيين المهاجرين) ، وهذا يدل على أن عدد سكان اليمن يتضاعف في أقل من ٢٦ سنة .

إن اليمن تحتل بسبب ما تقدم ، مكانتها بين الجماعات البشرية ذات القدرة

الطبيعية على التزايد . فإذا افترضنا أن الطب والشروط الصحيـــة ستتقدمان بخطوات واسعة ، وهذا أمر ممكن بالنظر الى انخفاض المستوى الطبي والصحي ، فإن مستوى التزايد لن يحافظ فقط على هــذا المستوى ، بل سيرتفع باستمرار ، ولمدة ما على الأقل .

إن هذه الوضعية الديموغرافية أو على الأصح « هــذا التفجر الديموغرافي » ، ان صح لنا تسميته هكذا ، سيزيد من تدهور مستوى معيشة اليمنيين البـالـغ الانخفاض في الوقت الراهن .

فهل تعتبر اليمن إذن بلاداً فوق الآهلة بالسكان ؟ يجيب البعض على هـــذا السؤال بالإيجاب ، ويضعون علاجاً لذلك بتطبيق سياسة « مراقبــة النسل » ، بينما يجيب آخرون بالنفي معززين موقفهم بكون اليمن بلاداً ضخمة الامكانيات. وفي رأينا ان الجواب عن هذا السؤال، يجب ان يكون آخذاً بعيني الاعتبار حقيقة المعطيات في الأحوال الاقتصادية والاجتماعية الراهنة . لا نجد من شك في أن الكثافة النسبية للسكان هي بشكل لا يتيح للبلد تمكين سكانـــه من وسائل العيش ، وسيستفحل المشكل فيما لو عاد المهاجرون إلى أرض الوطن ، وهـــذا أمر أخذت بوادره تلوح منذ الآن .

وفي مقابل ذلك نرى من الممكن ، استرجاع مساحات شاسعة خاصـــة في ناحيتي النجود الشرقية وتهامة . ومن الممكن ان تكون دراسات قد أنجزت في هذا الصدد . ومن الضروري إذن القيام بأشغال الري وإدخال الوسائل التقنية في الزراعة الحديثة .

على أن هنـــاك نسباً ديموغرافية أخرى ، كنسبة الاخصاب مثلاً والبلوغ ونسبة السكان العاملين الخ .. ستكون بالغة الأهمية لو أتاحت لنا وسائل البحث ذلك، غير ان انعدام تلك الوسائل تجعلنا نوقف تقديراتنا آملين توفرهـــا في مستقبل قريب .

وإنه لهام في الواقع ان نتعرف بالضبط على طرق تركيب سكان اليمن، وعلى كيفية تطور مجموع السكان .

٣ – الهجرة

لقد كانت الهجرة إحدى المميزات الديموغرافية لسكان اليمن من القديم. ولنشر باختصار الى أن الهجرة الكبرى الأولى، ترجع الى الهدم الذي أصاب سد مأرب. وتعود الثانية الى انهيار هذا السد نهائياً في القرن السابع للميلاد. أما الهجرة الكثيفة الثالثة فقد حصلت قبيل وأثناء ظهور الإسلام، وخاصة طيلة أيام فتوحاته. ولقد تمكنت اليمن من مواجهة الوضعية البائسة، التي كانت تسودها، بفضل هذه الهجرات ذات الأسباب الاقتصادية. وهكذا ضمت جيوش الفتح الإسلامي العديد من المهاجرين اليمنيين، الذين وجدوا في ذلك فرصة لمغادرة بلادهم الرازحة تحت الصعوبات الاقتصادية. ولقد كانت ظاهرة الهجرة هذه التي ظلت متواصلة، مكسباً ديموغرافياً حقيقياً.

فالهجرة إذن هي من السمات الأساسية لهذا البلد. ولقد صدق من قال: «إن اليمن هي مظهر الخراب في القرن العشرين، وإذا كان هناك من مهاجرين حقيقة، فهم اليمنيون»[١]. ويعد اليمنيون من أكثر الشعوب انتشاراً في أصقاع المعمورة، إذ تجدهم في نيويورك وبوسطن وكرديف، كما تجدهم في مرسيليا والهافر وأنفرس وروتيردام، وفي موانىء أخرى. غير ان أكثر عدد من هؤلاء المهاجرين يوجدون في إفريقيا الشرقية (الحبشة، الصومال، وكينيا، وتنجانيقا، وزنجبار) وفي مدغشقر والبلاد العربية (السودان، عدن، السعودية، مصر) ويقدر عدد المهاجرين بمليون الى ١٢٠٠٠٠٠ مهاجر، أي ما يمثل من ٢٠ الى ٢٥ في المائة من مجموع السكان المقيمين بأرض الوطن، وأغلب المهاجرين من الشباب، وجميعهم ذكور، ويعود الذين تدركهم الشيخوخة، لانتظار أجلهم في مساقط رؤوسهم.

وتعود أسباب الهجرة الى الرغبة في الشغل، والى بؤس الوضعية المحلية، واستبداد الحاكمين، وروح الاستغلال الفاحش، لدى أرباب الأراضي الزراعية،

---

١ – الفضول، ٢٦ ديسمبر ١٩٥٢، عدن.

وبعضهم يهاجر لأسباب سياسية .

والمهاجرون اليمنيون لا يقطعون الصلة ببلدهم الأصلي ، فهم يخلفون أزواجهم وأطفالهم وذويهم الأقربين ، ويمدونهم بنصيب مما يكسبونه فيما وراء البحار ، مكتفين هم ، أي المهاجرون بالحد الأدنى للعيش . إذ المثل الأعلى للمهاجر اليمني يظل دائماً هو تحقيق العودة الى وطنه ، والعيش بين أهله ، ولهذا فهو يقتصد قسطاً من المال للقيام بزيارة دورية للوطن (كل ثلاث أو أربع سنوات) زيارة تدوم بضعة أشهر ، وبعد هذه الزيارة تبتدىء الدورة الى اليوم الذي يتمكن فيه من العودة للاستقرار نهائياً . ويختار بعضهم أحياناً إطالة الفترة الفاصلة بين زيارتين للبلد ، وفي هذه الحالة فإن هؤلاء يستقدمون عائلاتهم للإقامة معهم حيث يوجدون .

وهناك صنفان من المهاجرين : مهاجرون لأمد طويل ، وآخرون لأمد قصير .

أ – المهاجرون لأمد طويل .

نعني بهذا الصنف المهاجرين الذين غادروا البلد منذ أمد طويل نسبياً ، كما نعني بهم المهاجرين منذ عدة أجيال ، والمستقرين كتجار وأصحاب دكاكين في البلدان المتاخمة لليمن . ان هؤلاء اليمنيين الذين يستقدمون عائلاتهم لتشاطرهم الحياة في المهجر ، يتصفون بما أصبحنا نسميه عادة « روح المبادرة والابتكار » . وأوضاعهم المالية هي في الغالب أجود من حال المهاجرين حديثاً . ويشكل هذا الصنف في بعض البلدان أقليات قوية ونشيطة (في شواطىء الصومال الفرنسي ، وعدن ، والحبشة ، والسعودية ، ومصر الخ ...) ويختار المهاجرون من هذا الصنف التأقلم ضمن القوانين التشريعية للبلد الذي يأويهم ، وهم لا يتخلون عن التمسك بشعورهم الوطني ، وباليمن الذي يحافظون فيه على قطعة من أرض ، وعلى ما لهم به من وشائج قربى . وفي صفوف هذه الفئة من المهاجرين الميسورين والمتمتعين بنوع من النفوذ ، يتركز نشاط منظمة « اليمنيين الأحرار » ، وهي

حزب المهاجرين الى عدن ، الذي يطالب بادخال الوسائل العصرية للبلاد ، وتصنيع الاقتصاد الوطني ، وتغيير نظام الحكم .. ونجد من بين هؤلاء المهاجرين أيضاً اللاجئين السياسيين ، والمسؤولين عن الحركة المعارضة لنظام الامام ، وقد لعب هؤلاء دوراً لا يستهان به في دعم وتهيئة الانتفاضة ضد نظام الملك .

ب – المهاجرون لأمد قصير .

هم اليمنيون الذين يهاجرون بقصد الشغل كبحارة أو عمال ميناء ، أو كمجرد يد عاملة غير مختصة . ويشكل هؤلاء غالبية المهاجرين اليمنيين ، وشروط عيشهم هي شروط سيئة بائسة ، ويراهم المسافر الملاحظ مفترشين أكياساً من التبن على أرصفة طرق عدن وجيبوتي الخ . ان الذين يشتغلون كعمال ميناء من هذه الفئة ، يرزحون تحت نير استغلال مزدوج : استغلال رب العمل الاجنبي ثم استغلال (الصارانج) الذي هو يمني مثلهم ، ودوره هو من جهة ، الوساطة بين العمال ورب العمل ، ومن جهة أخرى ما يتمتع به من سلطة قبلية أو مجرد نفوذ روحي . ويستنزف هذا الصارانج من ١٠ الى ٢٥ في المائة من أجور العمال ، أضف الى ذلك البقشيش الذي يتلقاه مقابل خدمات الترجمة ، أو تسهيل ارسال المبالغ التي يبعثها العمال الى عائلاتهم عن طريق البريد ، أو مقابل المراسلات العادية بسبب انتشار الأمية في صفوف هؤلاء المهاجرين . وخلال السنوات الأخيرة وبمساعدة حزب «اليمنيين الاحرار» تمكن هؤلاء العمال من تكوين نقابة في عدن للدفاع عن مطالبهم . وتستعمل حكومة « صاحبة الجلالة البريطانية » جميع وسائل القمع لعرقلة نشاط هذه النقابة . أما في البلاد الأخرى ، فلم تقم حتى الآن أية منظمة عمالية لليمنيين المهاجرين . وقد كان لحزب « اليمنيين الاحرار » تنظيم في عدن ، يعتمد بصفة خاصة على الطبقة العاملة ، غير ان السلطات الاستعمارية منعت هذا التنظيم بشكل رسمي ، الشيء الذي لم يحل بينه وبين استمرار النشاط في السرية ، وبشكل بالغ الفعالية .

ج – عودة المهاجرين .

منذ عدة سنوات أصبحنا نلاحظ ظاهرة معاكسة لتلك التي عرفتها اليمن منذ آلاف السنين ، فاليمنيون الذين ساءت وضعيتهم في الحبشة بسبب تصرفات حكومتها ازاءهم ، ولما أصبحت فيه وضعيتهم من ضيق ، أخذوا يغادرون مهجرهم هذا ، إما إلى موطنهم أو إلى عدن ، ونفس هذه الظاهرة تتكرر في دجيبوتي وفي مدغشقر الخ .. ان هذه الوضعية الجديدة جاءت لمصلحة اليمن ، من بعض الوجوه ، لأنها خلقت للامام مشاكل اقتصادية واجتماعية ، وجد نفسه عاجزاً عن إيجاد حلول لها ، دون ان تثير تلك الحلول قلباً لنظامه العائد الى القرون الوسطى .

الفصل الثالث

البنيات السياسية والثقافية والاجتماعية

أولاً ــ البنيات والحياة السياسية والادارية والدستورية .

١ ــ شكل الحكومة وتنظيم الدولة

حتى ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢ ، كانت اليمن خاضعة لملكية مطلقة تدعى الامامة، وهي كلمة مشتقة من الامـــام ، التي تعني الشخص الذي يؤم الناس في الصلاة . وقد كانت الكلمة الحميرية «تبّع» تعني نفس المعنى . وهذه العبارة تحدد وتصور بالتمام الملكية اليمنية .

وفي بلاد يسود فيها الدين على كل المشاغل الأخرى يتمتع الامام ، باعتباره المصدر الاعلى للقوانين والمفسر المعصوم للقرآن ، بسلطة مطلقة لا حـــد لها ، ويحكم مباشرة بدون أية معارضة نظرية . فقد كانت سلطته زمنية وروحية في نفس الوقت .

والحق أن هذا الشكل في الحـكم لم يكن إطلاقاً متوقفاً على اليمن، ولا خاصاً بها . وقد كان موجوداً حتى عهد قريب في بلدان أخرى مثل التبت واليابان والحبشة الخ ... وبينما شاهدت هذه البلاد الأخيرة، إما تحولاً عميقاً (اليابان) ،

واما تغييرات تتفاوت أهميتها ، في البنية الدستورية (التبت والحبشة) ، فقد بقيت اليمن تطبق هذا النظام بحزم ، على الشكل الذي نشأ به في عهد الملوك الزيديين الأولين في القرن التاسع .

وينص الميثاق الزيدي على أن الامام يجب أن يختار من بين السادة الزيود ، الذين يشكلون عملياً طبقة النبلاء ، وذلك تبعاً للشروط التالية :

١ - أن يكون من أهل البيت .

٢ - أن يتوفر على المعرفة الضرورية (وتؤكد المجلدات الضخمة المخطوطة التي تركها الأئمة السابقون ان هذا الشرط كان موضع اهتمام واحترام) .

٣ - أن يكون طاهر البدن والروح .

٤ - أن لا يكون في منشئه ما يدعو الى التشكك في أصله الحلال .

٥ - أن تكون له موهبة ممارسة السلطة .

٦ - أن يكون أريحياً كريماً وتقياً .

وينتخب الامام من طرف جمعية محدودة مكونة فقط من السادة المنتمين الى الطائفة الزيدية ، الذين يقومون بمبايعته . ويمكن أن تتعرض العائلة الحاكمة ، وقد حدث هذا أكثر من مرة في تاريخ البلاد ، للحرمان من حق الامامة بعد موت العاهل ، لتحل محلها عائلة أخرى .

والامام يحيى الذي كان يخشى الفوضى في الطبقة النبيلة بعد موته ، عيّن وهو ما زال على قيد الحياة ، ابنه ولياً للعهد . وتمكن من الحصول على البيعة له . وقد رأينا أن هذا التعديل الرئيسي ، أثار استياءات كثيرة بين النبلاء ، وانتهى الى اغتيال الامام . وقد كان ذلك بدون شك أحد العوامل الحاسمة في انقلاب الامير عبدالله .

وبالاضافة الى البيعة ، كان الامام يختار رهائنه من بين العائلات النبيلة ، والقبائل المحاربة . وذلك من أجل ترسيخ سلطته ، والتوفر على وسيلة فعالة للضغط ، يواجه بها الحركات التمردية . وهؤلاء الرهائن سواء كانوا من الشباب أو من الشيوخ ، يجمعون في العاصمة ويوضعون تحت مراقبة صارمة . وعندما

تتمرد عائلاتهم أو قبائلهم يسجنون أو يوضعون تحت الأصفاد ، وأحياناً ينفـذ فيهم حكم الاعدام ، عندما يصبح التفــاهم مستحيلاً مع ذويهم . وقد قدر عدد هؤلاء الرهائن سنة ١٩٥٨ بألفي شخص .

وكانت هذه السياسة تشكل حجر الزاوية للنظام . ونريد أن نقدم مثـالاً على ذلك . فعندما سافر الامام أحمـد الى ايطاليا سنة ١٩٥٩ لأسباب صحية ، أخذ معه حاشيته الكبيرة العدد . ولم تجد الصحافة الغربية ، والصحافة العالمية بصورة عامة في ذلك سوى النــاحية المثيرة : الحريم . وهكذا شاهدنا نشر سلسلة من المقالات حول هذا العاهل الاقطاعي الذي ترافقه ثلاثون أو أربعون امرأة الخ ... وكان يكفي النظر عن كثب الى الحــاشية لملاحظة أن الرهائن السياسيين يكونون قسماً هاماً من المرافقين . والواقع أن الامام الذي كان يخشى قيام حركة تمردية أثناء غيــابه (وقد أوشكت هذه الحركة أن تقوم بالرغم من كل الاحتياطات) ، أخذ معه مجموعة من الرهائن السياسية اللامعة .

كان الامام يدير البلاد مباشرة ، ويهتم شخصياً بكل القضايا على اختـلاف أهميتها . وكان دخول شخص أو شيء مـا ، يحتاج إلى إذن مكتوب ، أو إلى برقية منه .

وكانت البرقية تلعب دوراً هاماً جداً في الحياة السياسية والادارية . فبهذه الطريقة كان الامام يصدر الأوامر الضرورية ، ويتلقى تظلمـات النـــاس وتشكياتهم .

ومن الخصائص الدستورية للامامة ، هذه الامكانية المادية للتوجه مباشرة الى الامام . وهكذا فان كل يمني ، مهما كان وضيعـــاً ، يستطيع أن يبرق إلى الامام على شرط أن يتحمل نفقات الجواب المحتمل ، وبهذه الطريقة كان على علم برأي الناس في أساليب حكومته ، وممثليه المحليين .

كان الامام يقرأ كل البرقيات التي يتلقاها من مجلس الوزراء ، ويقدم الأجوبة ، ويكتب أحياناً بخطه التعليمات الضرورية للاجابة على البرقيات أو الرسائـل . وقد كتب أمين الريحاني صفحات لا تنسى عن سير العمل في الجلسات أثناء عهد

الامام يحيى[1] . وكان الإمام أحمد يعمل بنفس الطريقة باستثناء استعمال القات، (يقال أن الإمام أحمد لم يكن يمضغ هذا المخدر) .

وكان الإمام يدير ميزانية الدولة بصورة مباشرة ، حتى انها اختلطت عملياً بأملاكه الشخصية . ولا يمكن أن تقرر مخصصات من الميزانية ، بل ولا يمكن التفكير في ذلك دون موافقة شخصية منه . فهو يتصرف كما يحلو له ، وبدون أدنى مراقبة، في مالية البلاد . باختصار كان البلد كله ملكاً خاصاً له ، وكان هو بنفسه ينظر اليه على هذا الأساس .

لم يكن في استطاعة الوزراء وكبار الموظفين والمستشارين الخصوصيين الآخرين أن يتعدوا في مبادرتهم إظهار شديد الضيق ، ولم يكن لهم إلا سلطة محدودة جداً ، فالامام وحده يتخذ كل القرارات . وإذا ما اعتراه مرض أو عائق شخصي ، تظل البلاد « معلقة » في انتظار شفائه . ولنضف الى ذلك — وهذا بديهي — ان مزاج جلالته أيضاً كانت له أهميته الخاصة .

فالامام يملك ويحكم في نفس الوقت . وهو يمسك بيديه مصير المملكة . والحكومة هي ، قبل كل شيء ، الامام نفسه .

كان الامام أحمد بن حميد الدين ، الملقب « بالجن » لا بسبب المواهب التي يتوهمها فيه الشعب فقط ، ولكن أيضاً بفضل الخوف الناشىء عن فظاعته ، قد بلغ السبعين ، وبالاضافة الى حالته الصحية السيئة ، فقد كان مصاباً بالتهاب حاد في المفاصل ، ومجروح بالغة منذ سنة ١٩٥٨ ، ولكنه احتفظ بكل طاقته الذهنية : لقد كان معروفاً بالدهاء ، ومشهوراً بالذكاء .

وقد كتبت الدكتورة كلودي فايان تقول : « إن الإمام ، بالنسبة لأطبائه ، غريب الأطوار اي مصاب بما ندعوه في علم الأمراض بالأزمات الصوفية الدورية ، وهو يغيب فيها أحياناً عن العالم ويستغرق في الصوم والصلاة . وأثناء هذه الفترة التي قد تدوم أسبوعاً أو أسبوعين ، لا يمكن أن ننتظر أي شيء منه

---

١ — أمين الريحاني — ملوك العرب — مطبوعات دار الريحاني بيروت ، ١٩٢٩ .

مهما حدث ، لأنه مقطوع كلياً عن العالم[1] » .

وهذه الحالة المرضية يكون مصدرها قلقه الديني . فقد كان يعتقد ، بدون شك بينه وبين نفسه ، أنه مسئول أمام الله عن إبقاء شعبه على طريق السنّة القويمة ، وكان يخاف أن يدنس هذا الشعب من طرف الأجانب والفنون العصرية . ومن هنا نشأت نوباته الدورية وتقلباته السياسية والاقتصادية . فهو يوافق اليوم على إدخال فن جديد من الفنون ، ويرفض في الغد رفضاً مطلقاً مناقشة هذا الموضوع نفسه .

ومن الخطر التقليل من أهمية هذا المظهر الديني للمشكلة بدعوى أنه لا عقلي . وزيادة على ذلك ، فقد لوحظ أن الإمام أحمد يستعمل المورفين أكثر فأكثر . وهذا الاستعمال الذي لم يكن في البداية سوى وسيلة لتخفيف آلامه الجسمية ، أصبح تدريجياً عادة ، وحاجة ضرورة .

وكاتب هذه السطور ، الذي كان أحد المسئولين عن الممتلكات المحجوزة للعائلة الملكية السابقة ، كان شاهداً على اكتشاف كميات كبيرة من المورفين في كل القصور الملكية (تقدر قيمة المخدر الموجود في تعز بنصف مليون جنيه استرليني) . والواقع ان الإمام أحمد لم يكن يستعمل هذا المخدر فحسب ، وإنما كان يجتهد في حمل ندمائه وأعضاء عائلته على استعماله . وقد وجدت صناديق كثيرة من المورفين في الأجنحة الخاصة بنساء العائلة الملكية . وفي قصر تعز الذي سجل ما فيه بالتفصيل ، دهش أعضاء اللجنة أمام الغرفة الخاصة ، التي كان يستعمل فيها الإمام هذا المخدر . فهي مضاءة بالنيون الأخضر وفيها كميات ضخمة من أدوات اللعب . إن هذا الرجل الذكي بل والعبقري (وإلا كيف نفسر حكمه الذي دام أربع عشرة سنة) ، كان يعود الى الطفولة ويغرق أحياناً في الجنون . ومن ناحية أخرى فقد كان كوميدياً ممتازاً ، ومشعوذاً . وكانت صفة « الجن » التي ألصقها به الشعب تناسبه تماماً . ان أحمد يمثل حالة

---

١ - ك . فايان . المصدر الآنف الذكر ص - ٤٥ - .

نفسية غريبة وجديرة بالدراسة .

فهذا الحاكم الأوتوقراطي كان يتوفر في نفس الوقت على إرادة ضارية للمحافظة على الاستقلال الاقتصادي والسياسي لبلاده إزاء الأمم الأخرى . وفيما يلي أحد التصريحات المشابهة في كل النقط لتصريحات والده ، وكان يجب أن يكرر أحياناً : « يجب الاختيار بين الحرية في الفقر والتبعية في الرفاهية . وأنا أختار الاستقلال » .

وعلينا أن نعترف له بهذه النظرة الصائبة فيما يرجع للعلاقات الاقتصادية مع الشركات الكبرى . فقد يحدث له أن يوقع اتفاقات اقتصادية ، ولكن هذه الاتفاقات لا تلبث أن تلغى أو توضع موضع شك . والاتفاقات الثنائية بين الحكومات هي وحدها التي كانت تتحقق .

إن هذا الاستقلال كان يفيده ويعزز سلطته ، ولذلك كان يدافع عنه بقوة ، هذا صحيح بدون شك ، على أننا يجب أن نعترف أيضاً بأنه لو قبل توقيع اتفاقات مع الشركات الدولية الكبيرة لاستغلال خيرات باطن الأرض ، لتمكن من زيادة ثروته ، ومن الحصول على وسائل مالية ، تتيح له حياة سهلة مترفة ، ولتمكن من ضمانات عسكرية وسياسية كبقية جيرانه مثل سعود ملك العربية السعودية والنجاشي هيلاسلاسي إمبراطور الحبشة . وبالعكس من ذلك فقد كان يعيش حياة متواضعة بالنسبة للملك والامبراطور المذكورين ، اللذين يعيشان في قصور مترفة باذخة . على أن قصوره كانت تشكل مساكن مترفة أمام بؤس السكان اليمنيين ، وتكون عبئاً ثقيلاً على ميزانية الدولة .

تنظيم الدولة

لا فائدة في التساؤل ، بعد الذي سبق سرده ، عما اذا كان يوجد في اليمن دستور أو فصل بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية .

مع ذلك فإن الامام أحمد في بداية عهده كوّن حكومة مركبة نظرياً من عدة وزارات يتولاها إخوانه الكثيرو العدد وابنه البدر . ومن ناحية أخرى

فقد عين أخاه الحسن نائباً للملك في صنعاء ، وهذا الاخير يمثل العناصر الأكثر رجعية في النظام .

وقد زعزع انقلاب الأمير عبدالله الفاشل هذه الحالة . ولم يحتفظ الامـــام بعد ذلك الا بعدد قليل من إخوانه في مناصب الوزراء . أما ابنه البدر فقـــد أضاف الى منصبه كوزير للدفـاع وزارة الشئون الخارجية . وقد أبعد الأمير حسن عن كل مسؤولية .

وهناك أصدقاء نادرون قريبون جـــداً منه ، ومن بينهم الجبلي المستشار الاقتصادي والمالي . وقد كان الامام شريكاً لهذا الأخير في المؤسسات التجارية التي كوّنها .

ب – الادارة والهياكل القضائية

نظم الامام يحيى بمساعدة مستشاره التركي اللامـع القاضي رجب بـك [١] البنية الادارية لليمن . وقد بقيت هـــذه التنظيمات سائرة بالرغم من الاضافات التي طرأت في بعض المناطق .

قسمت البلاد الى :

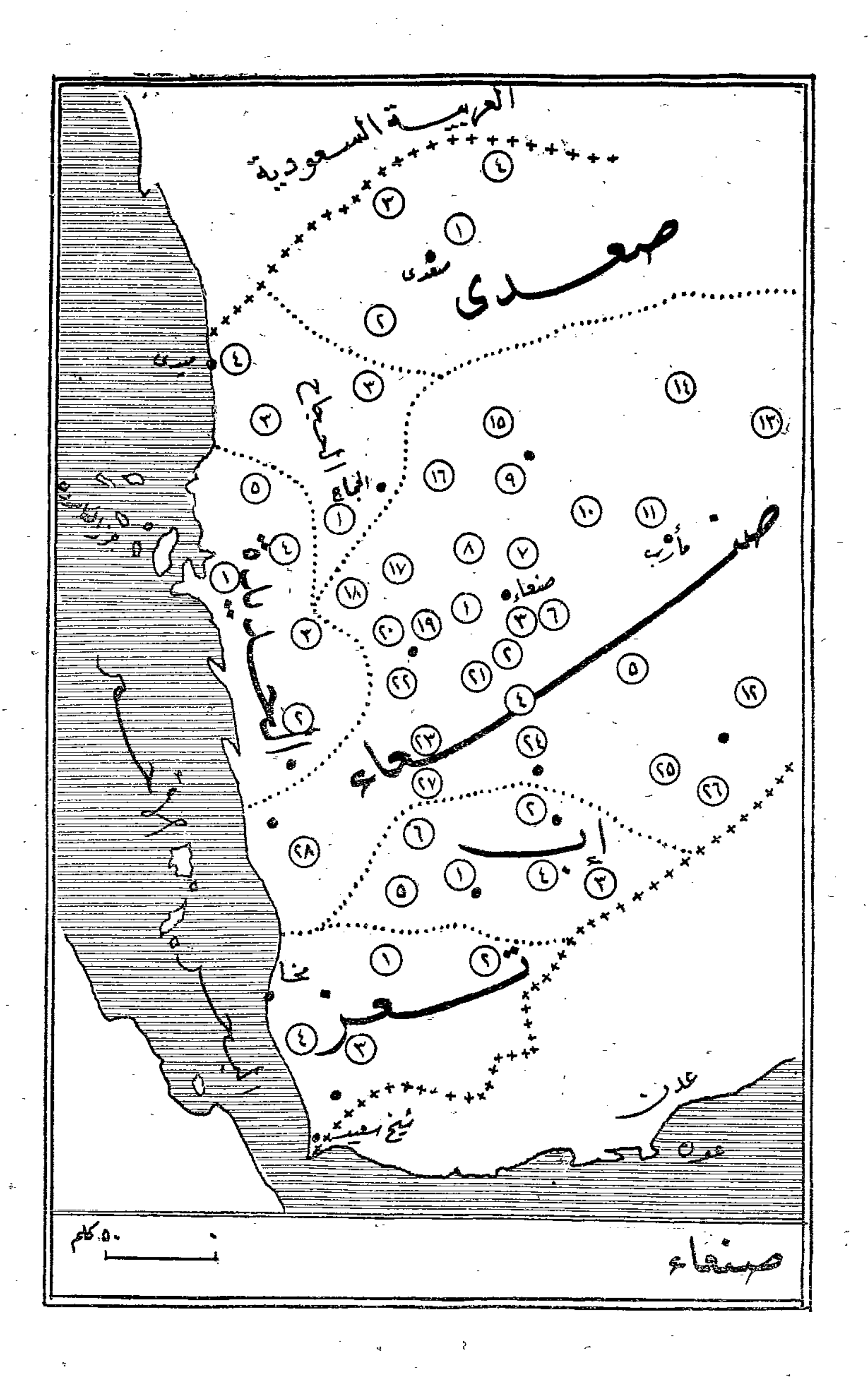
١ – ستة أقاليم أو ألوية هي : صنعاء ، إب ، تعز ، الحديدة ، الحجة ، صعدة .

٢ – مقاطعات أو أقضية لها أحياناً دوائر ونواحٍ وأقسام .. الـخ .

ومن المستحيل أن نعرف حالياً المساحة والعدد الحقيقي لسكان هذه الاقاليم، ولكن لاعطاء فكرة عامة عن اتساع وآهلية هـــذه المقاطعات الادارية ، فقد وضعنا فيما يلي جدولاً لدوائر كل إقليم ، ووضعنا معها العدد المطابق لهـــا في الخريطة . والجداول التالية سنعتمد عليها عندما نتناول المشاكل الاقتصاديـــة الخاصة .

---

١ – راجع في ذلك Année XXVII Oriente Moderno in NelloLombardi Roma 1947 Jul 1 Sept n : 7-9



العربية السعودية
صعدة
صنعاء
إب
تعز
صنعاء
مأرب
مخا
عدن
٥٠ كلم
صنعاء

الجدول رقم ٤

إقليم أو لواء صنعاء

اسم الدائرة	الرقم المطابق على الخريطة ج	اسم الدائرة	العدد المطابق على الخريطة ج
بلاد البستان	١	عمران	١٥
بلاد بني بهلول	٢	ثـــلا	١٦
بلاد سنحان	٣	الطويلة	١٧
زيراجة	٤	المحويت	١٨
خولان الطيال	٥	الحيمتين	١٩
بني حشيش	٦	حراز	٢٠
بني الحارث	٧	بلاد آنس	٢١
همدان	٨	ريمـة	٢٢
بلاد أرحب	٩	عتمة	٢٣
بلاد نهم	١٠	ذمار	٢٤
مأرب	١١	ريدة	٢٥
حريب	١٢	البيضاء	٢٦
بلاد الجوف	١٣	رازح	٢٧
بلاد بَرَط	١٤	زبيـد	٢٨

وهـــذا الإقليم هو بدون شك أغنى الأقاليم وأكثرها سكانـاً . فهو يشمل أجزاء من المناطق الجغرافية الثلاث . وسجلات ضرائب الحكومة اليمنية لعـام ١٩٤٠ تقدّر سكانه بنحو من مليون و ٤٠٠ ألف نسمة .

الجدول رقم ٥

لواء إب

اسم الدائرة (أو القضاء)	الرقم المطابق على الخريطة (ج)
إب	١
يريم	٢
قعطبة	٣
بلاد الجماعي	٤
ذي سفال	٥
العدين	٦

وهـــذا إقليم يقع كله في النجود المتوسطة ، وهو غني جـــداً من الناحية الاقتصادية، وكثير السكان بالنسبة لمساحته . ونفس المصدر الذي ذكرناه سابقاً يقدر سكانه بأربعمائة وثلاثة وعشرين ألف (٤٢٣,٠٠٠) نسمة .

الجدول رقم ٦

لواء تعـــز

اسم الدائرة	الرقم المطابق على الخريطة (ج)
تعـز	١
القمرية	٢
الحجرية	٣
المخـاء	٤

وهو يضم في نفس الوقت منطقة من تهامة مع ميناء مخـــا المشهور، ومنطقة خصبة من النجود المركزية . ويقدر عدد سكانه بـ ٦٠٠,٠٠٠ نسمة . وبما أن

تعز كانت مركز الإمام أحمد فلا شك أن السكان يتجاوزون هذا العدد . والقسم الذي يضمه لواء تعز في النجود المركزية غني جداً .

الجدول رقم ٧

لواء الحديدة

اسم الدائرة	الرقم المطابق على الخريطة (ج)
الحديدة	١
بيت الفقيه	٢
الزيدية	٣
باجـل	٤
اللحيّـة	٥
المراوعة	٦
برع	٧

لميناء الحديدة أهمية إدارية واقتصادية من الدرجـة الأولى . وحسب نفس المصادر فإن سكان هذا اللواء يقدرون بـ ٦٦٠٠٠٠ نسمة .

الجدول رقم ٨

لواء حجـة

اسم المقاطعة	الرقم المطابق على الخريطة (ج)
حجة	١
الشرفين	٢
حجور	٣
ميدي	٤

يقدر عدد سكانه حسب إحصاءات سنة ١٩٤٠ بـ ٥٣٠٠٠٠ نسمة وهـــو إقليم زراعي وصحراوي في نفس الوقت .

الجدول رقم ٩

لواء صعدة

اسم المقاطعة	الرقم المطابق على الخريطة (ج)
صعدة	١
خولان الشام	٢
جبل رازح	٣
بني جماعة	٤

يقدر عدد سكان هذا الاقليم بـ ٤٤٠٠٠٠ نسمة، وتمارس فيه تربية المواشي، ويقطنه الرّحل وشبه الرّحل .

وبالاضافة الى هذه الالوية الستة ، قرّر الامام إضافة إقليمين آخرين ، هما ردع والبيضاء . وبما أننا لم نتمكن من الحصول على معلومات دقيقة عن عـــدد هذه الدوائر المنزوعة من لواء صنعاء فقد فضلنا الاحتفاظ بالدوائر الادارية التي كانت موجودة قبل التغيير المذكور .

١ – الاداريون والموظفون

يقوم على رأس كل لواء أمير (حاكم) يمثل الامـــام يساعده نائب (حاكم مساعد) وأمير جيش (قـــائد الجيش والشرطة) وأمين الصندوق (مدير الخزينة) ومديران المالية والتعليم .

ويملك الأمير ، مبدئياً ، كل الصلاحيات الادارية والقضائية والعسكرية ، وإن كان لزاماً عليه أن يبرق للامام لاستشارته قبل اتخـــاذ أي قرار مهم . ولكي يحصل على رضى صاحب الجلالة يضمن بواسطة مساعديه ، وبصورة فعالة

جباية الضرائب . ولم يكن يتردد في إنزال عقوبات السجن والتنكيل ، ومصادرة أملاك الذين لا يدفعون الضرائب في الآجال المحددة .

وقد يكلف مساعدوه أحيانا بالتجسس عليه ، وكتابة تقارير عن نشاطه ، الى الجهات العليا .

والموظف الرئيس في مستوى المقاطعة أو القضاء أو الناحية هو العامل ويليه بالتتالي :

- القاضي .
- جامع الضرائب .
- رئيس الشرطة .
- خازن بيت المال (المستودع الذي تجمع فيه المنتوجات المحصلة من الأداء العيني للضرائب) الخ ..

يشرف العامل على فرقة من الشرطة للمحافظة على الأمن ، وبالاخص لضمان تحصيل الضرائب . وعليه من الناحية النظرية أن يعود لأمير اللواء . ولكن عملياً ، هو نفسه ، على اتصال مباشر ، بواسطة البرق مع تعز .

والواقع أن الادارة المحلية ، لا تملك من السلطة والمبادرة أكثر مما تملكه الادارة المركزية أو الاقليمية . وأبسط القضايا تقدم الى العاهل الذي له الكلمة الفصل فيها .

ويقوم رؤساء القبائل والقرى ، تحت إشراف العامل ، بتوزيع الضرائب وتنظيم الخدمات الاجبارية ذات الصبغة العمومية ، ويشكلون ثمة مساعدين للسلطة المحلية . وباختصار فإن الدور الرئيسي للموظفين ينحصر في الجباية السريعة للضرائب ، وفي صيانة الأمن . [1]

٢ - البنية القضائية

يشرف على القضاء في كل مقاطعة أو دائرة تابعة للمقاطعات حاكم يعينه

---

١ - وادخلت الجمهورية تعديلا في النظام الاقليمي واصبح أمير اللواء « المحافظ » ولكن حتى الآن ليس هناك تعديل شامل في الادارة المحلية (المؤلف اكتوبر ١٩٦٥)

الامام نفسه ، ويرتبط بسلطته المباشرة . وعلى هذا الحاكم أن يطبق القانون طبقاً للأوامر القرآنية والفقهية للطائفة الدينية في المنطقة ، زيدية كانت أو شافعية أو إسماعيلية .

ولا يمكن نقض حكمه ، الا في مجلس الاستئناف في تعز وصنعاء ، والا من طرف الامام باعتباره القاضي الأعلى المعصوم . وكل هؤلاء الموظفين يتمتعون بسمعة ما ، لما لديهم من علم ، ومـــا لهم من دخل مضمون . ولا شك في أن الرواتب ، التي بالرغم من ارتفاعها لم تكن تكفي حـــاجة القضاة مما يلجئهم أحياناً الى الاختلاس . ولم يكن كثير من هؤلاء الموظفين يخلو من الجشع .

وبهذا الصدد نذكر الطرفة التالية :

فأثناء مقامنا بحا سنة ١٩٤٥ ، فوجئنا بمشاهدة رئيس مكتب الجمـــارك مقيداً بالاغلال ، في نفس الوقت الذي كان يتابع فيـه القيام بمهمته . وعلمنا أن هذا الموظف قد فرض « بقشيشا » كبيراً وحصل عليه . وعندما بلـغ الخبر الى الامام ، أمر بربطه بالسلاسل وطلب منه متابعة عمـــله . وبعبارة أخرى فالمؤاخذة الوحيدة الموجهة الى هذا الموظف ، كانت هي إفراطه في الارتشاء ، إذ الرشوة العادية كانت عملة متداولة سواء في شكل نقود أو هدايا .

وفيما يلي بعض الأمثلة التي نستطيع أن نقيم الدليل على صحتها ، حـــول الرشوة وحول طغيان كبار الموظفين في عهد الملكية . كان هادي هيج من لواء الحديدة ، وأكبر مالك زراعي في تهامة يفرض ٨٥٠ بقشة ، مقابل كل عقــد للزواج يتم في مقاطعته ، وقد قام هذا السيد مرات عديدة بسجن أفراد وتقييدهم وعرضهم في الشمس حتى نهاية المدة المقررة . وقد تبلغ أحياناً عـــدة اشهر . وتمكن رئيس مجلس استئناف صنعاء من جمع ثروة اسطورية بنزع أموال وأملاك الصغار والمتوسطين لفائدته ، أو لفائدة أقربائه ، بواسطة أحكام جـــائرة . وحصل الشامي رئيس العائلة القوية ، التي كان لها ممثلون عديدون في جهـــاز الدولة على ١٠٠٠٠ جواز سفر هدية من الامـــام . وقد باعها بثمن يتراوح بين ٦٠ و ١٠٠ ريال للجواز (كان ثمن الجواز العادي يقل عـــن نصف ريال) .

تلك كانت وسيلة لاستغلال المهاجرين اليمنيين الكثيرين .

وباختصار لم يكن هنـــاك الا الموظفون الروتينيون المرتشون ، الذين لا يملكون أية مبادرة ، ولا أية سلطة حقيقية . وكان مصير بعض منهم النفي الى مراكز بعيدة لا أهمية لها ، وكان ذلـك بالاخص هو مصير كل الذين درسوا بالخارج .

٣ - الجيش والشرطة

كان هناك نوعان من الجيش في اليمن :

أ - البراني : وهو جيش مكون من المتطوعين ، يحسن بنا أن نطلق عليهم المرتزقة .

ب - جيش الدفاع الوطني (النظامي) المكون من المجندين . وبديهي أن يعتمد الامام على الجيش الأول ، فإليه توكل مهمة إعادة النظام في حالة قيـام مظاهرة شعبية . وقد كان الجيش مستعداً للقيام بأيـة مهمة لمجرد أن يصدر اليه الامام الأوامر بذلك . ولم يكذب قط وفاءه للملكية ، كما لم يكذب أبداً فظاعتة تجاه الشعب .

وفي « الزامل » [١] الشهير توجد جملة كهذه ذات دلالة عميقة « نحن جنود الملك ، أقوى من كل الفلاحين » .

اما الجيش الثاني فهو أقـــل أهمية وكان مرابطاً بالأخص في الحدود . ويتم تكوينه بواسطة نوع من الخدمـة العسكرية الإجبارية ، التي لم تكن معممة على كل حال .

وتشكل الشرطة قوة أمن لا يستهان بها ، فأعوانها وافرو العدد مـا بين من له صفة الدركي والمخبر . وقد كانت هناك مدرسة لتكوين ضباط الشرطة تقـدم تعليماً هو في مستوى التعليم الثانوي .

وقد شهدت السنوات الأخيرة للملكية تزويد قوى الأمن بأسلحة حديثـــة

١ - الزامل : نشيد حرب خاص بالمرتزقة ، يمجد العائلة المالكة ، ولا يعرف مصدره .

وافرة العدة . ولم تكن هـذه القوات تملك في السابق سوى البنادق القديمة ، وبعض المدافع التي خلفها الأتراك أثناء الحرب العالمية الأولى ، وكمية قليلة من بنادق الموزير . على أن ذخيرة كل هـذه الأسلحة ظلت تحت المراقبة المباشرة للإمام .

وقد أمر الإمام أحمد ، الذي كان يخشى قيام حركة في صفوف الجيش ، بتخزين الذخيرة في القصور الملكية ، ووضعها تحت رقابته الشخصية المباشرة .

والرصاصات التي انطلقت من الدبابات التي فتحت النار في سنة ١٩٦٢ على قصر البدر في صنعاء « قصر البشائر » ، هي إما مما اقتصده مضوبها خلال تمرينات الرماية ، وإما من واردات التهريب التي كان يقوم بها ، ابتداء من عدن ، التجار الأعضاء في اللجنة الثورية .

ج – الحياة السياسية والنقابية

لم يكن مسموحاً لأي حزب سياسي بالقيام حتى لو كان حكومياً ، ولا أي نقابة . وهكذا كانت الحياة السياسية معدومة باستثناء ما كان يمارس فيها سرياً .

وكانت مطاردة السياسيين المصلحين على قدم وساق، ولم يكن أمامهم ، سوى اللجوء الى الخارج وخاصة الى عدن .

كانت الاضرابات ممنوعة منعاً كلياً . وقد حدثت حركة مطالب سنة ١٩٦١ في أوساط عمال منشآت المساعدة الأمريكية . فقرر الإمام أحمد سجن زملائهم الأكثر نشاطاً إرهاباً للباقين .

وبالعكس من ذلك قام في عدن حزب اليمنيين الأحرار ، وتكونت فيه نقابة للعمال اليمنيين على ان بريطانيا قررت إبعاد القادة النقابيين ، ومنعت الحزب من ممارسة نشاطه السياسي .

د – الاتفاقات السياسية والدستورية مع البلاد الشقيقة

وقع أول اتفاق ينادي بالوحدة الكبرى للعالم العربي بين اليمن والسعودية

سنة ١٩٣٤ م بعد حرب عسير . وقد رأينا كيف ان ملوك العربيـة السعودية ساعدوا الإمام أحمد مرتين على الاحتفاظ بعرشه .

وقـــد دخلت اليمن في الجامعة العربية ، كما صادقت على كل المعاهدات التي وضعت في نطاق هذه الهيئة . والواقع ان هـــذه المعاهدات بقيت دونما تأثير حقيقي ، ومن ناحية أخرى فقـــد ظلت العلاقات الحسنة في تباعـد بين مصر واليمن . ومع تعيين الأمير البدر على رأس الشؤون الخارجية ، ومـــا تلاه من زيارات متكررة الى القـاهرة ، أخذ التغيير يظهر في مجـال هذه العلاقات ، وحصلت اليمن على تأييد غير مشروط لمطالبها المتعلقة بحدود محمية عدن .

وفي عام ١٩٥٨ دخلت اليمن بدورها في الولايات المتحدة العربيـة مع مصر وسوريا ، غير ان حذر الإمام وتحفظاته جعـلا انتماءه الى الكونفيدرالية الناشئة انتماء أفلاطونياً .

إذا كانت اليمن قـــد أصبحت ، من الناحيـة الدستوريـة ، عضواً في الكونفيدرالية الجديدة ، فكيف نفسّر هـــذا التصرف المفاجىء من طرف الإمام ، الذي ظل حتى ذلك الوقت ، منغلقاً في عزلة شاملة ومطلقة ؟

الواقع ان عدة عوامل كانت على رأس هذا الانقلاب الطارىء . وكان في مقدمة تلك العوامل معارضة اليمنيين المهاجرين ، الذين أخـذ إشعاعهم يتجسد داخل البلاد ، والذين كانوا يستعملون إذاعة « صوت العرب » القاهرية لمهاجمـة الحكومة اليمنية .

ثم هناك عامل شعبية جمال عبد الناصر التي بدأت تأخذ مكانة متعاظمة في اليمن بفضل الاذاعة . وفي ذلك الوقت اتخذ الامام أحمد قراره الخطير بالدخول في الشكل الجديد للوحدة مع مصر ، مؤملاً مع ذلك أن يظل بمعزل ، وفارضاً في نفس الوقت على مشاركيه الجدد ، بعض الضمانات ضد المعارضة اليمنية .

على ان هذه الكونفدرالية لم تلعب قط الدور الذي كان منتظراً منها أن تلعبه ، وما زال عالقاً بالاذهان ، تلك المزالق العديدة التي ذهب ضحيتها أعضاء البعثات العسكرية والفنية للجمهورية العربية المتحدة في اليمن . وعلى سبيـــل

المثال قضت احدى هذه البعثات « والأصح ان نقول أنهـــا سجنت » وكانت مكونة من ضباط كبار ، أكثر من ستة أشهر في قلعة موجودة بقلب تهامة « في الزيدية » وذلك في أوج حرارة الصيف « ٤٠ درجـــة في الظل » بـدون أي رفاهية . وهكذا عادت كل البعثات الاقتصادية أو الثقافية الى القاهرة ، بعـد أن تحملت المشاق بدون نتيجة .

وفي سنة ١٩٦١ وجه الإمام أحمـد الضربة القاضية للكونفدرالية التي تضم مصر وسوريا واليمن في قصيدتـه المشهورة التي هاجم فيهـا الاشتراكية ، وكل المعارضين للملكية الفردية .

هـ – السياسة الخارجية .

رأينا في الصفحات السابقة ان الإمام كانت له سياسة قائمـة على العزلة ، ولم تكن هذه السياسة خالية من التعصب ، فهناك أسباب تعود الى بعض الاعتبارات الدينية ، وربما القومية ، عززت من تخوفات الحكام اليمنيين .

ولا بد من القول بأن المطامع الغربية « إيطاليا ، بريطانيا » ، كانت تشكل تهديداً مستمراً . وكان هنالك تخوف له مـــا يبرره ، من الشركات الدولية الكبرى . وبعد عام ١٩٥٠ بـدأت اليمن ، تحت تأثيرات (الجامعة العربية ، الأمم المتحدة ، وكل المنظمات الدولية) ترتبط بصلات متزايدة مـع البلدان الاجنبية .

وقد استقرت عدة سفارات لهذه البلدان في تعز ، وأقيمت علاقات مـــع الاتحاد السوفياتي (ولنذكر أن اليمن وقعت أول اتفاق مع موسكو في ١٩٢٨) ومع الصين الشيوعية ، وكذا مع البلدان الغربية . ورأينا الأمـير البدر يسافر الى موسكو وبيكين ونيويورك ولندن الخ .. وبطبيعة الحال فإن اليمن لم تفتح الباب على مصراعيه ، غير أن أبوابها بدأت تتفتح شيئاً فشيئاً أمـــام الخبراء والاجانب .

ثانياً ــ البنيات الثقافية

أ ــ الدين والطوائف الدينية

يشكل الدين عاملاً حاسماً إن لم نقل مسيطراً على الحيـــاة اليومية لليمني ، وهو على العموم عميق التدين حريص على القيام بالشعائر الدينية ، زيدياً كان أو شافعياً ، أو اسماعيلياً أو يهودياً .

ففي هذه البلاد ، التي كانت فيها القوى الحكومية ذات طبيعة دينيـــة ، لم يكن من الغريب أن نجد كل النشاطات والتنظيمات الاجتماعية والعادات مستوحاة مباشرة أو غير مباشرة من الايمان .

فباسم الدين كان الإمـــام يمارس سلطته العليا المطلقة ، وباسمه كان السكان يؤدون الضرائب أو الزكاة . وباسمه كانوا يؤدون ، بصفة عامـــة ، واجباتهم نحو الدولة . والواقع أن الخروج على سلطة الإمام كان يعتبر جريمة دينية يعاقب عليها بصرامة ، إما فردياً أو جماعياً . فالتعليم والقضاء والعلاقات مع الغـــير والسلوك الشخصي ، كلها مشرعة طبقاً لتعاليم القرآن .

وينقسم اليمنيون المسلمون الى ثلاث طوائف دينية[1] :

١ ــ الزيدية وهي طائفة شيعية دخلت اليمن في نهاية القرن التاسع .

٢ ــ الشافعية وهي طائفة سنية متمسكة بحرفية السنة .

٣ ــ الإسماعيلية وهي فرقة شيعية دخلت سنة ٩٠١ م .

١ ــ الزيدية والزيديون

قام زيد بن علي بن زيد سنة ٨٦٤ بتأسيس دولة الزيـــديين في جنوب بحر قزوين . ولكن الشعائر الشيعية نمت وتحكمت في اليمن بصورة مستمرة . ذلك أن الدولة الزيدية قد استطاعت أن تعيش وتبقى بعد كل الغزوات . وان كانت

---

١ - وليس المجال هنا لتفصيل الحديث عن مختلف هذه الطوائف، راجع في ذلك الموضوعات الاسلامية .

رقعتها تضيق أحياناً لتخوم منطقة صعدة ، التي هي موطنها الأول . وإذا ما رجعنا الى عدد الأئمة المجهولين ، فإن الإمام أحمد يكون هو الخليفة العاشر بعد المائة ، في ترتيب من شغلوا هذا المنصب .

وأثناء السيطرة الطويلة للملكية الزيدية ، دأب المسؤولون الحكوميون على تعزيز الخصائص الطائفية ، ووسعوا من ثمة الهوة الفاصلة بين الطائفتين الدينيتين الكبيرتين في اليمن .

يقدر عدد الزيديين بـ ٥٠ في المائة من السكان ، وهناك مصادر أخرى تقدر هذا العدد بنسبة ٤٠ الى ٤٥ في المائة ، ومن الصعب إعطاء حكم نهائي في الموضوع .

والجدول التالي يعطينا نسبة الزيديين في مختلف الألوية :

الجدول رقم ١٠

الزيديون في الألوية

لواء	مجموع سكان المقاطعات (عدد المقاطعات)	أغلبية قوية في المقاطعات (عدد المقاطعات)	أقلية قوية (عدد المقاطعات)
صنعاء	١٨	٥	٤
إب	١	—	١
تعز	—	—	—
الحديدة	—	—	—
حجة	—	٢	١
صعدة	٢	٢	—

يؤخذ من هذا الجدول أن الزيديين يعيشون في النجود المتوسطة وفي شمال البلاد . ومن صفوفهم وحدهم كان يخرج القادة ، وكبار الموظفين والضباط وجنود « المظفر ». والى هذه الطائفة أيضاً تنتمي العائلة المالكة ، وطبقة النبلاء أي أغلبية الملاك الزراعيين .

٢ - الشافعية والشافعيون

لم تكن الطريقة الشافعية في البداية سوى فرع من فروع السنة ، ومؤسسها أبو عبدالله محمد ادريس الشافعي ، الذي هو من أصل مكي ، توفي في سنة ٨٢٠ بعد أن أنشأ مدرسته تلك لادخال بحث جديد في المادة (التشريعية) ضد النزعة التقليدية السائدة في ذلك العصر .

ولا يعترف الشافعيون بالأولية لأهل البيت ، ولا بالحق المقدس للزيديين ،

الجدول رقم ١١

الشافعيون في الألوية

لواء	مجموع سكان المقاطعات (عدد المقاطعات)	أغلبية قوية في المقاطعات (عدد المقاطعات)	أقلية قوية (عدد المقاطعات)
صنعاء	١ (مقاطعة زبيد المهمة)	٤	٥
إب	٤	١	—
تعز	٤	—	—
الحديدة	٥	—	—
حجة	١	١	٢
صعدة	—	—	٢

فهم سنيون يتجهون بالدرجة الأولى الى الجامع الأزهر بالقاهرة .

وكان الامام يعين في كل المناطق الشافعية قضاة من نفس الطريقة ، لتطبيق القانون الشافعي . وهم يملكون جامعة في زبيد مشهورة في العالم الإسلامي كله ، بما يدرس فيها من ثقافة دينية . ويمثل عددهم القسم الآخر من السكان ، اي ما يتراوح بين ٤٥ و ٥٠ في المائة . ويقول البعض إن هذا العدد يتجاوز ٥٠ في المائة .

يتبين من ذلك أن الشافعيين يكثرون في السهول وسواحل تهامة ، والنجود المتوسطة في منطقة تعز وإب ، والنجود الشرقية « منطقة مأرب وبيحان »

وأغلبية المهاجرين اليمنيين من الشافعية ، وتجدر الاشارة الى أن سكان الجزء الآخر من اليمن التاريخية شافعيون .

٣ ـ الاسماعيلية والاسماعيليون

من المفيد أن نذكر هنا ، بأن هذه الطائفة كان منطلقها حركة دينية وسياسية ثورية . وهي لا زالت كذلك في يمن اليوم ، فالملكية المشتركة ، والعمل الجماعي ، يشكلان بعض مبادئها . ومن هنا أخذت تتغلغل منذ سنة ٩٠١ في البلاد ، واحتلت مناطق واسعة . ومن هنا كذلك انطلق المبشرون الاسماعيليون الى الهند وما زالوا يحتفظون بعلاقات مع أتباع طريقتهم في اليمن .

يقدر عددهم بنحو من ٥٠ أو ٦٠ الف شخص ، يعيشون في منطقة جبل حراز الكثيرة الخصب (وهي مقاطعة تحمل نفس الاسم) الواقعة في لواء صنعاء . وقليل هم الذين تمكنوا من التغلغل في هذه المنطقة .

٤ ـ اليهود

حتى ١٩٥٠ كانت توجد في اليمن أقلية يهودية تعدادها خمسون الفاً يقيمون خاصة في كبريات المدن ، حيث يمارسون مختلف المهن والحرف . وقد كان اليمنيون المتهودون يعيشون طبقاً لنظام خاص ، يجعلهم في حالة اجتماعية لطائفة

دونية ، واقعة تحت رحمة التدابير التعسفية ، ولكنهم كانوا الى جانب ذلك يتمتعون بنوع من حرية العمل ، وبحماية حقيقية من لدن السلطة . وقد غادروا البلاد الى اسرائيل . وتحدثت الصحف كثيراً أثناء مغادرة اليهود عن تلك العملية التي أطلق عليها اسم « بساط الريح » .

وقد قيل لنا إنهم في اسرائيل يكونون « مساهمة ذات قيمة كبرى » .

وتحاول الجمهورية الجديدة ، وهي مصيبة في هذا ، تجنب أي نوع من أنواع المحسوبية ، إزاء طائفة على حساب أخرى ، وذلك للقضاء على التمزقات القائمة بين شعوب اليمن ، بل ان المسؤولين الجدد ينطلقون من المبدأ الأساسي القائل بأن الناس أحرار في اختيار عقيدتهم الدينية ، بدون أي تعيين ويعتبرونهم متساوين أما دولة الجمهورية .

ب — التعليم والتربية[1]

يوجد التعليم في اليمن في مستوى منخفض ، ولا يمس إلا جزءاً محدوداً جداً من السكان ، ولم تستطع منظمة اليونسكو أن تحصل على معلومات واسعة من مصادر رسمية حول عدد الأطفال الذين يتعلمون في المدارس ، وحول معدل الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٥ و١٤ سنة بالنسبة إلى مجموع السكان . وقد وجدت هذه الهيئة الدولية نفسها مضطرة إلى الاكتفاء بتقرير وضعته في سنة ١٩٥٦ وزارة التربية ، يتضمن عدد المؤسسات التعليمية ، وعدد المعلمين والتلاميذ المسجلين . ونشرت اليونسكو نفس هذا التقرير سنة ١٩٦٠ ضمن نشرة « التربية في العالم » . ومنه أخذنا الجدول الوارد تحت هذا العنوان .

وطبيعي أن لا يعطينا جدول مختصر كهذا (جدول رقم — ١٢ —) سوى

---

١ — قامت الجمهورية بثورة في هذا المجال ، وساعدتها الجمهورية العربية المتحدة ودولة الكويت مساعدة فعالة — الأولى بفتح مدارس ابتدائية وثانوية ، وإرسال عدد كبير من المدرسين المصريين ، ودولة الكويت في بناء مدارس في عدة مدن يمنية .

الجدول رقم ١٢

التعليم في اليمن (حسب تقرير وزارة التربية لسنة ١٩٥٦) .
(المصدر : اليونسكو) .

نوع التربية	عدد المؤسسات	سلك التعليم (كله من الذكور)	التلاميذ المسجلون أطفال ذكور فقط
التعليم الابتدائي			
– مدارس ابتدائية حضرية عمومية	٥٠	٣٠١	٣٣٠١
– مدارس ابتدائية زراعية (غير كاملة) عمومية	٦٦٣	٧٦٥	٣٦،٣٥٠
– مدارس ابتدائية خاصة	١٤٣٨	١٥٩٨	٥٣،١١٧
– مدارس تكميلية	٤	٣٧	٣٣١
	٢١٦٥	٢٧٠١	٩٣،٠٩٩
التعليم الثانوي العام			
– مدارس ثانوية	٣	٤٣	٢٢١
– مدارس إعدادية	١	٢٦	٧٥
التعليم الثانوي التقني			
– مدارس التعليم العلمي	١٥	١٨١	٩٠٤
– مدارس زراعية	١	٣٠	٣٨
– مدارس صناعية	١	٢٠	٢٠٠
– مدارس للصحة	١	٦	١١٠
التعليم الثانوي البيداغوجي			
– مدرسة المعلمين	١	١٦	٥٠

فكرة ناقصة ، وغير دقيقة ، عن الوضعية الحقيقية للتعليم العمومي .

وبامكاننا ، اعتماداً على مصادر وثيقة من صنعاء وتعز ، أن نضع سلسلة جداول (من ١٣ الى ١٦) حول نظام التعليم في اليمن ، في نهاية ١٩٥٨ . وسوف نرى الفروق كبيرة بين هذه الجداول ، وبين جدول منظمة اليونسكو ، وهذا الفارق يبدأ من البسيط الى الضعف ، وإلى أكثر من ذلك أحياناً . ولا شك في رأينا أن الجدولين ١٣ و ١٦ قريبان من الواقع ، وقد اعتمدنا في وضعهما على وثائق تعتبر في منتهى السرية قدمتها وزارة التربية الى الحكومة اليمنية .

الجدول رقم ١٣

التعليم في اليمن

نوع التعليم	عدد المؤسسات	عدد الفصول	عدد التلاميذ ذكور
الابتدائية	٦٨٨	٢٠٩٥	٣٨,٦٥٣
متوسطة	٤	١٤	٤٦٨
ثانوي	١	٩	٢٢٨
ديني	١٦	—	١٧٦٦
فني وعالي	لا وجود لمؤسسات متميزة للفصول	١	٤١
معهد لتكوين الموظفين	»	١	٢٠
المدرسة العليا	١	٣	٨٠
طلاب البعثات الى الدول العربية والخارج	—	—	٥٠٠

ومن جهة أخرى فقد قمنا بدراسات مقارنة ، لمعرفة عدد الأطفال الذين هم في سن التعليم . وقد أخذنا العناصر الأساسية من مصر والمغرب لان هذين البلدين العربيين واجها زيادة في عدد السكان قابلة للمقارنة مع زيادة عدد السكان باليمن*.

في الجدول (رقم ١٢) الذي لا يخلو من تطرف في المغالاة والتفاؤل، يلاحظ ان عدد التلاميذ ضئيل جداً . وقد سميت بعض المدارس بالعلمية ، مع أنهـا بعيدة عن ذلك جداً ، كما سنرى في برامجها المدرسية ، أمـــا الأرقام المتعلقة بالمدارس الخاصة فهي تمثل تقديراً غـير سليم ، ويتضمن حتى الدروس التي تعطى بشكل دوري .

وقبل ان نعلـّق على هذه الوضعية ، نقدم الجداول التي وضعناهـا بأنفسنا ، والتي تدرس التعليم اليمني دورة بدورة .

١ — التعليم الابتدائي

لا وجود للتعليم الابتدائي الإجباري ، ولا للتربيـة المدرسية التحضيرية . أما مدة الدراسة فهي مبدئياً ست سنوات وتبدأ في السنة السابعة من العمر .

ولا تتوفر المدارس على كل الفصول .

ومن مجموع التلاميذ المسجلين بالسنة الأولى ، لا يتمكن سوى ١١٪ منهم من متابعة التعليم الابتدائي في سنواته الست و ١٧٪ لخمس سنوات و ١٦،٢٪ لأربع سنوات .

وفيما يلي جدول لتوضيح النسبة :

---

* — الهدف من التحليل في هذا الباب هو اعطاء فكرة كاملة عن التعليم والتربية في عهد الامام. (المؤلف سبتمبر ١٩٦٥)

الجدول رقم ١٤

عدد المدارس والفصول

٤٩ مدرسة من فصل واحد فقط	أي	٧و١ ٪ من مجموع السكان
١٢٣ مدرسة من فصلين	أي	١٧و٩٪
٢٤٦ مدرسة من ثلاثة فصول	أي	٣٥و٨٪
٢٦١ مدرسة من أربعة فصول	أي	٣٧و٩٪
١ مدرسة من خمسة فصول	أي	٠و١ ٪
٨ مدارس من ستة فصول	أي	١و١ ٪
٦٨٨		١٠٠و٠٪

الجدول رقم ١٥

عدد المؤسسات والمعلمين والتلاميذ ، ومفتشي التعليم في كل لواء

لواء	مؤسسة أو مدرسة فصل واحد	مؤسسة أو مدرسة عدة فصول	عدد المعلمين (رجال)	عدد التلاميذ (ذكور)	عدد المفتشين (رجال)
صنعاء	٢٦٢	٨	٣٨٩	١٥٣٨٦	٢٣
حجة	١٢٣	٢	٢١٥	٤٢٤٢	٤
صعدة	٢٤	—	٢٦	١١٢٩	١
إب	٥٢	—	٨١	٣٤٤٤	٣
الحديدة	١٠٥	—	١٦٤	٦٢٢٦	٤
تعز	١١٠	—	١٤٣	٨٢٢٦	—
المجموع	٦٧٦	١٠	١٠١٨	٣٨٦٥٣	٣٥

نستنتج من هذا الجدول الملاحظات التالية :

ــ ان البنات غائبــات كلياً عن المدارس ، وبعض المحظوظات منهن فقط يتعلمن القرآن في بيوتهن[1] .

ــ نجد أنفسنا هنا بعيدين جداً عن الجدول رقم ١٢ ، فقد انخفض عــدد المؤسسات فيما بــين الجدولين ، من ٢١٦٥ الى ٦٨٨ ، وأصبح عــدد الرجال المنخرطين في سلك التعليم ١٠١٨ ، بدلاً من ٢٧٠١، وعــدد التلاميذ ٣٨،٦٥٣ بدلاً من ٩٣٠٩٩ ؛ أي انخفض بنحو ٥و٤١٪ .

ــ أمــا معدل عدد التلاميذ ، بالنسبة لسلك التعليم ، فهو ٣٨ تلميذاً لكل معلّم .

أ) تنظيم الدروس وتجهيز المدارس والامتحانات

ليست الدروس موحدة ، فكل مدرسة تنظم نفسها على قدر استطاعتها . وباعتبار المدرسة ملجــأ بالدرجة الأولى فليست بهــا كتب ولا دفاتر ولا حتى التجهيزات الضرورية ، التي لا غنى عنها .

والتعليم يلقن شفويــاً ، ويعتمد بالأساس على ذاكرة التلاميذ . وعلى هؤلاء أن يكرروا يومياً وان يستظهروا عن ظهر قلب ، ما علمهم المدرّس او ما علمهم إياه التلميذ الأكبر سناً ، عندمــا يكون المعلم متعباً . وعلى العموم لا يوجد إلا معلم واحد لكل المدرسة .

ــ يحتوي البرنامج على المواد التاليــة : القرآن ، الفقه ، الحديث ، اللغــة العربية ، مبادىء الحساب .

ويقوم وزير التعليم بتنظيم الامتحانات بواسطة ستين طالباً يختارهم من المعاهد العليا ويتنقل هؤلاء الطلبة من قريــة الى أخرى ويشرفون على امتحان شفوي للتلاميذ جماعات جماعات .

أما أغلبية مدارس اليمن ، فعبارة عن كتاتيب او مدارس تقليدية ملحقــة

---

١ ــ فتحت الجمهورية عدة مدارس للبنات ــ (المؤلف سبتمبر ١٩٦٥) .

بمسجد ، تحت إشراف أحد القضاة .

ب) عدد الأطفال الذين هم في سن التعليم

يمثل مجموع الأطفال الذين تتراوح أعمـارهم بين ٥ و ١٤ سنة ٢٤٪ من مجموع السكان ، إذا مـا أخذنا كقاعدة للحساب معدل مصر ، أو ٢٥٪ إذا مـا أخذنا كقاعدة للحساب معدل المغرب . وهـذا يعني أن عدد الأطفال الذين هم في سن التعليم يبلغ ١٫٢٦٠٫٠٠٠ . وحسب الجداول السابقة فإن عدد الأطفال المسجلين في المدرسة لا يتجاوز ٣٫٢٪ . وقـد تكون اليمن في أسفل مستويات التعليم بالنسبة للوطن العربي ، او تكون على الأقل وراء العربية السعودية . وفي الريف يسقط المعدل أحياناً الى نسبة ١٪ ، والى صفر في بعض المناطق ، إذ أن أغلب المدارس يوجد إما في المدن أو في القرى المهمة .

٣ – التعليم المتوسط والثانوي

هنـاك أولاً التعليم المتوسط الذي يسمى أيضاً التعليم الاعدادي ، والذي يدوم ثلاث سنوات . ويبلغ عدد المؤسسات الخاصة بهذا التعليم ٤ تضم في مجموعها ١٤ فصلاً ، أضف الى هـذا العدد مؤسسة وفصلين للتعليم الثانوي الذي يستمر ٤ سنوات .

إن مستوى هذه المدارس منحط جداً ، وإذا ما قارناه بالبرامج الفرنسية ، فإننا نجد التعليم المتوسط من مستوى الشهادة الابتدائية ، والتعليم الثـانوي من مستوى السنة الثانية أو الثالثة من التعليم الثانوي الفرنسي ...

وغالباً مـا يقطع التلاميذ دراستهم قبل السنة الدراسية النهائية ، لأن أقرباءهم يفضلون المعاهد الدينية .

الجدول رقم ١٦

التعليم المتوسط والثانوي

سنة الفصل الدراسي	عدد تلاميذ التعليم المتوسط	عدد تلاميذ التعليم الثانوي	مجموع التلاميذ في الفصل الدراسي السنوي
الفصول التحضيرية	١٥٠	١٠١	٢٥١
السنة الاولى	٢٣٤	٥١	٢٨٥
السنة الثانية	٨٤	٣٨	١٢١
السنة الثالثة	—	٣١	٣١
السنة الرابعة	—	٧	٧
المجموع	٤٦٨	٢٢٨	٦٩٦

المدرسة العليا للمعلمين :

تهيىء هـــذه المدرسة ٨٠ تلميـذاً لمجموع اليمن ، وتدوم دروسهـــا ثلاث سنوات . وقد كان عدد تلاميذها كما يلي :

السنة الاعدادية	٢٣
السنة الاولى	٣٦
السنة الثانية	٢١
	٨٠

وبرنامج هذه المدرسة هو نفس برنامج التعليم الثانوي السابق :
العربية — النحو — مبادىء الحساب — الجغرافية — التاريخ — بالإضافة الى الرياضيات الابتدائية واللغة الانجليزية .

٣ — التعليم الفني والعالي

ليست هناك مدارس خاصة لهذا التعليم ، وإنما مجرد فصلين في مؤسسات التعليم الثانوي بصنعاء .

هناك فصل مخصص للذين يهيأون لوظيفة تقني الأجهزة البرقيـــة والهاتفية يضم ٢٠ طالباً ويقدم البرنامج التالي :

العربية	٦	ساعات	في	الاسبوع
الإنجليزية	٥	»	»	»
الجغرافية	١	»	»	»
الحساب	٢	»	»	»
الميكانيكا	٣	»	»	»
المواصلات بالراديو (اللاسلكي)	١١	»	»	»
الكهرباء	٣	»	»	»

وليس هناك إلا جهاز إرسال واحد لمجموع التلاميذ ، يمارسون عليه أعمالهم التطبيقية ، وهذا يعني منتهى الفقر في ميدان التجهيز .

أما السنة الثانية فهي مخصصة لتخريج الموظفين ، الذين يختارون بصفة عامة من بين اليتامى . وقد كان يطلق على هـذا القسم قديمـاً مدرسة اليتامى . وهي عبارة عن مزرعة للموظفين الثانويين والعسكريين ، ومهمتها باختصار هي تخريج موظفين مخلصين للامامة ، والدراسة فيها تدوم مدة سنتين ، يتلقى فيها التلاميذ التعليم في المواد التالية :

اللغة العربية	٨	ساعات	في	الاسبوع
الحساب	٥	»	»	»
الهندسة	٢	»	»	»
الجغرافية	٢	»	»	»
التاريخ	٢	»	»	»
اللغة الانجليزية	٥	»	»	»
الضرب على الآلة الكاتبة	٢	»	»	»
مسك الدفاتر	٢	»	»	»
مبادىء عامة في المالية	٢	»	»	»

التعليم العسكري   ٢   »   »   »

وهنـــا أيضاً نجد فقراً في التجهيز ، فهناك آلة كاتبة واحدة لمجموعـــة من التلاميذ ، يبلغ عددهم ٤١ . ويتعدى متوسط أعمارهم ٢٥ سنة في الغالب .

٤ — التعليم الديني العالي

وفي مقابل هذا نجد المعاهد الدينية الكثيرة العدد نسبياً : ١٦ معهداً تأوي ١٧٦١ تلميذاً ، ويقوم على التدريس فيها ١١٠ أساتذة . وهذه المعاهد مفتوحـة في وجه التلاميذ الذين ينهون دراستهم الابتدائية ، وهي ملحقـــة من الناحية العلمية بأحد المساجد .

ولا يتعدى التعليم في هذه المعاهد إطار قضايا الدين ، فالفقه وقضايا الاجتهاد في الشرع الإسلامي تشكل العمود الفقري للتعليم فيها ، وتبلغ مدة هـذا التعليم ١٢ سنة يعين الطالب بعدها في مركز حاكم أو قاضٍ .

٥ — الطلبة اليمنيون بالخارج

لقد أسس المهاجرون اليمنيون بعدن مدرسة ثانوية خاصة (كلية بلقيس) ، يتلقى التعليم الثانوي فيها (في سنة ١٩٦١) حوالي ٣٠٠ تلميذ . وقـــد كانت المعاهد الثانوية بالقاهرة تضم في سنة ١٩٦١ نفس العدد تقريباً .

وقد بلغ مجموع الطلبة اليمنيين بالخارج ٥٠٠ طالب ، معظمهم في الجمهوريـة العربية المتحدة . ونجد طلاباً من طبقـــة النبلاء في إيطاليا على الخصوص ، وفي الولايات المتحدة الأمريكية . ولقد دخـل تعديل ملحوظ في الوقت الراهن في هذا المجال . وفيما يلي نضع جدولاً بفضل نفس المصادر ، لعـــدد الطلاب الذين كانوا يتابعون دراستهم في الخارج خلال السنة ١٩٦٠ — ١٩٦١ .

في إطار الاتفاقيات التي أبرمتها الحكومة اليمنية خاصة مع البلاد العربيـة الشقيقـة ، والبلاد الاشتراكية ، سافر عـــدد من الطلاب اليمنيين بمنح لمواصلة دراستهم بالخارج .

الجدول رقم ١٧

الطلبة اليمنيون في الخارج خلال السنة الدراسية

١٩٦٠ — ١٩٦١

الطلبة الحاصلون على منح بالبلاد العربية :	
الجمهورية العربية المتحدة	٣١٨
الكويت	٢٠
ومن البلاد الاشتراكية :	
الاتحاد السوفييتي	٣٦
الصين الشعبية	٧٦
ألمانيا الشرقية	٥٠
تشيكوسلوفاكيا	٤٠
هنغاريا	٦
رومانيا	٤
ألبانيا	٤
يوغوسلافيا	٢٠
ومن البلاد الغربية :	
الولايات المتحدة	١٥
ايطاليا	٢٥
فرنسا	٦
الطلبة الذين يواصلون دراستهم بالقاهرة ، على نفقة ذويهم او على نفقة الحكومة اليمنية	٤٠٠
المجموع	١٠٢٠

ونلاحظ هنا تغييراً حقيقياً بالنسبة للسنوات السابقة ، فقد ارتفع عدد هؤلاء الطلاب عما كان عليه سنة ١٩٥٨ بنسبة ١٠٠٪ .

ويتعرض الطلبة اليمنيون بالخارج لنظام مراقبة صارم من طرف الحكومة اليمنية . وعند عودتهم ، ومحاولة بعضهم إدخال مناهجهم الجديدة ، كانت الحكومة ، وذلك حتى عهد قريب ، تقصيهم عن مراكز المسئولية الى وظائف قليلة القيمة ، وغالباً ما تنفيهم للعمل كموظفين بسطاء في أقاصي البلاد ، أو تلقي بهم في السجون .

وما من شك في أن الطلاب اليمنيين الذين عادوا الى أرض الوطن ، بعد أن أنهوا دراستهم العالية ، قد ساهموا مساهمة نشيطة في تهيئة الثورة . وعدد اليمنيين المتخرجين من المدارس العليا (٦٠) ، وهو عدد هام نسبياً ، إذا ما أخذنا بعين الاعتبار ، أن البلاد ، كانت تعيش في عزلة تكاد تكون تامة . وهناك عدد هام من المثقفين اليمنيين الذين يعيشون خارج وطنهم .

٦ – ميزانية مصالح التعليم

لم تكن باليمن ميزانية بالمعنى المتعارف عليه للتعليم ، وذلك أسوة بالقطاعات والوزارات الأخرى . وقد كانت ميزانية التعليم تعتمد بالدرجة الأولى على الأوقاف ، وعلى « هبات » الإمام . وأن نظاماً كالنظام الملكي المنهار باليمن ، لم يكن يسمح بوجود ميزانيات لأمد طويل .

* * *

إذا كنا قد أطلنا الحديث عن التعليم فإن ذلك راجع بالدرجة الأولى الى حالته المزرية باليمن ، ثم لأننا لا نرى مجالاً لتطور اقتصادي واجتماعي ما لم يحصل إصلاح جذري لقلب وضعية التعليم التقليدي .

ويا لشقاوة اليمن ، التي اشتهرت قديماً بأبحاث علم الرياضيات ، وبتقنياته في ميدان التطبيق ، ولم تعد تنتج سوى «السادة» . فنسبة الأمية تتعدى ٨٥ في المائة ،

في حين أن شباب اليمن بناءً على ملاحظات أخصائيي منظمة اليونسكو ، واستنتاجات الأطباء الذين مارسوا مهنتهم في عين المكان ، لهم قدرة هائلة على إدراك المواد العلمية إدراكاً سريعاً . وهم متعطشون للتعلم والمعرفة ، ومستواهم الذهني حسن ، بناء على شهادة الدكتورة كلودي فايان[1] التي أجرت اختبارات بسيكولوجية على مجموعة من الشباب اليمنيين . وقد أكد أمين الريحاني من جهته أن « شباب اليمن ذكي غير أن ذكاءه يظل كتربة خصبة لم تمتد إليها يد الحرث[2] » .

أما لغة التخاطب باليمن فهي اللغة العربية الاسماعيلية ، الشائعة الاستعمال في مكة . والتي حلت مكان اللغتين السبأية والحميرية القديمتين . ولقد لعب القرآن دور توحيد بالنسبة لمجموع الوطن العربي ، بالرغم من بقاء بعض اللهجات المختلفة ، وخاصة اللهجة اليمنية التي تحتوي على بعض الكلمات المشتقة من العربية القحطانية القديمة . أما اللغة المكتوبة ولغة الآداب فهي لغة القرآن .

ج – وسائل الاعلام ومستواها

لم يكن بإمكان وسائل الاعلام أن تتعدى مرحلة الضعف . إذ لا نكاد نعثر في عهد الإمام إلا على نشرتين او ثلاث ، النصر وسبأ ، اللتين تصدرهما نصف شهرياً وزارة الانباء ، أو كما يطلقون عليها هناك « وزارة الإرشاد » . وهناك إذاعة بصنعاء أقيمت منذ عهد قريب ، وهي تبث برامجها الدينية مدة ساعتين الى ثلاث ساعات يومياً ، غير أن الإقبال يزداد على الاستماع الى إذاعة « صوت العرب » القاهرية وإذاعة عدن . ولم يلبث هذا الإقبال المتزايد ان أوجد بعض المنافذ ، ليتسرب منها النور الى تلك القلعة المظلمة التي كانت هي اليمن .

---

١ – الدكتورة كلودي فايان في مقالها « البعثة الطبية الفرنسية الى اليمن » Mission médicale au Yemen المنشور في « Concours Médical » 8 Mai 1954 .

٢ – المصدر الآنف الذكر .

د – الآداب والفنون

لقد خصص الكاتب المصري الكبير طه حسين كتيباً عن الحيـاة الأدبية في اليمن[1] ومن الملاحظ أن الأوصاف والملاحظات التي أبداهـــا الكاتب المصري الشهير ، لا زالت قائمة حتى اليوم ، فلم يحدث أي تجديد من شأنه أن يغير مجرى الحياة الأدبية التقليدية التي لا زالت محافظة على ما كان لها من شكل ومضمون منذ عدة قرون . غير أن ما يؤسف له هو أننا لا نعثر في عين اليوم على كتّاب وشعراء وفنانين لهم قيمة أدباء الأمس .

إن موضوع الأدب اليمني لا يتعـدى نظم أشعـــار لتمجيد ومدح الأمراء والنبلاء وأثرياء التجار وتملقهم . ومن الأدباء اليمنيين من قصر عنايتـه باللاهوت والتصرف ، وقد خلف هذان الصنفان للأدب كثيراً من الكتب والمخطوطات . وقد أنهى الأستاذ طه حسين دراسته الآنفة الذكر بجملة متفائلة حيث قـــال : « ان الأبواب الموصدة ستنفتح لا شك لاستقبال المدنية الحديثة » .

أما في ميدان العلوم الانسانية الأخرى فقـد كان الأمر على نفس الشاكلة ، لقد تحول بلد الهمداني الى مجرد طلل ، ولم تعد مدن صنعاء وزبيد وبيت الفقيه وإب تلعب دورها الذي لعبته حتى غاية القرن السادس عشر ، حيث كانت هذه المدن مراكز إشعاع في مجموع العالم الإسلامي .

١ – المكتبات والمخطوطات

من أحسن التقاليد وأكثرها شيوعاً في اليمن الاعتناء بالكتب والمخطوطات القديمة ، والحرص على حفظها . وبفضل هـــذا التقليد ظلت آلاف المخطوطات الكبيرة القيّمة محفوظة في مكتبات خاصة ، تملكهـــا العائلات النبيلة ، وذوو الثروة من التجـار . وتحوي مكتبة الجامع الكبير ، كما يقـــال ، بمدينة صنعاء وحدها ألف مجلد منها سبعمائة مخطوط . كما توجـد ضمن مكتبة الإمام مجلدات

١ – طه حسين ، الحياة الأدبية في شبه جزيرة العرب ، دمشق ١٩٣٥ .

الاكليل العشرة للهمداني ، ومخطوطات نفيسة أخرى .

وقد ظلت هـذه الثروة الضخمة دون استعمال ، لسوء الحظ ، إلا بالنسبة لبعض المحظوظين . وحدث أن حصلت بعثة مصرية على الاذن لهـا بأخذ صور طبق الاصل لبعض من تلك المخطوطـات ، غير أن أفراد البعثة ، وهم يعتزمون مغادرة اليمن بعد أن حصلوا على الصور تلـك ، فوجئوا بـتراجع الإمـام عن الترخيص الذي منحهم إيّاه ، وبالقرار الصادر عنه أيضاً بحرمانهم من تأشيرة الخروج .

وعندما كنا نباشر عملية إحصاء الأملاك المصادرة ، أنشئت مصلحة مسئولة عن جمع المخطوطات والكتب القديمة ، بقصد وضع فهرس لها ، ووضع مراقبـة مشددة عليها ، وقد وقع الاختيار على وزير الارشاد للقيـام بهذه العملية . وفي تقديرنا أن المخطوطات التي جمعت من مكتبات العـائلة الملكية (وأملنـا ألا تضيع) ، ليست مجرد ثروة لا تقدر ، بل من شأنها أن تعطينا فكرة عن الحياة الأدبية لليمن في عصرها الزاهر .

٣ – المتحف :

هناك متحف واحد هو الموجود بصنعاء ، ويضم عدة تماثيل ، وقطع فنية ، ترجع الى عهد السبئيين والحميريين ولم تجر حتى الآن عملية تنقيب ، واصلت عملها حتى النهاية . فالامام الذي كان يخشى الأجـانب ، رفض كل مفاوضة في هذا الموضوع ، وبطبيعة الحال فإن تجربة كتجربة بعثة وأندل فيليبس سنة ١٩٥٢[١] لم تكن لتنسي الامـام رفضه الدائم للترخيص بالتنقيب . وقد شكلت وزارة الارشاد في الجمهورية الجديدة مصلحة أخرى سيكون همها التنقيب عن الآثار .

---

١ – إدعى السيد واندل فيليبس أنه كان غير مرغوب فيه من طرف الادارة وقبائل مأرب وقد أكدت لنا مصادر أخرى أن همّ السيد فيليبس كـان التنقيب عن البـترول أكثر من اهتمامه بالتنقيب عن آثار سبأ .

٣ – الفن المعماري .

لم يكن الانحطاط من نصيب العمارة ، فلا زالت المباني تقام حتى اليوم حسب الهندسة المعمارية المدعـوة بالبلونية . وهي هندسة ذات طابع قوي وتقنية أكيدة . وتنعكس مهارة البناء المعماري التي تدعو إلى الدهشة ، على المباني ذات الطوابق المتعددة ، دونما حاجة في دعمها الى سوارٍ من الحديـد أو الاسمنت .

أما مواد البناء المستعملة في بنـاء أسس المباني وطوابقها الأرضية ، فهي من الحجارة والغرانيت أو البـازالت الأخضر أو الرمادي اللون ، وأحياناً يستعمل البازالت الميال إلى الصفرة أو الحمرة . أما الطبقات العليـا فهي تبنى من الآجر المشوي ، أو من التراب المجفف ، وتلعب النـوافذ دور الزينة الأساسية بالنسبة لداخل وخارج المباني ، أضف إليها ما تزدان به المبـاني أيضاً من رسوم على الجدران ، وهي رسوم من النوع العربي من الجص أو الخشب المنقوش نقشاً في منتهى الدقة والتعقيد ؛ أصاب في وصفهـا كذلك السيد هانز هيليفريدز . ولم تستثن الدهشة والاعجاب أيـة من الأوروبيين الذين تمكنوا من زيارة صنعاء ومشاهدة مبانيها الرائعة العمارة .

ثالثاً – البنيات الاجتماعية

أ – المجتمع اليمني

تضع اليمن في طريق من يهتم بدراسة بنياتها الاجتماعية عدة مشاكل ، فقـد ورثت في الواقع أشكالاً من حضارتها القديمة ، تلك الأشكال التي كانت لهـا بنيات طائفية ، وفي نفس الوقت بنيات جمـاعية في أوساط الفلاحين . وقد أضاف الاسلام الى هذين الشكلين عـدة أشكال أخرى ، فقد حاولت مبادؤه التعادلية محو الفروق « المؤمنون سواء أمام الله ولا تميز بينهم الا أعمال كل منهم » .

غير أن الاسلام لم يتمكن ، في بلد ذي حضارة قديمة ، من الحيلولة دون

---

١ – هانز هيليفرتز ، في مملكة سبأ ، (بالإفرنسية) .

قيام طائفة دينية تشبه في جميع أوجهها تلك الطوائف التي كانت توجد من قبل ، ونعني بها طائفة السادة .

اننا نجد في بقية البلاد العربية الأخرى فروقاً لا تعتمد على الطوائف ، بل تعتمد فقط على الطبقات ، أما في اليمن فإننا نجد الظاهرتين الاجتماعيتين معاً ، فأغلبية السادة هم من كبار الملاكين ، وغير المالكين منهم يتمتعون بنفوذ كبير ، وبسلطة حقيقية . ويحق لنا أن نتساءل فيما اذا كانت الوضعية السابقة سبباً مكن من نجاح طائفة دينية (الزيدية)، التي ما كان لها أي نجاح خارج اليمن . إن الموضوع يحتاج الى دراسة خاصة ، من شأنها أن تلقي على جوانبه المزيد من الأضواء . وفي انتظار وجود مثل هذه الدراسة ، نكتفي هنا بالتأكيد على أن المجتمع اليمني ليس مجتمع طوائف مغلقة وغير قابلة لنفاذ عناصر أخرى في إطارها ، كحالة المجتمع الهندي منذ عهد قريب . فالسادة على العموم بسطاء من الناس بالغو التواضع ، وبيوتهم مفتوحة للزائرين من جميع الطبقات ، ويجد الضيف أو الزائر لديهم حفاوة وكرماً أسطوريين . وللاسلام نصيب في ذلك ، فقد عمل على نشر الديموقراطية في التصرف مع الآخرين . ونضيف الى هذه الملاحظة ، نقطة أخرى : إن الزيديين ليسوا جميعهم سادة ، فهؤلاء لا يتعدى عددهم قلة محظوظة ، قد تضم بين أفرادها بعض الشافعيين كذلك .

فهل يجوز ، والحالة هذه ، القول بأن البنيات والانظمة الاجتماعية باليمن هي بنيات وأنظمة إقطاعية ، كما سارع بعضهم الى تأكيد ذلك ؟ الحق ، أن جواباً عن سؤال كهذا يتطلب البحث والتمحيص حتى يجيء الرد متضمناً الحكم على المجموع والتفاصيل .

ليست اليمن بالتأكيد بلداً اقطاعياً بالمعنى الذي عرفته أوروبا للاقطاعيين في تاريخها . فليس بها أقنان بالمفهوم الاوروبي، اي أولئك الاقنان المرتبطون بأرض يخدمونها ، والملزمون بأداء الخدمات الاجبارية الشاقة ، والخاضعون للالتزامات المشددة . وليس بها كذلك اقطاعيو الولايات أو المعاقل ، المتمتعون بالحقوق السياسية والاقتصادية والمالية (سك النقود مثلا) . وبالاضافة الى ما ذُكر نجد

(السيّد) باليمن غير متميز بشكل خاص عن المرؤوسين الخاضعين لأوامره : فالسادة جميعاً متساوون في السلطة ، ولا يمكن بحال مقارنة نفوذهم ، الذي هو نفوذ محدود ، مع سلطة السيد الاقطاعي الذي عرفه التاريخ الاوروبي ، ثم إن سيد اليمن خاضع خضوعاً كلياً لسلطة الامام وإرادته. وهناك أخيراً ، الشروط التاريخية التي هي مختلفة تمام الاختلاف عن شروط التاريخ الاوروبي .

غير أن اليمن هو بلد اقطاعي ، اذا كنا نعني بهذه الكلمة استغلال جماهير الفلاحين التي تخدم الأرض ، استغلالاً فاحشاً لا حدود له . وليست وضعيته الاقطاعية هذه « واضحة التقنين » تبعاً لقوانين دستورية ، بل هي وضعية « ضمنية » . والفلاح لا يجد أمامه وسيلة عملية سوى الرضوخ للشروط المفروضة عليه .

١ – الطبقات والفئات الاجتماعية

بعد التوضيحات والتحفظات التي أبديناها أعلاه ، سيكون بامكاننا أن نميز بين ست طبقات اجتماعية في اليمن، اثنتان منها على الأقل – الاولى والسادسة – تتوفر فيها والى حد بعيد ، شروط الطائفة .

وهذا ترتيب الطبقات الست حسب الأهمية من حيث السلطة :

– السادة أو الأشراف .
– شيوخ القبائل .
– التجار والحرفيون .
– الفلاحون .
– العبيد .
– الاخدام .

أ – السادة

لقد كررنا الحديث عن هؤلاء في الصفحات السابقة ، وقد كانوا يشكلون الطبقة النبيلة والاريستوقراطية ، وهم كبار الملاك العقاريين ، والموظفون الكبار ، وحكام الألوية ، وجميع ذوي المكانة المرموقة في النظام ، وإليهم

وحدهم كان يرجع أمر انتخاب الإمام. فكانوا يحصلون بذلك على وسيلة الضغط على سياسته . والسادة النبلاء هم من الطائفة الزيدية ، أما السادة الشافعيون فلم تكن لهم من الحظوة ما للسادة الزيديين لدى الإمام ، ولو أن هذا الأخير كان قد عين بعضاً منهم في مناصب إدارية . وللسادة دراية واسعة بعلم الانساب ، ويحفظون عن ظهر قلب أصولهم ، وتحرص كل عائلة حرصاً شديداً على المخطوط الذي يتضمن شجرتها ، وسبب هذا الحرص واضح للعيان .

وقد كان السادة عموماً يعارضون معارضة باتة كل إصلاح ، ولو في المجال الثقافي ؛ وذلك باسم الدين بطبيعة الحال. ولم يكن ينتظر منهم غير هذا الموقف ما دام كل إصلاح هو بمثابة خسارة لهم . وقد جاء مرة على لسان سيف الاسلام الحسن ، الذي كان يعتبر (السيد) النموذجي قوله : « أبغض الثقافة بسبب خلوها من الدين ولأن المثقفين يسخرون من الديانة ورجالها »[1] .

ولم تكن خدمة الأرض همّ السادة مطلقاً ، فقد كانوا يفضلون سكنى المدن في الدور الجميلة التي سبق وصفها ، ومضغ القات بعد الظهيرة . وكانت حياتهم عبارة عن فراغ شامل ، باستثناء قلة طفيفة منهم كانت تمارس التجارة .

ب – شيوخ القبائل

يأتي بعد السادة في المرتبة ، شيوخ القبائل ، وفي اليمن عشرون من كبريات القبائل أهمها : حاشد وبكيل والزرانيق ، والقبيلة الأخيرة تقطن تهامة. وكانت قبائل اليمن عبارة عن دويلات قائمة بذاتها ضمن الدولة ، والصلة الوحيدة التي كانت تربطها بالسلطة المركزية ، هي الرهائن من جهة ، ومن جهة أخرى علاقة الدولة بالشيوخ الذين كانوا يشكلون فئة من ذوي الامتيازات ، وفي أكثر من مرة كان دورهم حاسماً في تثبيت سلطة الإمام . وقد ظل الإمام أحمد وفياً لما أمدوه به من عون في قمع الانقلابيين الآنفي الذكر ،وقد منحهم امتيازات من كل نوع حتى امتياز النهب الذي كانت صنعاء ضحيته سنة ١٩٤٨ . وكثير من شيوخ

---

١ – تصريح للحسن في « فتاة الجزيرة » ١٧ ديسمبر ١٩٥٢ – عدن .

القبائل (مثل آل بني الأحمر وآل أبو رأس) قد حاربوا الإمام وساهموا مساهمة فعالة في تحطيم النظام الإمامي .

وليست قبائل اليمن مؤلفة كلها من الرحل ، بل يعيش الكثير منها على فلاحة الأرض .

ج – التجار والحرفيون

إن هذه الطبقة مفتوحة في وجه كل من يثبت درايته بحرفة من الحرف ؛ ولكل من يملك رأس مال صغير ، ماليا كان أم تجاريا . وتوجد عائلات تمارس التجارة أباً عن جد ، وهي تشكل طبقة حقيقية من أثرياء المدن . أما فيما يرجع للحرف ، فإن كلاً منها (بنائين ، جزارين ، صانعي أحذية ، حلاقين ، حدادين الخ ..) منظم على حدة ، والتنظيم في الغالب محكم وذو طاقة كفاحية لا بأس بها . ويلحق بهذه الطبقة ، العمال والمستخدمون والوسطاء والكتبة العموميون وكذا فقهاء الكتاتيب أو المعلمون الخ ..

د – الفلاحون

إن أغلبية السكان ، ٨٠٪ من مجموعهم ، مؤلفة من هذه الطبقة ، التي تشمل كل من يخدم الأرض : الزارعين وصغار الملاك والعمال الزراعيين . وهذه الطبقة هي التي يصح لنا أن نسميها منتجة عن جدارة ، فمن عرقها تأتي ثروات البلاد ، بينما لا تستفيد هي الا بالنزر اليسير ، أي بما يكفي بصعوبة لسد رمقها .

إن الطبقات الثلاث تنظر بعين الازدراء ، بطبيعة الحال ، الى الفلاحين ، ولا تخلو أحاديثهم من عبارات سخرية في حق هؤلاء القائمين بخدمة الأرض .

هـ – العبيد

نسارع الى القول بأن تجارة الرقيق ظلت قائمة باليمن بالرغم من دخول حكومة الإمامة في هيئة الأمم المتحدة ، وتوقيعها على وثيقة حقوق الإنسان . غير ان عدد العبيد كان قد تضاءل قبل سقوط الحكم الملكي : وليس بين أيدينا

أرقام نوردها بهذا الصدد، غير أن جميع الملاحظين متفقون على ان تجارة الرقيق كانت تخطو خطوات واسعة نحو الانقراض .

وبما أن العبيد كانوا يشكلون ملكاً خاصاً ، فإنهم كانوا مرتبطين ارتباطاً وثيقاً بشخص مالكهم ، الذي كان يعاملهم معاملة إنسانية ، وقد كانوا يتمتعون أحياناً بحرية أوسع ، وبحياة يحسدهم عليها الفلاحون .

و – الأخــدام

ويشكلون الطبقة الوضيعة في السلم الاجتماعي باليمن . وهم أدنى درجة حتى من العبيد . والاخدام هم خلاسيو المنحدرين من شعب الغــالة الحبشي الأصل . وتوكل اليهم كل الأشغال المضنية ، والتي تعافها النفس، فيبدون شجاعة وجلداً في القيام بها . إن طبقة الأخدام هي طبقة المنبوذين باليمن .

وعلى الرغم من التسلسل والترتيب اللذين يتصف بها المجتمع اليمني ، فــإن العلاقات بين هذه الطبقات ليست صارمة ، كما يبدو للوهلة الأولى ، فقد تتعايش جميع الطبقات (في استثناء طبقة الأخدام التي تعيش منفردة) .

٢ – دور المرأة :

ماذا يكون دور المرأة في مجتمع بيئته كهذه ؟ إن الجواب لن يكون مخالفاً لما هو متوقع ، وهو أن دور المرأة جد محدود ، خاصة بالنسبة لنساء المدن ، أما فيما يرجع للبدويات ، فإنهن يعتزن عن أولاء بمحيط احتماعي أسلم، وأن كن يؤدين مقابل هذا الامتياز أبهظ الأثمان .

أ – المرأة في المدينة

إن زوجات السادة الأثرياء او الميسورين وبناتهم هن أتعس نساء اليمن ، فأسوار الحريم تحول بينهن وبين العالم الخارجي منذ سنهن المبــكرة . وليس لديهن من وسيلة لشغل الوقت ؛ وهن الجــاهلات للقراءة والكتابة ، وليس بامكانهن الخروج من البيت إلا عند زواجهن، ليجدن أيضاً حياة أخرى مشابهة

في بيت الزوجية. ولا يتعدى دورهن دور أدوات الزينة والمتعة وإنجاب الذرية، وحتى تربية هذه الذرية لا تعنيهن، باستثناء النادر من الحالات. أما العلاقة مع الزوج فهي لا تتجاوز تبادل الكلمات الضرورية، بينما تظل المشاجرات مستمرة بين الضرائر (معلوم أن تعدد الزوجات متفش في اليمن خاصة عند الأثرياء).

وبسبب هذه البطالة الكلية (يضم بيت الثري عدداً كبيراً من الخدم) فإن المرأة تضجر من حياة كالحة كهذه، وتحاول قتل الوقت بما تيسر لها من الوسائل.

وهناك حضريات أخريات من أوساط أدنى من الثرية، مسموح لهن، قبل تجاوز سن الطفولة، أن يلاعبن الصبية خارج البيت، وعندما يلتحقن ببيت الزوجية فإنهن يساهمن في القيام بأشغال البيت، ليس بالداخل فقط، اذ تقوم البعض منهن بالخياطة والتطريز مقابل أجور يرفعن بها من دخل العائلة، ويقوم بعض آخر بتهيئة مأكولات البيت وتوضيبها للبيع في السوق؛ غير أن هذه الأمثلة لا تضم كل الحالات.

ب – المرأة في الريف

نشير بادىء ذي بدء إلى أن المرأة في الريف تقوم بمساعدة زوجها مساعدة كبيرة في الأشغال الزراعية، فهي غير محجبة في الغالب على العكس من المرأة في المدينة، ويكفي أن نبتعد كيلومتراً أو اثنين عن المدينة لنشاهد الواقع الملموس. إن حياتها الاجتماعية أكثر فعالية وأحياناً بالغة الفعالية، ولذلك فإن صحتها تهترىء بسرعة، من تأثير ما تبذله من جهد مزدوج. ان المرأة في الريف تعاني من الاستغلال أضعاف ما يعانيه زوجها بسبب ما تقوم به من أعمال متكاثفة: أشغال البيت والأشغال الزراعية.

إن المرأة في المجتمع التقليدي لا تساهم مساهمة ديناميكية وواعية في تحسين الأحوال المعاشية والاجتماعية للعائلة، ولا حاجة بنا للقول بأن وضعيتها تتطلب تغييراً شاملاً للعادات والمفاهيم. وليس السادة هم الذين سيمنحونها فرصة الحصول على وضعية أكثر إنسانية. فتطورها وحده هو القادر على دفع عجلة التطور

الاجتماعي ، وكذا التطور الاقتصادي بنسبة ما .

وما دامت معاملة المرأة على الشكل الذي هي عليه الآن ، فإن التطور الاقتصادي والاجتماعي باليمن سيظل ضعيفاً .

إننا ننادي ، دون أدنى تردد ، بانعتاق المرأة ، وهذا لا يعني مجرد الاقتداء بالغرب كما تمثله الروايات والقصص الرخيصة والأفلام السيئة، كما هو واقع في بعض البلاد العربية . بل يجب ان تعي المرأة أسباب وجودها، وأن تبعث فيها الحماسة الحقيقية ، حتى تتمكن من أن تلعب دورها بفعالية ، وعندئذ ستشهد اليمن بشائر مستقبل أفضل .

٣ – الزواج والحياة العائلية .

تجري مراسيم الزواج حسب المبادىء الدينية وحسب الأعراف. وقد تحدث الكثيرون عن عملية بيع المرأة المسلمة وشرائها، مع أنه من اللازم إعطاء الصداق مدلوله الحقيقي . فعندما يقدم الخاطب مقداراً مسبقاً من المال ، يختلف مبلغه تبعاً للشروط والتربة الاجتماعية ، الى عائلة مخطوبته ، فإن ذلك لا يعني ، من الناحية النظرية على الاقل ، حصوله على المرأة مقابل المال ، بل إن « الدفع » مساهمة في شراء ملبوسات مخطوبته ، وفي شراء زينتها وحليها الخ .. لأن المرأة في هذا الوسط التقليدي ، لا تتمتع بأي استقلال اقتصادي ، فهي تحت كفالة أبيها أو أخيها ، فالمبلغ المدفوع ، نقداً كان أو عيناً ، هو عبارة عن اعتماد يسدده الخاطب ، وهكذا دخلت فكرة الدفع في التقاليد . ونفس الشيء بالنسبة للمهر يعني المبلغ المدفوع للمرأة الطالق . وبطبيعة الحال فإننا قد نجد من الناحية العملية تجارة حقيقية ، وفي هذه الحالة فإن الزواج لا يخلو من عملية بيع .

ويرى بعض الكتاب في التقاليد القروية ، التي تعطي الأفضلية والأولية في البحث عن زيجات لأبنائهم الى الأبكار من الفتيات، دليلا واضحاً على المظهر التجاري للزواج . وينظر هؤلاء الى بكارة العذراء على أنها رمز البضاعة الجيدة لمشتريها .

وما هو الذي منع هؤلاء الكتاب من أن يروا في بكارة العذراء دليـــلاً على استقامة السلوك وعلى الشرف العائلي الذي يعتز بـــه سكان الجزيرة العربية !. ولنرجع في هذا الصدد لما قيل من شعر في العصر الجاهلي .

وليست غايتنا مما سبق سرده الدفاع عن مثل هذه العادات فنحن نريد لها الزوال ، ولن تتحقق هذه الارادة الا بتطور التربية ، وبوعي المرأة اليمنية .

فالدفع يتراوح اذن في تناسب من ١ الى ٤٠ حسب الطبقة الاجتماعية . فاذا ما أضفنا الى الدفع تكاليف مراسيم الزواج ، وما يقام بمناسبته من احتفالات ، فإننا ندرك أن الفلاح والمدني الفقير لا يمكنهما اتخاذ أكثر من زوجة واحدة ، فتعدد الزوجات مقصور على الأثرياء والنبلاء والميسورين .

إن سن الزواج منخفضة بصفة عامة في اليمن ، فالفتاة تتزوج ، أو يزوجها أبوها ، في سنتها الثانية عشرة أحياناً . ويصيبها الحبل قبل أن تصبح امرأة من الناحيتين الطبيعية والنفسية ، مما يسبب لها تعقيدات عضوية وصحية ، وغالباً ما يكون هذا الحمل الأول مصدراً لمتاعب عائلية من كل نوع . وتحول العادات والاعراف المشددة تجاه المرأة في حياتها اليومية دون تطورها الذهني .

ولا يسع المجال هنا للدخول في تفاصيل هـذه العادات التقليدية ، ونكتفي بالتأكيد على أولوية واستعجال تغيير شروط المرأة ، وبالدرجة الأولى تطوير تربية البنات وتعليمهن بفتح المدارس في وجوههن .

٤ ــ الحياة العائلية .

لن نتمكن هنـــا أيضاً من إعطاء نظرة شاملة ووافية للحياة العائلية ، وسنكتفي بمجرد الاشارة الى أن حفـلات الزواج والولادة والاحزان ، ترهق كاهل الطبقة الكادحة بالديون . ومن جهة أخرى فإن شحوب دور المرأة ، وخصوصاً الحضرية ، يخلف أسوأ النتائج : إهمـــال تربية الاطفال والتبذير في النفقات المنزلية والمزيد من إبعاد الشقة بين الجنسين . وفي بنية اجتماعية كهـذه فإن الحياة العائلية لن تعرف التوازن والتناسق الضروريين لها.

ب – الملكية العقارية

١ – نظام الملكية .

يرتكز نظام الملكية على الملك الخاص المدعو « الملك » . وتضبطه التعاليم القرآنية والاعراف . ويعتبر الاسلام الارض الزراعية كملكية مطلقة للخليفة ، أو الأمير أو الامام . ولا يعترف لبقية الاشخاص الا بحق التصرف ، بينما يعترف في نفس الوقت بقابلية الأرض الزراعية للتملك ، وهذا ما يضفي على القوانين الاسلامية صفة التشابك والتعقيد . أما الأعراف القديمة ، التي ما زال العمل جارياً ببعضها ، فإنها تقضي بأن تكون هذه الاراضي ملكية جماعية .

وعندما جاء الاحتلال التركي ، دخل على نظام الملكية عنصر ثالث ، فالحكام الأتراك أخذاً بالمبدأ الاسلامي القاضي بجعل الاراضي الزراعية في ملك السلطان ، وزعوا هذه الاراضي على بعض العائلات النبيلة ، مقابل ضمانات سياسية وامتيازات اقتصادية ومالية . وقد حافظ الامام بعد ذهاب الاتراك على هذا النظام ، مع إبدال بعض المتمتعين ، وتوطيد وضعية بعضهم الآخر .

وقد تولد عن هذه العناصر الثلاثة عنصر جديد استوحى مادته منها ، وشملها في نفس الوقت . فأصبحت الملكية كالآتي :

– الملكية الخاصة أو الملك .

– أملاك الدولة ، يعني أملاك الإمام على وجه التحديد وأملاك الوقف .

– الاملاك الجماعية .

أ – الملكية الخاصة أو الملك

١ – بالدرجة الاولى الاراضي الزراعية التي تملكها العائلات النبيلة والسادة وكبار التجار الذين يمكن أن نطلق عليهم كبار الملاك . ويملك هؤلاء أكبر قسط من هذه الأراضي ، غير أنهم لا يقومون باستغلالها مباشرة وعملياً إلا في النادر ، وذلك راجع الى احتقارهم الأشغال الزراعية على الخصوص والأشغال اليدوية عامة . ولهذا فإنهم يجزئون أراضيهم الى قطع صغيرة المساحة ، ويوكلونها الى

الزراعين (بالمشاركة) . وليس بامكاننا أن نقدم أرقامـــاً عن المساحات ، ولو بشكل تقريبي أو تقديري ، لأن عملية مسح الأراضي وتسجيلها لم تكن عامة .
غير أننا نورد بعض المساحات الكبرى التي يمارس فيها الاستغلال المباشر :

عائلة الهيج		١٥٧٥٠ هكتار
العائلة	في تهامة	٩٠٠٠ هكتار
الملكية	في وادي السردود	٢٧٠٠ هكتار
عائلة الجبلي		٢٢٥٠ هكتار

ونجـــد ملكيات تتعدى مساحتها أحياناً ٥٠٠٠ هكتار ، ومن ٣٠٠ الى ٢٥٠٠ هكتار في الغالب ممتدة حوالي صنعاء وإب ووادي سردود وزبيد وتعز.

٢ – ويلي هذه الفئة صغار الملاك القرويين الذين يمارسون الاستغلال المباشر لأراضيهم . وهذا الصنف من المـــلاك هو السائد في النجود المتوسطة ، حيث لا مجال للزراعة إلا في المدرجات .

وقـــد أعطت منظمة التغذية والزراعة تقديراً بناء على مـــا قامت به من دراسات ، جاء فيـــه أن ٩٠٪ من صغار الفلاحين ، لا يملكون سوى ٢٠٪ من الأراضي القابلة للحرث ، وهذه الأراضي هي بصفة عامـــة قطع صغيرة شبيهة بتلك التي يقوم المزارعون على خدمتها (من هكتار واحد الى ٢٠ هكتاراً) .

غير أننا نجد في نسبة ٢٠٪ تفريطاً في التقدير ، بناء على ما قمنا به من تحقيق في عين المكان.فاذا بدا هذا العدد معقولاً بالنسبةلأراضي تهامة الخصبةوالاراضي المحيطة بالمدن ، فمن الضروري أن يتعدى نصيب صغار الفلاحين ٦٠٪ من مجموع الأراضي المحروثة في النجود المتوسطة والعليا . وما تبقى أي ٤٠٪ فانه ليس من أملاك كبار الملاك وحدهم ، ففيه أملاك للدولة ، وأخرى للاوقـاف ، كما يضم أراضي جماعية سنتحدث عنها فيما يلي ، كما سنرى التدابير التي اتخذتها حكومـة الجمهورية الجديدة فيما يرجع لهذه الملكيات الكبيرة .

ب – أملاك الإمام والاوقاف

بالاضافة الى ما كان يملكه الامام من أراضٍ بوصفه من النبلاء ، كان يضم الى

حوزته أملاك الدولة بوصفه رئيسها الاعلى، أو على الأصح، بوصفه الدولة نفسها.

وكان الامام يدير إدارة مباشرة هذه الاراضي التي كان يوكل أمر استغلالها الى موظفين من بيت المال يتلقون منه التعليمات مباشرة. وكان هؤلاء الموظفون يستخدمون من عين المكان العمال الزراعيين اللازمين لخدمة الارض، وكان يوجد في كل مقاطعة موظف من بيت المال.

والى جانب هذه الملكيات هناك أراضي الوقف، التي كان يدير شؤونها ممثلون عن الامام. وفي بلد شديد التمسك بالدين كاليمن تعظم مساحة الاراضي التي توقفها العائلات الثرية، وكان مردود ما تغله أراضي الوقف هذه يأخذ طريقه رأساً الى خزينة الامام.

ج – الاراضي الجماعية

ليست جماعية هذه الاراضي على مستوى متطور، باستثناء ما هو منها لدى القبائل شبه الرحل، ولدى الاسماعيليين في جبل حراز حيث تدخل الاراضي الجماعية في إطار المصلحة المشتركة. وفيما عدا ذلك فان لفظ الملكية العائلية، سيكون أقرب الى واقع الحقيقة الاجتماعية. والملكية العائلية آتية من مبدأ عدم التجزئة، وهي تقضي بوحدة الإشراف على مجموع الاراضي التي تملكها العائلة، بالمعنى الواسع للكلمة لا في مفهومها الغربي بطبيعة الحال، ويجري اقتسام المنتوج اقتساماً تناسبياً. وفي هذه الحالة، فان استثمار الارض يكون مباشراً، وقد يكون أحياناً بطريقة غير مباشرة، بواسطة المشاركة او الإيجار.

٢ – الربا وتراكم الديون

على الفلاح اليمني أن يرجع ما عليه من ديون اقترضها بفوائد فاحشة، أضف الى ذلك الشروط اللاإنسانية للمزارعة، وما تطلبه الدولة منه من ضرائب فاحشة. فالفلاح الذي يجد نفسه في مواجهة التكاليف التي ينوء بها كاهله، والتي لا حصر لها، مضطر للالتجاء الى المرابين والدائنين، الذين غالباً ما يكونون هم

كبار الملاك الزراعيين أنفسهم او التجار . ويطلب هؤلاء في مقابل القرض فوائد مرتفعة جداً ، لا يجد الفلاح مفراً من قبولها ، حتى ينقذ عائلته من الهلاك جوعاً، أو حتى لا يلقى به في السجن ، او تضرب حول عنقه سلاسل جابي الضرائب .

إن الإسلام يحرم الربا تحريماً مطلقاً ، ولكن بعض السادة وكبار التجار يجدون من الحيلة ما يمكنهم به تحريف الكلام عن مواضعه في دهاء ولباقة . فلا يخالج هؤلاء ذرة من تردد عندما يتعلق الأمر بمصلحة اقتصادية لهم ، هذه المصلحة التي تحول تعاليم الدين الى مجرد تعاليم نظرية . وهؤلاء المرابون يلجأون غالباً الى الحيلة التالية : فعندما يقدمون القرض المالي المطلوب ، لا يصرحون بأن ما قدموه من قروض هو بفائدة ، ان طالب القرض يعترف بحصوله على مبلغ معين ، وهو في الواقع لم يحصل إلا على جزء مما طلب ، بينما يشكل الجزء الآخر الفائدة التي يحصل عليها المرابي بهذا الشكل . ويضيف المرابي الى هذا الاختلاس اشتراطه كضمانة ، أن تباع الغلال قبل الجني ، وبطبيعة الحال فإن الاثمان التي يفرضونها هكذا على الفلاحين هي دون أثمان السوق بكثير : وبهذه الطريقة يحقق المرابون بغيتهم وذمتهم بريئة .

إن فائدة الربا تصل الى ٢٠٠٪ ، وترتفع النسبة الى أعلى من ذلك في سنوات الجدب والجفاف .

وهنا نود الإشارة الى نظريات بعض علماء المجتمع والاقتصاديين المختصين في شئون البلاد الإسلامية ، الذين يدعون ان التخلف المصرفي والمالي راجع الى المبادىء التي جاء بها الاسلام ، والتي تحرم الفائدة . وإننا لنسمح لنفسنا بأن نعيد الى ذاكرتهم أن الربا في اليمن ، التي هي بلد إسلامي عن جدارة ، كان قائماً على مر الأيام ، ولا زال متفشياً فيها ، كما أن هناك بلاداً إسلامية أخرى يمارس فيها الربا بنفس الشروط .

ان الفلاح اليمني يرزح تحت وطأة الديون المزمنة المستمرة ، وهو بذلك تحت رحمة المرابي الشاملة المطلقة .

رابعاً ــ مستوى المعيشة وشروطها

أ ــ الدخل الفردي

قبل أن نتطرق إلى مشكل الدخل الفردي ، نرى ضرورياً تحديد مدلوله ، وكذلك مدلول الدخل الوطني .

١) إن الدخل الوطني لا يعكس البتة المستوى الحقيقي لمعيشة السكان ، وتوزيعه خاضع في تحوله الى اختلاف الفئات الاجتماعية : فنصيب الملاك الكبير ، أو التاجر المحتكر ، غير قابل للمقارنة بأية حال ، مع نصيب المزارع أو العامل . إن دخل فرد من العائلة السعودية ليس هو دخل بدوي الجزيرة العربية ، وليس الوضع بمختلف عن هذا في اليمن ، فالسيد والملاك الكبير والتاجر الثري هم المستأثرون بنصيب الاسد .

٢) إن جداول المداخيل القومية الصادرة عن هيئة الأمم المتحدة هي جداول قاصرة ، وبالتالي فإن المقارنة بين المداخيل القومية لعدة بلدان تكون موضوع تحفظات .

٣) غالباً ما تتضمن حسابات الدخل القومي إغفال جانب الاستهلاك الذاتي (Auto - Consommation) وبالتالي اغفال الانتاج المخصص للاستهلاك اليومي (الإنتاج المعاشي) ، وهذا ما يؤدي الى ضعف تقديرات الدخل القومي .

ولتوضيح الملاحظتين الاخيرتين ، نورد مثال الحبشة ، التي تضعها جداول هيئة الامم المتحدة[1] في مصاف البلدان التي يمثل دخلها القومي بالنسبة للفرد ، أخفض الدرجات العالمية (مثلاً ٣٠ دولار في مقابل ١٠٩ لمصر ، و ٢٢١ للجزائر) ، في حين أن من أقاموا بهذه البلاد ، وتعرفوا على حقائقها اليومية ، يرون من المستحيل أن يكون دخلها القومي منخفضاً الى هذا الحد . ونحن لا يعنينا هنا فارق مستوى الحياة ، الذي ليس هو معدل الدخل القومي (يبدو

١ ــ الامم المتحدة ، دراسة حول الوضع الاقتصادي في افريقيا منذ ١٩٥٩ . نيويورك ١٩٥٩ .

لنا ان هذا المستوى مرتفع في الحبشة عما هو عليه في بقية البلدان المذكورة) .

فلماذا ينخفض التقدير بالنسبة للحبشة إلى هذا الحد . إن الملاحظات الواردة أعلاه تتضمن جزءاً من الجواب عن هذا السؤال ، والشق الآخر للجواب رهين بتعميق دراسة المشكلة ، وهذه هي الطريقة :

يقدر عدد السكان في الحبشة رسمياً بحوالي ٢١٫٥٠٠٫٠٠٠ لسنة ١٩٦٠ ، بينما يسفر تقدير عددهم في عين المكان من ١٥ الى ١٦ مليوناً. فهناك اذن، افراط في التقدير بنسبة ٢٥ إلى ٣٠٪ (ويظل البرهان على صحة هذا التقدير بعيد المنال من الناحية المادية ، لانــه لم تسبق أية عملية إحصاء أو حتى مجـرد تحقيقات للاستقصاء) .

إن هـذا المثال يبدو استثنائياً للوهلة الاولى[1] ، فالاحصاءات والتحقيقات الديموغرافية الاستقصائية التي قـام بها الاخصائيون في علم السكان ، أسفرت عن تفريط ونقص في تقدير عـدد سكان البلاد المتخلفة وخاصة بالنسبة للسابقة العهد منها بالاستعمار ، (أما لنقص الادارات المحلية ، أو لأسباب سياسية أو غيرها). أما ما نحن بصدده من إفراط في تقدير عدد سكان الحبشة ، فانــه جاء نتيجة دواعٍ عدة ، سواء أكانت دواعي سياسية أو دواعي نفوذ أو دواعي اقتصادية ومالية ، وقد كان هذا التفريط مدعاة للتخفيض في تقدير الدخل العـام بالنسبة للفرد . وليس مثال الحبشة ، مثالاً وحيداً من نوعه .

٤ — ان الاستهلاك الذاتي يختلف اختلافاً كبيراً من بلد الى آخر، فالمنتوجات الموجهة الى السوق باليمن ، لا تمثـل سوى نسبة طفيفة . وهذا مـــا يستدعي بالضرورة القيام بتحقيقات جديــة ، وبعمليات استقصائية منهجية وعمليـــة ، وبدراسات مختصة تفصيلية ، قبل الاقدام على مقارنة بين البلدان في هذا الباب، وبقصد تيسير معرفة الدخل الفردي، سواء ما حصل عليه الفرد أو ما استهلكه، وهذا ما يتيح لنا بالنتيجة معرفة مستوى المعيشة الحقيقي للسكان .

---

١ — م. ر. بلانك ، حولية الابحاث السكانية في البــلدان النامية (I. N. S. E. E) باريس ١٩٥٧ .

إن الموضوع في حاجة الى بذل مزيد من الملاحظات، ونكتفي بتسجيل الذي تقدم بالاشارة الى أن الدخل القومي الكلي يمثل قيمة استدلالية بالنسبة لفترة على وجه الخصوص .

ولسنا في حاجة إلى القول بأن ما أصدرته هيئة الامم المتحدة من جداول ، جاء خالياً من ذكر اليمن ، ففي غياب الاحصائيات والدراسات الخاصة بملفات ديوان المحاسبات ، يستحيل في رأينا ، إعطاء رقم دال على الدخل القومي أو الفردي . غير أننا سنحاول إعطاء نظرة عامة عن مستوى معيشة الفرد اليمني ملقين الاضواء على ما لاحظناه في عين المكان . (سنورد بعض الامثلة ، وسنعتمد على التقارير المفصلة التي تمكنا من الاطلاع عليها في اليمن نفسها) .

١ ـ دخل الفلاح

تحول صعوبات جمة دون حساب دخل الفلاح ، وذلك حتى في البلاد المتطورة ، التي تتوفر فيها بطبيعة الحال الإحصائيات المضبوطة والمختصة . وفي الواقع فإن التقديرات الخاصة بالاستهلاك الذاتي من جهة ، وأثمان المنتوجات الزراعية من جهة أخرى ، تثير مشاكل عويصة الحل . وقد قامت مصالح « الحركة الدولية للتعاونيات[١] » بتكليف من الحكومة الأمريكية ، بتقديرات أسفرت عن ٣٠٠ مليون دولار ، كمبلغ قياسي للدخل الوطني العام ؛ أي ما يقارب ٥٦ دولار للفرد ، على أن تجاوز العراقيل القائمة في وجه التقدير الصائب بالنسبة للبلاد المتخلفة ، وعلى الخصوص بالنسبة لبلد كاليمن هو بعيد الامكان ، كما أن التقديرات لن تكون دقيقة . فما هو مقصودنا بدخل الفلاح ؟ حتى يكون الجواب دقيقاً ، يجب علينا أن نورد دخل عائلة زراعية بكاملها . فالفلاح لا يقوم وحده باستغلال الأرض وخدمتها ، إذ يساهم في هذا العمل إلى جانبه ، أفراد من عائلته المؤلفة في الغالب من خمسة الى ثمانية أشخاص ، كزوجه وأبنائه عندما يتعدون سن العاشرة . وبذلك يصبح عدد العاملين المنتجين خمسة

---

١ ـ (I.C.A) .

أو ستة .

فإذا استثنينا من مجموع مـــا ينتجه هؤلاء الضريبـــة الحكومية ، أي عشر المحصول ، مضافاً إليهـــا سبعة أعشار يستنزفها منهم مالك الأرض ، وأصحاب الديون والمرابون ، فإن دخل العائلة يتقلص الى عُشرين ممـــا أنتجته . وترتفع تكاليف المعيشة يومياً ، بالنسبة لعائلة كهذه ، الى ربـع ريال (ماري تريز[1]) بما في ذلك الاستهلاك الذاتي . أي أن تكاليف معيشة هذه العائلة ، تبلغ مقدار ٩١ ريال (ماري تريز) سنوياً ، أو ما قيمته حوالي ٨٠ دولار أمريكي .

أما فيما يرجع لدخل الملاك الصغير ، الذي يقوم هو بنفسه بخدمـة أرضه ، فإنه لا يكاد يتعدى ما ذكر ، بالرغم من غياب عنصر المزارعة أو المشاركة .

وعليه هو كذلك ، أن يسدد الديون الفاحشة الربا ، وأن يقسّم مدخوله مع العديد من أفراد عائلته ، لأن الملكية العائلية غير قابلة للانقسام كما تقدم .

وان ما قمنا به من حسابات كان خاصاً بناحية النجود المتوسطة ، وبما أن الدخل يختلف باختلاف المناطق ، فإن مردود فلاح تهامة ، والنجود الشرقية ، سيكون أكثر انخفاضاً لا محالة [2] .

ويجب أن نقول إن ما قمنا به من حسابات ، كان ذا طبيعة جزئية ، لأن عناصره جاءتنا من ملاحظات ومن معلومات شخصية ، ولم يكن نتيجة تحقيق منهجي وعلمي ، غير أنه يتيح لنـا على الأقل مستوى قياسياً ، وفكرة تقريبية تمكننا من الافتراضات الضرورية للدراسة والبحث .

ويمكن القول بالنظر إلى اوضاع ما قبل الحرب العالمية الثانية إن هناك تدهوراً

---

١ – كانت هذه العملة دون طابع رسمي ، وكانت تعـــاني من تقلبات كبرى ، وتتبع أولاً الأسعار العالمية للفضة ، وثانياً ، مضاربات سوق عدن . وليس من السهل أن نحدد قيمتها . ومنذ فبراير ١٩٦٤ أدخلت في اليمن العملة الورقية وألغيت رسمياً العملة القديمـة (ماري تريزا) والريال الورقي يساوي رسمياً الريال القديم .

٢ – إنه لمن الأدق قياس القدرة الشرائية لاعطاء فكرة أصح للدخل الحقيقي . ومثل هذه المقارنة لا يمكن تحقيقها إلا بناء على دراسة وضعية الاستهلاك في عدة مناطق . وهذا ما سيكون موضوع دراسة خاصة .

مريعاً في الميــدان الزراعي . فقد أصبحت الأرض لا تكفي للعديد من الأيدي التي تضاف سنويــاً الى قطاع السكان الفلاحين . وأصبح الأمر يتطلب تقسيماً جديداً لما هو قائم من حصص أرضية زراعية . وقد كان هذا سبباً في انخفــاض الدخل ، وبالتالي في مزيد من انخفاض مستوى العيش . أما العمال الزراعيون المشتغلون في الملكيات الكبرى فإن أجرتهم اليومية تتراوح بين ٢٠ سنتيم من الدولار الأمريكي الى ٨٠ سنتيم ، تبعاً للنواحي وحسب شروط العمل .

وتصرف هذه الأجور على الشكل التالي :

التغذية	٦٠٪
بترول ، مشتريات حرفية ، تجديد ما بداخل البيت	١٠٪
مصروفات القات والملبوسات	٢٠٪
مصروفات عائلية ، حفلات زواج وموالد وأمراض وتضامن مع سكان القرية	١٠٪

إن هذا الدخل لا يكاد يوفي بالحد الأدنى الضروري للاستمرار في الحيــاة . وهو لا يؤهل الفلاحين إلا الى حياة البؤس والشقاء . وإن وضعاً كهذا لا يعطي أية إمكانية للوفر ، الذي من شأنه أن يتيح للفلاح تحسين وسائله الزراعية . بل الأدهى من ذلك أن الفلاح مضطر دوماً الى الالتجاء للمرابين ، وإذا عم الجفاف البلاد ، وكان المحصول الزراعي سيئاً أو اجتــاحته سحب الجراد أو الحشرات الضارة ، ازداد المرابي استغلالاً واستنزافاً لدماء الفلاحين. وهذه هي اللحظات التي يقرر فيها الفلاحون بالذات الهجرة عن أوطانهم ، فيغادر فرد أو عدة أفراد من نفس العــائلة أرضهم إلى الخارج ، كي يشتغلوا ويبعثوا بجزء ممــا اكتسبوه الى عائلتهم المحرومة .

ولعل انتشار القات ما هو إلا نتيجة لهذه الحالة .

٢ – الصناع والحرفيون العمال

ليس الصناع والعمال بأحسن حالاً ، لأن تكاليف الحيــاة في المدينة هي على

العموم أعلى مما هي عليه في الريف .

وفيما يلي بعض الأرقام التي تمكنا من جمعها مستقاة من عدة مصادر :

في صنعاء :

أجرة ممرض	٨ ريال (ماري تريز)
أجرة عسكري	٨،٥ ريال

في تعز :

عسكري له سنة واحدة في الخدمة من ٦ الى ١٠ ريال ماري تيريز .

عسكري له عدة سنوات في الخدمة ١٠ جنيهات ماري تيريز .

ولا بد من الاشارة هنا ، إلى أن هذه الاجور تمثل دخل عائلة كبيرة العدد ، قد تشمل أحياناً من أبناء العمومة الأبعدين .

وفي الحديدة حيث يقوم عديد من النساء بأشغال فرز حبوب البن، لا يتعدى دخل الواحدة منهن ٣٠ بقشة في الأسبوع ، أي حوالي ٤٨ ر.م. ت سنوياً . وغالباً ما لا يحصل العمال على أجورهم كاملة . فقد تعوّد أصحاب العمل على الاحتفاظ بقسط أجور عمالهم حتى يسددوا به كل خسارة تلحق المعدات ، ولو حدث ذلك خارج إرادة العمال ، ويذهب بعض أصحاب العمل الى حد استغلال هذه الذريعة كلما راق لهم ذلك .

ولسنا في حاجة الى التأكيد على انتشار استعمال الخدم ، وخاصة في المدن . وهؤلاء الخدم لا تتعدى أجورهم مبالغ زهيدة .

إن كثيراً من التجار ليسوا في الحقيقة سوى أصحاب دكاكين ، فتجارتهم لا تعتمد على مجرد بيع المواد بالتقسيط ، بل تنحدر الى تقسيط التقسيط ، إن صح لنا استعمال هذا التعبير . فالسجاير مثلاً لا تباع بالعلبة بل بالسيجارة والسيجارتين . ويمكن مقارنة دخل هؤلاء « التجار » ، بأجور الصناع والحرفيين . والجداول الواردة أدناه توضح أن أغلبية سكان المدن هم أشد بؤساً حتى من الفلاحين .

غير أننا أصبحنا نشاهد خلال السنتين الأخيرتين من حكم الامام تحسناً ملموساً في هـــذا المجال ، فقد أصبح الشغيلة العامــلون في خدمات البنيات الأساسية (الأشغال العامة الجارية حالياً حسب العقود الموقعة مع كل من الاتحاد السوفياتي والصين والولايات المتحدة) يتلقون أجوراً أعلى كثيراً من الأجور السابـــق ذكرها .

ففي الحديدة مثلاً :

يبلغ أجر العامل يومياً	من ٢٠ الى ٢٥ بقشة
يبلغ أجر العامل الاختصاصي يومياً	٤٠ بقشة
يبلغ أجر العاملة	١٠ بقشات
يبلغ أجر الطفل العامل	٨ بقشات

وما من شك في أن عدد هؤلاء العمال لا زال ضئيلا ، غير أن وجودهم أصبح يشكل عاملاً جديداً . وستشهد اليمن ميلاد طبقة عاملة ابتداء من هذه النواة . وعندما فتح الأمريكيون والروس والصينيون مشاريعهم في وجه اليمنيين بقصد تشغيلهم، أبدى الامام مُعارضة تجاه حصول هؤلاء الشغيلة على أجور «مرتفعة» أو كما عبر هو نفسه عن ذلك بقوله : « يجب أن لا يحصل العمال على أكثر ممـــا يستحقون » ويقصد بذلك أجور بسيطة .

أما العمال المختصون، وكذا الحرفيون والجزارون والنجارون والبناءون ومعلمو المدارس الثانوية والموظفون الخ، فهم وحدهم الذين كان دخلهم يبدو ذا أهميـــة بالنسبة للمدنيين الآخرين. ودخل الفرد منهم هو ما بين ٥٤٠ الى ٩٦٠ ر. م. ت تبعاً لاختلاف المهن وهذه بعض الأرقام .

أجرة سائق	٤٥ الى ٦٠ ريال م.ت شهرياً
أجرة نجار	٥٠ ر. م. ت شهرياً
أجرة بناء	٨٠ » » »
أجرة موظف بالشئون الخارجية	
له علم بلغة أجنبية	٦٠ » » »

غير أن هذا الصنف من ذوي الأجرة الذين نكاد نسميهم ذوي امتيازات ، لم يكونوا يمثلون سوى أقلية ضئيلة العدد .

٣ – دخل الطبقات ذات الامتيازات

لا تقتصر هذه الطبقة على النبلاء وحدهم ، بل تشمل الى جانبهم أثرياء التجار والمرابين والضباط والموظفين الكبار .

وقد رأينا فيما سبق أن كبار الملاك الزارعين والمرابين وكبار التجار ، يستحوذون على سبعة أعشار ما ينتجه المزارعون ، أي ما يمثل دخلاً بالغ الأهمية ، أضف الى ذلك ما تدره عليهم أملاكهم في المدن من تجارة للتصدير والاستيراد الخ ، كم بودنا لو استطعنا تقدير مردودها بالرقم . أما كبار الموظفين وضباط الجيش فقد كان راتبهم الرسمي يتراوح بين ١٠٠ الى ١٢٠ ر. م. ت شهرياً .

وقد كان أفراد هذه الطبقات ، يعيشون في رفاهية نسبية كلها فراغ . إننا عندما نتحدث عن الايرادات الهامة ، فإن ذلك يعني بطبيعة الحال ، أهميتها بالنسبة للطبقات الاجتماعية الاخرى . أما اذا ما قارنا مستوى معيشة هؤلاء الميسورين باليمن ، مع مستوى معيشة أمراء العربية السعودية ، وذوي الثروة من تجارها ، فإن الفئة الأولى تبدو متواضعة ، ان لم نقل فقيرة إزاء الثانية . إن نبلاء اليمن وأثرياءها لا يستعملون مخدر القات بسبب البؤس ، كما هو الحال لدى الفلاحين ، بل السبب في استعماله هو الفراغ ، الذي يدفعهم الى البحث عن الغيبوبة الروحية المبالغ فيها . على أن ما يستعملونه من قات ، هو من منتوج أجود شجيراته ، كما أنه من حيث الكيف أعلى كثيراً من القات الذي يضغه الفلاحون .

ب – شروط الحياة

إن مستوى دخل الفرد ، الذي سبقت دراسته أعلاه ، لا يمكن أن تتولد عنه ، الا شروط حياة بؤس وفاقة ، مؤدية بدورها الى أوخم العواقب الغذائية

١ – التغذية وسوء التغذية

جاء في إحدى نشرات منظمة التغذية والزراعة : « بسبب افتقارنا الشديد في الوقت الراهن الى الوثائق المتعلقة باستعمال المــواد الضرورية ، وبالنصيب الحقيقي للفرد من التغذية ، فاننــا لا نتمكن من دراسة مستوى الاستهلاك الغذائي ببلاد الشرق الاوسط دراسة وافية بالغرض ، ويختلف هـذا المستوى من منطقة الى أخرى وحسب فئات السكان » [١] .

ان المختصين في شئون الصحة يرون أن النصيب الغذائي الأدنى للفرد البالغ ، يجب أن يظل بين ٢٥٠٠ إلى ٣٢٠٠ حريرة (كلوري) ، كما يرون أن الحدود الدالة على سوء التغذيــة هي من ٢٤٠٠ إلى ٢٧٠٠ حريرة . وحسب رأي السيد م. ب. جورج [٢] فأن ما يستهلكه ساكن العربية السعودية البالــغ ، هو ما بين ٢٠٠٠ إلى ٢٥٠٠ حريرة (كلوري) وسيكون نصيب الفلاح اليمني أقرب إلى القدر المذكور. وهذا ما يدل على فقر في الاستهلاك ، وعلى سوء تغذية خطير العواقب ، حتى ولو وجدنا من بين بلاد الشرق الاوسط الاخرى ، من هي دون اليمن من حيث استهلاك المواد الغذائية .

الجدول رقم ١٨

النصيب الطاقوي والبروتيني [٣] المتعلق بمعدل الضرورات الغذائية لبعض بلاد الشرق الأوسط ، حسب تقادير منظمة التغذية والزراعة [٤] .

---

١ – منظمة التغذية والزراعة – النشرة الشهرية ، كانون الأول ١٩٥٤ ، روما

٢ – ب. جورج ، الريف والعمل الريفي عبر العالم ، المنشورات الجــامعية الفرنسية . باريس ١٩٥٦ .

٣ – الطاقوي من الطاقة ، والبروتيني نسبة الى بروتين وهي مادة عضوية ضرورية للحياة .

٤ – منظمة التغذية والزراعة ، تقرير لجنة التغذيــة للشرق الاوسط ، الجلسة الأولى ، القاهرة من ١٨ – ٢٦ تشرين الثاني ١٩٥٨ ، روما ١٩٥٩ .

(المقادير تدل على الاستهلاك الفردي اليومي) .

البـــلاد	الحريرات	بروتينات حيوانية	بروتينات بالغرام في المجموع
العراق ١٩٥٣ — ٥٥	٢٠٧٠	١٤	٥٩
إيران	١٧٣٠	٨	٥٨
الأردن	٢٠٣٠	٨	٥٧
لبـــنان	٢٢٤٠	١٥	٦٦
المغرب ١٩٥٢ — ٥٣ — ١٩٥٥ — ٥٦	٢٣٥٠	١٨	٧٢
الباكستان	١٩٩٠	٨	٤٧
تونس ١٩٤٩ — ٥٣	٢٤٨٠	١٥	٧٧
تركيـــا	٢٦٥٠	١٢	٨٤
الجمهورية العربية المتحدة ١٩٥٥ — ٥٦	٢٥٩٠	١٥	٧٧
الجمهورية العربية السورية ١٩٥٣ — ٥٥	٢١٠٠	١٤	٦١

وقـد كانت اليمن باستمرار ، مكتفية اكتفاءً ذاتيـاً ، خاصة فيما يرجع المنتوجات الغذائية ، فهي متنوعة الزراعات ، ويساعدها مناخهـا الممتاز على تنويع الزراعات طيلة فصول السنة . غـير أنا خلال السنوات العشر الأخيرة ، أصبحنا نشاهد تزايـداً ملحوظاً في واردات البلاد من بعض المواد الغذائيـة كالدقيق والأرز والحبوب بمختلف أنواعها .

ولا يمكن تفسير تلك الوضعية بمجرد رداءة أحوال الطقس ، بل هناك أيضاً انخفاض مستوى الإنتاج الزراعي . وقد شهدت نفس الفترة انخفاضاً في ميزانية العائلة اليمنية (ربما باستثناء العمال والصناع المدنيين) . وهناك في الأمر مشكلة نقل المنتوجات ورواجها (غيـاب صناعة التصبير والتبريد الـخ) الذي يثير صعوبات جمة في وجـه تزويد مختلف النواحي بالمواد الغذائية ، وتبـادل

المنتوجات بينها .

وسنحاول فيما يلي ، إعطاء نظرة عن منتوجات الاستهلاك الجارية والخاصة بكل ناحية :

— الخبز : يعتبر خبز الذرة البيضاء والذرة والقمح والشعير من الأغذية المفضلة لدى اليمنيين . والخبز في تهامة ، يصنع بنسبة ٧٥٪ من دقيق الذرة أو الذرة البيضاء و ٢٥٪ من البقول . وفي بقية النواحي يستعمل دقيق مخلوط بنسبة ٥٠٪ من القمح و ٥٠٪ من الذرة ، أو الذرة البيضاء .

— البروتينات : إن أغلبية السكان الساحقة لا تستهلك المواد الغذائية ذات الأصل الحيواني ، إلا في النادر ، مع ما يتصف به اليمنيون من نهم شديد لأكل اللحوم ، التي لا تسمح أثمانها المرتفعة نسبياً بالحصول عليها . أما في المدن الكبرى ، فان موائد الطبقات الثرية والوسطى ، لا تخلو يومياً من لحم الضأن أو الماعز ، بينما تكتفي طبقاتها الفقيرة بلحم البقر مرتين او ثلاثا في الاسبوع . ولا تستهلك اللحوم ، في المناطق الزراعية ، إلا في المناسبات الكبرى كالأعياد وحفلات الزواج والولائم الاستثنائية الخ . والفلاح يحافظ على ما لديه من ماشية قليلة العدد (رأسين أو ثلاثا من بقر الهند وبضع عنزات) ، فهي ، وخاصة البقر ، وسيلة الجر في الأشغال الزراعية ، ومصدر للسماد الطبيعي ، ورأس مال يلجأ اليه في الشدائد .

— الأسماك : لا يستهلك اليمنيون السمك باستثناء القاطنين منهم شواطىء البحر الاحمر في تهامة ، وليس هناك من وسائل منتظمة لايصال هذه المادة الى مدن الداخل ، مع أن سواحل اليمن غنية بالأسماك .

— الدجاج والبيض والدواجن الاخرى : تمتاز تهامة بما تنتجه من طيور ، وأثمانها في المنطقة منخفضة نسبياً بينما ترتفع الى ما فوق الغلاء في النجود العليا .

— الألبان ومنتوجاتها : إن انعدام وسائل التبريد يجعل استهلاك اللبن الطري ومنتوجاته قاصراً على الطبقات الميسورة ، ولا تستهلك الطبقات الدنيا الا اللبن الرائب الذي هو عام ومتطور التحضير في جميع المناطق . ويظل استهلاك

الحليب اكثر في البادية منه في المدن. وهذا صحيح حتى بالنسبة لاستهلاك العسل.

– الخضر : تستهلك الخضر في المدن والضواحي القريبة منها ، بينما يهمل استهلاكها كلما توغلنا في المناطق الريفية . وأغلب الخضر المستهلكة هي الفول واللوبيا ، كما تستهلك خضر أخرى كالطماطم والبطاطس والبصل والكراث والفجل الطويل الذي يدعونه البقل ، والفلفل الأخضر الذي يدعونه كذلك البسباس .

– الفواكه : لا يكاد استهلاك الفواكه يتعدى نطاق المدن ، باستثناء العنب، مع أن اليمن غني بما ينتجه من فواكه استوائية (التمور والموز والباباي والمنجة الخ) .

ومن فواكه المناخات المعتدلة (البرتقال والتفاح والمشمش والعنب وغيرها) .

– المشروبات : يستهلك عموم سكان اليمن مشروب « القشر » وهو عبارة عن منقوع قشور البن مضافاً اليها الزنجبيل والكافور . والقهوة قليلة الاستهلاك ، مع أن قهوة المخا مضرب المثل في جودتها ونكهتها ، أما الشاي ، فان استهلاكه آخذ في الازدياد يوماً عن يوم .

ان طريقة الطبخ الرفيعة ، التي أخذت بلب الكثير من الأجانب الذين تحدثوا عن اليمن ، ليست في متناول الفلاح الذي يقتصر قوته على الحبوب مضافاً اليها البقول « الحلبة » التي ليس له عنها من مفر (هي عبارة عن مرق قوامه مزيج من الخردل والأبازير وأعشاب حادة النكهة) .

ان ما يعاني منه اليمني ليس هو مجرد اختلال توازن الفيتامينات ، بل انه يعاني على الخصوص عدم كفاية في المواد الغذائية ، ومن فقر في الفيتامينات ، وذلك من الناحيتين الكمية والكيفية . واليمني ، بسبب هذا الفقر ، عرضة للضعف الجسماني وجمود نمو العضلات ، وعدم كفاية وزن الجسم بالنسبة الى طول القامة . أما الامراض الناشئة عن نقص بعض الفيتامينات فهي عديدة ، نذكر منها : مرض الذرة[1] والبيري – بيري أو لين العظام ، ومرض الغدة المستوطن

١ – مرض شديد الانتشار في المجتمعات المتخلفة وله عوارض تبدو على الجلد وعلى سير الجهاز الهضمي .

ونخر الاسنان (في النجود العالية خاصة) والكساح (قلما ينجو طفل باليمن من هذا الداء) والقرحة الاستوائية (المنتشرة في تهامـة) واختلال جهاز الهضم .
وما من شك في أن سوء التغذية هو من العوامل الرئيسية في انتشار السل، وبقية الامراض المعدية الاخرى ، كما أنه من عوامل ارتفاع نسبة الوفيات باليمن .

٣ — استعمال « القات »

لقد تكرر ذكر القات في الصفحات السابقة ، ولا يجد كل متحدث عن اليمن بدأ من ذكر هذا اللفظ فما هو هذا القات اذن ؟

ان القات عبارة عن شجيرة من فصيلة (Cathe Endulis) تزرع في النجود العالية ابتداء من حوالي ارتفاع ٨٠٠ م عن سطح البحر . ولأوراقـه خصائص وسطى بين الكوكايين والافيون . ويمضغ اليمنيون وريقاته ذات المفعول المخدر، ويحتفظون بالمضغة في أفواههم عدة ساعات . واستعمال هذا المخدر خاص باليمن والبلاد القريبة منه كعدن والصومال والحبشة .

إن أول من أورد ذكر القات هونجيب الدين السمرقندي المتوفى سنة ١٢٢٠، وصاحب « كتاب الاقراباذين » أو « كتـاب الادوية »[١] . وكان المقريزي في القرن الخامس عشر أول من تحدث بطريقة علمية عـــن مساوىء القات ومفعوله السيىء[٢] .

والذين ذاقوا طعم هذا المخدر ، يصفون تدرج مفعوله كما يلي : عند بدايـة المضغ يجدون حدة في الطعم ، يصابون بعدها بنوع من الدوار ، يليـــه شعور بتدفق الحماسة والتفاؤل تبدو جميع المشاكل معه بسيطة ويسيرة الحـــل بفضل الخيال الخصب المتولد . ويستمر نشاط الخيال لبضع ساعات (اثنتين أو ثلاث)

---

١ — انه أي القات — يمضغ بقصد بعث الشعور بالسعادة كما ان فيه عزاء للاحزان ولانهيار النفس .

٢ — ذكر المقريزي في « الامـــام » : « ان مضغ أوراق القات يثير الذكاء كما يثير ذكرى الاحداث المنسية ، وبالاضافة الى ميل ماضغه الى الضحك والقهقهة ، فانه يميت فيه شهية الا كل والجنس ويذهب النوم عن عينيه » . وينتشر استعماله بشكل ملحوظ لدى المتعلمين .

ليترك المكان بعدها إلى نوع من البرود تظهر علائمه في صمت الماضغ وفي الكآبة التي تخيم عليه ، وحتى في هذه الحالة يكون الدماغ لا زال مستمراً في نشاطه مما يسبب الأرق بشكل عام . وبطبيعة الحال فإن مفعول القات يختلف باختلاف درجات جودته ، وما يخلفه مفعوله من شعور عام بالسعادة ، يحلق بصاحبه في أجواء الروحانية التي يختلط فيها الطبيعي وغير الطبيعي اختلاطاً كلياً . والذين دأبوا على مضغه يؤلهونه ويضعونه في أسمى المراتب الجمالية .

وقد جاء في تقرير وضعته المنظمة العالمية للصحة[1] ان القات لا يخلف أي مفعول عند بداية استعماله، بل ان مفعوله لا يأتي الا بعد فترة من التعود ، يأخذ أثرها نوع من « الاستجابة الخفية » الظهور . غير ان فترة « التمرن » تظهر ما هو موجود من خلاف أساسي بين القات وبين المخدرات الأخرى ، التي تولد في مستعملها تعوداً مرضياً على الرغبة في المزيد من الجرعات ، كما هو الحال لدى مستعملي الافيون مثلاً ، فليست هناك تبعية لارادة الغير ، ولا استعباد أثر الاصابة بالزهد المباغت أو المستمر .

غير أننا لا نتوفر على دراسة معمقة ، أو تحليل وافٍ حول استعمال القات ، حتى نتمكن من البت فيما اذا كان القات — من الناحية الطبية — مخدراً ومولداً مزيداً من الرغبة في استعماله أم عكس ذلك[2] .

ويعم مضغ القات مجموع سكان اليمن منذ سن الطفولة ، فجميع الطبقات تستهلكه بالرغم من اختلاف طبيعة الدوافع : فالفقراء يمضغونه ابتغاء نسيان بؤسهم ، والاغنياء الذين يعيشون في فراغ وعطالة يبحثون باستعماله عن « قتل الوقت » وبمجرد ما يحل وقت الظهيرة ، يتوقف كل نشاط باليمن ، وينصرف اليمنيون الى مضغ القات حتى غروب الشمس ، الذي يجدهم وقد تحولوا الى جمادات ذاهلة !

---

١ — منظمة الصحة العالمية — تقرير حول القات ، ٥ آب ١٩٦١ ، EM-RC,11-10 .

٢ — وكل ما بوسعنا قوله حالياً هو أنه يحتوي على منشط يدعى D-norpseudo-éphédrine .

إن التخدير بالقات هو في رأينـــا ، بلية وطنية عظمت مصيبتها حتى أصبح اليمنيون معها يرون في ممارسة هذه العـــادة الخبيثة أمراً طبيعياً . أو كما يقول المثل اليمني :

« لقد ابتلي اليهود والنصارى بالخمر ، وابتـــلي المسلمون – مسلمو اليمن – بالقات » .

إن في القـات خسارة لا تقدر ، سواء في الميدان الاقتصادي أو الصحي والاجتماعي ، ولنستعرض هذه الميادين بحسب الأهمية .

ففي الميدان الاقتصادي ، يمكن ترتيب مساوئه في ثلاثة مجالات أساسية :

أ – في الاقتصاد الزراعي

ينمو القات في أخصب بقع النجود المرتفعة حيث يزرع البن . . ومنـــذ أن أخذت أثمان القـات ترتفع في السوق الداخلية ، أصبحنا نشاهد ظاهرة عامة ، ذلك أن الفلاحين أصبحوا يزرعون القـــات مكان البن ، الأمر الذي أدى الى نقص في إنتـاج « بنّ مخا » الشهير ، بالرغم من أنـه تعتبر المورد الرئيسي للعملة الصعبة .

ب – في دخل الفرد

تأتي أهمية القات بالنسبة لليمني مباشرة بعد حاجته الغذائية ، وقد رأينا فيما سبق ، أن الفلاح يخصص قسطاً لا يستهان به من دخله الضئيل ، لشراء القات ، عوضاً عن أن يكون ذلك القسط عاملاً على تحسين تغذيته أو وسائل عمله ، أما بالنسبة لسكان المدن فإن المبالغ التي يخصصونها لشراء القـــات هي أعظم كثيراً .

وما من شك في أن القات هو من العوامل الأساسية على تفشي الرشوة بـــين الموظفين . ومما يكاد يكون اعتيادياً ، أننا كنا نجد الشخص الذي تبلغ أجرته ٨ ريال م . ت يخصص ريالاً من هـــذه الثمانية ، على الأقل ، لشراء القات يومياً أي ٣٠ ر . م . ت كمصروف شهري للقات وحده . ولهـذا أصبحت السرقات

والاختلاسات والرشوة وباختصار « الحصول على الفلس بـــأي ثمن » ولو على حساب المصلحة الوطنية ، أموراً وتصرفات مقبولة وجارياً العمل بها .

ج – فى مستوى الإنتاج والتشغيل

عندما يمضغ اليمنيون القات ، فإنهم يتوقفون عن الانتاج . واذا ما حسبنـا الزمن الذي يضيع هدراً بسبب هذه العـــادة ، فاننا سندهش أمام الأرقام : فاليمنيون يمضغون القات طيلةأربع إلى خمس ساعات يومياً، وبهذا يكون الوقت الذي يضيعونه هباء كل سنة من ١٨٢٥ الى ٢١٩٠ ساعة لكل فرد .

ومن جهة أخرى فان تعود الموظفين على مضغ القات وشرب النرجيلة ، حتى في المكاتب الادارية ، يجعل إنتاجية العمل معدومة .

أما فيما يرجع للمشاكل الاجتماعية التي يخلقها القات – دون أن ننكر أنه كان يشكل مؤسسة اجتماعية لعبت دور نظام واستقرار، ودور عامل إلى الأخذبالتي هي أحسن ، وذلك في اطار المتعة التي نادراً ما تتوفر أسبابها لليمنيين – فإن مساوئه تبدو لنا بالغة الضرر . ونشير على الخصوص الى النقط التالية :

– فالقات يعمل على تفكك الحيــاة الاجتماعية وتفسخها لما يقيمه من حاجز – بشكل يستحيل معه العلاج – بين الرجل والمرأة . فالرجال يمارسون ، طيلة ساعات ، مضغ القات في حلقات ، مما يحول بينهم وبين الاتصال بزوجاتهم .

– سرعان ما تبدو عواقب وضعية كهذه ، وهي عواقب لا تتطلب كبير وقت لكي تنمو وتتطور : إثارة الشذوذ الجنسي والتشجيع في ممارسته الخ .

– غالباً ما يبتز رب العائلة قسطاً هاماً من دخله لشراء القات ، وذلك على حساب زوجه وأولاده .

نمر بعد هذا على العواقب الصحية :

– أجمع الأطباء على أن القات يسبب الامساك والعسر والأرق والتهـــاب المعدة الخ ، كما أجمعوا على أن هذه الأمراض تظل مزمنة .

الحجم – وبالتالي قليلة الهواء – ومغلقة النوافذ. وبهذا يكون الأفراد العديدون الذين تضمهم الحلقة عرضة لعدوى بعض الأمراض .

وهناك عواقب أخرى ، مباشرة أو غير مباشرة ، من السهل اكتشافها ، غير أننا آثرنا ما هو شديد الخطورة منها .

أن استعمال القات ظاهرة تتطلب دراسة معمقة ، فيما إذا كانت الغاية هي تحقيق تطور اقتصادي واجتماعي باليمن . ولن يكون من سداد الرأي في شيء ، تجاهل العديد من الصعوبات التي قد تثيرها التدابير المزمعة على إلغاء هذه العادة المخربة .

٣ – الحالة الصحية

أن الحالة الصحية هي ، من بين عوامل أخرى ، تابعة للدخل الفردي . وبما أن دخل الفرد باليمن منخفض إلى أقصى الدرجات ، فإن حالته الصحية ستكون بالمثل . وإلى هذه الاشارة الاولى ، تضاف ملاحظات متعلقة بالادوية الباهظة التكاليف والتي لا تتوفر مع ذلك .

وقد لاحظ جميع الاطباء الذين أقاموا باليمن هذه الخاصة المميزة ، التي ليست قاصرة على اليمن بطبيعة الحال ، بل تشمل كل البلاد المتخلفة . غير أنها تبرز هنا بشكل خطير بالرغم من اعتدال الطقس ، وصحيته ، وخاصة في النجود العليا ، ونكرر ما قلناه سابقاً ، إن هذه المنطقة تؤوي ثلاثة أرباع السكان .

أما في تهامة ، فإن خطورة الحالة الصحية تشتد أكثر بسبب انتشار الأوبئة الاستوائية ، كحمى المستنقعات والزحار الاميبي .

إن ما قامت به الدكتورة كلودي فايان من أبحاث ، هو خير معين لنا في هذا الباب ، وقد أتاحت لنا أن نقيم جدولاً مفصلاً يدلنا بوضوح على ما تعيشه اليمن من حالة مزرية في الميدان الصحي ، على أننا نرى من الضروري التذكير بأن السيدة فايان قامت بزيارتها لليمن ما بين ١٩٥١ – ١٩٥٢ . فالسؤال الذي

يطرح نفسه حينئذ هـو فيما اذا كانت الاوصاف والنتائج التي انتهت اليهـا الدكتورة فايان لا زالت مقبولة بالرغم من مرور عشر سنوات على إنجاز البحث؟ وسنرى فيما يلي ، والفضل راجع إلى ما استقيناه من معلومات في عين المكان عن أطباء [1] البعثات الروسية والتشيكوسلوفاكية والفرنسية والايطالية والالمانية الغربية والمصرية وكذا عن المنظمة العـالمية للصحة ، أن دراسات الدكتورة فايان ظلت مقبولة حتى سبتمبر ١٩٦٢ .

فقد وصفت الدكتورة مستشفى تعز كما يلي :

« وقد فتحت منهـا — الأبواب — واحداً ، فآخر ، فوقعت عيني على نفس المظهر المذهل المفزع : رائحة كريهة ، والسرير عبارة عن قوائم شدت عليهـا الحبال ، وليس عليها فرش ولا أغطية (وتعز تقع على ارتفـاع ١٢٠٠ م) . وأجسام هي عبارة عن هياكل عظمية شبه عارية .. شعروا بوجودي ، فتمايلوا للوقوف ، فبدت من بينهم أشكال محنية ، وأيدٍ وأذرع ممتدة نحوي ، وأصوات تتوسل وتتضرع في حرقة وألم. لقد بدوت شيئاً جديداً عندهم ، وشعاعاً من أمل تسرب إلى أبصارهم قبل موت محتوم . كان الكثير منهم في حـالة احتضار ، وعندما وجهت نظري نحو الممرض أجابني بقوله « تيفوس » .. ومـا من دواء لكل هؤلاء المرضى .. فانتـابني كابوس مخيف . لقـد رأيت عشر حجرات للمرضى من الرجال ، كلها على هـذا المنوال . والنساء .. أمـا من مريضات بالمستشفى .. لم يرد أحد أن يدلني على الجناح المخصص لهن حتى عثرت عليـه وحدي : باب بين جناحين وسور يحيط حجرات منخفضة لا نوافذ لهـا ، هي عبارة عن زرائب بكل معنى الكلمة ، تكدست فيها المريضات المتمددات على الأرض العارية ، وإلى قرب الكثير منهن أطفالهن . قد يعتقد المرء قدرتـه على تخيل هذا الهول وهذه الشناعة ، ولكن ما تراه العين هو أهول وأشنع مما قـد تصوره مخيلة الإنسان . لقد سبق لي أن قرأت ، كما قرأ الناس ، مـا كتب من

---

١ — يجدر أطباء هذه المستشفيات بتشكراتنا لما أبدوه من حفاوة في استقبالنا ، وخاصـة الدكاترة : ايفيت فيالار ، يولاند شابوي ، دهلت ، آندري .

أوصاف عن معسكرات الابادة . ولكني هنا أرى أمـام عيني امرأة على وشك الموت راقدة فوق برازها ، تستند على كوعها ، وتناولني طفلها المبلـــل المغبر اللون ، وهي في النفس الاخير تتضرع وتتوسل »[1] .

« وفي باجل » وهي آخر قرية من قرى سهل تهامـة .. تمكنت من التعرف خلال النهار، على حالة السكان المزرية: قامات قصيرة ، وحمّى بادية على الوجوه، وبطون منتفخة ، وأطراف كأنها العظام المجردة[2] .

أما فيما يرجع لأحوال مدينة صنعاء الصحية ، فبعـــد ان فسّرت الدكتورة كلودي فايان أسباب عدم وجـــود حُمّى المستنقعات والأمراض الاستوائية الأخرى وجفاف الطقس ، كتبت تقول :

« إن الإصابات الصدرية متكررة ، ويموت المسنّون في اليمن من جرائها ، أما السل الرئوي ، وخاصة لدى نساء الحريم ، فإنه يتخذ بشكل الوباء . وقـد أسفرت أحصائياتي الخاصة ان واحداً من كل عشرة مرضى مصاب بـــداء السل[3] » .

وقـد أشارت الدكتورة فايان من جهـــة أخرى ، الى انتشار داء الكساح وتفشيه ، الذي يكاد يكون عاماً ، والى الأمراض الهضمية والأمراض المعديـة من كل نوع .

أما عدد الأطباء ، فقد بلغوا في مجموعهم خمسة عشر ، كلهم أجانب . ويوجد باليمن ثلاثة مستشفيات يضم الواحد منهـا ٢٠٠ سرير . ولم تكن الاستشارات الطبية الخارجية كثيرة العدد « لأنه قلما يوجد في الأوساط الشعبية شخص قادر على شراء الأدويـــة التي ينصح بها الطبيب[4] » . فدواء « الستربتومايسين — Streptomycine » مثلاً يكاف الأجرة الشهرية للعسكري، ودواء ضد التيفوس

---

١ ـ كلودي فايان . ص ــ ٥٧ ــ ٥٨ .
٢ ــ كلودي فايان ــ المصدر السابق ص ــ ٧٩ .
٣ ــ كلودي فايان : المجلة الصحية ، رقم ١٩ ، ١٨ أيار ١٩٥٤ ــ باريس .
٤ ـ كلودي فايان : « كنت طبيبة في اليمن » ــ ص ــ ١١٧ .

يكلف أجرة شهرين .

وعلينا أن نذكر هنا أن التطبيب والعلاج يقدمان مجاناً في المستشفيات ، وان صيدلية الدولة تقدم الأدوية مجاناً كذلك للمعوزين ، غير أننا نذكر كذلك ان تزويد المؤسسات الصحية بالأدوية ، هو مشكلة دائمة ، كما ان مخزونها من الأدوية هو في فقر دائم ، وبالنتيجة يظل تجار السوق هم الملاذ الوحيد ؛ وهؤلاء يطلبون أبهظ الأثمان . وليس نادراً ان نرى أشخاصاً يستدرون عطف العائلات الميسورة وكرمها ، من أجل الحصول على مبلغ يشترون بـه دواءً مرتفع الثمن .

فماذا كانت تمثل الوضعية الصحية حتى ثورة ١٩٦٢ ؟

لقد حدث تحسن طفيف بالنسبة للوضعية كما شاهدتها الدكتوة كلودي فايان، غير أن الشروط العامة ظلت بالغة الخطورة في مجموعها . ففي العاصمة تعز مثلاً ، أدخلت الحكومة عدة تحسينات على مستشفاها ، فأصبح أحسن حالاً مما شاهدته عليه الدكتورة فايان . وقـد أصبح يحتوي على تجهيزات متوسطة ، شبيهـة بتجهيزات مستشفى فرنسي من الدرجة الثانية ، حسب ما أكدت لنـا بعض المصادر ، كما أصبح يضم ٥٨٠ سريراً موزعة كالتالي :

قسم أمراض السل	حوالي ٣٠٠ سرير
قسم الجراحة	حوالي ١٠٠ سرير
قسم الطب العام	حوالي ١٨٠ سريراً

ويوضح هذا التوزيع ان أمراض السل تأخذ وحدها ٥٠٪ من مجموع الأسرّة، وفي ذلك خير بيان لتفشي هذا الداء ، وفتكه بالسكان .

ويبلغ عدد أطباء هذا المستشفى تسعة من مختلف الاختصاصات ، ستة منهم إيطاليون والباقون فرنسيون ، والى جانبهم طبيبان للتداوي العام ، وثلاثـة اختصاصيين في جراحة الأسنان من ألمانيا الغربية .

وبالدرجة الثانية ، يأتي مستشفى الحديدة ، وهو من نفس مستوى الأول ، متوسط التجهيز، وبه خمسة أطباء : ثلاثة منهم روسيون ، وواحد من إيطاليا ، وواحد من سوريا .

وبالدرجة الثالثة مستشفى صنعاء ، الذي له نفس أهمية السابقين ، ولكنه دونهما من حيث التجهيز ، وبه أطباء من أوروبا الشرقية ومن إيطاليا . والى جانب هذا المستشفى يوجد مركز طبي أقامته المنظمة العالمية للصحة . ويقوم هذا المركز ، الى جانب ما يقدمه من وسائل التداوي والعلاج للمرضى ، بالطب الوقائي ، والتلقيح ، وبتأهيل الممرضين والممرضات . وهذه النقطة الأخيرة ، تشكل خطوة واسعة بالنسبة لبلد كانت المرأة فيه ولا زالت تحت نظام الوصاية. وكان هناك مشروعان آخران لبناء مؤسستين في كل من إب وذمار .

وفي كل هذه المؤسسات يقدم العلاج بالمجان ، وقد انخفضت أثمان الأدوية بالسوق بالنسبة لما كانت عليه سنة ١٩٥٢ .

أما الممرضون ، فإنهم يكوّنون تكويناً سريعاً في عين المكان . وهناك ممرضون آخرون قادمون من أسمرة باريتيريا . ونشير بهذا الصدد الى ما كانت تقوم به الحكومة اليمنية من تمييز ، حيث كان الممرض القادم من أسمرة يتقاضى أجرة تبلغ ٢٠٠ ريال م.ت ، في حين لم تكن أجرة مثيله اليمني في الخبرة سوى ٨ ر.م.ت .. وقد سمعنا بعض الأطباء يتحدثون بإعجاب عن الممرضين اليمنيين .

وقبل التعليق على المعطيات الواردة أعلاه ، لا بد لنا من الإشارة أولاً الى هذه النقطة ، لا يوجد أي مستوصف أو مركز للعلاج ، في قرى اليمن ومراكزه الريفية . فقد ظل الفلاحون على هامش التنظيم الصحي ، أللهم إلا إذا قصدوا إحدى المدن الآنفة الذكر ، ومعنى هذا ان عليهم ان يقطعوا العديد من الكيلومترات وفي بلد صعب المواصلات ، وهي باهظة التكاليف ان وجدت . وفي مثل هذه الشروط ، فإن القليل النادر من الفلاحين ، هم الذين يتمكنون ، وفي ظروف استثنائية ، من القيام برحلة مماثلة .

وقد أكد لنا الدكتور آندري الاختصاصي في أمراض السل ، ان اليمن في حاجة الى ٦٠ الى ٧٠،٠٠٠ سرير كحد أدنى. ولا يوجد من هذا العدد اليوم سوى ٥٪ في مجموع البلاد . إن ما تقدم من معلومات يدفع بنا الى إبداء الملاحظات

الأساسية التالية :

إن نفع المستشفيات الثلاثة المذكورة مقصور على سكان المدن التي توجد بها ، وبعض الفلاحين القاطنين بضواحيها القريبة .

ـ بالرغم مما يكون قد بذل من مجهود فيما يرجع للأطباء (ارتفع عددهم من ١٥ الى ٢٤ خلال ٨ سنوات) ، فإن عددهم لا زال ضئيلاً جداً بالنسبة لعدد السكان ، وبالنسبة للأمراض الكثيرة المتنوعة . وتوزيع الأطباء حالياً هو بنسبة طبيب واحد لكل ٢٢٥،٠٠٠ من السكان ، وبهذا تمثل اليمن أقلّ درجة دولية من حيث نسبة الأطباء إلى عدد السكان .

ـ لا يوجد من بين هؤلاء الأطباء طبيب يمني واحد[1] .

ـ إن الاستشارات الطبية خارج المستشفى لا تحدث إلا في النادر ، وهي مقصورة على الطبقات ذات الامتيازات ، فالأطباء بذلك ، هم تحت تصرف أفراد هذه الطبقات قبل كل شيء ، حتى ولو كانت إصابتهم مجرد أوجاع رأس .

ثم هناك المتاجرة بالأدوية التي تقدمها المستشفيات مجاناً ، وقد أصبحت هذه المتاجرة عادية لدرجة قيام الصيدليات ، او بالأحرى تجار المواد الصيدلية ، ببيع تلك الأدوية الموزعة مجاناً ، بأثمان فاحشة . ومع انعدام المراقبة ، فإن الأثمان ترتفع من صيدلية الى أخرى ، الى ٢٠٠٪ ، وأحياناً الى أعلى من ذلك كثيراً ، فيما إذا اشتد الطلب . وقد كانت الدور التجارية التي تحتكر تزويد الدولة ، وخاصة الجبلي ، تحقق أرباحاً طائلة ، تقتسمها مع الإمام ومع بعض أفراد القصر . ولم تكن هذه الدور تسدد إلاّ جزءًا مما تأخذه من قروض للاستيراد (كانت تسدد فقط ٦٠٪ او ٥٠٪) ، والباقي يجري اقتسامه مع الإمام . ولا يقف الأمر عند هذا الحد ، فبمجرد ما تصل الأدوية من الخارج يوجه قسم هام منها الى العائلة الملكية : وقد عثر بعد الثورة بالفعل ، على مخزون هام من الأدوية التي لم تعد صالحة للاستعمال بسبب إهمال حفظها .

---

١ ـ يوجد حاليا ثلاثة أطباء يمنيين يعملون بنشاط وإخلاص ولكن مع الأسف لم تقدر الحكومة ، حتى الآن ، هذه المجهودات الوطنية والإنسانية (المؤلف سبتمبر ١٩٦٥) .

وفيما يلي نورد أهم الأمراض المتفشية ، دون ان نتعرض للأوبئة التي ما زالت سارية :

– السل الذي يشكل بـــلاءً على المستوى الوطني . إن ٥٠٪ من مرضى تعز مسلولون ، و ٣٣٪ من مجموع الأشخاص الذين أجريت لهم عمليـــة تصوير بالأشعة (في فترة ٨ أشهر) مصابون بأمراض مصدرها إصابـة شديدة بالسل . فبالاضافة الى الشروط المناخية ، نجد سوء التغذية من أهم العوامل المساعدة على الإصابة .

– الأمراض التناسلية : إن ٥٠٪ الى ٨٠٪ من السكان مصابون بعـدوى الأمراض الجنسية .

– أمراض الكلى ، وسبب انتشارها راجع الى انعدام شبكة صحية لمياه الشرب وعدم تصفيتها .

– أمراض الفقر في الفيتامينات والكساح الآتيين من نقص التغذية وسوئها .

– الرمد الفتـــاك الذي يعاني من الاصابة بـه من ٨٠٪ الى ٩٠٪ من مجموع السكان ، والعمى الجزئي او الكلي أمر عادي في اليمن .

– أمراض القناة الهضمية ، وخاصة العُسر ، ويرجع ذلك بالدرجـة الأولى الى استعمال القات كما تقدم .

– حمّى المستنقعات والزحار الأميبي (خاصة في تهامة) والتيفوئيد .

– البلهارسيا، والسبب الأساسي في انتشارها راجع الى الوضوء في المساجد، لأن مياه أحواضها غير متجددة باستمرار .

وباختصار ، فإن سبب انتشار هذه الأمراض هو انخفاض مستوى المعيشة ، وانعدام الصحة العمومية ، والشروط المادية البدائية التي سبق الحديث عنهـا ، والتي سنعود إليهـــا مرة أخرى . وكـذا بعض العادات السيئة ، كالاحتفاظ بالطفل في الظل حتى الشهر الثامن من عمره مثلاً . وبالنظر الى ما تقدم ، فإن عنصر المفاجأة يغيب أمام ارتفاع نسبة الوفيات وخاصة بين الأطفال .

إن وسائل محاربة هـذه الأوبئة هي سهلة نسبياً ، فيمكن محاربـــة حمّى

المستنقعات مثلاً بعملية مخططة لرش مادة د.د.ت فوق الأماكن التي ينتشر فيها البعوض . وكانت الحكومة قد تلقت عدة اقتراحات في هذا الشأن من طرف أطباء وخبراء تابعين للمنظمة العالمية للصحة . غير ان الإمام كان يرفض السماح بعمليات واسعة النطاق كهذه أمام تكاليفها المالية ، ولم تكن أوامره تسمح إلا بعمليات محلية ، وحيث تشتد الخطورة .

فبتطور التعليم وبمحاربة البطالة ونقص التشغيل ، وبرفع دخل الفرد واتساع رقعة التجهيزات الصحية ، سنتمكن من الحصول سريعاً على تحسن هائل في الميدان الصحي . ولليمن من طقسها السليم ، على الأقل بالنسبة لجزء كبير من أرضها ، خير عامل طبيعي مساعد على تحسين الحالة الصحية بالبلاد .

ونرى من المنطق ، قبل أن نختم هذا الباب ، أن نقول كلمة عن الطب الشعبي ، الذي لا زال واسع الانتشار بطبيعة الحال ، فهو يرتكز على الوسائل التجريبية والتعاليم « الطبية » التقليدية ، التي يرجع عهدها الى أقدم العصور . وكل ما يعتمد عليه الطبيب الشعبي من وسائل للعلاج هو الطلاسم والأعشاب والمكواة . ولا زال باليمن أيضاً « جابرون » مهرة في حالات الإصابة بكسور في العظام .

٤ - شروط المسكن والملبس

قلما نجد شروطاً حسنة للمسكن والملبس باليمن ، على الأقل فيما يرجع لجماهير الفلاحين. أما الطبقات ذات الامتيازات فإنها تشكل استثناء عن هذه القاعدة ، فهي تعيش في مساكن جميلة ، وتتوفر على وسائل رفاهية نسبية كالمولدات الكهربائية والماء العذب ، الخ .

أما فلاحو النجود المتوسطة ، الذين يعيشون في « أعشاش النسور » وأكثر منهم فلاحو تهامة في أكواخهم المبنية من اللبن ، فإن شروط مساكنهم سيئة ، وليس بها إلا مرافق بدائية ، وهي محط الحشرات من كل نوع . ومع ذلك فإن اليمنيات يبذلن وسعهن للاصلاح من شأن هذه البيوت ، بالرغم مما يقمن به من

أشغال مضنية في الحقول .

« لا يخلو مسكن يمني من بيت للمـــاء ، مهما بلغ فقر العائلة التي تسكنه ، وبيت الماء هو في نفس الوقت عبارة عن مرحاض وعن مكان للوضوء ، وبـــه آنية نظيفة للماء ، لأن الديانـة الاسلامية توجب التنظيف بعـــد كل حدث ، وهكذا يجد المسافر باليمن ، مثل هذه الرفاهية التي قلما يعثر عليهـــا في قرى بلدنا [1] » .

ولكي يتصور المرء مبلغ الجهد المبذول للمحافظة على نقاوة « بيت الماء » ، يكفي أن يعلم ان أشغال نقل المـاء المضنية موكولة للنساء اللائي يقمن بحمله من مسافات بعيدة ، لأن قنوات المياه لم تتم إلا بالنسبة لثلاث مدن أو أربع .

ولنلق نظرة سريعة على ما بداخل المسكن من أثاث : تقوم الحصر مقـــام السرير ، وأحياناً جلد الضأن ، على الأرض العارية ، وتقتصر الآنيـة على النزر الضروري الذي لا يمكن الاستغناء عنه . وفي غياب التيار الكهربائي ، فإنه قلما يتاح لعائلة أن تتوفر على مصباح كحول هو من الكماليات بالنسبة لها .

أما سكان المدن ، فإن شروطهم أحسن من السابق ، وان كانوا مكدسين في بيوت مرتفعة الأجور .

ويقتصر ملبس الفلاح على القليل : قميص طويل مشدود الى وسطه بحبـل ، ويظل نفس القميص فوق جلده الى أن يهترىء ، باستثناء أيام الأعياد. أما كسوة الأطفال فهي في الغالب أسمال ، ونادراً ما تنتعل أقدامهم الأحذية .

وفي بلد مرتفع عن سطح البحر كاليمن حيث يقسو البرد خاصة قبل مغرب الشمس وبعده ، يؤدي نقص الملبس الى استفحال الأمراض ، كالاصابة الصدرية مثلاً ، كما يساعد هـذا النقص على انتشار الأوبئة انتشاراً كاسحاً . أمـــا سكان المدن ، فهم أقل عرضة للخطر مما هو عليه الحال بالريف .

فها نحن أولاء نرى أن انحطاط دخل الفرد ، هو السبب الرئيسي في مـــا وصفناه من شروط سكنى اليمني وملبسه ، وهذا مـــا يتطلب حتمية تحسين

---

١ ـ كلودي فايان : المصدر السابق ص ـ ٣٣ .

الشروط الصحية .

٥ – نموذج عيني للتضامن

على الرغم من الظروف المادية السيئة التي يعيشها الفلاح ، أو التي تدهورت أسباب عيشه بسببها ، فإننا نجد التضامن الاجتماعي متخذاً شكلاً واقعياً ، وواسع الانتشار باليمن . فبالإضافة الى التضامن العائلي ، بالمعنى الواسع للفظ ، والذي هو ميزة العديد من البلاد المتخلفة [١] ، نجد شكلاً آخر للتضامن يشمل بالفعل معظم قرى اليمن ، ويدعى « التعاون » ، ولعل جذوره تعود الى العهود السبئية والحميرية . وعندما جاء الاسلام عزز أسسه ، ونجد في القرآن أكثر من آية تحض على التضامن « وتعاونوا على البر والتقوى » .

وقد عمل نظام المركزية الإمامية جزئياً على نشر هذا النوع من التضامن ، والواقع ان مسئولية القرية مسئولية جماعية (عند عدم دفع الضرائب ، او عند العصيان في وجه القوات المسلحة الخ) كانت هي الوسيلة التي يلجأ إليها الإمام دائماً في الضرب على أيدي السكان ، وحملهم على الطاعة .

ولنضرب مثالاً على التضامن في القرى : يقوم العاقل بجمع رؤساء العائلات ، ويخبرهم بأن الفلاح فلان في حاجة الى عون لبناء مسكن أو دفع تكاليف استثنائية أو في أشغال الحقل (بذر ، حصاد ، خدمات استثنائية) فيجيء الجواب التقليدي « ان تضامننا معه هو واجب كتضامنه معنا » ، ثم ينطلقون جميعاً الى مساعدة طالب العون ، وينتهي الأمر في العادة بأكلة جماعية او بشرب «القشر[٢]» . إن هذا التضامن ، هو تضامن جماعي حقيقي حينئذ . فهو يبتدىء من الاسعاف البسيط بالمال ، إلى بعض أشكال التعاون في الخدمات الزراعية ، دون أن نتحدث بطبيعة الحال عن الأعمال التي تعود بالنفع على مجموع سكان

---

١ – راجع في ذلك ، على الخصوص دراسات السيد بالانديير Balandier حول أفريقيا ودراسات السيد جاك بيرك Berque حول البلاد العربية

٢ – منقوع قشور البن وهو شراب شائع باليمن .

القرية كبناء مسجد أو منزل للضيوف (يأوي إليه المسافرون فيجدون فيه المبيت والمأكل) وإسعاف اليتامى والأرامل الخ ..

ان من شأن هذه العادة ان تستغل بقصد تطوير الأوضاع القروية ، وهي عامل لا يستهان به في تطوير أشكال الاستغلال الزراعي مثلاً، بإدخال التقنيات الأكثر ملائمة وفعالية في رفع الانتاج .

٦ ـ البطالة ونقص التشغيل

لقد كانت مشكلة التشغيل والبطالة موضوع دراسات مستفيضة ، قام بها عدة اقتصاديين ، غير أن معظم تلك الدراسات ظلت مقبولة النتائج بالنسبة للبلاد الصناعية ، أما نحن هنا ، فنكتفي بالدراسات ، التي تمكنا من التعمق فيها [١] .

إن هناك كثيراً من الدراسات اختصت بالبطالة ، ونقص التشغيل في البلاد المتخلفة ، غير أنها قليلة الأهمية باستثناء بعض المقالات ، التي أخذت تظهر خلال السنوات الأخيرة [٢] .

أ ـ البطالة المزمنة

« إن مشكلة التشغيل في البلاد المتخلفة ، تختلف تماماً عن المشكلة التي تطرحها البطالة في البلاد الصناعية . فهي ليست نتيجة لعدم الاستقرار ، بل هي مشكلة متعلقة أساساً بنقص التشغيل ، وهي مشكلة زراعية من الأساس . أنها ظاهرة مزمنة » .

---

١ ـ شارل بتلهايم Bettelheim ، مسألة الاستخدام والبطالة في النظريات الاقتصادية ، مظاهر جديدة من نظرية الاستخدام ، نصوص المركز الوثائقي الجامعي ١٩٤٩ ـ ١٩٥٢ باريس .

مكتب العمل الدولي ، الكفاح ضد البطالة ، جنيف ، ١٩٥٠ .

٢ ـ جبريل اردان المنشورات الجامعية الفرنسية ، باريس ١٩٥٩ ، السيد ب. موسكا ، الأمم البرولتارية ، المنشورات الجامعية الفرنسية ، باريس ١٩٥٩ ، مكتب العمل الدولي، تقرير حول وضعية الاستخدام في العالم ، ١٩٥٨ .

إن هذه الملاحظة التي أبداها المكتب الدولي للشغل ، تظل مقبولة ، شريطة ان تؤخذ بكاملها وبشكل عـام . ففي الواقع نجد في المدن ، مدن اليمن مثلاً ، بطالة من نوع بطالة البلاد الصناعية أي نجـد عمالاً فقدوا عملهم ، ويبحثون عن مصدر آخر للعيش ، أفلا يكون من الضروري أن نعد الى جانب العـاطلين المزمنين نساء المدن اللاتي لا يمارسن أي نشاط يكتسبن منـــه . وكذا آلاف الفقراء طالبي الصدقات ، الذين يحاصرون المارة في جميع أنحاء اليمن ، والعديد من الأفراد الذين يقضون أوقـاتهم في حديث حول فنجان قشر ، والعديد من النبلاء العاطلين عن كل عمل .

إنـــه ليس بمقدورنا ، في الوقت الراهن ، أن نعطي تقديراً لهذا الحشد من العاطلين ، غير أن ظاهرة البطالة تظل دون ظاهرة نقص التشغيل .

ب – نقص التشغيل

إن نقص التشغيل ينقسم ، كما هو معلوم ، الى عدة أصناف : البطالة الفصلية والبطالة المقنعة ، والبطالة البطيئة .

١ – البطالة الفصلية .

إن البطالة الفصلية ، في بـــلد زراعي بالدرجة الاولى كاليمن ، هي نتيجة الزراعة المعتمدة على الوسائل البدائية في الاستغلال ، والتي يذهب معها زمن كبير هباءً أو سدى ، غير ان نسبة العاطلين عطالة فصلية في اليمن ، أقل مما هي عليه في بلاد متخلفة أخرى ، وذلك للأسباب الآتية :

– تعدد عمليات الحصاد والجني خلال السنة الواحدة .

– تتطلب زراعة المدرّجات عمـلاً مستمراً ، لان سقوط المطر يفسد بعض تلك المدرجات ، فيتحتم على الفلاح إصلاح وترميم أجزائها المنهارة ، وهذا مـــا يستغرق جزءاً كبيراً من وقته نظراً لبدائية الوسائل ، التي يعتمد عليها في هـــذا العمل .

ـ تعدد الاشغال الهيدراماثية،وبالتالي فإن أشغال العناية تتطلب هي كذلك زمناً ما .

ومع كل هذا ، فإن البطالة الفصلية واسعة الانتشار ، وليس في متناولنا الآن تقدير نسبتها بالارقام .

٢ ـ البطالة المقنعة

إنه الصنف الاوسع انتشاراً في اليمن ، سواء في الريف أو المدن ، ويمكن التعرف على وجوده من خلال وجود فيض مستمر لليد العاملة .

ففيما يرجع للزراعة ، فان الوسائل القديمة ونظام التملك العقاري ، وكون الارض الزراعية مجزأة الى حصص صغيرة ، كلها عوامل تساعد على انتشار هذه البطالة . إن الفلاح الشاب الذي لا يملك وسيلة للحصول على أرض يستغلها ، لا يجد أمامه سوى العمل في ما تستغله عائلته من أرض ، وينتج عن هذا وجود فيض في اليد العاملة الى جانب إنتاج محدود .

أما فيما يرجع للمدن ، فإن نسبة البطالة المقنعة أعلى ، لأن العديد من أرباب الدكاكين والوسطاء والسماسرة الخ ما هم في الحقيقة إلا عاطلون . أضف اليهم كذلك ناقلي الماء والعساكر والخدم ، الذين يزداد عددهم باستمرار في انتظار يوم تتحسن فيه أحوالهم ، وقد طال الانتظار دون ان يروا شمس ذلك اليوم .

لقد كانت الهجرة بمثابة صمام للأمان ، فاليمن كان يصدر أبناءه ، وكان يصل نتيجة لهذا التصدير ، إلى حل المشكلة الديموغرافية جزئياً ، ونقص عدد العاطلين. ومنذ السنوات العشر الأخيرة أخذت منابع الشغل المتأتية من الهجرة، تتضاءل وتجف .

٣ ـ بطالة القات

إنها شكل للبطالة خاص باليمن وهو شكل لا يمكن اعتباره ، في رأينا ، كبطالة مقنعة . لقد سبق لنا أن مررنا سريعاً بهذا الموضوع ، ونريد الآن إعطاء

مزيد من التفصيل :

سبق لنا أن توصلنا إلى عدد الساعات التي يضيعها الفرد في مضغ القات سنوياً، ووجدنا قدرها ما بين ١٨٢٥ الى ٢١٩٠ ساعة . وحتى تأخـذ هذه التقديرات مزيداً من دلالتها نقول : إذا كان مجموع اليمنيين البالغين ، باستثناء المهاجرين منهم، ٤٠١٤٠،٠٠٠ شخص، وكان نصف هذا العدد يمضغ القات (النصف الآخر يمثل النساء، وهن لا يمضغن القات باستمرار) أي ٢،٠٧٠،٠٠٠ شخص ، وضربنا هذا العدد في ١٨٢٥ (يعني ٥ ساعات يومياً)، فإن الزمن الضائع سنوياً في مضغ القات باليمن سيكون ٣،٧٧٠،٠٠٠،٠٠٠ ساعة .

وما من شك في ان هذا المقدار هو دون الحقيقة المرة كثيراً ، وليست غايتنا منه سوى إعطاء فكرة تقريبية عن هذا النموذج للبطالة ، الذي لم يدر يوماً بخلد المكتب الدولي للشغل .

إن البطالة ونقص التشغيل ، بجميع أشكالها ، عبـارة عن تبذير للطاقة الإنسانية ، التي من شأنها أن تستغل في الانتاج ، فهما بالتالي خسارة فادحة لا تعوض للاقتصاد الوطني ، ولن نطيـل الحديث عن النتائج الاجتماعية ، التي هي ظاهرة للعيان .

إن حل هـذه المشكلة ، ونكرر ذلك مرة أخرى ، هو في تغيير وإبدال البنيات السياسية والاجتماعية . وقد كانت الطبقات المسيطرة باليمن ، تعلم علـم اليقين ، ان كل سياسة هدفها حل هذه المشكلة ، تعني الانتقاص من نفوذها ، أي انتقاص ما تتمتع به من امتيازات .

إن ملايين العاطلين دون تمييز من حيث نوع بطالتهم ، أو بعبـارة أخرى ، الأشخاص الذين يرزحـون تحت الشروط اللاانسانية ، هم طعمة سائغة لاستغلال المستغلين ، إلى اليوم الذي تعي فيه الجمـاهير الكادحة وضعيتها وتنهض لقلب المعطيات .

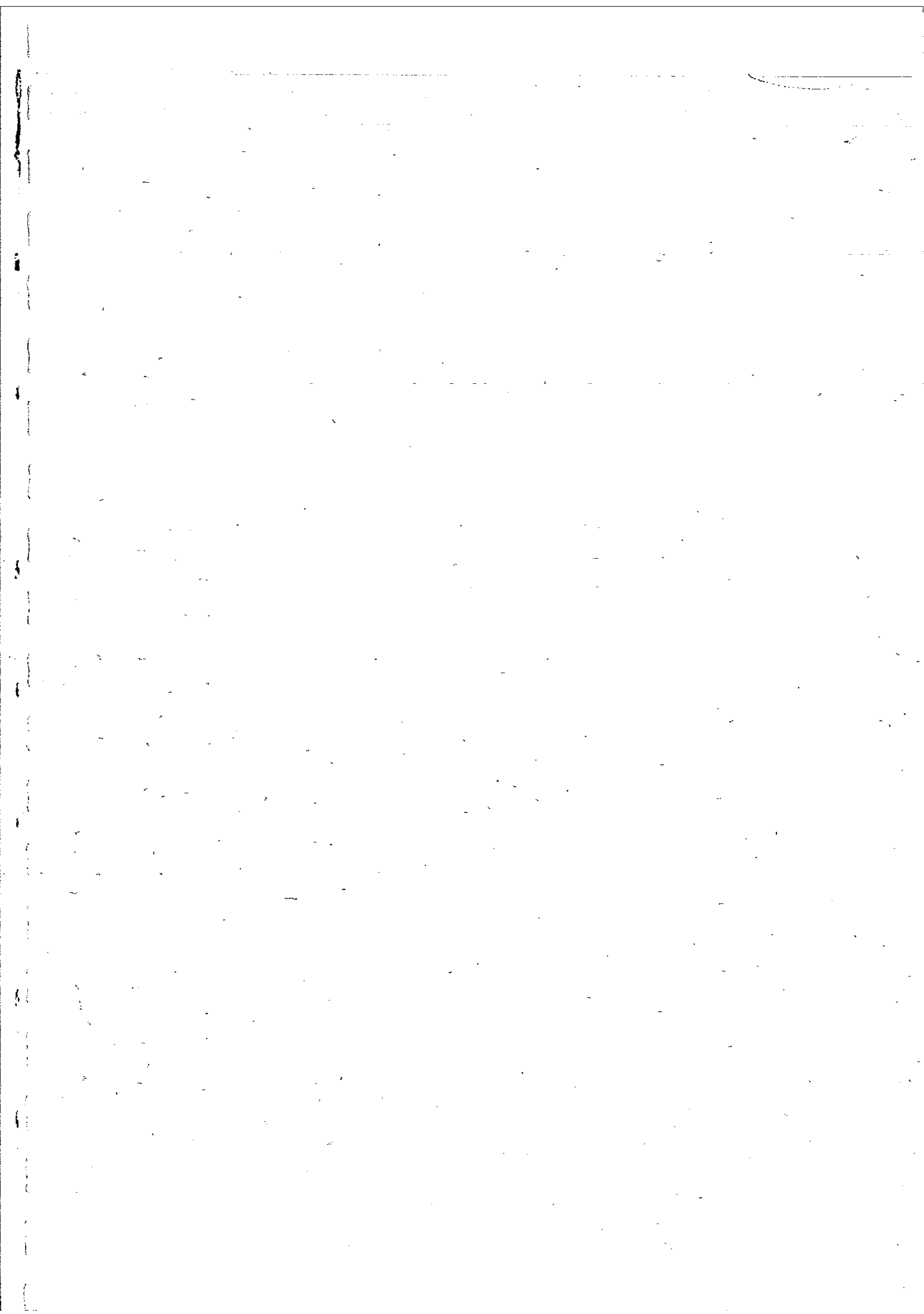
الباب الثاني

البنيات التقنية والاقتصادية

« واليمن ، بلاد يمكنها كمجموع أن تكفي نفسها بسعة فيما يعود إلى تأمين الغذاء . فثمة إمكان كبير لموارد من الإنتاج الزراعي لا تستغل ، مع أن هناك شاهداً قاطعاً على وجود نظام زراعي راقٍ في السنين الخالية، لم تستطع العصور أن تعفي عليه ... « ويمكن القول إن اليمن هي من البلاد الأحسن مدرجات في العالم » .

(من تقرير « لبعثة منظمة الأغذية والزراعة الى اليمن ») .

(1960 Rome F. A. O)



الفصل الرابع

التقنية الزراعية
الأراضي القابلة للزراعة والاراضي المزروعة

ـ مشاكل الماء ـ

كان ضرورياً ، قبل الخوض في هذا الفصل ، أن نتطرق إلى مشاكل المساحة الزراعية ومشاكل الماء . ويحق لنا أن ننتظر من هذه الدراسة ، بالإضافة الى معرفة المساحة القابلة للزراعة ، أن نعرف كذلك المساحة المزروعة ، حتى يتحدد لدينا إطار الزراعة الحالية من جهة ، والإمكانيات الزراعية باليمن من جهة أخرى . غير اننا لا نتمكن في الوقت الحاضر ، لسوء الحظ ، من تحديد المساحة المزروعة بالضبط . بالرغم مما تتوفر عليه منظمة التغذية والزراعة من وسائل ، فإنها لم تتمكن حتى من إعطاء أرقام تقريبية عن المساحة المزروعة أو القابلة للزراعة ، أو عن الإنتاج الزراعي بهذا البلد . والتقدير الوحيد الوارد

حول المساحة القابلة للزراعة هو ثلاثة ملايين من الهكتارات [1] ، أي ما يعادل ١٥٪ من مساحة اليمن الكلية ، وليس ببعيد أن يكون هـــذا التقدير دون الإمكانيات الزراعية الحقيقية ، وهو على علاّته ، دليل على ضخامة إمكانيات اليمن بالنسبة للبلاد العربية الاخرى (باستثناء العراق) ، فالمساحة القابلة للزراعة بالجمهورية العربية المتحـــدة مثلاً لا تتعدى ٣٠٠٦٦٠٠٠ هكتار [2] لعدد من السكان يتجاوز ٢٦ مليوناً .

إن توزيع المساحة بالنسبة للمستهلكين باليمن سيكون في هذه الحالة :

– ٠،٥٨ هكتار لكل شخص (باستثناء المهاجرين) .

– ٠،٤٨ هكتار لكل شخص (بإضافة المهاجرين) ، بينما لا تصل النسبة في الجمهورية العربية المتحدة الا إلى ٠،١٢ هكتار .

وبالإضافة إلى ذلك ، فإننا نشير الى أن أرض اليمن عالية الخصوبة ، ونظام الري فيها متطور ، بالرغم من الوسائل البدائية المستعملة .

ومن بين الثلاثة ملايين هكتار هذه ، يجري تقدير المساحات المزروعـــة منها بمليون ونصف مليون هكتار ، وقد أكد كثير من المؤرخين العرب أن جميع الأراضي الزراعية باليمن ، كانت مستغلة كلها في وقت من الأوقات .

والواقع ان جميع الأراضي الزراعية بمختلف النواحي ، بمـــا فيها تهامة ، وباستثناء قسم من النجود الشرقية ، ومن الحاشية الساحلية الضيقة ، كلها أراضٍ مستغلة ، وإن مـــا يبهر أنظار المسافر المتجول ، لهو تلك الحقول المخضرة على مدى البصر في المنحدرات ، وفي سفوح الجبـــال ، أو في سهل تهامة . وهذا ما دعا الكثيرين الى التأكيد ، بإن جميع الأراضي باليمن كانت مزروعة .

إننـــا لا نشاطر هؤلاء رأيهم ، لأنه لا زالت هناك أراضٍ شاسعة في حاجة

---

١ – أورده المهندس – المستشار السيد رافانويه في مجـــلة Industries et Travaux d'outre - mer عدد آذار – نيسان ١٩٦٠ .

٢ – غبرييـــل صعب : مكننة الزراعـــة والانماء الزراعي في الشرق الأوسط (منشورات Sedes ، ١٩٦٠) Paris .

إلى استصلاح ، لكي تصبح أراضي زراعية ممتازة. وذلك ممكن حتى في النواحي الجدبة من تهامة. وحسب استشارات بعض الخبراء فإنه من الممكن جداً ، أن لا تقتصر إمكانيات اليمن على الثلاثة ملايين من الهكتارات ، وإنه بإمكانها دون صعوبة ، أن تضاعف هذه المساحة القابلة للزراعة بشرط القيام بأعمال جبارة لمد قنوات الري الى تهامة والجنوب. وكذلك الأمر بالنسبة لجزء كبير من النجود الشرقية (ناحية مأرب) التي بإمكانها أن تستعيد ماضيها الزراعي الزاهر على عهد السبئيين والحميريين . وهذا يتطلب بطبيعة الحال جهداً جباراً ، وسياسة اقتصادية فعالة ، وذات تخطيط طويل الأمد .

أما فيما يرجع لمشكلة الماء فإنها لا تشكل عرقلة مستحيلة الحل ، كما هو الشأن في بعض بلاد الشرق الأوسط ، فأرض اليمن تتلقى كميات وفيرة نسبياً من الأمطار السنوية ، كما أن لها العديد من ينابيع الماء والوديان (الأنهر الفصلية) . وبالإضافة إلى ذلك فإنه من السهل استغلال أحواض المياه الباطنية ، السطحية منها والعميقة . فإذا ما استغلت جميع هذه المنابع ، فإن كل الصعوبات التي يمكن مصادفتها في هذا الباب تخف وطأتها ، وباختصار فإن اليمن يملك أراضي قابلة للإصلاح ، وقوة إنسانية قادرة على الانتاج ، ومع ذلك فإن إنتاجها الزراعي ضئيل . فالفلاح لا يمكنه أن ينثر البذر ، إلا فوق جزء يسير من الأرض ، لأسباب سنتطرق اليها فيما يلي .

أولاً — شكل الاستغلال

لقد وردت لنا في فصل سابق دراسة نظام الملكية ، ورأينا أن الملاك الكبار ، الذين يملكون قطعاً كبيرة من الأراضي المزروعة باليمن ، عاجزون عن أن يقوموا هم بأنفسهم باستغلالها ، كما أنهم عاجزون عن استغلالها بالوسطاء كما هو الحال في أغلب بلاد الشرق الأوسط . وقد قال الاستاذ ولوريس في معرض حديثة عن كبار ملاك سوريا « إنهم يفضلون أن يستغلوا الفلاحين بدل أن

يستغلوا الأرض بأنفسهم[1] » . فالمزارعة إذن هي شكل الاستغلال الأوسع انتشاراً في هذه الملكيات .

أ - المزارعة ونتائجها الاقتصادية

إن الفلاح يقبل الشروط التي يفرضها عليه الملاك الكبير ، وهي شروط تختلف باختلاف الاشكال الزراعية وباختلاف النواحي ، غير أن متطلباتها تظل هي نفسها رغم الاختلاف .

ومن بين أنواع المزارعة ، هناك المزارعة بـ « الربع » ، والمزارعة بـ «الثلث» فيما يرجع للأراضي المروية ، أو المزارعة بـ « الثلاثة أرباع » في تهامة وأراضي زراعة البن المروية .

وحسب ما تقضي به العقود التي تبرم شفوياً ؛ فان الملاك الكبير يحصل على ربع أو ثلث أو ثلاثة أرباع المحصول مقابل تقديمه مجرد الأرض بينما يقدم الفلاح ، بالاضافة الى جهده العضلي وجهد أفراد عائلته الكبيرة العدد ، البذور وبهائم الجر ووسائل الحرث الأخرى .

أما في الأراضي المروية بالنجود المتوسطة والعليا ، فإن نصيب الملاك الكبير يكون ربع المحصول أو ثلثه بعد دفع الضريبة الزراعية (عشر المحصول) ، ويتساوى نصيب الملاك والفلاح في زراعة الأراضي البعلية بهذه الناحية . ويرتفع نصيب الملاك الى ثلاثة أرباع المحصول في تهامة ، مقابل تقديمه في غالب الأحيان ، آلات الحرث ووسائله .

إن الملاك الكبير ، الذي غالباً ما يكون هو المرابي ، يحصل في الحقيقة على سبعة أعشار المحصول ، بعد دفع ما يترتب من ضرائب زراعية ، وهذا يعني أنه يحصل بالاضافة الى ما يبيحه له التعاقد من ربع أو ثلث ، على الربا وعلى أسعار منخفضة من بيع الغلال ، فحسب نظام الضهانة المشار اليه في ما تقدم يجب أن تباع الغلال للمرابي .

---

١ - ج. ولوريس ، فلاحو سوريا والشرق الأوسط (منشورات غاليمار ، باريس ١٩٤٦) .

فالفلاح الذي يخدم الأرض حقيقة ، لا يحصل الا على الحـد الأدنى للحياة وبصعوبة . ثم إن كبار الملاك لا يتنازلون إنسانية منهم عن هـــذا الحد الادنى للفلاح ، بل ان مصلحتهم الاقتصادية هي التي تفرض هذا التنازل ، الذي بدونه سيتوقف الإنتاج ، والذي لولاه لما كان فائض القيمة . إن مصلحة النبلاء الذين يلوكون الفراغ طوال الوقت ، هي التي اقتضت هذا التنازل ، الذي هو الوسيلة الوحيدة لاجتلاب الثروة من الأرض .

- إن عقـــود المزارعة ، تكون سنوية من حيث المبدأ ، فهي بذلـــك قابلة للتعديل ، والاستغلال الجاري بمقتضاها قابل للفسخ ، بيد ان الاستغلال يظل بيد نفس العائلة عدة سنوات . فالاستقرار هو القاعدة ، لدرجة شيوع حديث الفلاح المزارع عن « أرضه » . غير ان كون العقود لسنة واحدة – وحري بنا أن نسيمها تنزيلا بدل العقود – يجعلها بمثابـة تهديد مستمر للفلاح المزارع .

ان مثل هذه الشروط ، لا يمكن ان تتولد عنها سوى عراقيـل أساسية في طريق التطور والانتاج ، وسوى أوخم العواقب على الاقتصاد الوطني ، وهــذا بعض منها :

١ – ان ما يستحوذ عليه الملاك الكبير ، سواء أكان نبيلاً أو تاجراً ثرياً ، من قسم هائل من المحصول ، لا يتبقى معه للفلاح المزارع الا النزر اليسير ، يحمل المزارع واعياً لهذه الحقيقة ، وهذا الوعي يحول دونه ، ودون مضاعفة جهـده من أجل تحسين إنتاج عمله . فكل رفع للانتاج يعني في نظره الزيادة من دخـل ملاك الارض . ونعت بعضهم بكل تكالب موقف المزارع هذا بـأنه « إهمال » أو « كسل » . ان هذا السبب ، مضافاً اليه عوامـل أخرى طبيعية وتقنية ، وكذا الانجراف وانعدام السماد ، يؤدي كل سنة الى نقص المساحات المزروعة .

٢ – ان الفلاح يكدح ليعيش كبار الملاك ، والعديدون من الوسطاء بالمدن ، بينما عليه هو ان يستمر في بؤسه المزمن ، دونما أمل في غد أفضل .

٣ – ان الأرباح الطائلة التي يحققها كبار الملاك ، لا تدخل في دائرة الانتاج ، الا بنسبة ضئيلة جداً ، فهم لا يوظفون مطلقـاً أموالهم في الاشغال الزراعية .

ونادراً ما يوظفونها في بقية القطاعات المنتجة الاخرى . لانهم يفضلون على هـذا وذاك الادخار والاكتناز (اقتناء المجوهرات وقطـع الذهب أو الفضة) ، واقتناء الممتلكات والمواد الاستهلاكية (المصنوعات المحلية أو المجلوبـة من الخارج) . فالأمر إذن يكاد يكون بنية اقتصادية ذات إنتـاج بسيط حسب الاصطلاح الماركسي ، أو بنية اقتصادية ينعدم فيها تكوين رأس المـال ، في اصطلاح الاقتصاديين الليبيراليين الكلاسيكيين .

ان هذه العواقب لا تزول بزوال المزارعة . لقد سبق لنا ان رأينا ان نصيب صغار المالكين من الارض يبلـغ ٦٠٪ من الارض المزروعة في النجود العليـا والمتوسطة ، وصغار المالكين هؤلاء خاضعون لسيطرة قوانين كبار المـلاك والتجار والوسطاء الآخرين ، بفضل أسلوب تسويق المنتوجات الزراعيـة والربا وتراكم الديون ، فهم بالتقريب ، في نفس وضعية وشروط الفلاحين المزارعين .

ب ـ الملكيات الصغيرة وعواقبها

ان المساحات الصغيرة للاستثمارات الزراعية [1] تشكل معياراً زراعيـاً لليمن . فالأملاك موزعة على أساس الحصص العائلية . فكل مزارع أو مـالك صغير ، يملك بقعة ترابية عليه ان يستخرج منها قوت عائلته المتزايدة العـدد باستمرار . وليس بين أيدينا أرقام تدلنـا على معدل الاستثمار الزراعي ، ففي البلاد العربية الاخرى ، كسوريا والعراق مثلاً ، يقدر المعدل بخمس هكتارات . وفي رأينا أنها ستكون باليمن دون هذا القدر ، الذي هو بدوره بالغ الانخفاض . ومن جهة أخرى ، فإننا نجد في البلدان المذكورة ، مزارع شاسعة خاصة بزراعة المنتوجات المصدرة (القطن والتمور الخ ..) ، بينما لا وجود لمثل هذه المزارع باليمن إلا بالنسبة للبن . بيد ان بعض كبار الملاك (الجبلي والهيج والعائلة الملكية) كانوا قد شرعوا منذ السنوات الأخيرة ، في زراعة القطن في أملاكهم بتهامة ، مستخدمين عمالاً زراعيين . غير ان هذا التطور لم يتمكن ، لحداثته ، من أن

Exploitation agricole - 1

يلعب دوراً كبيراً في الاقتصاد الوطني .

فشكل الاستثمار الشائع اذن ، ليس هو الاستثمار الصغير ، بل هو البقعة الترابية الصغيرة (Microfundium)وهذه الوضعية ناتجة عن عدة عوامل ديموغرافية وجغرافية واجتماعية واقتصادية وتقنية .

١ — العامل الديموغرافي

ان تزايد السكان يتطلب المزيد المتجدد من مجالات التشغيل ، أي يتطلب الارض في بلد زراعي بالدرجة الأولى كاليمن .

٢ — العامل الجغرافي

في منحدرات الجبال ، تستحيل الزراعة إلا في المدرجات ، وهي عامل مشجع على تجزئة الأرض وتقسيمها الى حصص .

٣ — العامل الاجتماعي والاقتصادي

على الرغم من انخفاض إنتاج الاستثمار الصغير ، بالتالي ضآلة نصيب الفرد منه ، فان كبار الملاك يغنمون منه أعلى الأرباح ، لأن ما يضيع منهم في الدخل المباشر ، يستردونه بسياسة الربا وملحقاتها ، وبما يشترونه من الفلاح بالأثمان البخسة المفروضة عليه. إنه بقدر ما يتسع استثمار المزارع، بقدر ما يرتفع دخله، الشيء الذي يتيح له استقلالا نسبياً عن المرابي ، وكذا قيامه مباشرة ببيع محصوله في السوق دون وساطة الملاك الكبير . ان ضيق رقعة الاستثمار ، وعدم قدرتها على إعاشة عائلة الفلاح ، يدفع هذا الاخير الى اقتراض المال بالربا الفاحش من الملاك الكبير وقبول ما يفرضه عليه من شروط .

إننا نجد في مثل هذا الواقع ، ظاهرة من ظواهر التدهور في بلد تأخذ فيه الملكية الزراعية شكل مزارع شاسعة مختصة بزراعة المواد المصدرة ، ولكن هذه الظاهرة تنقلب مباشرة لمصلحة كبار الملاك، عندما يكون التصدير معدوماً

من الناحية العملية ، كما هو الشأن في اليمن .

٤ – العامل التقني

ويتمثل هذا العامل في انعدام أشغال إعادة زراعـــة أراض جديدة ، أو استصلاح الأراضي القابلة للزراعة . وذلك لأسباب مالية أو تقنية مجردة .

إن كل هذه العوامل تساهم في انتشار الاستثمارات الصغيرة ، ثم إن محاولتنا تفسير تجزئة الأرض إلى حصص ، قد يعطي فكرة واضحة على ما للتجزئة من تأثير خطير على الاقتصاد الوطني .

وبالإضافة الى عواقب المزارعة التي سبق لنا سردها ، نشير هنا الى عواقبها السيئة على التقنية الزراعية :

١) يستحيل تحقيق تقدم تقني في استثمارات ضئيلة المساحة .

٢) والاعتماد على الحيوانات في الجر هو نفسه يبدو عديم الجدوى .

ثانياً : نماذج الزراعة ونظام الري

أ – نماذج الزراعة

توجد الزراعة بنموذجيها ، يعني :

– الزراعة البعلية .

– الزراعة السقوية ، وهي على صنفين :

– زراعة المدرجات .

– الزراعة السقوية في سهل تهامة .

١ – الزراعة البعلية أو الجافة

تتألف الزراعات البعلية من الحبوب على الخصوص (الذرة البيضاء والذرة)، وتكتفي في ريها ، بصفة عامة، على الأمطار والرطوبة. يبدأ حرثها بعد سقوط

الأمطار مباشرة ، وتأتي في المرتبة الثانية بعد الحبوب ، زراعة القطاني والنباتات الدهنية ونباتات تغذية الحيوانات .

وهناك أيضاً الأشجار التي يمكن أن تثمر في الزراعة البعلية ، غير أن البن والقات وأغلب أشجار الفاكهة ، تجري زراعتها باليمن زراعة سقوية . وعلى كل حال، فإن الزراعة البعلية رغم تطورها ليست هي النموذج الواسع الانتشار.

إن النموذج الثاني إذن ، أي الزراعة السقوية ، هي التي يجري اتباعها في اليمن ، وقد يختلط النموذجان أحياناً . والواقع أنه ليس من السهل الفصل بين هذين النموذجين للزراعة ، فغالباً تتعايش حقول بعلية مع أخرى سقوية ، وغالباً كذلك ما تظل هذه الأخيرة دونما ريّ حتى عندما ما يتطلب الأمر ذلك . أما أشكال الانتقال من نموذج إلى آخر فهي عديدة ، ويصعب إلحاقها بهذا النموذج أو ذاك .

٢ – الزراعات السقوية

هي زراعة البساتين التي تعتمد على أشجار الفاكهة ، والخضر ، ولكنها على الخصوص حقول زراعة البن والقات والحبوب (قمح ، شعير ، ذرة ، ذرة بيضاء) والقطن والتبغ الخ .. ويعتبر الفلاح اليمني اختصاصياً في الري ، وهو بذلك يجني محصولين على الأقل ، في السنة الواحدة ، وغالباً ما يجني ثلاثة محاصيل .

أ – زراعة المدرجات

إن المدرجات من الخصائص التي تميز اليمن ، وقد جاءت نتيجة للجغرافية الطبيعية للبلاد ، حيث استلزمت هذه الجغرافية استصلاح منحدرات الجبال بشكل مدرجات ، يسندها البناء بالأحجار المجففة ، وقد يعلو هذا البناء إلى ارتفاع مئات الأمتار ، وهذه الطريقة تمكن اليمنيين من استعمال المياه المنحدرة ومن محاربة انجراف الأرض، وعلى الخصوص، من الاستفادة القصوى من الأمطار

الموسمية . وقد كان تنظيم هذه المدرجات وتنسيقها مثار إعجاب جميع الخبراء والاختصاصيين الذين زاروا اليمن [1] .

إن هذا الشكل للزراعة ، يتسع على أوسع نطاق باليمن . فعلى هـــذه المساحات ، يزرع البن ، وبالخصوص القـــات ، والنيـــلة والحمضيات وكذا الحبوب. وقد تجري زراعة الأنواع جميعاً في نفس الوقت، كما تزرع إحداها مكان الأخرى بمجرد الجني .

إن زراعة البن والقات في هذه المدرجات ، تتطلب عناية فائقة ، أضف الى ذلك ما يتطلبه هذا النموذج للزراعة من أشغال خاصة كترميم جدران الاستناد التي يصيبهاسقوط المطر بأضرار .

ب ـ الزراعات السقوية في سهل تهامة

تجري زراعة قسم من سهل تهامة زراعة سقوية ، إما اعتماداً على الأوديـــة المتعددة ، التي تصب في البحر الأحمر ، او بالاعتماد على ميـــاه الآبار . ويزرع في هذه الأراضي السقوية القطن والتبغ والحبوب كالذرة والذرة البيضاء بأنواعها . ويجني منها الفلاحون ثلاثة محاصيل في السنة الواحدة ، ونظام تقسيم الأرض الى أجزاء تتعاقب فيها مختلف الزراعات (Assolement) شائع الانتشار بالمنطقة . ومجموع هذه الأراضي ، البعلية والسقوية ، تزرع زراعة مكثفة ، نتيجة عـــدم وجود أراضٍ أخرى صالحة للزراعة ، ولأن الحصول على أراضٍ جديدة، يتطلب عملية تقنية معتمدة على وسائل ضخمة ومجهودات جبارة متواصلة .

إن اليمن مضرب المثل في خصوبتها ، ومن ثمة جاء اسمها « اليمن الخضراء »، فالبذور المزروعـــة في سهول تهامة السقوية مثلاً تتضاعف من ٥٠ الى ٤٠٠ من أمثالها ، وتعطي نفس بذرة الذرة ثلاثة محاصيل ، وتصل أحيـــاناً الى الخمسة . « .. الزراعة باليمن ، تعطي مثالاً للطاقة والصناعة الانسانية تسمو بها عن كل مقارنة [2] » . إن الفضل يعود في جزء كبير من ذلك ، بطبيعة الحـــال ، الى

---

١ ـ « منظمة التغذية والزراعة » ، المصدر السابق ص ـ ١٣ ـ .

٢ ـ كتاب وندل فيليبس المذكور سابقاً .

العوامل الطبيعية كالمناخ وتركيب التربة الخ .. غير أنه لولا الطاقة الانسانية ، وبدون أشغال الري المنجزة اعتماداً على تلك الطاقة ، لم تكن هذه الخصوبة الأسطورية لتظهر الى الوجود .

ب – طرق الري

يلعب نظام الري دوراً أساسياً في الزراعة باليمن ، فقد استعمله فلاحوها منذ أقدم العصور ، كما تدل على ذلك آثار السدود التي ما زالت قائمة الى اليوم وخاصة سد مأرب . وعلينا أن نحدد أيضاً أن زراعة المدرجات تيسر الري انطلاقاً من السدود الفرعية .

لقد ظلت وسائل الري الصناعي بدائية ، وهي ، على بساطتها ، محكمة الاتقان ، وسنتعرض هنا الى ثلاث من هذه الطرق الشائعة الاستعمال ، مع ان هناك ضروباً شتى من طرق الري .

١ – الطريقة الأولى هي الري بواسطة الثقالة ، وتعتمد على جرّ جزء من مياه وادٍ أو نبع أو حتى من سدود صغيرة ، وجمعها ثم توزيعها بواسطة القنوات . ويتمكن الفلاح من توجيه الماء نحو الحقول السفلى ، وبشكل يصل معه الى أقصى نقطة فيها ، بمهارته في استغلال الانحدار ، وبحفر السواقي والمساكب « الخانات » في الارض الطبيعية .

٢ – والطريقة الثانية هي استعمال مجاري الأودية . ان الشروط الطوبوغرافية لليمن شاءت ان يكون وصول هذه الأودية الى السهول على شكل واحد ، فهي تمر ، قبل دخولها الى تلك السهول ، بأودية صخرية متقاربة الحافتين ، ويقوم الفلاحون ببناء قنوات على شكل أحواض (صهاريج) بقصد توجيه قسم من مجرى الماء نحو الحقول ، متخذة شكل تفرع عن المجرى الطبيعي للوادي ، وبذلك يمر الماء من صهريج الى آخر في هذه السلسلة من المحطات . وأحياناً تنقطع هذه السلسلة قبل ان تتمكن من ري بقية الحقول رياً كافياً ؛ فيظل الري في هذه الحالة ناقصاً . ان هذه الطريقة الثانية ، هي ثمرة خبرة آلاف

السنين وهي على مستوى عال من المهارة الفنية .

٣ – غير ان هاتين الطريقتين المعتمدتين على تحويل المجاري ، تصبحان غير ممكنتي الاستعمال ، عندما يتسع السهل ، فيلجأ الفلاح حينئذ الى الطريقة الثالثة التي هي رفع مياه الآبار .

وقبل الدخول في بعض تفاصيل رفع مياه الآبار ، نود الإشارة هنا الى أن مياه آبار تهامة غالباً ما تكون غير كافية ، فيجري الاعتماد حينئذ على الأحواض الباطنية لسد الحاجة . وان نظام السواقي المحفورة في الطبقات الرسوبية الارضية الكثيفة ، التي تغطي منحدرات سفوح الجبال لأمر واسع الانتشار ، وهو مناسب لهذه النواحي على الخصوص .

أما فيما يرجع لطرق الرفع ، فإنها متعدّدة [1] . فهناك أولاً أبسط الطرق ، التي تعتمد على طاقة الانسان كوسيلة للرفع ، وذلك كأن يقوم الفلاح بجر الدلو مباشرة ، أو بواسطة بعض آلات الرفع كالرافع الدوّار أو الرافعة المعتمدة على مبدأ التوازن .

ولا زال الرفع اعتماداً على الطاقة الانسانية ، بالشكل الذي وصفه به ابن بطوطة في القرن الرابع عشر ، مع فارق طبيعي (أصبح الفلاح مكان العبد) :

«انهم –اليمنيين– يعتمدون في ري أراضيهم على آبار شديدة العمق . ولكي يقوموا بهذا العمل ، فإنهم يربطون دلواً كبيرة بعدة حبال ويشدون أطرافها الاخرى الى حزامات عبيد ذكور أو إناث ، فيجر هؤلاء الدلو متسلقين عموداً من خشب أقيم حول البئر ، ثم يصبون الماء في صهريج ينطلق منه الماء لري الأرض »[2] ان هذه الطريقة ظلت تقريباً كما هي منذ قرون عديدة .

ثم هناك نفس الوسائل المشار اليها أعلاه ، مع تعويض الطاقة الإنسانية بالجر الحيواني ، فيشد الحبل الى حمار أو جمل أو إلى ثور لرفع الدلو ، وهو يقضي يومه في جيئة وذهاب على منحدر أقيم حول البئر لهذا الغرض ، وبعد كل حركة

---

١ – م. ب. جورج ، الريف : الواقع الريفي عبر العالم (P. U. F ، ١٩٥٦)

٢ – كتاب ابن بطوطة المذكور سابقاً (الجزء الثاني – صفحة ١٩٧) .

جر وإدبار تؤديها البهيمة ، ينسكب الماء بشكل تلقائي في مخزن ، أو يمر رأساً الى الساقية. ولنضف إلى هذا الشكل القديم وسائل الري المعتمدة على القراديس، وهي قديمة بدورها ولا زال العمل بها جارياً .

أما المضخات الآلية فانها لم تدخل اليمن الا حديثاً (منذ ١٩٥٩ من الناحية العملية) . وهي ليست مستعملة الا في قلة من بساتين المـدن ، وفي الملكيات الكبرى ، التي تنتج القطن بناحية تهامة . ولم يتعد عددها في المجموع ، في سنة ١٩٦١ أكثر من ٢٠٠ مضخة ، وسبب قلة انتشارها راجع الى أثمانها المرتفعة من جهة ، وعجز ميزانية الفلاح من جهة أخرى .

إن الطرق الثلاث التي عرضناها ليست على مستوى واحد من حيث الأهمية. فإذا كانت الطريقتان الأولى والثانية، تقتضيان العمل والاستغلال المشترك على أوسع نطاق — تمتد بعض القنوات على طول عدة كيلومترات — فان الطريقة الثالثة تظل فردية مقصورة النفع على قطعة صغيرة واحدة . اننا ونحن نتحدث عن الزراعات السقوية ، يجب أن لا يغرب عن بالنا صغر مساحة الارض المستثمرة .

وهـذا يعني ان الري الجماعي ، وبالتالي استعمال الثروات المائية ، ليس معمماً ، ولا محكم التطبيق . فالمياه لا تجري لري الاراضي الزراعية الشاسعة ، بل تقف عند حد الاراضي المغلقة الضيقة ، والتي هي كثيفة الزرع كما تقدم.

وهناك محذور خطير آخر تجب الاشارة اليه : إنه بالرغم من مهارة الفلاح اليمني ، وقدرته واختصاصه في استعمال مجاري الميـاه ، فإن قسماً كبيراً منها يضيع ، وقد تتعدى نسبة الضياع ٥٠ في المائة وأحياناً أعلى من ذلك كثيراً ، ومن هنا يأتي تبذير كبير للمياه في بلد هو في أشد الحاجة اليها . وليس الفلاح مسؤولاً قط في هذا التبذير ، بسبب بدائية المعدات المتوفرة لديه (مجرد تراب وأحجار وأغصان شجر) ، بقصد إنجاز شغل الري ..

ج – عدم كفاية الري

ترانا في حاجة الى الإشارة الى عدم كفاية الري ؟ إن اليمن بإمكانها وعليها أن تسترجع مناطق شاسعة للزراعة ، ليس فقط في نجود الشرق ، حيث كان سد مأرب التاريخي قد أقيم ، بل أيضاً على الخصوص في تهامة وناحيتي تعز والجوف الخ .. فمن الحيوي المستعجل إذن ، تطوير نظام الري ببناء السدود ، وباستصلاح المساحات التي تغمرها مياه السيل . وما من حاجة في ذلك لإقامة سدود ضخمة قد تظل ناقصة الفعالية ، في ميدان الري على الأقل ، فقد بنت بلدان عربية ، وبلدان متخلفة أخرى سدوداً كبرى ، غير أن تلك البلاد لا تتمكن من استعمال طاقات تلك السدود بسبب نقص مقادير المياه . فالأمر يتطلب حينئذ إقامة سدود صغيرة ، بقصد تجميع المياه وتوزيعها على منوال السد الذي أقيم في الجزء المحتل من اليمن (محمية عدن) والذي دفع بزراعة المنطقة دفعاً قوياً في طريق التطور . ولم يقم الحكم الإمامي ببناء منشآت حديثة للري باستثناء تلك المنشأة ، التي قام ببنائها المهندس الالماني السيد هانسن ، وقد توقفت عملية البناء سنة ١٩٥١ ، والسد لم يتم . وفي سنة ١٩٦١ كانت حكومة الإمام قد طلبت دراسة مشروع إنشاء سدود صغرى ، لتنظيم مياه وادي ورزان الواقع بالقرب من تعز ، وقد أنجزت الدراسات ، ووضع تصميم المشروع ليظل حبراً على ورق . وفي سنة ١٩٦١ كذلك اهتمت بعثة المساعدة الأمريكية ، بدراسة مشروع مماثل على وادي الهاملي بناحية تعز، وقد ابتدأت أشغال بنائه في سنة ١٩٦٢ .

إن بإمكان هذه السدود الصغرى الخاصة بتجميع المياه وتوزيعها الى جانب إصلاحات أخرى ضرورية ، كإصلاح نظام الملكية ، وتسويق المنتوجات ، ووسائل المواصلات الخ ، أن تعطي أسرع النتائج في تحسين الشروط العامة للإنتاج الزراعي . وحتى طرق الري القائمة حالياً ، فيما إذا أحسن استعمالها ، قادرة هي كذلك ، على رفع استعمال الطاقة المائية ، بشرط أن تضاف إلى مبانيها القائمة ، بعض المواد كالاسمنت والأنابيب الخ .

وهناك عامل آخر من شأنه أن يطور الري ، هو تعميم المضخات الآلية لرفع مياه الأحواض الباطنية ، وذلك بوضع سياسة تخصيص قروض لمجموعات الفلاحين من أجل حصولهم على المضخات . ولعل المبالغ المنتظر توظيفها في بناء السدود وشراء المضخات ، غير موجودة ، لكنها في الواقع مبالغ بسيطة إذا ما قيست بتوظيفات أخرى .

إن اليمن ، ستعطي هكذا حلولاً لمشكلة المساحة القابلة للزراعة ، وتهيىء الشغل لحشد العاطلين ، لأن هذا الأمر يتطلب التوجيه هنا كذلك في الأساليب الفنية المعتمدة في جزء كبير منها على اليد العاملة ، وفي البداية على الأقل .

وإن حكومة الإمام التي لم تكن إلا إدارة من إدارات القرون الوسطى ، كانت عاجزة عن انتهاج سياسة اقتصادية في هذا الاتجاه . وان العراقيل التي قامت بوجه البعثات سواء التابعة منها لهيئة الامم المتحدة ، أو منظمة التغذية والزراعة ، أو بعثات المساعدة حسب اتفاقات حرة ، لخير دليل وأحسن توضيح لهذه الوضعية .

ثالثاً : الطرق الزراعية القديمة وعواقبها

١ – إراحة الارض [١] وتنويع زراعتها

يجري الأمر في اليمن على عكس كثير من البلدان المتخلفة ، خاصة في افريقيا والشرق الادنى (العراق وسوريا) حيث ينتشر نظام إراحة الارض . ففي الوقت الذي نجد فيه هذه البلدان ، تملك إمكانيات هائلة من حيث مساحة الأراضي المزروعة ، مما يتيح لها زراعة الأرض على أوسع نطاق ، نجد الأراضي المزروعة باليمن ، المحدودة المساحة في الوقت الراهن ، لا تسمح بإراحة الحقول

---

١ – اصطلحناها في مقابل كلمة Jachère وهي الأرض الفطم في عامية الشرق أو الزنيكة في عامية المغرب . (المعرب)

إلا عرضا . ومن هنا جاءت ضرورة اتّباع الزراعة المكثّفة ، وبشكل متزايد اعتماداً على إمكانيات الري المتوفرة نوعاً ما ، وكذا انتهاج طريقة تقسيم الحقل الواحد الى عدة قطع بقصد تنويع الزراعات لمواجهة تعب التربة وافتقارها ، وسنرى فيما بعد ان التعب والافتقار راجعان الى انعدام الأسمدة الضرورية ، لتجديد حيوية الارض ، ورفع طاقتها الانتاجية .

إنه ليس بامكاننا ان نقول ، ولو على وجه العموم، إن الزراعة المكثفة باليمن قامت على أنقاض الزراعة الواسعة النطاق ، والمعتمدة على نظام إراحة الارض ، على غرار ما حدث خلال الثورة الزراعية الاوروبية في القرن الثامن عشر . فالفلاحون اليمنيون كانوا مرغمين على زراعة الارض زراعة مكثفة ، وهذا ما جعل من طرق الري القائمة غير معدومة الفعالية ، بالرغم مما هي عليه من بدائية . وهذا هو السبب كذلك فيما تدعو اليه وضعية الزراعة اليمنية ، من تفاؤل حافز على تطور الوسائل ورفع الانتاج الزراعي . ثم إن ما سبق لا يعني انعدام نظام الإراحة باليمن ، اذ يجري انتهاجه في مناطق الزراعات البعلية ، خاصة في نجود الشرق ، وفي قسم من النجود المتوسطة ، حيث يدع الفلاحون قسطاً من أراضيهم للراحة خلال دورة زراعية ، كما ينوّعون زراعة الحقل الواحد تنويعاً ثنائياً Biennal محتفظين بحيّز صغير يزرعون فيه الذرة .

إن نظام إراحة الارض الذي هو ضروري ، نجده يتضمن عيوباً في البلاد المتخلفة التي تنتهجه في زراعتها ، ذلك ان الفلاح الذي يريح أرضه ، يدعها جامدة دون حرث الى السنة التي يعيد فيها زراعتها من جديد . وهذا الشكل من الاراحة لا تستعيد معه الارض الا جزءاً من خصوبتها .

غير ان نظام إراحة الارض باليمن ، هو محصور النطاق ، كما تقدم ، بينما نجد نظام تقسيم الحقل الواحد شائع الانتشار ، وخاصة التقسيم الثنائي التقليدي : قسم يخصص للحبوب والقسم الآخر يخصص إما لزراعة القطاني ، أو للزراعات الدهنية كالسمسم والخروع والخردل . وهي زراعات تأخذ شكل الدور والتسلسل على نفس الأرض بشكل منتظم يجيده الفلاحون اليمنيون . بيد أن

نظام التقسيم هذا ، سيكون أكثر فعالية ، فيما اذا قرن بالارشادات العملية ، وتوجيهات المدربين الزراعيين ، وبالتعليم الفلاحي التطبيقي .

إن المبدأ الذي تقوم عليه الزراعة اليمنية ، هـو باختصار مبدأ التنويع ، الذي قد يكون نتيجة للاقتصاد الزراعي باليمن الموجه بالدرجة الأولى الى الاستهلاك الذاتي .

ب — انعدام الأسمدة

إن استعمال الأسمدة سواء الاصطناعية منها (الأسمدة الكيمياوية) والطبيعية (الروث) ، هو ضروري ، ولا غنى عنه لكل زراعة ، وخصوصاً اذا كانت هذه الزراعة مكثفة ، وإلا فإن الأرض المزروعة ستستنفد خصوبتها ، كما ستفقد عناصرها الطبيعية الكيمياوية . والفلاحون اليمنيون دأبوا على زراعة كثيفة دونما استعمال للسماد ، وذلك منـذ أقدم العصور ، باستثناء السماد الطبيعي . والفلاح اليمني ليس بقادر على شراء الأسمدة الكيمائية ، حتى لو افترضنا أنه على علم بوجودها ، وهذا أمر لا نستطيع تأكيده . ونحن لا نبالغ مطلقاً عندما نقول إن الفلاحين في عديد من القرى يجهلون تماماً وجود سماد مصنوع ومنتشر الاستعمال في العالم . وعلى هذا فإن الفلاحين اليمنيين من سكان المعمورة القلائل ، الذين لا يعرفون استعمال الاسمدة الكيمياوية .

فالطريقة الوحيدة تظل إذن ، هي استعمال السماد الطبيعي ، الذي يتطلب وجوده وفرة في الماشية ، وإمكانية في استعمال روثها .

والفلاح اليمني لا يملك في الواقع إلا قليـلاً من الماشية (اثنين كمعدل أعلى) يستعملها للجر . وتربية الماشية تظل عملياً من اختصاص الرُحَّل وشبه الرحل ، ونادراً ما تستعمل أرواث قطعان الماشية باستثناء الأراضي القريبة من مناطق شبه الرحل .

إن الفلاح يعتمد مبدئياً على روث ماشيته الخاصة ، غير ان حاجة الفلاح لاستعمال جزء من ذلك الروث للوقود ، تزيـد المشكلة تعقيداً . فالفلاحون

يخلطون الروث بالتبن ليجعلوا منه الطاقة الأساسية في الطبخ ، بسبب انعـــدام طاقات الوقود الأخرى ، وارتفاع أثمان الخشب والفحم .

إن صنع وتعميم الأسمدة الكيميائية سيرفعان لا محالة إنتاجية الزراعة اليمنية .

ج - أدوات العمل ووسائله

إن فقر أدوات العمل عامل آخر على انخفاض الإنتـــاج . فالفلاح اليمني لا يستعمل وسائل الانتاج (الأدوات ، والمعدات ، والآلات) إلا عرضاً ، وبعبارة أخرى فإن هذه الوسائل لا تشكل عاملاً حاسماً في الانتاج الفلاحي ، لأن هذا الإنتاج معتمد على الفلاح وجهده المباشر بالدرجة الأولى . وبطبيعة الحـال فإن المعدات والآلات هي من عمل الانسان ، ولكنه عمـــل محول : يعني عمـــلاً إنسانياً غـــير مباشر ، ولا تساهم القوة الحيوانية إلا في جزء يسير من العمـل الزراعي . أمـــا الوسائل القليلة ، التي يستعملها الفلاح اليمني ، فهي لا تتعدّى وسائل يدويـــة ، تقوم الماشية أحياناً بجرها . وهذه الوسائل هي غايـــة في البدائية ، وأهم هذه الوسائل المحراث والمنجل والفأس .

١ - **المحراث** : وهو محراث من النوع المحلي ، ليس بـه عجلات ولا ناظم ، أمـــا سكته فهي صغيرة الحجم ، وتوجـــد في المؤخرة ، وتستند مباشرة الى الأرض ، ويقوم الفلاح بحمل هذا المحراث على كتفه من حقل لآخر . فبالاضافة الى كون هذا المحراث قد صنع محلياً ، فإن خفة وزنه تجعله عملياً بالنسبة للفلاح ، خاصة في حرث المدرجات ، الذي يتطلب نقل المحراث ، والمناورة في استعماله .

أما فعالية هذه الوسيلة ، فهي ضعيفة ، ولا تكاد تصل إلى مـا دون سطح الأرض إلا قليلاً ، وهي كما وصفها السيد ولوريس[1] :

« إن هذا المحراث ينبش الأرض أكثر ممـــا يحرثها ، ولا تصل الشقوق التي يحدثها في الأرض أكثر من ٢٠ سم . وقلمـــا يتمكن من حرث الأرض السلسة

---

١ - كتاب ولوريس المذكور سابقاً .

وتجديدها » . أو كا وصفه الأستاذ فرومون[1] : « إن هذه الاداة العتيقة تفتح التربة دون التمكن من قلبها » . وهـذه الأخطاء الأساسية للمحراث المحلي تجعل الفلاح يكرر عملية الحرث أكثر من مرة ، تفادياً لتلك الاخطاء ، وبقصد الحصول على تربة سلسة . غير أن مجهوداته تكاد تظل عديمة الجدوى . ولا يكاد مفعول المحراث يتعدى عملية النبش .

٢ – المنجل : والأداة الثانية من أدوات الزراعة الشائعة هي المنجل ، الذي يستعمله الفلاحون في جني الغلال ، وفي بعض الاحيان يعجز الفلاح عن الحصول على منجل ، فيعتمد في جني غلاله على مجرد سكين أو يقطفها بيديه . ومن المناسب أن نشير هنا الى ان استعمال المنجل انقرض في أوروبا منذ مطلع القرن التاسع عشر .

٣ – وأخيراً الفأس : وهي تشكل الأداة الثالثة الأساسية من أدوات العمل ، ونورد هنا وصف السيد فرومون لفأس الفلاح المصري : « هـي فأس قصيرة المقبض وحديدتها مثلثة الشكل (عريضة القاعـدة ودقيقة الرأس) » . ولا تكاد الفأس اليمنية ان تخرج عن هذا الوصف . وهـي أداة الفلاح في الاشغال المتنوعة : حفر القنوات ، واستصلاح السواقي ، وترصيف التراب .

إن الميزة الأساسية لهذه الأدوات الثلاث تكمن في صناعتها المحليـة ، فهي عموماً من إنتاج صناع البلد ، مما يجعلها في متناول ميزانية الفلاح الضئيلة . وفي مقابل هذه الميزة ، نجد مردود هـذه الأدوات شديـد الضعف ، وحسبما قاله السيد بروس :

« إن حرث أكر[2] واحد من طرف شخص معتمد على الوسائل اليدوية ، يتطلب ٢٠ يوماً ، وإذا اعتمد الشخص على محراث يجره حصانان ، فإن زمن الحرث يقارب اليوم الواحد . اما اذا كانت وسيلة الحرث جرّارة (تراكتور) قوتها ٢٥ حصاناً ، فإن الزمن اللازم للحرث لا يتعدى ساعة واحدة »[3] .

---

١ – م. فرومون ؛ الزراعة المصرية ومشا كلها (محاضرات في القانون ١٩٥٣ – ٥٤) .

٢ – الاكر : يعادل نصف هكتار .

٣ – فرومون وبروس وكلاتزمان : تجديد الزراعة (منشورات Armand colin ١٩٥٤).

ونجد في نفس الكتاب تقديراً حول الحصاد والربط ، نورده في الجدول التالي :

لحصاد هكتار واحد من القمح ، كان يلزم :

– حوالي سنة ١٧٥٠ ، وبالمنجل من ٤٠ الى ٥٠ شخصاً .

– حوالي سنة ١٨٣٠ ، وبالمنجل الطويل ٢٥ الى ٣٠ شخصاً .

– حوالي سنة ١٨٧٠ بالمحشة من ٨ الى ١٠ أشخاص .

– حوالي سنة ١٩٠٥ بالمحصد الرابط من ١ الى ٢ أشخاص .

– حوالي سنة ١٩٥٠ بالمحصد الدارس يكفي شخص واحد للحصاد والدرس معاً .

ولا زالت اليمن ، في هذا المجال أيضاً ، في نفس شروط القرون الغابرة . فالحميريون كانوا يستعملون أدوات شبيهة بالأدوات المستعملة في يمن اليوم . وقد ظلت البلاد بمعزل عن الثورات التكنولوجية المتعاقبة ، التي قلبت وسائل الإنتاج. وان كان عدد قليل جداً من ذوي الامتيازات ، قد أخذوا يستعملون بعض الوسائل الحديثة نوعاً ما ، فإن أغلبية الفلاحين الساحقة ، لم تفتأ تعتمد على نفس الأدوات الموصوفة أعلاه .

إن أساليب العمل الزراعي لا تخرج كذلك عن الاطار البدائي ، وفيما يلي إيجاز لبعض العمليات الأساسية :

– الحرث : يجري بواسطة المحاريث، وفي الحقول الجافة التربة حيث تعترض الأحجار الكبيرة سبيل المحراث ، فإن الرجال يقومون باقتلاعها وكسرها بواسطة الفؤوس ، ومن ورائهم النساء اللائي يقمن بتفتيت أجزائها .

– البذر : يجري نثر البذور باليد ، ثم تردم الأثلام بالارجل . وعملية البذر بهذه الطريقة ، هي من اختصاص النساء على وجه العموم .

– الحصاد : يجري الحصاد باليد والسكين والمنجل . وعلى عكس ما قد يتصوره المرء ، فإن الجني باليد سنبلة سنبلة ، ليس أمراً نادراً ، وبعد عدة أسابيع يجري جمع القش بعد أن يكون قد يبس تماماً . ثم يجري جمع الجذور

بعد ذلك لاستعمالها كوقود. وقبل عملية الدرس، تجمع السنابل في الحقول وتظل بها عدة أيام تحت حراسة ناطور .

الدرس : يقوم به الرجال إما بدهس السنابل بالاقدام ، أو باستعمال العصي ، أما «المدراس» والوسائل المشابهة لها ، فإنها غير معروفة لدى الفلاح اليمني . إن هذه العملية تستغرق وقتاً طويلاً بطبيعة الحـال ، بسبب نقص الوسائل ، واقتصارها على الحد الأدنى .

إن الشي الملحوظ في جميع العمليات السابقة هو مساهمة المرأة مساهمة حقيقية في القيام بها . والمرأة في الريف هي قوة إنتاجية على عكس نساء المدن. فنساء الريف أكثر تعرضاً للاستغلال ، بما يتحتم عليهن القيام به من عمل مزدوج في الحقل والبيت .

رابعاً — عواقب الأساليب الزراعية والنقص في ميدان الري وفي ميادين أخرى

١ – انخفاض المردود

إن عواقب الأساليب الزراعية، لا يمكن إلا أن تكون وخيمة على المردود، فوسائل الإنتاج البدائية والأساليب القديمة ، وعدم كفاية الري ، وكذا العوامل الاجتماعية (شكل التملك وشروط المزارعة الخ ..) تؤدي الى إنتاجية ضعيفة ، يستحيل تدقيقها بالأرقام . وكان بودنا ، لو أسعفتنا الإمكانيات ، أن نعطي ولو أرقاماً تقريبية عن المردود ، لكن ذلك غير متأت لنا في الوقت الراهن .

إن حساب المردود الزراعي يوجب أولاً ، تحديد المساحة المزروعة (إذا كانت غايتنا هي معرفة مردود المساحة) ، أو عدد الفلاحين ، وتقدير القيمة الكلية للإنتاج الزراعي (فيما اذا استعملنا طريقة مردود الفرد) . وليس من الممكن تحصيل أي من هاته المعلومات ولو بشكل تقريبي ، اللهم إلا حساب المردود بالنسبة لقطاع صغير، ومحصور النطاق. ولكن مردوداً كهذا لن يكون

كافياً ، ولن يمكننا إلا من نظرة عائمة بطبيعة الحـال . وحساب كهذا يتطلب تحضير عدة نماذج عن مختلف النواحي ، وبعبارة أخرى ، القيام بتحقيق معتمد على طريقة الاستقصاء(Sondage) . وفي انتظار تحقيق هذا الأمل ، سنستعمل الحسابات المتعلقة بالبلاد العربية ، ولكن للاستدلال فقط .

لقد وضع السيد كولين كلارك جدولاً وضح فيه مردود الفرد في بعض البلاد خلال فترة ما قبل الحرب العالمية الثانية[1] ، وقد كان ذلك كما يلي :

الجدول رقم ١٩

البـلاد	المجموع الصافي للانتاج الزراعي والحيـواني مقدراً بالأثمان العالمية (بملايين الدولارات الأمريكية)	السكان الذكـور العاملون في الميدان الزراعي (بالآلاف)	الانتـاج الصـافي بالنسبـة للفرد (بالوحدة العالمية)
مصر	٣١٥	٣٤٢٤	٩٢
العراق	٦٥	٦٠٠	١٠٨
تركيا	٣٩٩	٣٣٥٤	١١٩
سوريا	١٠٧	٦٥٠	١٦٥
ايطاليا	٩٦٩	٦٢٤٠	١٥٤
فرنسا	١٨١٢	٤٣٣٠	٤١٤
بريطانيا العظمى	٥٧١	١٠٧٥	٥٣١
الدانمارك	٢٣٢	٣٩٢	٥٩٢
الولايات المتحدة	٥٢٩٤	٨٥٠٠	٦٢٣
استراليا	٦٥١	٤٩٠	١٣٢٩
زيلاندة الجديدة	٢٨٩	١٤٤	٢٠٠٦

١ – كولين كلارك : شروط التقدم الاقتصادي .

ولا بد لنا ، بعد الاطلاع على هذا الجدول ، من إبداء الملاحظات التالية :

أ ـ بعد الحرب العالمية الثانية طرأ مـا هو معلوم ، من تقدم في المجال الفني وخاصة في وسائل الانتاج .

ب ـ كان بودنا لو عرفنا الطريقة المعتمدة في تقدير الانتـاج الكلي بالنسبة لبعض البلاد كمصر والعراق وسوريا .

ج ـ وعلى أي أساس جرى حساب الأثمان العالمية وبأية وسيلة ؟

د ـ لماذا اقتصرت الحسابات على السكان الذكور ؟ وقد سبق لنـا أن رأينا ما تساهم به المرأة من مساهمة كبيرة في الأشغال الزراعية .

وهناك ملاحظات أخرى يمكن إبداؤها بهذا الخصوص . بيد أننا ، ونحن نبدي هذه التحفظات ، نلاحظ أن مردود الفرد في بلاد كمصر والعراق وسوريا وتركيا ، أدنى بكثير مما هو عليه في البلاد المتقدمة . والسبب في ذلك راجع ، في نسبة عالية منه ، إلى وسائل الإنتـاج والى الأساليب الزراعية . ولو تضمن الجدول السابق اليمن ، لكانت دون مستوى البلاد العربية الواردة فيه .

على اننا اذا نظرنا الى المردود من حيث المساحة ، بالنسبة لبعض الزراعات كالحبوب والقطن مثلاً ، فإننا نرى ، دون أن نتمكن من البرهان على ذلك بالأرقام ، أن مردود اليمن سيكون حسناً بالجملة ، وسيكون في مستوى مردود مصر إن لم يكن أعلى ، بسبب ما في اليمن من وسائل للري ، هي بدائية غـير أنها متطورة نوعاً ما ، أضف إلى ذلك درجة الخصوبة ، التي هي أعلى من درجة خصوبة وادي النيل .

وفيما يلي جدول ، لمردود المساحة في بعض البلاد العربية ، حسب ما جاء في الإحصائية الدولية لمنظمة التغذية والزراعة .

الجدول رقم ٢٠

المردود الزراعي لسنة ١٩٥٤ (بالقناطير في الهكتار الواحد)

مواد	مصر	العراق	سوريا
قمح	٢٢و٩	٨و٣	٧و٢
شعير	٢٢و٧	٧و٧	٨و٧
أرز	٤٣و٧	١١و٧	—
قطن	٦١و٠	٢٦و٠	٥٢و٠

وبالرغم من أن مردود المساحة في مصر ، التي هي بلد الزراعات السقوية ، هو مردود متوسط الارتفاع (نجده في مستوى بعض البـــلاد المتقدمة بالنسبة لزراعة الأرز مثلاً) ، فإنه يظل دون المردود المنتظر من هذا النموذج للزراعة ، فيما يرجع للقمح والشعير خاصة .

ومن عواقب سوء الوسائل التي يعتمد عليها الفلاح اليمني والشروط المفروضة عليه ، نجد هذا الافراط في تبذير القوة الانتاجية للانسان ، وتلك من مميزات الزراعة اليمنية . وبعبارة أخرى ، انـــه تبذير فريد من نوعـــه ، لقوى كانت تعطي أضخم إنتاج ، لو أحسن استعمالها . وهذه العاقبة تؤدي بالتالي الى إنتاجية منخفضة لدى الفلاح ، والى تدهور مستوى معيشته تدهوراً مستمراً .

ان ما يخالجنا من انطباع بالوفرة الزراعية ، ونحن نحلق في سمـــاء « اليمن الخضراء » ، سرعان ما يتبدد بمجرد محاولة التعرف الأولي على الواقع اليمني .

٢ – النقص الكمّي

إن مثل هذا الضعف في الانتاجية ، لن يؤدي إلا الى نقص في الكم ، في بلد تنعدم فيه مجهودات استصلاح اراض جديدة من جهة ، ويتكاثر سكانه بشكل هائل من جهة أخرى .

إن الزراعة اليمنية ، كما سنرى ذلك خلال الفصول التالية ، هي زراعة خاصة بالمنتوجات المعيشية ،غايتها بالدرجة الاولى إرضاء حاجة الاستهلاك المحلي ، فعناية اقتصادها الزراعي هي عناية خاصة بتلبية حاجات السكان . وقد سبق بنا أن رأينا ان النصيب الغذائي للفرد اليمني ، لا يتعدى ما هو ضروري لاستمراره في الحياة ، أضف الى ذلك عجز الانتاج الزراعي المحلي عجزاً متزايداً عن إرضاء الحاجات الغذائية ، لدرجة أصبح معها اليمن ، الذي هو بلد زراعي عن جدارة ، مجبراً على استيراد بعض مواد التغذية لسد حاجته ، خصوصاً بعد الجفاف الذي زاد من خطورة الوضعية خلال السنوات الاخيرة .

ويوضح لنا الجدولان ٢١ و ٢٢ واردات اليمن من بعض المواد الغذائية . وقد اخترنا عن قصد المواد التالية : القمح ، الأرز ، الدقيق والقطاني . وتلك هي المنتوجات التقليدية للزراعة اليمنية :

الجدول رقم ٢١

واردات اليمن المباشرة من القمح برسم مساعدات أو اتفاقيات ثنائية
(المقادير بالطن المتري)

البلاد المصدرة	١٩٥٩	١٩٦٠	١٩٦١
الولايات المتحدة	٢٨,٠٠٠	١٠,٠٠٠	٧,٠٠٠
الاتحاد السوفياتي	١٠,٠٠٠	—	—
الصين الشعبية	١٠,٠٠٠	—	—
المجموع	٤٨,٠٠٠	١٠,٠٠٠	٧,٠٠٠

الجدول رقم ٢٢

واردات عن طريق عدن (برسم صفقات تجاريـة)
(المقادير بالطن المتري)

مواد	١٩٥٧	١٩٥٨	١٩٥٩	١٩٦٠	١٩٦٢
قمح	—	٥٧٨	١٠٣٥	٨٥٤	٣٥٠٠
أرز	٩٦٨	١٨٢٠	٢٣٣٩	١٥٠١	١٤٩١
دقيق	٢٦٣٢	٤٤٥٧	٥٦٣٨	٣٧٤٦	٤٩٦٠
قطاني	٥	١١٩	٦١٤٥	٢٤٥	٩

ونشير هنا الى أن اليمن كانت تصدر القطاني الى عـدن . وفيما يلي صادرات بعض السنوات (بالطن المتري) :

١٩٥٧	٣١٠٠ طن
١٩٥٨	١٦٧٦ طن
١٩٥٩	٤٩٨ طن
١٩٦٠	١١١٢ طن
١٩٦١	١٧٦ طن

وقد أوردنا هذه الاشارة كي نوضح ان اليمن استورد القطاني في سنة ١٩٥٧ للمرة الأولى ، وبالرغم من أن وارداته منها كانت ضئيلة الحجم ، غير أن الحدث في حد ذاته يشكل ظاهرة جديـدة . على أنـــه لو توفرت العملة الصعبة لدى حكومة اليمن لكان حجم واردات القطاني أعلى مما هو وارد في الجدول . ولا جدال في أن سنوات الجفاف الأخيرة (١٩٥٨ – ٥٩ ثم ١٩٦٠) وما خلفته من أضرار في ناحية تهامة على الخصوص ، كانت عاملاً على هذه الوضعية ، غير ان

تلك السنوات أثبتت ان اليمن يعيش يومه دونما إمكانيات لتوفير احتياطي من المواد الغذائية .

لقد عرفت اليمن أكثر من مرة في الماضي ، سنوات متتالية من الجفاف ، تسببت في مجاعات ، فتكت بقسم هائل من السكان ، ودفعت بهم إلى الهجرة . ونجد المساعدات الدولية ، في الظروف الراهنة ، تلعب دور المسكّن لتخفيف الصعوبات الأولى ، غير أن حلولها لمشاكل النقص الزراعي ليست سوى حلول آنية .

إن الحلول الحقيقة ، هي التي يجب استخراجها في عين المكان ، وهذا ما يقتضي بالضرورة إلغاء العوامل التي سبق لنا تحليلها، والتي تعوق تطور الانتاج الزراعي .

إننا نرى أنه حتى لو لم تكن هناك سنوات جدب لانفضح أمر عدم الكفاية الزراعية باليمن . وبطبيعة الحال ، فإن حجم الاستيراد سيكون أقل في هذه الحالة ، لكن النقص الكمّي ، دون أن نتعرض هنا للنقص الكيفي ، سيصبح مشكلة تتفاقم خطورتها يوماً عن يوم، وتشتد هذه الخطورة بقدر ما يتسع نطاق الاشغال الجديدة الجارية باليمن — خاصة أشغال البنيات التحتية الجارية وفق الاتفاقات الثنائية مع الاتحاد السوفياتي والصين الشعبية والولايات المتحدة — فيما إذا لم يرافق هذا الاتساع تطور في الميدان الزراعي .

٣ — انجراف الارض وإنهاك طاقة التربة

تصاب التربة بالإنهاك والانهيار بفعل العوامل الطبيعية (الانجراف) ، أو نتيجة ما يلحقه الإنسان أو الحيوان بها من أضرار ، إذ سرعان ما يتلاشى الطمي[1] الذي يغطي سطح الأرض نتيجة ما يصيبها من انجراف (الانجراف المائي : الجداول والأمطار الغزيرة ، أو الانجراف الناتج من شدة الرياح) ،

---

١ — مقابل لفظ limons وهو عبارة عن مواد ترابية وعضوية حملتها المياه العكرة فترسبت على سطح الأرض . (المعرب)

وخاصة في بلاد يطول جفافها كاليمن . ويساعد على الإنهاك والانهيار ، اقتلاع الأشجار ، وبعض الطرق في فلح الأرض . وقد جاء في تقرير أنجزته هيئة الأمم المتحدة حول الانجراف ببلاد الشرق الأوسط :

« يشتد تعرض التربة في بلاد الشرق الأوسط الى الانجراف ، ولا تحول دونه ودون فتكه بالتربة وسائل تذكر . ويصل الأمر في بعض الحالات القصوى إلى تجريد هضبة كاملة من التراب ، بحيث يصبح ظهرها عبارة عن صخور جرداء . وطيلة القرون ، كان الإنسان والحيوان إلى جانب الطبيعة في تخريبها للتربة[1] » .

إن هذه الملاحظات مقبولة بالنسبة لليمن ، حتى ولو لم تكن هذه الاخيرة معنية بها من الناحية النوعية . على أنه من الممكن ، ومن المحتمل ، أن يكون الانجراف أقل خطراً في اليمن منه في بقية بلاد الشرق الاوسط ، لما تشكله المدرجات ، وأشجار الفاكهة والبن من وقاية ضد خطره .

بيد ان التربة في بعض مناطق اليمن ، لا زالت عرضة لأخطار الانجراف ، ولا زال هذا يودي بالكثير من الأراضي القابلة للزراعة . وقد نشر المعهد الجيولوجي التابع لجامعة لوفان مذكرة للسيد ف غوكنز [2] ، الذي كان على رأس بعثة هيئة الامم المتحدة الى اليمن ، والذي قام بتحقيق في منطقة جبل رامد (لواء صعدة) . وقد جاء في هذه المذكرة :

« لقد أودى الانجراف بقسم هام من التربة الصالحة باليمن » .

ونجد بالصفحة ١٧٠ من هذا التقرير ، وحول ناحية مأرب (لواء صنعاء) :

« وهذه الأراضي مغطاة بطبقة سميكة من الطمي ، وهي حالياً عرضة لانجراف سببه شدة الرياح » . ثم يضيف التقرير : «إن هذا يدل على أن النباتات كانت أوفر في يمن أمس منها في يمن اليوم ، فالبلاد حالياً فقيرة في الغابات » .

---

١ — منظمة الأمم المتحدة : التقرير النهائي للبعثة الاقتصادية والدراسية للشرق الأدنى — القسم الثاني ، ص ٣ و ٤ (نيويورك ، ١٩٤٩) .

٢ — ف . غوكنز : دراسات حول جيولوجية اليمن (المكتبة الجامعية — لوفان) .

إن اقتلاع الأشجار بقصد استعمالها للوقود من جهـــة ، ورعي المواشي في الأماكن المشجرة من جهـة أخرى هما دليل على وجود مشكلة تشجير باليمن . وبقصد مواجهة هذه الوضعية جرى غرس بعض أشجار جوز الهند (جلبت من جيبوتي) ، وبعض أشجار الزيتون (المجلوبة من لبنان) وقد زرعت خاصة في وادي ريمـة . ولكن لا زالت هذه التجارب في طور المحاولات . ومن اللازم مضاعفة التشجير وتطويره وتنظيم المراعي .

* * *

الفصل الخامس

الانتاج الزّراعي - تربيَة الماشِيَة - صَيدُ السمَك

ليس من قبيل العبث أن نتحدث عن الغاية من الإنتاج قبل التعرض الى الانتاج الزراعي وتربية الماشية ومنتوجات البحر . وقد سبق لنا أن كررنا القول ، بأن اقتصاد اليمن اقتصاد معاشي ، أو اقتصاد للاستهلاك الذاتي .

أ - الاستهلاك الذاتي وغاية الانتاج

على أي مبدأ ينبغي الاعتماد في دراسة الاقتصاد اليمني ؟ هل يمكن اعتباره اقتصاد اكتفاء غايته النهائية هي الاستهلاك الذاتي ؟ أو هل هو اقتصاد موجه للسوق تباع فيه البضائع ، بعد استثناء قسم منها ، مقابل العملة ؟ ثم ماذا نعنية بالاستهلاك الذاتي ؟ وهل هو استهلاك ذاتي في إطار المستثمرين أو في إطار السكان عامة ؟ .

إن إيجاد أجوبة لهذه الاسئلة ، ليس بالأمر الميسور ، كما قد يبدو للوهلة الاولى ، بيد أننا سنحاول الإجابة عنها في حدود الإمكان .

يعني نظام الاكتفاء بالتعريف ، وضعية بلد تكفيه منتوجاته الاقتصادية

كفاية ذاتية [1] أي Self - Suffèciency حسب التعبير الانكليزي . ويكون هذا النظام في إطار اقتصاد مرحلة ما قبل المرحلة الرأسمالية ، التي يكون الانتاج موجهاً فيها الى الاستهلاك الذاتي الشامل والمباشر، والتي تنعدم فيها السوق كواسطة للرواج .

بينما في اقتصاد السوق ، تروج غالبية البضائع العظمى في السوق ، ويكون الدور الحاسم في الرواج للنقد . وليس اقتصاد اليمن من النوع الاول ، كما انه ليس من النوع الثاني ، بل هو اقتصاد جامع للنوعين معاً . فالبلاد لا زالت تعيش ، من جهة ، شروطاً تاريخية إقطاعية وما قبل الرأسمالية ، الأمر الذي يجعلنا نرى بوضوح وضعيته كالاكتفاء . ومن جهة أخرى تلعب السوق دوراً لا يستهان به في الاقتصاد اليمني ، وهي سوق ضيقة ومحدودة وغير خاضعة للقياس بالمعنى الاقتصادي .

فالاقتصاد اليمني ، ليس « اقتصاداً مغلقاً » ، ولا « اقتصاد احتياج » اللذين هما نتيجة البحث المباشر عن إرضاء الحاجة دونما تبادل للبضائع إلا بشكل استثنائي : ولا هو بطبيعة الحال ، اقتصاد رأسمالي غايته الأساسية ، هي السوق ، وبالتالي التبادل النقدي .

والآن ، وبعد هذه المقدمة ، يجب علينا أن نحدد مبدأ الاستهلاك الذاتي . إننا لا نعطي لهذا اللفظ معناه الضيق ، أي أننا لا نعني به قيام المنتج باستهلاك بضاعته بغض الطرف عن مجموع الانتاج الزراعي . والمعنى الذي نقصد اليه من استعمال هذا اللفظ ، هو استهلاك المنتوجات المحلية في مجموع البلاد ، دونما التصدير لقسم هام منها الى الخارج . وبعبارة أخرى ، فإن الإنتاج اليمني موجه بصفة رئيسية الى إرضاء حاجات السكان ، ولا تشكل السوق الخارجية عنصراً أساسياً فيه ، الا بالنسبة للبن والجلود . وهما بضاعتان لا تشكلان الا قسماً ضئيلاً بالنسبة لمجموع الإنتاج .

---

١ – قاموس العلوم الاقتصادية (المنشور باشراف جان روموف – باريس ١٩٥٦).
وموسوعة لاروس ط. ١٩٦٠ .

ان النشاط الزراعي ليس خارجـــاً كله عن إطار السوق . فالمستثمرون يحتفظون بالقسط الوافر مما أنتجوه ، ويوجهون الباقي الى السوق لا لمجرد المقايضة (تبادل البضائع) ،بل بقصد الحصول كذلك على المال ، الذي هم في حاجة اليه ، لدفع ما عليهم من أقساط مزارعة لملاك الأرض ،ولتسديد الضرائب وخاصة ديون المرابين . وهذا لا يعني بطبيعة الحال ان كل الإنتاج الزراعي ، يمر بالضرورة عن طريق السوق ، وأن المبادلات تجري وجوبـــاً بواسطة النقد ، لأن كمية النقد الرائجة جد محدودة ، ولا تتيح دورة اقتصادية كهذه .

إننا نجد ظاهرة الاستهلاك الذاتي حتى في البلاد ، التي بلغت شأناً من التطور الصناعي ، والتي أصبح اقتصادها في مجموعه خاضعـــاً للقوانين الرأسمالية . ففي فرنسا مثلاً يستهلك المنتجون الزراعيون ربع المنتوج الزراعي النهائي [1] .

ولكي نختصر الظواهر الموصوفة أعلاه ، نقول :

١ – تدخل السوق في التنظيم الاقتصادي اليمني بالرغم من أنه يظل اقتصاد اكتفاء .

٢ – فيما يرجع للاستهلاك الذاتي في إطار المستثمر الزراعي يوجد النظامان : اقتطاع جزء من الإنتاج للاستهلاك المبـاشر ، وترويج البضاعة بواسطة السوق . غير أن ظاهرة الاستهلاك الذاتي تظل بالغة الاهميـــة في مستوى الاقتصاد العام للبلاد .

إن اصطلاح « الاقتصاد المعاشي » كما عرّفه الأستاذ بيـــير جورج في كتابه حول الجغرافية الزراعية [2] ينـــاسب الاقتصاد اليمني من حيث هو اقتصاد

---

١ – اندريه بياتيه : إحصاءات وملاحظات اقتصادية (الجزء الأول والثـاني منشورات P . U . F ، ١٩٦١) واندريه دوكومبيير ؛ الاستهـــلاك الذاتي في الزراعة الفرنسية (منشورات Armand Colin ، باريس ١٩٥٢) .

٢ – بعد أن عرف الاستاذ م. جورج معنى « الاقتصاد المعاشي » قـــال بأن « الزراعة المعيشية هي تلك التي تخصص ما يزيد على ثلثي الأراضي والعمل لانتاج المواد التي يجري استهلاكها ذاتياً » راجع في ذلك : الجغرافية الريفية Precis de Georaphie rurale (منشورات P . U . F ، باريس ١٩٦٣) .

استهلاك ذاتي شامل ، بالشكل الذي حددناه به آنفاً .

أما فيما يرجع للخاصة التي تميز هـــذا الاقتصاد بصفة أساسية ، فقد توفق الاستاذ جورج في تحديدها بأنها « ... هي سوء استعمال إمكانيات الانتـــاج ، وضياع الطاقة الكامنة ومنابعها [1] » .

ب – إنتاج وإحصائيات

لا بد من إبداء ملاحظات خاصة ، قبل وضع جداول ، أو على الأصح قبـل تقديم معلومات جزئية عن الإنتاج الزراعي وتربية الماشية .

إن جميع الاقتصاديين والخبراء في الشئون الزراعية ، يـلاقون على العموم ، صعوبات في طريق إنجاز إحصائيات متعلقة بالزراعة ، والأمر بعكس ذلك في الميدان الصناعي ، الذي هو أكثر تنظيماً ، وأكثر وفرة في الوسائل ، ومع ذلك ، وحتى في البلاد المتقدمة ، فإنه لا تـتم إحصائيات مضبوطة ومدققة في هذا القطاع الأخير إلا بصعوبة .

لقد حدث دون شك تقدم كبير ضمن هـــذه البلاد في هذا الاتجاه ، لكن تشتيت الإنتاج والمبادلات وكذا ظاهرة الاستهلاك الذاتي من طرف المستثمر ، ستظل تشكل عراقيـــل هائلة في طريق القيام بتجميع سليم للأرقام . إن الإحصائيات التي تعترضها صعوبات جمة في البـــلاد المتقدمة ، مع أن هذه البلاد لديها إدارات مختصة في هذا الموضوع ، تظل مشكلة غير ممكنة الحل في البـلاد المتخلفة ، وخاصة تلك التي تعيش في شروط فنية وإدارية بدائية كاليمن . إن القاعدة العامة المطلقة فيها هي انعدام الإحصائيات . فما من نشر للأرقام ، بل وما من مجرد إيداع للأرقام في أراشيف الإدارات ، حتى لم يظل أمامنا والحالة هـــذه ، سوى اللجوء إلى السجلات العامة للضرائب ، التي قد نخرج من تقليب صفحاتها بفكرة عامة ، على أن تلك السجلات تفيض بالمغالطات والأخطاء نتيجة الرشوة ولنقص الكفاءة الادارية . غير أن كل محاولاتنـــا للحصول على هاته

---

١ – نفس المصدر ، صفحة ٢٠١ .

السجلات لم تسفر عن نتيجة ، لا بسبب معارضة المسئولين في اطلاعنا عليها – بالعكس ، فقد وضع وزير المالية في الجمهورية اليمنية رهن إشارتنا كل ما لديه من وثائق – بل لأن السجلات التي كانت هدف محاولاتنا ، لم تكن موجودة على فرض أنها وجدت حقيقة في يوم من الأيام .

إننا غالباً ما نصادف العجز الإداري في بعض البلاد المتخلفة (ألا يمكن اعتباره مقياساً للتخلف ؟) ولكننا نعثر بها على بعض المعطيات الأساسية . أما في اليمن ، فإن الأمر أدهى من العجز . إنه انعدام وجود الجهاز الإداري نفسه، وهذا ما يجعل حل المشكلة أكثر استحالة .

وفي وضعية كهذه ، فإن التحقيقات الاستقصائية وحدها ، هي التي قد تحل نوعاً ما مشكل الإحصائيات الأساسية ، وهذا ما سنتطرق إليه فيما يلي .

إن ما سنورده من أرقام ، هو على العموم ، تقديرات إجمالية ، استقيناها من مجرد تصريحات شخصية ، وهي تتيح لنا فكرة عامة على كل حال . ولم تتعرض حوليات منظمة التغذية والزراعة ، ولا حوليات هيئة الأمم المتحدة في جداولها المتعلقة بالانتاج لليمن الا في قليل نادر ، بسبب انعدام إمكانية التقدير .

وهناك نقطة أخيرة تجدر الإشارة اليها . ففي اليمن كبقية البلاد المتخلفة ، يشكل الاستهلاك الذاتي عاملاً هاماً من المستحيل تقديره ، وكبار الملاك أنفسهم وهم المتمسكون بالعادات القبلية ، يستهلكون قسطاً وافراً من المحصول ، ويقايضون به ، كما يقدمون هبات من الحبوب أو من المواد الأخرى . إن كل هذه العوامل يجب أن تكون حاضرة في الأذهان عند اختبار الأرقام الواردة في الصفحات التالية .

أولاً — المنتوجات الأساسية

أ – المنتوجات المعيشية

سنعطي في البدء نظرة عن الإنتاج الكلي للمواد المعيشية ، لندخل بعد ذلك

في تفاصيل بعض تلك المواد . وقد قامت عدة مصالح اقتصادية ، تابعة للهيئات التمثيلية الأجنبية المقيمة في تعز بوضع تقديرات تمكنا من جمعها وتمحيصها، وهي التي أتاحت لنا وضع الجدول التالي :

الجدول رقم ٢٣

المنتوجات الغذائية الأساسية للزراعة اليمنية

(بآلاف الاطنان)

المواد	١٩٥٣ – ١٩٥٤	١٩٥٧ – ١٩٥٨	١٩٥٨ – ١٩٥٩	١٩٥٩ – ١٩٦٠	١٩٦٠ – ١٩٦١	١٩٦١ – ١٩٦٢
ذرة	٧٥٠[١]	٧٥٠	٦٠٠	٥٥٠	٥٥٠	٥٥٠
قمح	١٥	٢٠	١٠	١٠	١٠	١٠
شعير	٢	٢	١	١	١	١
ذرة صفراء	١٥	٢٠	١٥	١٥	٢٠	١٥
فول جلبان	٥٠	٥٥	٤٠	٣٨	٣٥	٣٨
بطاطس	٤٠	٤٥	٣٥	٣٥	٣٥	٤٠
المجموع	٨٧٢	٨٩٢	٧٠١	٦٤٩	٦٥١	٦٥٤

إنه مهما تكن عرضية الجدول السابق ، وعلى فرض أن التقديرات بالنسبة للسنوات المتعاقبة أخذت على نفس الأساس ، فإنه يوضح انخفاضاً مريعاً في إنتاج الحبوب ، وذلك ما أدّى الى شرائها بكميات وافرة من الخارج ، وقد سبق لنا الحديث عن ذلك .

لقد انخفض إنتاج الحبوب من ٧٥٠,٠٠٠ طن إلى ٥٧٦,٠٠٠ طن أي بنسبة ٢٤٪ . ولم يكن هذا الانخفاض طارئاً بشكل عرضي، لأنه منذ ١٩٥٨ – ١٩٥٩ فقد إنتاج الحبوب مستواه ، الذي كان عليه في سنة ١٩٥٧ – ١٩٥٨. وحتى إذا أخذنا بعيني الاعتبار سوء الأحوال الجوية ، وما كان لها من دور في هـــذا

١ – تصل التقديرات الحكومية الى مليون ، وهو تقدير نجده مبالغاً فيه .

الانخفاض ، فإنها ليست كافية وحدها لتفسيره .

فماذا يمثل هذا الانتاج بالنسبة لبلاد الشرق الأدنى العربي وما هي أهميته ؟ وللإجابة على هذا السؤال ، نورد الجدول التالي ، الذي قد نخرج منه بفكرة متوسطة التحديد من شأنها أن تضع اليمن في قرينتها بالنسبة للبلاد العربية :

الجدول رقم ٢٤

إنتاج الحبوب في البلاد العربية

(بآلاف الأطنان)

البلاد	(معدل) ١٩٥٢ — ١٩٥٤[1] ١٩٥٢ — ١٩٥٣	١٩٥٨ — ١٩٥٩	١٩٥٩ — ١٩٦٠	١٩٦٠ — ١٩٦١
الجمهورية العربية المتحدة[2]	٤١٠٣	٤٩٣٠	٥٢٥٠	٥٣٧٦
المغرب	٢٧٢٨	٣٣٩٣	٢٥٩٠	٢٧٢٧
الجزائر	١٩٦١	١٩٨٧	١٨١٠	٢٤٢٦
العراق	١٤١٦	١٨٨٦	١٤٩٦	١٥٢٧
سوريا	١١٩٨	٨٥٨	٩١٠	٧٥١
السودان	٨١٧	١٣٦٤	١٣٦٤	١٣٦٤
اليمن	٧٨٢	٦٢٦	٥٧٦	٥٨١
تونس	٦٨٩	٨٢٧	٧٧٢	٦٠٩
الأردن	١٩٤	٨٩	١٣٦	٦٠
لبنان	١٠١	٨٦	١٠٦	٦٨
المجموع	١٣٬٩٨٩	١٦٬٠٤٦	١٥٬٠٦٤	١٥٬٤٨٩

١ — بالنسبة لليمن : معدل ١٩٥٢ — ١٩٥٤ وللبلاد العربية الأخرى ١٩٥٢ — ١٩٥٣ (العربية السعودية غير موجودة بالجدول لأن إنتاجها الزراعي منعدم عملياً).

٢ — مصر فقط .

وقبل التعليق على الجدول يجدر بنا أن نورد الملاحظات الأولية التالية :

– يجب ألا يغيب عن الذهن ان أطنان الحبوب المجموعة الى بعضها هنـا ليست لها جميعها نفس الأهمية الغذائية . فالقمح مثلاً أهم من الذرة . بيد أنـه لم يكن من السهل التمييز بين أصناف الحبوب . وعلى كل حال ، فالمهم هنا هو أن الحبوب بأصنافها (تلك التي تسمى ثانوية في أوروبا) تشكل العنصر الأساسي في تغذية الإنسان، وبالامكان إهمال القسط الذي يستهلكه الحيوان منها .

إن الزيادة والنقص (بين ٥ الى ١٠٪ وأحياناً أكثر) في الريف أمر شائع ، ولزيادة التحديد نورد جدولاً بالنسب المئوية لما ينتجه كل بلد عربي من الحبوب بالنسبة للانتاج الكلي لمجموع البلاد العربية .

الجدول رقم ٢٥

النسبة المئوية لإنتاج البلاد العربية من الحبوب

البلاد	١٩٥٢ – ٥٣	١٩٥٨ – ٥٩	١٩٥٩ – ٦٠	١٩٦٠ – ٦١
الجمهورية العربية المتحدة	٢٩٫٣	٣٠٫٧	٣٤٫٩	٣٤٫٧
المغرب	١٩٫٥	٢١٫٢	١٧٫٢	١٧٫٦
الجزائر	١٤	١٢٫٤	١٢٫١	١٥٫٧
العراق	١٠٫١	١١٫٨	١٠	٩٫٩
سوريا	٨٫٧	٥٫٤	٦٫١	٤٫٨
السودان	٥٫٨	٨٫٥	٩٫١	٨٫٨
اليمن	٥٫٦	٣٫٩	٣٫٨	٣٫٨
تونس	٤٫٩	٥٫١	٥٫٢	٣٫٩
الأردن	١٫٤	٠٫٥	٠٫٩	٠٫٤
لبنان	٠٫٧	٠٫٥	٠٫٧	٠٫٤
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

ينتج عن هذا الجدول ان انخفاض إنتاج اليمن ، لا يقف عند حد الانخفاض المستمر من حيث مقادير الإنتاج ، بل ليتعدى ذلك الى ان الانخفاض مستمر أيضاً في نسبته المئوية من الإنتاج الكلي للحبوب في البلاد العربية . فهذه النسبة تنخفض من ٦و٥٪ الى ٨و٣٪ وذلك يعني من حيث النقط — ١و٨ ، فنسبة اليمن هي أحط نسبة، تتلوها مباشرة سوريا (نقط — ٩و٣) ثم تأتي تونس في المرتبة الثالثة ، بينما تحصل البلاد الأخرى تقدماً بطيئاً ولكنه مستمر ، وخصوصاً الجمهورية العربية المتحدة (+ ٤و٥) والسودان (+٣) — لقد استثنينا الاردن ولبنان لضعف إنتاجها — .

وسيكون مفيداً بالنسبة لليمن ، لو تمكنا من وضع أرقام استدلالية للانتاج الزراعي ، وكذا أرقاماً استدلالية للفرد من سكانها ، غير أن هذا الحساب غير ممكن للأسباب الآنف ذكرها . وسنكتفي بما قدم من أرقام استدلالية لمجموع الشرق الأوسط (الجدول لا يتضمن اليمن بسبب عدم معرفة مقدار إنتاجها وكذا عدم معرفة عدد سكانها) .

الجدول رقم (٢٥ مكرر)

الأرقام الاستدلالية للانتاج الزراعي والغذائي بالنسبة للفرد الواحد وبالنسبة لنفس المادة

(معدل ١٩٥٢ — ٥٣ = ١٠٠)

الأرقام الاستدلالية	١٩٤٨ —٥٢	١٩٥٢ —٥٣	١٩٥٤ —٥٥	١٩٥٥ —٥٦	١٩٥٦ —٥٧	١٩٥٧ —٥٨	١٩٥٨ —٥٩	١٩٥٩ —٦٠
الرقم الاستدلالي للمواد الغذائية	٨٤	١٠٠	٩٧	١٠٠	١٠٩	١١٢	١١٥	١١٤
الرقم الاستدلالي بالنسبة للفرد الواحد	٩١	١٠٠	٩٧	٩٨	١٠٥	١٠٥	١٠٥	١٠٣

وقد استقينا الأرقـام الواردة في هذا الجـدول من نشرة منظمة التغذية والزراعة حول الوضعية العالمية للتغذية والزراعة خلال سنة ١٩٦٠، وقد نشرت الدراسة بمدينة روما سنة ١٩٦١ .

إن هذه الأرقام الاستدلالية ، تشير إلى ارتفاع محسوس (من ١٠٠ إلى ١١٤) بالنسبة للمواد الغذائية من حيث إنتاجها ، كما تشير إلى بعض التزايد في مجـال الرقم الاستدلالي للفرد الواحـد (من ١٠٠ الى ١٠٣ فقط) . وليس هناك شك في أن هذه الأرقـام الاستدلالية (التي هي ضعيفة مع ذلك) ستكون أكثر انخفاضاً فيما لو وضعت بخصوص اليمن .

١ — الحبوب .

تمثل الحبوب المنتوجات الزراعية الأولى باليمن ، ومن بين هذه الحبوب ، كالقمح والشعير والأرز ، تحتل الذرة والدخن المرتبة الأولى .

إن زراعة الذرة منتشرة في جميع نواحي البلاد ، وحتى في المناطق التي يتعدى ارتفاعها ٣٠٠٠ م عن سطح البحر . وتوجد منها ضروب وأنواع شتى . الذرة البيضاء والحمراء والصفراء والبنية والليمونية اللون . وجرى تقدير ما تستغرقه زراعتها من مساحة الأراضي المخصصة للحبوب بـ ٩٠٪ . إنها زراعة لا تتطلب الماء الكثير (٢٥٠مم)، فهي بالتالي تزرع بعلية في الغالب ، باستثنـاء المناطق التي لا تسقط فيها الأمطار بكثرة حيث تجري زراعتها زراعة سقوية . وتعطي بذرة الذرة محصولين ، وأحيـاناً ثلاثة (كما هو الحال في ناحية إب) .

إن مردود هكتار من الذرة ، يختلف باختلاف المنطقة الجغرافية وطبيعة التربة ، وعلى كل حال ، فقد قدرت منظمة التغذية والزراعة معـدل المردود السنوي لمجموع النواحي كما يلي :

— ١٥ قنطاراً في الهكتار في الزراعية البعلية او الجافة .
— ٢٥ قنطاراً في الهكتار في الزراعة السقوية .

الدخن : يزرع على الخصوص في منطقة تهامة ، ولا يتعدى مـا يتطلبه من

ماء ١٥٠ مم .

القمح والشعير : تزرع منها عدة أصناف في النجود العليا ، ولكن مردود الهكتار في زراعتها شديد الضعف .

الذرة الصفراء : تزرع في منطقة الهضاب المتوسطة ومردودها جيد .

الارز : الذي يستهلكه سكان المدن وخاصة العائلات الميسورة ، ولا يزرع إلا على مساحة صغيرة جداً . ولسنا نعرف بالضبط مقدار ما ينتجه اليمن من أرز ، غير أن المقدار هو دون الطلب ، وهذا هو السبب في استيراده المتزايد . وتتوفر ناحية بتنه على امكانية توسيع المساحة المزروعة أرزاً .

٢ – القطاني

تزرع منها عدة أنواع : الفول والعدس والجلبان والحمص والفاصولياء (اللوبياء) وفول الصويا الخ ، ويتجه إنتاجها بالدرجة الأولى للاستهلاك الداخلي ، ويصدر بعض منها الى عدن والعربية السعودية .

٣ – الخضر

ان زراعة الخضر غير موجودة على شكل استثمارات تزود السوق ، بسبب ضيق إطار الاستهلاك ، ما عدا البقل (الفجل) الذي يستهلكه اليمنيون بكثرة . ولا يستثنى نسبياً من هذه القاعدة الا سكان مدينتي صنعاء وتعز . هذا ونجد اليمن تنتج الطماطم والبصل والجزر والفلفل وخضار السلاطة وبعض الخضر الأخرى .

وكان أهم انتاج للخضر ، هو ٤٠٫٠٠٠ طن من البطاطس في سنة ١٩٦١ – ١٩٦٢ .

٤ – الفواكه

إن الشروط المناخية باليمن تساعد على نمو أشجار الفاكهة المدارية، وفواكه

البلاد المعتدلة. ففي تهامة (الجروبة، الخوخة، هيس ، زبيد الخ . .) نجد النخيل والموز والباباي والبنجر و (المنجة) . وابتداء من ارتفاع ٢٠٠ الى ١٥٠٠ م عن سطح البحر ، نجد الرمان والبرتقال والليمون والتين والتفاح والعنب والخوخ والكمثرى واللوز ، الى جانب فواكه أخرى متعددة ، ولن نكون مغالين اذا قلنا بأن اليمن ، يتمتع بوضعية ممتازة في هذا المجال .

والفلاح اليمني يجيد تقليدياً زراعة أشجار الفاكهة .

إنه ليس بامكاننا أن نعطي رقماً عن مجموع هذا القطاع . . وإنتاج الفاكهة لن يكون ذا أهمية من الناحية الكمية ، باستثناء إنتاج العنب والتمور . وهو موجه الى الاستهلاك المحلي . وهناك مدن أكثر امتيازاً من غيرها من حيث الاستهلاك (صنعاء ، تعز ، إب ، الحديدة) . إن صعوبة المواصلات ، وارتفاع تكاليفها ، وانعدام وسائل التبريد ، تقف عائقاً بوجه تسويق الفواكه باليمن .

إن الفاكهتين اللتين تستلزمان مزيداً من الحديث ، همـا التمور والعنب . فاليمن تضم الكثير من غابات النخيل ، في تهامة على الخصوص . فالى الجنوب من خوخة نجد غابات يقدر عـدد نخيلها من ٢٠٠,٠٠٠ الى ٢٥٠,٠٠٠ وحـدة . ونخيل قطعة الأرض الواحدة في هذه المنطقة يصل إلى ١٠٠ وحدة ، في حين تكثر كذلك قطع الأرض الكثيرة التي يفوق عدد نخلها ٦٠٠٠ نخلة . وتمـور اليمن أنواع ، فيهـا المناصف والوبان والطبيقي والعريقي والكدري والمشتوم والماجني الخ . .

أما زراعة الكروم فانها متطورة في عدة نواحي (صنعاء ، إب ، ذمار ، صعدة ، تعز) ، وهي تنتج أربعين صنفاً من أصناف العنب ، يمكن مقارنـة بعضها بأجود ما تنتجه كروم أوروبا وأمريكا ، ويجري القطاف دون توقف في فترة ما بين شهر جوي (تموز) ، إلى شهر أكتوبر (تشرين الأول) . واليمنيون يستهلكون العنب طرياً ومجففاً ، ويصدرون من المجفف الى العربية السعودية وعدن ، وإلى بلاد أخرى مجاورة . أما التخمير فإنه محرم وممنوع ، وإن كانت صناعة الخمور تجري سرياً ، كما في قرى ضاحية صنعاء مثلاً .

ب – المنتوجات المصدرة والمنتوجات الصناعية

١ – البن

إن البن اليمني المسمى مخا شهير عن جدارة بنوعه ونكهته ، وتتطلب زراعة شجيرة البن التي هي من فصيلة « أرابيـــكا »[1] تربة خصبة وطقساً طرياً ، ورياً وافراً ، وعناية فائقة . وتجري زراعتها في المدرجات ، وعلى ارتفـــاع ١٢٠٠ الى ٢٢٥٠ م عن سطح البحر في الاراضي السقوية . وحسب رأي السيد بيير سيلفاين[2] الخبير العالمي في البن ، فإن ما يميز القهوة اليمنية عن غيرها ، يمكن اختصاره في ثلاث نقاط :

أ – إن اليمن هي البلد الوحيد في العـــالم ، الذي يزرع البن في المدرجات ، وكان قد أبدى هذه الملاحظة قبله جان دولاروك الذي زار « العربية السعيدة » سنة ١٧١٦ .

ب – إن البن اليمني لا يتعرض للأمراض ، ولما تسببه من خسائر كما هي الحـال في البلاد الأخرى التي تنتج البن باستثناء حشرة واحـــدة هي المسماة (Duedorylorisona) .

ج – إن اليمنيين لا يستهلكون حبوب البن بـل قشرته فقط ، وهم يهيئونها للشراب على شكل منقوع يدعونه « القشر » (الذي يحتوي على ضعف ما تحويه الحبة نفسها من مـــادة الكالسيوم والحديد والكافايين[3]) . وتؤتي شجرة البن أكلها ابتداء من عامها الثالث ، فتعطي محصولين في السنة الى ثـــلاثة في ناحية الحيمة بلواء صنعاء .

---

١ – « أرابيكا » كلمة لاتينية علمية معناها « عربي » وهكذا يسمى أحسن أنواع البن الذي يزرع في امريكا اللاتينية والحبشة واليمن .

٢ – انظر منظمة الأغذية الزراعية تقرير لحكومة اليمن عن انتاج القهوة ، كتبه بيـــير سيلفاين – روما .

٣ – يطلق بعض المؤلفين العرب على هذه المادة اسم القهوين أو البنيين . (المعرب)

إن زراعة البن تجري بصفة عامة في الملكيات الصغرى، التي غالباً ما تكون مساحتها في حدود المدرج الواحد ، وبمعدل ١٠٠ شجرة في الحقل ، وتقل المزارع الكبرى للبن . أما شروط زراعة البن فإنها تستنزف عرق الفلاحين ، الذين يدفعون للملاك ثلثي المحصول . وفي الحقيقة فإن تسويق هذه المادة ، هو من احتكار بعض التجار (الذين هم في الغالب شركاء للعائلة المالكة سابقاً) ، ويقوم هؤلاء المحتكرون بفرض ما يروقهم من أثمان على الفلاحين . وقد انخفضت هذه الأثمان في سنة ١٩٦١ بنسبة ٢٦٫٥٪ عما كانت عليه في سنة ١٩٥٧ ، وبعبارة أخرى فإن هذا الانخفاض ، كان من أحط ما تعرضت له أثمان البن في السوق العالمية . إن هذه العوامل ، مضافاً اليها ما أصاب السوق العالمية من تدهور ، تفسر ركود الرواج للبن اليمني واختفاءه . فالفلاح اليمني ، أصبح يفضل زراعة القات مكان البن لما للأول من مدخول مستقر ، ومن استقلال عن السوق الخارجية من جهة ، ولأن زراعته تتطلب نفس شروط زراعة شجيرات البن من مناخ ومدرجات . وفي الجدول التالي توضيح لركود إنتاج البن .

الجدول رقم ٢٦

إنتاج البن (بآلاف الأطنان)

السنة	حجم الانتاج	السنة	حجم الانتاج
معدل ١٩٤٨ — ٥١	٤٫٧	١٩٥٦ — ٥٧	٥٫٤
١٩٥١ — ٥٢	٣٫٩	١٩٥٧ — ٥٨	٥٫٤
١٩٥٢ — ٥٣	٤	١٩٥٨ — ٥٩	٥٫١
١٩٥٣ — ٥٤	٤٫٨	١٩٥٩ — ٦٠	٥٫٤
١٩٥٤ — ٥٥	٤٫٢	١٩٦٠ — ٦١	٥
١٩٥٥ — ٥٦	٥٫١	١٩٦١ — ٦٢	٥

مصدر الأرقام : حوليـــة هيئة الأمم المتحـدة لفترة ١٩٥٥ — ١٩٦١ ، الصادرة بنيويورك .

— تقرير السفارة الأمريكية بتعز بالنسبة لأرقام ما بعد ١٩٦٠ .

وتجدر الإشارة هنـا الى أن إنتاج اليمن من البن كان يفوق ١٢،٠٠٠ طن في فترة ما قبل الحرب العالمية الثانية ، وذلك حسب معلومات استقيناها من عـدة مصادر . فالانخفاض مريع إذن ، بمقارنة هذا القدر الى ما هو وارد في الجدول. مع أن البن هو مادة التصدير الرئيسية ، وذلك يعني بالتالي ، أنـه المورد الأول للعملة الصعبة . والجدول السابق يتيح لنا الخروج بالاستنتاج التالي : انـه بالرغم من حاجة اليمن المتزايدة للعملة الصعبة ، فإنها لم ترفع من حجم إنتاجها من البن . بل بالعكس ، فإن مدخولها من العملة الأجنبية قد انخفض عن السنوات السابقة ، بسبب انخفاض أثمان البن في السوق العالمية . ولنا عودة الى هذا الموضوع .

لقد ظلت كل النصائح والتوصيات التي قدمها الخبراء العالميون بخصوص رفع إنتاج قهوة « مخـــا » ذات المكانة الممتازة في السوق الدولية ، بدون نتيجة . وكان من الطبيعي أن تظل كمعظم تلك النصائح كذلك ، ما دامت لم تتطرق الى صميم الأسباب الحقيقية التي هي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للنظام الملكي ، بل كانت ملامستها لها ملامسة سطحية . ولقد كان الأمر يتطلب إلغـــاء الاحتكارات ، ومساعدة الفلاحـــين بمنحهم القروض وتنظيم السوق ، بصرف النظر عن المشاكل الفنية المحضة . ولم يكن باستطاعة النظـام الملكي أن يقوم بكل هذا لأن ضربة مقوضة لأركانه ستكون من أولى النتائج .

أما فيما يرجع للبن اليمني من حيث النوع ، فإن قهوة « مخا » ، هي في الواقع عبـارة عن خليط من منتوجات نواحٍ مختلفـــة ، نوردها هنـــا حسب ترتيب تنازلي .

— المطري (ناحية بني مطر) .

— الصنعاني (ناحية الحيمة وحراز) .

— الشرقي (ناحية آنس وعتمة) .

– الشامي (أو مخا رقم ١ : ناحية الحويت ، وحجة وكحلان والمحابشة) .
– الريمي (أو مخا رقم ٢ : ناحية ريمة وبراح) .

٢ – القطن

يشكل القطن أحد موارد التصدير ، وقد كانت الحاجة من زراعته باليمن هي تزويد الصناعة المحلية (الحرف) . وقد اتسعت زراعته في الواقع منذ ١٩٥١ . وقد كان نجاح تجربة الانجليز في أبيان (محمية عدن) عاملاً على انتشار زراعته في تهامة ، التي قفزت المساحة المزروعة فيها قطناً من ٨٠ هكتار سنة ١٩٥١ الى ١٢٠٠ هكتار ، سنة ١٩٥٤ ثم الى حوالي ٢٥٠٠ هكتار في سنة ١٩٦١ .

إن القطن المزروع باليمن هو من النوع الأمريكي المدعو (أكالا Acala) والنوع السوداني المدعو صقل (Sakal) . وقطن هذين النوعين قصير التيلة ، أما زراعته ، فكلها سقوية سواء في تهامة (وادي مور ، زبيد ، سردود ، ريمة) أو ناحية الجوف (نجود الشرق[1]) . ولم يفتأ إنتاج القطن في ارتفاع كما يدل على ذلك الجدول التالي :

الجدول رقم ٢٧

إنتاج القطن (بالأطنان)

السنة	الحجم	السنة	الحجم
معدل ١٩٥٢ – ٥٤	٨٠٠	١٩٥٩ – ٦٠	٢٢٠٠
١٩٥٧ – ٥٨	١٢٠٠	١٩٦٠ – ٦١	٢٥٠٠
١٩٥٨ – ٥٩	٢٠٠٠	١٩٦١ – ٦٢	٣٢٠٠

١ – ويمكن زراعة القطن طويل التيلة في منطقة الجوف .

وهذا يعني أن انتاج ١٩٦١ – ١٩٦٢ ، هو أعلى بأربع مرات من إنتاج سنة ١٩٥٢ ، فالقطن هو الإنتاج الزراعي الوحيـــد ، الذي تمكن من تحقيق بعض التقدم باليمن ، والذي أخـذ الفلاحون يتشجعون على زراعته ، بفضل طلبات السوق الخارجية . وهذه الأخيرة تشتري القطن اليمني بأثمان منخفضة ، وذلك راجع الى سوء العناية به وقت الجني والخزن ، وخاصة الى وسائل الحلج القديمة. أما مردود الهكتار الواحد من القطن فإنه من مستوى أجود المردودات العالمية، بدليل الأرقام التالية :

الجدول رقم ٢٨

مردود القطن

البلاد	١٠٠ كلـغ في الهكتار	البلاد	١٠٠ كلـغ في الهكتار
أمريكا الوسطى	٨و٧	كولومبيا	٧و٤
اليمن	٣و٧	العراق	٦و٢
ج.ع.م	١و٦	أفغانستان	٨و٢
الاتحاد السوفياتي	٨و٦	الباكستان	٢و٢
سوريـــا	٢و٥	البرازيل	٧و١
الولايات المتحدة	٥	الهند	٢و١
المكسيك	٩و٤	—	

مصدر الأرقام : – منظمة التغذية والزراعة ، ما عـــدا الارقام المتعلقة باليمن التي اعتمدنا فيها على تقرير سفارة الولايات المتحدة لسنة ١٩٦١ .

٣ – منتوجات أخرى للتصدير ومنتوجات صناعية

بالاضافة الى البن والقطن،يصدر اليمن الى الخارج مواد أخرى لكن بكميات

ضئيلة جداً ، لا تستحق الكثير من القول . وسنورد هنـــا على سبيل الإفادة ، بعض هذه المواد ، كالتبغ (نوع جيد) والعنب المجفف والمنتوجات الزراعيــة الزيتية (خاصة السمسم والفول السوداني – أراشيد) .

وبالاضافة الى ما تقدم، يزرع اليمنيون تقليدياً ، مجموعة أخرى من المنتوجات التي يمكن أن نطلق عليها اسم زراعـــات صناعية تستعمل للاستهلاك المحلي ، ولكن على نطاق ضيق . ومن هذه المواد ، الزراعة الزيتية (حبـــوب السمسم والخردل والكتان) وفول الصويّا والسيزال والنيلة والصمغ العربي الخ . .

٤ – منتوجات من نوع خاص : القات

لقد سبق لنـا الحديث عن الأضرار الاقتصادية والاجتماعية النـــاجمة عن القات ، وكنا قد أشرنا إلى أن زراعته تحتـــل مكانة هامة ، إذا ما قورنت بالزراعات الأخرى ، التي تتطلب نفس الشروط الفلاحية ، ونعني بها البن .

إن الفلاح اليمني يجد في زراعة القات ربحاً أعلى مما تدره عليه بقية الزراعات، كما إن نطاق استهلاكه يتسع في الداخل على حساب بقية المواد الأخرى . وفي بعض النواحي ، كناحية مناخا مثـلاً الذائعة الشهرة في السابق بمدرجاتهـــا المزروعة بناً ، لم تعـــد ترى من زراعات سوى القـــات . فالفلاحون يجتثون شجيرات البن ليزرعوا مكانها القات . وإنه ليس من الصعب علينا تقدير إنتـــاج اليمن من القات ، وهي تصدر منه الى عـــدن ، التي يشتد نهم سكانها الى مضغ هذا المخدر ، وإن كانت المقادير المصدرة تتناقص يوماً عن يوم :

السنة	الحجم بالأطنان	القيمة بالدولار الأمريكي
١٩٦٠ – ٦١	٨٥	٤٨،٠٦٢
١٩٦١ – ٦٢	٦١	٣٤،٤١٥

إنه لكي يتخلى الفلاحون اليمنيون عن زراعة القات ، لا بد من انتهاج سياسة

فعالة وحكيمة في نفس الوقت ، من شأنها ان تحول أنظارهم في البـــداية عن زراعته ، ثم تقضي عليها قضاء كليـــاً في النهاية . وهذا الأمر يتطلب اتخاذ قرارات حازمة وتهيئة الوسائل المالية اللازمة ، والقيـــام بحملة نفسية واسعة النطاق .

ثانياً : الغابات

لقد كان اليمن بلد الغابات الشاسعة ، حسبما روى المؤرخون والجغرافيون العرب القدماء . وقـــد انقرض معظم تلك الغابات بسبب الحاجة الى الخشب ، الذي يستعمله السكان كوقود ، خـاصة في النجود العليـــا حيث يشتد البرد . وفي تهامة يستعملونه لبناء الأكواخ . والى جانب هـــذا ليس هناك أي قانون يحمي الغابات . وهذا يؤدي ، مع الأسف ، الى إتلاف ما تبقى منها شيئاً فشيئاً . بيد ان بعض الغابات لا زالت موجودة في تهـامة (في الجبّانة ووادي سردود وزبيد) ، وكذا في منطقة النجود المتوسطة (تعز ، إب ، وادي ريمة). وقد قدرت منظمة التغذية والزراعـــة مساحـــة « الغابات المفتوحة » — يعني النواحي التي تنمو فيها الاشجار بكثرة — بمليون من الهكتارات ، وأغلبهـا من السنط والغربينون واليتوع وعدة أنواع محلية أخرى (الألب والسلام الخ ..) .

ثالثا : تربية الماشية ومنتوجاتها

تشكل تربيـــة الماشية القطاع الثاني للاقتصاد بالنظر لأهميتها ، كما تشكل الجلود الخام مادة التصدير الثانية بعد البن . وهذا القطاع في مجموعه هـــو ثروة لا زالت مجهولة وسيئة الاستثمار .

إن الأرقام الوحيدة المنشورة حول تربية المـــاشية باليمن ، تظل تلك التي نشرها م . ب بيتروفالي اعتماداً على مصادر ضرائبية عن سنة ١٩٤٤[١] . أما

---

١ — م.ب. بيتروفالي في عدد تموز وآب١٩٥٢ من مجلة Oriente Moderno (روما) .

منظمة التغذية والزراعة فانهـا تعيد نشر نفس هـذه الأرقام نظراً لانعدام إحصائيات أخرى .

وسنعيد نحن بدورنا نشرها في الجـدول (٢٩) ولكن على اساس أعتبارها أرقاماً مؤقتة ، وقابلة للشك . والواقع ان هـذه الأرقام غير كافية وبالغـة الانخفاض ، بالنسبة للعدد الحقيقي ، حتى ولو اعتبرنا ذلك راجعـاً الى الغش في ميدان تشريـع الضرائب .

الجدول رقم ٢٩

تربية الماشية في اليمن (بآلاف الرؤوس)

النوع	العدد
أغنام (ضأن وماعز)	٨٦٨١
أبقار	٤١٣
إبل	٧٢
خيول	٣

ولم يعط الاحصاء أي رقم عن الأنواع الأخرى، مع أن الحمير والبغال وافرة العدد بالبلاد .

وتصنف الأغنام بما فيها الماعز باليمن الى ثلاثة أنواع :

– النوع الأول ، ويتميز بصغر القامة ويدعى البوني .

– النوع الثاني ، وهو متوسط القامة ويدعى الذماري .

– النوع الثالث ، وقامته قصيرة ويدعى كاركول ، ويكثر هـذا النوع بنواحي صنعاء وهو مشهور بفروه في الأسواق الأوروبية : نوع اسطراكان أو نوع كالبالا .

أما الأبقار ، فإن النوع الغالب هو البقر الهندي ذو القامـة القصيرة ، وهو موجود في جميع النواحي ، وخاصة في تهامة الداخلية ، التي يبلغ عدد الرؤوس

فيها (٦٠٬٠٠٠) .

وتقسم الإبل باليمن الى نوعين : الجمال العالية ذات اللون الأغبر، ويوجد هذا النوع في النجود المرتفعة . ثم الجمال الصغيرة القامة الرملية اللون والموجودة في تهامة .

أما فيما يرجع للخيل ، فهي بطبيعة الحال من النوع العربي المشهور بقوته وجماله ، وهي على العموم صغيرة القامة ، وسريعة العدو .

ولكي نبرز أهمية تربية الماشية باليمن ، يجدر بنا أن نقيم جدولاً لمقارنة أهميتها بالنسبة للبلاد العربية الأخرى . والجدول رقم ٣٠ فيه مقارنة لعدد رؤوس الماشية مصنفة بحسب أنواعها في البلاد العربية لسنة ١٩٤٧ – ١٩٤٨ .

الجدول رقم ٣٠

تربية الماشية في اليمن وبعض البلاد العربية
(بآلاف الرؤوس)
الأصناف

البلاد	أبقار	ضأن وماعز	خيول	إبل
اليمن	٣١٤	٨٦٨١	٣	٧٢
ج.ع.م	١٤٠٤	٢٠٦٦	٣٨	١٦٥
سوريا	٤٧١	٤٢٢٨	١٠٩	٦٩
العراق	١٥٠١	١٣٬٠٠٠	٣٠٠	٥٠٠
العربية السعودية	--	٥٤٧٣	—	٢٦٥
الأردن	٦٢	٥٥٩	٦	٣١
الجزائر	٧٤٨	٦٦٧٥	٢٠٩	١٤٤
المغرب	٢١٦٠	١٩٬٩٠٥	١٩٨	١٩٣
تونس	٣٩٥	٤١٨٢	٧٣	١٨٦

مصدر الارقام : منظمة التغذية والزراعة ، حولية الإنتـــاج لسنة ١٩٦٠ الصادرة بروما .

إنه رغم عدم التأكد من الأرقام المتعلقة باليمن ، فإن هذا الجدول يدل على ما لتربية الماشية فيها من دور هام بالنسبة لمجموع البلاد العربية . ويمكن تطوير هذا القطاع تطويراً سريعاً بتشجيع المهتمين بتربية الماشية على مضاعفة المجهودات ، وذلك بتنظيم السوق تنظيماً محكماً ، وإلغاء الاحتكار من ميدان تصدير الجلود ، إذ الواقع أن قـلة من ذوي الامتيازات ، يحتكرون حركة التصدير ، ويفرضون الأثمان التي تناسب جشعهم ، على مربّي الماشية .

أما تربية الطيور الداجنة ، وخـاصة تربية الدجاج ، فإنها متطورة تطوراً نسبياً بحسب النواحي ، وتحتل تهامة المقدمة في هذا المجال .

إن إنتاج البقرة اليمنية من الحليب ضعيف (٥ الى ٦ لترات يومياً) ، كما أن لحوم البقر غير جيدة (فالدواب تقطع المسافة الفاصلة بين المراعي والمسلخ دونمـا راحة) .

إن المنتوج الحيـــواني باليمن موزع حسب صنفين : الصنف الأول ، وهو مخصص للاستهلاك المحلي ، يعني اللحوم والألبان ومشتقاتها (باستثناء الماشية التي تصدر حية الى العربية السعودية ومحميات عدن) . أما الصنف الآخر فإنه يضم الجلود الخام والمدبوغة ، التي تصدر الى الخارج . ويبلغ ما تصدره اليمن من جلود مملحة وغير مدبوغة مليوني وحدة . ومن جهة أخرى فإن البـــلاد تصدر الفرو اليمني الذي يتسابق الأوروبيون في اقتنائه . غير أن انعدام الانتقـــاء قبل التصدير ، وانعدام الدراية الكافية بالأسواق العالمية ، يضيعان على هذا الفرو ما هو أهل له من مكانة ممتازة في أسواق الفرو بالخارج .

رابعاً : الأسماك

يقدر عدد صيادي السمك بألف الى ١٥٠٠ صياد . وتكثر القرى التي يمتهن

سكانها الصيد البحري على شواطىء تهـــامة . ويقدر معدل الإنتاج بألفي طن سنوياً ، يبلغ مدخولها ٢٧٠٠٠٠٠ ج . م ت وذلك بناء على تقديرات أحـــد خبراء الصيد البحري لدى منظمة التغذية والزراعة [1] الذي قـام بزيارة لجزء من الشواطىء اليمنية (ميدي واللحية) .

ويجري استهلاك نصف منتوج الصيد باليمن ، ويصدر النصف الآخر مجففـاً الى محميات عدن . وما من شك في ان إدخـــال الأساليب الحديثة على الصعيد البـحري بمنح قروض لشراء معدات عصرية (تزويد السنابق [2] بالمحركات) ، وتنظيم التسويق والتوزيع (بإيجاد أماكن التبريد والناقلات البرادة الخ . .) ، سيمكن السلطات العمومية من تطوير إنتـــاج هذا القطاع الاقتصادي تطويراً سريعاً ، وبالتالي من استغلال جيّد لثروة طبيعية ذات أهمية غذائية عـــالية ، أضف الى ذلك أهمية مسحوق السمك كسماد أو غذاء .

---

١ ـ م. كرستسونسن: تقرير عن دراسة استطلاعية قصيرة لأمكنة الصيد في اليمن (منظمة التغذية الدولية ١٩٥٢) .

٢ ـ سنبوق وهو المركب الشراعي الذي ينقل عدة اشخاص . والمركب الصغير ذو المجذافين يسمى هوري .

الفصل السادس

الموارد الصّناعيّة والحِرَف

أولاً ــ الصناعة

سيكون الحديث عن الصناعة باليمن من قبيل المغالاة، وأجدر بنا والحالة هذه أن نتحدث عن الحرف، التي هي بدورها عرضة للمضايقة والتدهور يوماً عن يوم. فالمواد المجلوبة من الخارج أصبحت تزاحم المصنوعات المحلية مزاحمة خطيرة وفعالة. بيد أنه خلال السنوات الأخيرة، ظهرت بعض المبادرات في سبيل التصنيع، كبناء معمل للنسيج ومشروعات الصين الشعبية الخ .. ولكنه لم يتحقق أي من هذه المشاريع حتى الآن، فلا معمل النسيج أتم بناؤه، ولا المشاريع الصينية ظهرت للوجود.

أ ــ الصناعة التقليدية أو الحرف

لقد طبقت شهرة الصناع اليمنيين آفاق البلاد العربية في القرون الوسطى، بسبب ما كان لهم من مهارة وإتقان. وقد كانت جميع الصنائع، في هذه الفترة، متطورة في اليمن، وعلى الخصوص صنع الأسلحة كالدروع والسيوف والخناجر،

التي كانت نافقة في السوق العربية ، وكذا مزاليج الأمان . وقد نمت الدباغة بدورها ، وما يتلوها من صناعات الجلود والتجليد . . وحتى عهد قريب (١٨٩٠) كان استخراج مَعْدِنيْ الحديد والرصاص جارياً بالقرب من صعدة ، وكان هذان المعدنان المستخرجان يغذيان صناعة تقليدية مزدهرة ،غير أن الحديد المستورد (خاصة المنتوجات الصناعية اليابانية) نافس هذه الصناعة الى درجة القضاء عليها ، بسبب أثمانها المنخفضة عن أثمان المصنوعات المحلية من جهة ، وإحكام صناعتها من جهة أخرى . وأمام تضافر عوامل جمود التقنيات المستعملة في الصناعة المحلية ، واستحالة المحافظة على « سوق مغلقة » ، وجدت كثير من الحرف نفسها مجبرة على إخلاء المجال إخلاء كلياً لمصنوعات الخارج . بيد أن بعضاً من تلك الحرف ، لا زالت ذات أهمية بالنسبة لبعض المنتوجات كالنسيج وصناعة السلال والآجر والفخار والصياغة وصناعة الأقفال وأواني الفضة وصناعة الزيوت الخ . . ومن جهة أخرى نمت حرف أخرى جديدة كصناعة الأواني المنزلية من الصفيح (التنك) . لكن سهم الحرف باليمن آخذ في الهبوط ، كما أخذت تفقد ما لها من مكانة في اقتصاد البلاد شيئاً فشيئاً . بيد أن صناعة النسيج التقليدية هي التي تحظى بالمكانة الأولى من بين مجموع الحرف الممتهنة باليمن .. ونجد الكثير من صناع النسيج في بعض مدن تهامة الداخلية (بيت الفقيه ، زبيد ، الحديدة) وفي النجود العليا (صنعاء ، إب). وقد قدر الإنتاج السنوي الكلي للمنسوجات بـ ١٣٧ ألف متر . والمواد الأولية المستعملة في هذه الصناعة هي من أصل محلي (القطن والنيلة) والقماش المنسوج بهذه الطريقة هو رائع من الناحية الجمالية ، غير أنه لا يقبل المقارنة مع القماش المنسوج في المعامل الحديثة ، إذا ما أخذنا الناحية الفنية بعين الاعتبار .

أما فيما يرجع لتكاليف الإنتاج ، فإن منسوجات الخارج (وخاصة منسوجات اليابان والهند) تباع بأثمان أدنى من أثمان المنسوجات التقليدية ،بالرغم من ارتفاع الواجبات الجمركية . ونجد نفس الظاهرة في ميدان الملبوسات الجاهزة ، حيث يتخلى الخياطون اليمنيون يوماً عن يوم أمام المزاحمة الأجنبية ، أو أمام رواج

الملبوسات المستعملة ، التي يستوردها التجار من الخارج .

وهناك صناعة تقليدية أخرى هي صناعة الزيوت ، ولا زالت باليمن معاصر للزيت تديرها الإبل ، ويبلغ عددها (٢٠٠) عبر مجموع القطر . وليس بإمكاننا أن نقدر ما ينتجه هذا القطاع الحرفي ، غير أن الواردات من المـــواد الدهنية طبيعية للغاية (وان كان هناك ميـــل للزيادة من حجم الواردات الدهنية ، في المدة الأخيرة) .

وأخيراً صناعة الجوهرات ، التي لا زالت قائمـة بالرغم من مزاحمـــة الحلي الاصطناعية الواردة من اليابان وأوروبا ، والتي يتهافت عليها السكان . وهكذا ستجد هذه الصناعة نفسها يوماً مجبرة على الانقراض بعـد كل الذي اكتسبته من خبرة وتقاليد عريقة . وبالرغم من بدائية الوسائـل التي يتوفر عليهـــا صناع الجوهرات ، فإن صياغة الأحجار نصف الجاهزة (العقيق والمرجان الـخ ..) تحتل مكانة سامية .

وليس هناك شك في أن الصناعة التقليدية ، باعتبارها صناعـــة تستجيب لحاجات الاستهلاك الواسع (النسيج ، صناعة الزجاج ، صناعة الزيوت الخ ..) هي صناعات محكوم عليها بالانقراض خلال زمن قـــد يقصر أو يطول . وكل سياسة اقتصادية تستهدف عودة الصناعة التقليدية باليمن ، ليست سياسة حكيمة ولا تقدمية ، بل بالعكس ستكون دليلاً على رجعية اقتصادية غـير قادرة على حـــل مشكل الصناعة التقليدية ، وسيكون لهـــا أسوأ العواقب على التطور الاقتصادي العام . إن الحل الذي نتمناه ، هو تشغيل الصناع اليمنيين بعد تلقينهم التقنيات الحديثة في مدارس فنية للتكوين السريع ، في معامـــل النسيج التي ستنشأ مستقبلاً ، وذلك كي يصبحوا فنيين وعمالاً اختصاصيين في صناعة النسيج الحديثة . وإلى جانب هـــذا يجب الإبقاء على بعض الحرف بمنحهـا الاعتمادات الضرورية أو بحمايتها حماية جمركية ، وذلك حتى لا تنقرض نهائيـــاً بعض القيم الفنية في اليمن .

ب – الصناعة الحديثة أو بالأحرى انعدام الصناعة الحديثة

هل هناك من صناعة حديثة باليمن ، شبيهة بما هو قائم في البلاد المتخلفة، بما فيه من هي أكثر بدائية وتأخراً ؟ الجواب بالنفي بطبيعة الحال .

وهذه سمة خاصة بتخلف اليمن، الذي يتميز بسببها عن بقية البلاد الأخرى المسماة متخلفة ، مع أن البلاد تتوافر فيها المواد الضرورية السهلة التحويل (القطن والدهنيات والجلود والتبغ الخ) ، وكذا القوى البشرية اللازمة للتحويـــل ، مما يمكن البلاد من أن تكوّن لها في أسرع وقت عمالاً ومختصين، هذا بغض النظر عما يضم باطن الأرض اليمنية من إمكانية كامنة .

إن الشيء الأكيد في الوقت الراهن ، هو ان اليمن لا تملك أية صناعة حديثة باستثناء بعض المدابغ الصغيرة ، التي لا يتعدى مجموع عدد الأفراد العـــاملين فيها الثلاثين .

وفي مدينة الحديدة يوجد معملان صغيران لحلج القطن ، ولا يملك هذان المعملان إلا وسائـــل بدائية ، ولا يتعدى عدد آلاتها الأربعين ، كما لا يتجاوز عدد العمال فيهما المائة . أما الطاقة الانتاجية السنوية لهذه المعامل فهي في حدود ١٫٥٠٠ طن . وهذه الطاقة غير كافية لمعالجة ما تنتجه البلاد من القطن . وينشأ عن هذه الوضعية مشاكل خزن القطن الخام ، الذي يوضع في مخـــازن سيئة الشروط ، الشيء الذي يجعـــل من قطن اليمن بضاعة غير محظوظة في الأسواق العالمية . وهذه هي المشاكل التي على الجمهورية اليمنية أن تجد لها حلولاً عاجلة .

وبالإضافة إلى ما سبق نجد بعض المطاحن الحديثة الصغيرة لطحن الحبـوب أو الحبوب الدهنية . وقد جرى إدخـــال هذه المطاحن حديثاً، غير أن عددها ضئيل جداً .

تلك هي الصناعة الحديثـة باليمن ، قدمناها في بضع كلمات ، واعتمادها على الآلات ليس بالشيء الذي يستحق الذكر . إنه من المحتمل أن تكون هـــذه الوضعية وحيدة من نوعها في العالم ، وهي وضعية تجعل اليمن في مستوى أدنى مما كانت عليه في العصور القديمة .

لقد قام قلة من الرأسماليين اليانيين والأجانب ببعض المحاولات لقيت جميعها الفشل الذريع . وأسباب هذا الفشل عدة .

١ – كان الإمام يعارض كل تصنيع مهما كان ، فقد كان يخشى وعي الطبقة العاملة باليمن خصوصاً وأن نقابة عدن المؤلفة في معظمها من المهاجرين اليمنيين كانت مثالاً حياً لتطور الطبقة العاملة . فالحل الأفضل لإبعاد مثل هذا الخطر كان هو رفض الترخيص بإنشاء المعامل . وفي رأينا أن هذا السبب رئيسي في انعدام التصنيع .

٢ – لم يكن للرأسماليين اليمنيين والأجانب رغبة في توظيف أموالهم داخل أرض لا يمكنهم بها الحصول على أية ضمانة سياسية أو تشريعية ، وكان الخوف من أن تحجز أموالهم في يوم أو آخر مدعاة لحذرهم .

٣ – إن الرأسماليين اليمنيين لم يكونوا يملكون روح المبادرة والابتكار ، كما هي الحال لدى الرأسماليين العصريين ، فهم عبارة عن رأسماليين تجار .

٤ – انعدام البنيات التحتية ، ووجود سوق خاضعة للاحتكار (لصالح بعض ذوي الامتيازات والإمام فقط) .

ولتوضيح ما سبق ، يجدر بنا أن نورد مثال معمل نسيج القطن في باجل . فقد حصل أحد رجال الصناعة السوريين ، بعد مماطلة طويلة ، على ترخيص تشارك فيه الحكومة أي الإمام ، بانشاء معمل نسيج القطن . وقد وكل بناء المعمل الى شركة فرنسية ، بدأت أشغالها بوضع تسع آلات للنسيج لكل منها ٢٤٨ مغزلاً و ٩٠ منوالاً ومولدين كهربائيين ، طاقة كل منهما ٢٢٠ فولط . وعندما أنجزت الشركة الفرنسية ثلاثة أرباع المعمل ، رفض الإمام دفع القسط الأخير المترتب حسب الاتفاقية أي ٣٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي . وهكذا ظل المعمل مجمداً ، وظلت الآلات عرضة للإهمال دون أدنى صيانة . ولسنا في حاجة إذن الى التعليق على هذه الواقعة ، التي توضح مرة أخرى حقيقة الإطار الذهني للبنيات العتيقة ، التي كان يعيشها الإمام ومستشاروه .

لقد كان تشغيل معمل النسيج السابق الذكر يتطلب مبلغ ٥٠٠,٠٠٠ دولار

أمريكي حسب التقديرات الأولى . وقد كان في نية الصين الشعبية إكمال أشغال معمل باجل ، غير أن المفاوضات لم تؤد الى أية نتيجة كما هو الأمر بالنسبة لبقية المشروعات ، التي تقدمت بها الصين الشعبية والاتحاد السوفياتي وإيطاليا (فتح معمل للنسيج بمدينة صنعاء ، ومعمل للاسمنت في باجل الخ .) ، وكل هـــذه المشاريع لم تر النور للأسباب الآنفة الذكر .

ج – الصناعة الاستخراجية

وليست وضعية الصناعة الاستخراجية بأحسن حالاً ، هذا مـــع وفرة الخامات . وقد توقف الاستغلال التقليدي لمناجم الحديد والرصاص منذ ١٨٩٠. على أن هناك مادتين يمكن استثناؤهما : الملح البلوري والبترول .

١ – الملح البلوري

لقد توقف استخراج الملح البلوري منذ خروج الأتراك في سنة ١٩١٨ . وفي سنة ١٩٥٩ استأنفت شركة يابانية عملية الاستخراج في صليف وذلك في إطـار الاتفاقيات الثنائية المبرمة مع اليابان . ويعتبر هذا القرار القرار الإيجابي الوحيد الذي اتخذه الإمام . وقد بلغ إنتاج ١٩٦١ (١٢٠،٠٠٠) طن أي ما قيمته ١٢٦،٠٠٠ جنيه إسترليني .

٢ – البترول

ومن جهة أخرى منحت حكومة اليمن عدة امتيازات بترولية منذ ١٩٥٠ لشركات أمريكية وألمانية .

وقد منح الامتياز الأول إلى الشركة الأمريكية لاستثمارات ما وراء البحار (American Overseas Investment Corp) برأس مالقدره ٥٠،٠٠٠ دولار أمريكي، وبإدارة ديبلوماسي أمريكي كان يشغل وقتها منصباً باليمن . فالشركة كما نرى ليست بالجدية ولا بالجادة . وهدفها في رأينا لم يكن يتعدى المتاجرة بحق الامتياز الذي حصلت عليه .

وكانت المحاولة الثانية هي التي قامت بهـا الشركة الألمانية (Deilmann) التي يوجد مقرها بمدينة شتوتكارت . وقد توقفت هذه الشركة عن أعمال التفتيش قبل أن تكتشف أي بئر للبترول ، بعد أن أنفقت ما يقارب ٢٠٠٠٠٠ دولار أمريكي ، فقد ألغت حكومة الإمام الاتفاق دونما دراسة مسبقة للقضية، معتمدة على وسائل قانونية في غاية الشك .

وأخيراً ، ففي شهر فبراير ١٩٦١ حصلت شركة أمريكية تدعـى ميكوم أويل كومباني (Meccom Oil Co) وتقول هذه الشركة عن نفسها أنها «مستقلة» عن المجموعات البترولية ، وهي من ملك أحد كبار رجـال المال الأمريكيين ، جون ميكوم[1] على امتياز للتنقيب في شاطىء تهامة . والمنطقة التي سمح فيهـا بالتنقيب تبلغ ٦٠ كلـم عرضاً في اليابسة و ٢٢ كلم في البحر ، وتشمل منطقة التنقيب المنطقة التي كانت تنقب فيها الشركة الألمانية . وتقضي الاتفاقيـة التي وقعتها حكومة الإمام باقتسام الأرباح مناصفة . وقد ابتدأت أشغال التنقيب في شهر يوليو (تموز) ١٩٦١ في منطقة صليف الساحلية ، حيث توجـد صخور الملح ، التي يبدو أنها كانت الدافع لوقوع اختيار السيد ميكوم على هذه المنطقة بالذات . وقد حفرت الشركة عـدة آبار بلغ بعضها عمق ١٦٤٠ م . ثم قامت الشركة بحفر آبار أخرى في الزيدية والبيضاء (بالقرب من الحديـدة) بلغت أعماقها ٢٤٠٠ و ٣٢٤٠ م حسب التقارير التي رفعتها الشركة الى حكومة الإمام، دون العثور على البترول . وقـد أشارت التقارير الى وفرة الملح حتى أعمـاق تتعـدى ٢٣٠٠ م . وقـد استمرت أعمال التنقيب بنـاء على تأكيدات الاختصاصيين الجيولوجيين التابعين للشركة بوجود البترول في المنطقة التي يجري فيها التنقيب .

---

١ — انطلق جون ميكوم هذا من صفر ليصبح من كبار مستخرجي البترول في تكساس ثم في كولومبيا. ويملك حالياً عدة مصالح في بلاد مختلفة . ويقدر رأس مال الشركات التي تخضع له بـ ٦٠٠ مليون دولار أمريكي . وقد يكون حصل على امتياز للتنقيب عن البترول في الجمهورية العربية المتحدة في منطقة تقع بالضفة الغربية للنيل .

وإننا نسمح لأنفسنا بالتشكك في صحة المعلومات الواردة في تقارير الشركة الأمريكية وخاصة في سلامة نواياها ، مهما يكن « استقلالها » تجاه التجمعات البترولية الأخرى . فالشركة الامريكية لم تكن ترغب ، بناء على احتمال أكيد في إنجاز استثمار البترول ، ومن هنا يمكننا أن نعد التشاؤم الذي يخيم على النتائج عبارة عن محاولة لربح الوقت .

إن ما سبق يؤدي بالضرورة الى الاستنتاج التالي : إذا اعتبرنا ان الحكومة كانت عاجزة لأسباب مالية او فنية عن أن تقوم هي بنفسها أو بمساهمة الشركات المختلطة بالتنقيب عن البترول واستخراجه ، مع ما لهذا القطاع من أولوية في الاهتمام (ان انعدام الطاقة باليمن يشكل عرقلة كبرى في طريق التطور الصناعي) ، فان الأمر يقتضي أن لا تمنح الامتيازات إلا بعد دراسة معمقة لشروط الاستثمار ، ولجدية الشركة ، التي ترغب في الحصول على الامتياز ، وأن تتضمن الاتفاقية بنداً يعطي للحكومة حق سحب رخصة التنقيب في حال ما إذا أبدت الشركة ذات الامتياز بطئاً غير عادي في سير الأشغال . وبالاضافة الى هذا يجب على الحكومة أن تعتمد على أسلوب المناقصة بين الشركات الوطنية والدولية ، حتى لا تمنح الامتياز إلا للمؤسسة التي تؤهلها إمكانياتها ، لأن تأخذ بعيني الاعتبار مجموع الاقتصاد الوطني . والواقع أن كل عمل « عديم المردود » في نظر مؤسسة ما ، يمكن أن يكون عكس ذلك بالنسبة لاقتصاد وطني ، خاصة اذا كان الأمر يتعلق بتصنيع البلاد ، أو بتوفير العملة الصعبة .

إن هذه المبادىء الاقتصادية مقبولة مهما يكن النظام السياسي والاقتصادي الذي تنتهجه الدولة ، على فرض أن هذه الأخيرة صادقة العزم والرغبة في تطوير اقتصاد البلاد. والأمر بالعكس من ذلك بطبيعة الحال فيما اذا تعلق الأمر بمصالح بعض ذوي الامتيازات،أو فيما إذا كانت الرشوة متفشية كما كان عليه الحال في عهد الإمام .

* * *

الفصل السّابع

التجارة والمؤسّسات التجاريّة

لقد ظلت الأرقام المتعلقة بتجارة عدن[1] حتى عهد قريب، المصدر الرئيسي الوحيد لتكوين صورة صادقة نوعاً ما عن المبادلات التجارية الخارجية لليمن . وإن كانت تلك الأرقام نفسها في حاجة إلى بعض التصحيح . ولقد حافظت عدن حتى سنة ١٩٥٨ على دورها التجاري الممتاز بالنسبة لليمن ، أو بعبارة أخرى ظل ميناؤها هو المنفذ الرئيسي البحري للبلاد ، مع ما يقولون عن مثل هـذا الوضع من مخاطر، ومن سيطرة اقتصادية ومالية .

والجدول التالي يقدم لنا بالنسبة المئوية دور عدن المتناقص، في ميدان التجارة الخارجية اليمنية .

لقد أصبحت وضعية عدن كمحطة في طريق السفن أقل مما كانت سابقاً، وذلك لأسباب تتعلق ببرامج المساعدة الخارجية . فالسفن التي كانت تقوم بإفراغ بضائعها الموجهة الى اليمن في عدن برسم المساعدة أو القرض ، أصبحت ترسي

---

١ – مستعمرة عدن: « تقرير التجارة الخارجية » لسنوات ١٩٥٥ – ١٩٥٦ – ١٩٥٧ – ٥٨ – ٥٩ – ٦٠ . عدن .

في الحديدة وذلك على الرغم ان هنـــاك مشكلة تكاليف العودة .

الجدول رقم ٣١

النسبة المئوية لتجارة اليمن الخارجية عبر عدن

السنة	النسبة المئوية لمجموع التجارة
١٩٥٥	٩٠ ٪
١٩٥٦ الى ١٩٥٩	٧٥ إلى ٨٠ ٪
١٩٦٠	٥٥ ٪
١٩٦١	٥٠ ٪

أولاً ـــ الصادرات

يتضمن الجدول (٣٢) جميع صادرات اليمن مقدرة بالحجم والقيمة ، للفترة التي تغطي السنتين الأخيرتين (١٩٦٠ – ١٩٦١) . وسيتيح لنا هذا الجدول أن ندرس المنتوجات الصادرة عن قرب ومن حيث الحجم والقيمة ، وأن نتتبـــع تفصيلاً أهمية كل منتوج .

مصادر الأرقام في الجدول (٣٢) : أخذت حسب الوثائق التالية .

– وزارة المالية ومصلحة الجمارك الحديدة – صنعاء
– سفارة الولايات المتحدة – تعز
– المفوضية الإيطالية
– سفارة الاتحاد السوفياتي
– التجارة الخارجية لمستعمرة عدن (١٩٥٥ – ١٩٦١)

الجدول رقم ٣٢

الصادرات الكلية لليمن (بآلاف الدولارات الأميركية)

مواد	١٩٦٠ الحجم	١٩٦٠ القيمة	١٩٦١ الحجم	١٩٦١ القيمة
البن (بالطن) (أ — ب)	٥٠٠٠	٤٥٠٠	٤٥٠٠	٤٣٠٢
القطن (بالطن) (ب)	١٠٠٠	٧٥٦	٢٠٠٠	١٥١٢
حبوب القطن (بالطن)	—	٤٤	—	٨٨
الجلود (بالقطعة)	١٣٥٧٤٦٨	٧٥١	١٢٢٢٧٩٥	٦٦٨
الملح (بالطن)	١٠٠و٠٠٠	٢٩٤	١٢٠٠٠٠	٣٦٤
البطاطس (بالطن)	١٧٧٣	١٤٨	٢٤٧٥	١٩٥
خضر أخرى	١٦٢	٨	٢٦٣	١٨
الحبوب والقطنيات (بالطن)	١٢٧٠	١٥١	٢٨٠	٢٨
السمك المجفف (بالطن)	٧٥	٩	١٢١	١٧
الفواكه (بالطن)	٥٨١	٩٨	٧٩١	١١٥
الفواكه المجففة (عنب) (بالطن)	١٠١	٢٨	٧٦	١٩
الماشية الحية (بالرأس)	٤٤٥١	٢٣	٧٨٣٦	٥٠
البيض (بالدزينة)	٤٩٠و٣٧٥	١٤٧	٥٧٧و٠١٠	١٤٣
بضائع مصنوعة من أشجار النخيل (بالطن)	٢٧٩	٤٨	٣٠٣	٤٥
القات (بالطن)	٨٥	١٣٥	٦١	٩٦
الخشب وفحم الخشب (بالطن)	٩٢٥	٣٢	١٣٦٩	٩٦
متفرقات	—	١٧٤	—	١٩٦
صادرات مختلفة الى العربية السعودية (ج)	—	٥٠٠	—	٥٠٤
المجموع		٧٨٤٥		٨١٨٦

(أ) – تقديرات إجمالية متضمنة قيم المقايضات

(ب) –الفروق التي يمكن ملاحظتها بين الإنتاج والتصدير ليست ناتجة لا عن الاستهلاك المحلي (بالنسبة للبن) ، ولا عن التحويل في عين المكان (بالنسبة للقطن) بل هي راجعة الى :

– طول الفارق الزمني بين الجني والتصدير ، هذا الفارق الذي يصل أحياناً إلى عدة أشهر .

– بالنسبة للبن : التجفيف ، والتنقية والتهيئة الخ . .

بالنسبة للقطن : عدم كفاية معامل الحلج مما يجعل قطن سنة يتراكم على قطن سنة أخرى .

(ج) –جميع الصادرات في اتجاه العربية السعودية باستثناء البن الذي سبق إدراجه في مجموع الصادرات منه .

* * *

من الجدول السابق نستنتج ما للبن والقطن والجلود من أهمية بالنسبة لمجموع الصادرات ، إذ تمثل هذه المواد الثلاث الأساسية ٧٦٪ من قيمة الصادرات . وفي الجدول التالي توزيع بالنسبة المئوية للمنتوجات .

الجدول رقم ٣٣

توزيع الصادرات بالنسبة المئوية (من حيث القيمة الإجمالية)

مواد	١٩٦٠	١٩٦١
البن	٥٧،٣	٤٩،٣
القطن	٩،٦	١٨،٥
الجلود	٩،٥	٨،٣
منتوجات أخرى	٢٣،٦	٢٣،٩
المجموع	١٠٠	١٠٠

إن البن يشكل إذن مادة التصدير الرئيسيــة ، فهو يمثل وحده حوالي ٥٠٪. وكما نرى فإن أهميــــة القطن في تزايد محسوس ، وسترتفع نسبة الصادرات منه خلال السنوات القادمة نظراً لزيادة المساحة الزراعية التي يشغلها ، اللهم إلا اذا قامت صناعة لتحويله في عين المكان .

ومن جهة أخرى ، نورد الجــــدول (٣٤) الذي يوضح صادرات اليمن الى عدن ، في الفترة من ١٩٥٤ الى ١٩٦١ .

الجدول رقم ٣٤

صادرات اليمن إلى عدن

السنة	القيمة
١٩٥٤	٢و٧١٨و٠٤١ جنيه استرليني
١٩٥٥	٢و٤٩١و٤١٢ » »
١٩٥٦	١و٨٤٢و٣٢٠ » »
١٩٥٧	١و٧٨٩و٦٢٧ » »
١٩٥٨	١و٤٢٧و٩٧٣ » »
١٩٥٩	١و١٢٧و٥١٨ » »
١٩٦٠	٩٧٠و٤٦٥ » »
١٩٦١	٩١٩و٠٢١ » »

هل معنى ما ورد في الجدول (٣٤) أن صادرات اليمن قد تعرضت لنفس الانخفاض من حيث القيمة ، أي الى انخفاض ٦٠٪ بكل تأكيد ، فقد جمــــدت صادرات اليمن من البن والجلود خلال فترة ما ، بالإضافة الى انخفاض أثمان هاتين المادتين في السوق العالمية . غير أن التفسير الحقيقي لأرقام الجدول (٣٤) كامن

في تصدير المواد رأساً من الحديدة .

أما فيما يرجع لانخفاض المنتوجات المصدرة من حيث الزمن والحجم والقيمة ، فإنه لا يمكن تتبع تطورها بسبب انعدام الاحصائيات . بيد أنه سجل انخفاض في الحجم ما عدا بالنسبة للقطن : أضف الى ما سبق الانخفاض المحسوس ، الذي أصاب المنتوجات الزراعية في السوق العالمية ، فليس من الصعب أن يتصور المرء حينئذ الوضعية الصعبة التي تعيشها اليمن .

ثانياً ــ الواردات

إن الواردات اليمنية من الخارج هي بالدرجة الأولى المنتوجات الغذائية ، ومواد الاستهلاك : السكر والدقيق والأرز والمنسوجات والتبغ والمنتوجات البترولية والإسمنت. ونادراً ما تستورد اليمن الآلات ومعدات التجهيز والإنتاج. وتعطينا واردات اليمن الإجمالية في سنة ١٩٦١ نظرة عن تركيب وأهمية المواد المستوردة، وسنة ١٩٦١ هي السنة التي تمكنا من الحصول على وارداتها بالتفصيل

الجدول رقم ٣٥

واردات اليمن (سنة ١٩٦١)
بآلاف الدولارات الأمريكية

	الكميات	القيمة	النسبة المئوية من المجموع الكلي
المواد الغذائية		٤٨٢١	٢٨،٦٠٪
منها : الدقيق (بالأطنان)	٥٨٨٣	٤٩٧	
الأرز	١٤٦٧	١٩٧	
سكر	٢٤٠٠٠	٢٥٥٧٥	
حلويات	٦٠٠	١٥٣	

	الكميات	القيمة	النسبة المئوية من المجموع الكلي
حبوب وقطنيات	٣٣٥٤	٢٨٢	
فواكه (مصبرة ومجففة)	٣١١٥	٢٨٨	
بسكويت ومعجنات أخرى	١٦٦٥	١٤١	
توابل	٨٦١	٢٥٦	
شاي	٦٥	٨٠	
زيت (بالهكتولتر)	٢٤٥٩	٦٨	
زبدو منتوجات لبنية (طن)	٥٧٣	١٧٠	
السجاير والتبغ		**١٢٠١**	٧,١ ٪
منها: سجاير (بالطن)	١٣٧	٥٢٨	
تبغ (بالطن)	٥٢٨		
كبريت	—	١٦٤	
مواد الصيانة المنزلية		**٣٩٧**	٢,٤ ٪
منها: صابون (بالطن) (أ)	١٠٩٠	٢٦٨	
أدوات المطبخ	٢٣٢	١٢٩	
مواد بترولية (ب) (بالطن)	٢٩٧٠٠	**١٩٥٠**	١١,٦٪
منسوجات		**٢٧٩٣**	١٦,٦٪
منها: منسوجات قطنية (بآلاف الأمتار)	١٨٣٣٨	٢٥٤٦	
مواد البناء والأشغال العامة		**٤٣١**	٢,٦ ٪
منها: الاسمنت (بالطن)	٢٢٠٠٠	٣٢٠	
التجهيزات الكهربائية والميكانيكية		**٥١١**	٣ ٪
منها: آلات	—	**١٤٩**	

	الكميات	القيمة	النسبة المئوية من المجموع الكلي
مضخات	—	٢٠٨	
سيارات (بالوحدة)	٥١	١١٢	
واردات أخرى		١٣١٩	٧,٨ ٪
منها: عجلات (بالوحدة)	١٦٣٢	٩١	
مواد الصيدلية (بالطن)	٣٠	٣٤	
خشب	—	١١٥	
مواد للدباغة والصياغة	—	٨٢	
واردات متفرقة من (ج)		٢٩١٣	٢٠,٣٪
العربية السعودية		٨٤٠	
السودان		٨٤	
البلاد الشيوعية (د)		٣٠٨	
متفرقات من عدن (هـ)		٢١٨١	
المجموع		١٦٨٣٦	

مصادر الأرقام : نفس مصادر الجدول (٣٢) .

أ — منها واردات عدن ٤٩٠ طن ، وواردات الاتحاد السوفياتي وألمانيا الشرقية البالغة في المجموع ٦٠٠ طن .

ب — تتألف الموارد البترولية من الكيروزين (أزيد من ٥٠٪) ، ومن الكازأويل والفويل (حوالي ٤٠٪) وواردات بترولية أخرى (١٠٪) .

ج — لقد قمنا بجمع كل البضائع الواردة من البلاد المشار إليها بسبب نقص التفاصيل .

د — نعني بالبلاد الشيوعية بجموع البلاد المتخذة من الماركسية أساساً لنظامها السياسي (الاتحاد السوفياتي ، الصين الشعبية ، ألمانيا الشرقية الخ ..)

لم يكن من المتيسر لنا أن نفرد واردات كل بلدة على حدة .

هـ ـ بضائع كانت موضوع تحويل من سفينة الى أخرى في عدن .

* * *

إن الجدول السابق لم يهيىء لنا في الواقع إلا نظرة عن الواردات ، هي غير كافية لمتابعة تطور المواد المستوردة خلال فترة طويلة نسبياً . فبالنسبة لفترة ست سنوات مثلاً[1] ، يجب الرجوع الى إحصائيات عدن التي لا تتضمن مطلقاً جميع الواردات .

الجدول رقم ٣٦

واردات اليمن عن طريق عدن[2]
بالجنيهات الاسترلينية

السنة	القيمة
١٩٥٤	٣و١٧٢و٣٣٨
١٩٥٥	٤و٢٠٥و٢٣١
١٩٥٦	٣و٤٤٠و٥٧٦
١٩٥٧	٣و٥٩٧و٤٣٢
١٩٥٨	٤و٤٤٥و٩٤٥
١٩٥٩	٤و٠٥٨و٥٤٩
١٩٦٠	٣و٧٢٩و٩٠٢
١٩٦١	٣و٤٥٩و١٢٥

١ ـ يرجع تاريخ نشر الاحصائيات الأولى بعدن الى ١٩٥٤ .
٢ ـ نفس المصدر .

مجرى المبادلات

إنه من الأهمية بمكان أن ندرس عن قرب مصادر الواردات واتجاه الصادرات، وكذا أهم ما طرأ عليها من تعديلات .

الجدول رقم ٣٧

توزيع مبادلات اليمن مع الخارج في سنة ١٩٦١
(بالنسبة المئوية)

البلاد	واردات	صادرات	مجموع المبادلات
— عدن	٥٦٪	٣٦٪	٥٠٪
— المرور عبر عدن (أ)	١٨٪	٢٢٪	١٩٪
— مجموع البلاد الشيوعية والديموقراطيات الشعبية	١٧٪	١٨٪	١٨٪
— بلاد أخرى	٩ ٪	٢٤٪	١٣
منها : السودان	١٫٥		—
العربية السعودية	٤٫٩		١٩
ديجبوتي	١٫٠		—
ج.ع م	٠٫٦		—
اليابان (ب)	—		٥
المجموع	١٠٠٪		١٠٠٪

أ — تنقل البضائع من سفينة الى أخرى وكذا المرور عبر عدن. البضائع التي لا تتضمنها إحصائيات عدن من مصادر واتجاهات مختلفة بما فيها البلاد الشيوعية والديموقراطيات الشعبية .

ب — تدخل الواردات اليابانية ضمن « عدن » .

إن المواد الواردة عن طريـق عدن آتية بصفة أساسية من البلاد الغربيـة (المعلبـات والدقيق والسجاير والكبريت والصابون والآلات) ، ومن بـلاد الكومنولث (المنسوجات : الهنـد والباكستان) ، وكذا من اليابان . أمـا واردات اليمن من البلاد الشرقية ومن الجمهورية العربية المتحدة فإنها كانت نادرة.

وقد طرأ تعديل على الوضعية خلال السنوات الأربع الاخيرة حيث ارتفع حجم هذه الواردات ، ووصلت نسبته من مجموع ما تستورده اليمن ٢٢٪ .

وفيما يرجع للصادرات ، كان البن والجلود يوجهان الى أسواق غربية بصفة خاصة (كانت قهوة مخا مخصصة بصفة رئيسية للولايات المتحدة) . وقد أخذ اتجاه المبادلات في هذا المجال يتحول ببطء نحو أسواق جديدة كالاتحاد السوفياتي. وهكذا أخذت البلاد توسع أفق تجارتها الخارجية محققة بذلك فائدة هامـة هي الاستقلال التجاري نوعاً ما تجاه عدن ، وخاصة الاتفاقيات التجارية التي تعطي لليمن امتيازات أكثر (الاستيراد مقابـل الالتزام بشراء المنتوجات المحلية) . والجدول السابق رقم ٣٧ يبين توزيع للتجارة الخارجية اليمنية لسنة ١٩٦١ .

ثالثاً ـــ الميزان التجاري

إن توزيـع التجارة الخارجية يؤدي بنا الى تحليل الميزان التجاري لليمن . ويمكننا ان نضع الميزان التجاري لسنة ١٩٦١ باختصار آخذين مختلف العناصر بعين الاعتبار .

الجدول رقم ٣٨

الميزان التجاري لليمن لسنة ١٩٦١ (بآلاف الدولارات الأمريكية)

واردات		صادرات
١٦٨٣٦		٨١٦١
	العجز	٨٦٧٥
١٦٨٣٦		١٦٨٣٦

نرى أن العجز يبلغ ٥٢٪ ، يعني أن هـذا العجز في الميزان التجاري هو في منتهى الخطورة بالنسبة للبنيات السياسية والاقتصادية للبلاد . ولم تكن تغطيـة العجز ممكنة حتى يومنا هذا إلا بالاعتماد على الخارج . إن هـذه الوضعية تجعل اليمن كلياً تحت رحمة ما تجود بـه البلاد ، التي تقدم المساعدات لليمن كالولايات المتحدة ، والاتحاد السوفياتي ، والصين وألمانيا الغربية الخ . .

إن الأمر الذي يعد أكثر خطورة ممـا سبق ، هو أن عجز سنة ١٩٦١ ، لم يكن عجزاً استثنائياً بـل هو على العكس من ذلك شذوذ مزمن في اقتصـاد البلاد . وبطبيعة الحال فإنه لا يمكننا أن نورد أرقاماً بهذا الصدد نظراً لانعدام العناصر المرقمة . بيد أننا نلاحظ تفاحل خطر العجز خلال السنوات الأخيرة ، لدرجة أن أشغال البنيات التحتية الجاريـة حسب الاتفاقات الثنائية أصبحت تتطلب استيراد المواد من كل نوع (المعدات والمواد الغذائية لليد العاملة الخ . .)

إن إدخال التحسين على الميزان التجاري ، أي (مضاعفـة الصادرات والتخفيض من حجم الواردات) التي يمكن تعويضها بالمنتوجات المحلية أو المحولة في عين المكان ، يقتضي زيادة الإنتاج الوطني ، وهـذا يستوجب بدوره انتهاج سياسة للتنمية الاقتصادية ، أو بعبارة أخرى تطبيق مجموعة من التدابير وإلغاء العراقيل الكبرى (الاجتماعية والسياسية والاقتصادية) . إن النظـام الإمامي الذي هو وليد إقطاعية ما ، كان عاجزاً عن حل مشكل التنمية ، دون أن يكون في الحل تقويض أركانه . وعليـه فإن كل توحيد جديد لقطاع الاقتصاد الوطني يتطلب عملاً سياسياً سابقاً له .

رابعاً ـ التجارة الداخلية والمؤسسات التجارية

أ – التجارة الداخلية

بالرغم من انعدام وسائل المواصلات ، وبالرغم من شروط التسويق البدائية وخاصة بيع المنتوجات قبل القطف نتيجة نظام الربا والمداينـة ، بالرغم من كل

هذا ، نجد التجارة الداخلية باليمن متطورة تطوراً نسبياً . وقد سبق لنا القول بأن السوق باليمن ليست بالسوق الرأسمالية المنتظمة والمجهزة ، بل هي على وجه التحديد أسواق من نوع قديم، كتلك التي تقام في القرى أو « المدن–الأسواق » التي يقصدها الفلاحون للمقايضة ببضائعهم الزراعية وبالماشية مقابل ما يحتاجونه من بضائع أخرى (المصنوعات الحرفية ومختلف الأدوات المستعملة) ، وخاصة مقابل البضاعة النقدية (ريال ماري تيريز) ، التي يسددون بها ديون المرابين وديون أرباب الأرض .

إن ندرة رواج النقد باليمن عامل على انتشار تجـارة المقايضة والمباضعة في مجموع البلاد . وهنـاك ثلاثة مراكز تشكل نوعاً من الاستثناء بالنسبة لما ذكر، وهي صنعاء وتعز والحديدة ، حيث تتخذ التجارة الداخليـة مقاييس أوسع ، وحيث نجد نوعي التجارة معاً : تجارة المقايضة والتجارة الحديثة نسبيا .

وفي مقابل هذا ، وعندما ننظر الى التجارة مع الخارج (التصدير أو تصريف البضائع المستوردة) فإن الظاهرة تتعدل ، ونجد أنفسنا حينئذ أمـام نظام للاحتكارات الممنوحـــة لبعض ذوي الامتيازات ، المرتبطين ارتباطاً وثيقـاً بشخص الإمام .

لقد كانت مؤسسة الجبلي المثال النموذجي لهذه الاحتكارات . والجبلي هذا هو رجل ثقة الإمام أحمد ومستشاره الاقتصادي ورجل أمواله ، وقـد كان يراقب مراقبة عملية جميع علاقات اليمن مع الخارج . فالصادرات والمفاوضات والاتفاقيات التجارية كانت جميعها بواسطته وحسب مصالحه الشخصية .

والى جانب هذه المؤسسة كانت هنـاك مؤسسة « الوجيه اخوان » ، وهي مؤسسة كانت أكثر تحرراً من الناحية السياسية ، غير أنها سرعان مـــا هوت نتيجة عـــدم رضا الإمام عنها ، ولم تتمكن من أن تلعب الدور الذي لعبتـه مؤسسة الجبلي منافستها المباشرة .

ب – المؤسسات التجارية

إن التجارة الداخلية تعود في شكلهـــا إذن الى القرون الوسطى ، كما هو

الحال في البلاد غير المتقدمة اقتصادياً . إن المؤسسات التجارية عائلية أكثر منها فردية ، وهذه المؤسسات تجعل من دكان صغير في السوق شركة حقيقية ، يساهم فيها حتى أبناء العمومة الأبعدون ، ويقوم « الوكيل » على الدكان بالمساهمة في كل عمل تتيح له الفرصة أن يستدر منه ربحاً . ورؤوس الأموال جد متواضعة ، وكذا ما ينتج عنها من أرباح .

إن هذا الوصف لا يشمل بعض المؤسسات التجارية الكبرى ، التي تشكل استثناءاً من القاعدة نظراً لأهمية رؤوس أموالها ، ولضخامة الأرباح التي تحققها. فهي مؤسسات تجارية بالمعنى الواسع ، وتشمل امتيازاتها كلا من التجارتين الداخلية والخارجية .

على رأس هذه المؤسسات الجبلي التي يوجد مكتبها الرئيسي في عدن (وعدن ميناء هام للرواج ، كما أنه ملجأ عند احتمال المصادرة) ، وبسبب الاحتكارات المتعددة التي منحها الإمام للجبلي فإن هذا الأخير أصبح يملك أهم مؤسسة تجارية في اليمن . وقد أنشأت هذه المؤسسة معملاً لحلج القطن ، ومعصرة للزيت في الحديدة ، كما تملك جزءاً هاماً من وسائل المواصلات البرية والبحرية ، وكانت لها مكاتب للصرف تنجز بواسطتها عمليات بنكية ومالية . وباختصار كانت مؤسسة الجبلي تتدخل في جميع الأعمال . والقسم الهام من ثروتها الموضوعة في الخارج يبلغ مقادير خيالية .

وهناك بَعْض المؤسسات التجارية الأخرى ، ولكنها دون مؤسسة الجبلي أهمية كمؤسسة « الوجيه اخوان » ، ومؤسسة هايل أنعم سعيد ومؤسسة مطهّر سعيد الخ .. ولا تتعدى هذه المؤسسات في مجموعها العشر . وقد كانت أهميتها آخذة في التصاعد ومنافسة الجبلي منافسة جدية .

على أن أهم المؤسسات التجارية اليمنية من حيث التنظيم توجد خارج البلاد ، في عدن أو في بعض البلاد المجاورة (العربية السعودية والحبشة والصومال والسودان الخ ..) ، وهي في ملك بورجوازية حقيقية (رأس مالها تجاري بالدرجة الأولى) وتقوم هذه المؤسسات هي بدورها على الشركة العائلية ، وقلما

نجد لها اهتمامات في ميدان التصنيع ، وحتى إن وجد هذا لاهتمام فانه يكون متوجهاً أكثر الى الصناعة التحويلية لبعض المواد الاستهلاكية . أما مبادلاتها المفضلة فهي القطاع التجاري (الاستيراد والتصدير) والقطاع العقاري (البناء) ومجموع قطاع « المصالح » « أو الخدمات » .

إن اليمن لم تعرف شكلاً للشركات المساهمة إلا في سنة ١٩٦١ ، التي شاهدت ميلاد شركة مساهمة رأس مالها مليون ونصف مليون ريال (ر . م . ت) ، هي « شركة المحروقات » . وقد قامت هذه الشركة في الحقيقة على أساس تسويق البترول المستورد . وقد قامت شركات أخرى من هذا النوع فيما بعد ، غير أنها لم تتعد نطاق المحاولات الحديثة العهد ، وان كانت تدل على قيام ميل جديد الى تنظيم التجارة الداخلية .

الفصل الثامن

المالية

في بلاد غاية اقتصادها البدائي هي الاستهلاك الذاتي ، أو تنتج الغالبية العظمى مما تنتجه في الميدانين الزراعي والحرفي لإرضاء حاجة السكان ، يمكننا أن نتصور بسهولة قلة مصادر النقد فيها ، وضآلة تداوله .

وبالإضافة الى ذلك ، فإن الأرقام المتعلقة بالمالية ، سواء أكانت من أصل ضرائبي ، أو مما تقدمه المساعدات الخارجية ، أو من الرواج النقدي ، ظلت سراً ، يضرب بشدة على يد كل من يبوح بالجانب الذي يتوفر عليه منه . وقد كان الإمام وحده وقلة من مستشاريه الماليين المخلصين ، هم الذين يكادون يكونون نظرة عن الحالة المالية بالبلاد . ولم يكن مسموحاً لا بنشر الميزانية ، ولا بالحصول على تقدير ما تملكه الخزينة العامة . ولا عجب في ذلك ، فالإمام كان يعتبر جميع أملاك الدولة جزءاً من ممتلكاته الخاصة ، ويتصرف فيها حسب هذا الاعتقاد .

غير أننا سنبذل جهدنا لدراسة هذه المسألة في حدود إمكانياتنا ، حتى نعطي نظرة عامة عن الوضعية المالية بالبلاد عندما قامت فيها الثورة . وسنتطرق في هذه الدراسة الى المشاكل التي من شأنها أن تدلنا على الأنظمة المالية ، ومصادر المدخولات ، والمبالغ الكبرى المصروفة، كما سنحاول وضع ميزان للمدفوعات .

أولاً ــ النقد والبنوك

أ ـ النقد [1]

ان العملة المتداولة في اليمن هي الريال الفضي ، الذي يحمل اسم ماري تيريز النمساوية . ويدعوه اليمنيون ريال فرنسا . وكان ضرب هــذا النقد يجري في انجلترا وتريستا والنمسا الخ .. وفي سنة ١٩٦٢ حصلت حكومة النمسا ، بقرار

---

١ ـ هذا الفصل أي « النقد » أصبح « دراسة تاريخية » اذ أن ريال ماري تريزا قد الغي رسمياً في سنة ١٩٦٤ م. أي بالضبط شهر فبراير ١٩٦٤ . وقد ادخلت لأول مرة العملة الورقية بعد ان أدخل قبلها ولمدة أشهر قليلة الريال الجمهوري من الفضة .

والريال الورقي الجمهوري تصدره «لجنة النقد اليمني» هي مؤسسة حكومية يرأسها وزير المالية ـ وبنك الإصدار هو « بنك مصر » وليس كما كان الواجب أن يكون « البنك اليمني للانشاء والتعمير » وذلك لأسباب عديدة اكثرها شخصية أي تقديرات ومخاوف وزير الخزانة في ذاك الحين وفي هذه المناسبة اننا لا نزال نطالب ، ونلح على الطلب ، بــأن إصدار العملة اليمنية يجب أن تقوم به مؤسسة بنكية حكومية أي بنك مركزي أو على الاقــل حالياً البنك اليمني للانشاء والتعمير الذي تشرف على مراقبته الحكومة اليمنية .

الريال الورقي الجمهوري لديه التغطية الكاملة ١٠٠ ٪ (مئة بالمئة) من العملة الصعبــة أو الذهب والفضة ـ وهو احدى العملات الورقية العالمية التي لديها التغطية الكاملة ـ وهو مستقل عن العملات الأخرى ولا يرتبط بأي أرتبـــاط مع العملات الأجنبية مثل الجنيه الاسترليني أو الدولار الأمريكي .

ومن ناحية المقارنة يساوي الجنيه الاسترليني رسمياً ٢ بقشه ـ ٣ ريال ، والدولار الأمريــكي ٢ بقشه ـ ١ ريال . وهناك طبعاً تقلبات وتغيرات في سعره في السوق المحلي أو سوق عــدن لأسباب ضعف الانتاج الوطني وزيادة الاستهلاك ومضاعفة الواردات من الخارج وتــلاعب سوق عدن .

وسنرجع في كتاب آخر إلى هذا الموضوع المهم في البلاد المتخلفة اذ ان تجربة اليمن في هذا المجال مفيدة جداً ولكن لا بد من عدة سنوات من التجارب ، لتحليل المشاكل التي تخلقها عوامل اصدار عملة من هذا النوع .

ومن الآن نستطيع أن نقول بأن تجربة اليمن تعد مخاطرة في بلاد قليلة الانتاج وسكانهــا لم يتعودوا على التداول النقدي الورقي كما ان سوقها التجاري ضعيفة . ورغم كل ذلك فقد اثبتت السنتان الأخيرتان بان هذه «المغامرة المالية» أدت الى نتائج حسنة مهما تعددت المشاكل التي لا نستطيع أن نطرقها حالياً ـ (المؤلف سبتمبر ١٩٦٥) .

من محكمة العدل الدولية بـلاهاي على احتكار ضرب الريال (ج. م. ت.) ، الذي يحمل رسم ماري تيريزا .

فالبلاد لا يوجد بها بالتالي مؤسسة للإصدار أو لضرب العملة، وهي من هذه الناحية تابعة تبعية كلية الى الخارج ، فيما يرجع للنقد، وخاصة إلى عدن والبنوك الانجليزية الموجودة بها . فالوضعية إذن مظهر لبدائية النظام المالي اليمني وضعفه الفاضح .

ان الإمام لا يثق مطلقاً في العملة الورقية ، وكانت معارضته لإصدارها شديدة باستمرار . والضرب الوحيد الذي كان يجري محلياً هو ضرب قطع الفضة وعملة الصرف النحاسية ، أي أجزاء الريال النمساوي الذي يساوي ٤٠ بقشة . والريال (م. ت) المضروب حديثاً يزن ٢٦,٠٦٦٨ ميليكرام ، وتبلغ نسبة الفضة من هذا الوزن ٨٣٣ في الالف ، وفضة صافية بنسبة ٩٩٩ في الألف .

إن قيمة الريال الذي هو «بضاعة — عملة » تتحول بتحول أثمان الفضة في الأسواق العالمية، وبالتالي فإن تحولات أثمان معدن الفضة ، تنعكس مباشرة على قيمة الريال . ولكي نحدد كلفة الريال الذي تشتريه اليمن ، علينا ان نضيف الى ثمن الفضة تكاليف الضرب ، اي إضافة ٠,٠٥ الى ٠,٠٦ من ثمن المعدن .

وقد سبق لنا أن قلنا ان قيمة الريال تحددها أثمان الفضة . ونحن ، بعد كل هذه التحفظات ، وآخذين بعين الاعتبار السوق العالمية للفضة ، نعطي قيمة تقريبية للريال كما يلي :

— من ٠,٧٦ الى ٠,٨٠ بالدولار الامريكي .
— من ٤ الى ٥,١٠ شيلينج انجليزي .
— من ٣,٨٠ الى ٣,٩٥ فرنك فرنسي .

وابتداء من شهر يوليو « تموز » ١٩٦٢ ارتفعت أثمان الفضة ارتفاعاً بالغاً من جهة، واشتد الطلب من جانب عدن من جهة أخرى ، فارتفعت بالتالي قيمة

الريال، وأصبح الأمر يتطلب تخفيضاً من قيمته. والقيمة الحالية[1] للريال أصبحت تتجاوز القيم التقريبية الواردة آنفاً. وسنعطي فيما بعد تحليلاً عن السياسة العالمية للبنك اليمني للإنشاء والتعمير.

وفي داخل البلاد تطرأ تحولات لا يستهان بها على الريال، من منطقة الى أخرى، بنسب تتراوح بين ٥ الى ٨٪.

إن أثمان الفضة في الأسواق العالمية وقيمة الريال المطلقة، بما في ذلك تكاليف الإنتاج، مرتبطتان نوعاً ما، غير ان هذا الارتباط ليس ارتباطاً وثيقاً واتوماتيكياً، ولن يكون كذلك في المستقبل. وهذا راجع لعدة عناصر لها انعكاسات بطبيعة الحال على تغيرات قيمة الريال:

١ – العنصر الأول هو ثمن الفضة في السوق العالمية، والطلب اليمني من هذه السوق ضئيل جداً بالنسبة لمجموع الطلبات.

٢ – إن قانون العرض والطلب يلعب دوراً من بعض الأوجه. فبالنظر الى ضآلة حجم العملة المتداولة بالبلاد (ما يقارب ٢٠ مليون ريال)، فإن الرواج النقدي غالباً ما يكون غير كافٍ (خاصة في موسم الحصاد).

٣ – ويشكل كل من بُعد أماكن ضرب الريال، والضغط المالي الذي تمارسه عدن، وكذا اتساع القطاع المالي، عناصر هامة.

٤ – وبالاضافة الى ما تقدم، تقوم طبقة ذوي الامتيازات بادّخار الريال واكتنازه.

فلن يفاجئنا والحالة هذه، النقص الحاصل في المبالغ من الريالات الضرورية لتسديد الأجور والأداءات. وغالباً ما كانت هذه الصعوبة تقوم في وجه مصالح المساعدة الامريكية والتقنيين السوفياتيين والصينيين في أداء أجور المستخدمين المحليين بالريال. وقد كانت حكومة الإمام قد دخلت في مفاوضات مع الولايات

---

١ – في فترة وضع هذا الكتاب يونيو (حزيران) ١٩٦٣.

المتحدة الأمريكية بقصد السماح لهذه الأخيرة بضرب النقد الضروري للرواج.[1] ويلجأ كبار التجار الى استعمال عملات أخرى الى جانب الريال كشيلينج أفريقيا الشرقية (المتداول في عدن) والروبية الهندية ، والروبية الباكستانية .

ب - البنوك

إن البنك الوحيد الذي كان موجوداً باليمن، ابتداء من سنة ١٩٥٩ ، هو البنك السعودي الوطني للتجارة (Saudi National Commercial Bank) . وهو مؤسسة سعودية خاصة ، يملكها الشيخ سالم بن محفوظ ، الحضرمي الأصل ، وأحد أثرياء مدينة جدة . وقد قام هذا الأخير بفتح فرع لمؤسسته في الحديدة ، وفتح مكاتب تابعة لهذا الفرع في كل من تعز وصنعاء. ولم يكن هذا البنك يتدخل الا في العمليات الجارية ، وخاصة عمليات فتح رسائل اعتماد والإيداع والصرف . وقلما كانت المؤسسة تقدم قروضاً اللهم إلا لبعض ذوي الامتيازات في النظام الإمامي .

لقد كانت هذه المؤسسة تهتم بالدرجة الأولى ، في الحقيقة ، بعمليات الصرف. فكانت تضع يدها بذلك ، وبسبب انعدام كل مراقبة على الصرف ، على جميع العملات الأجنبية بالبلاد . يضاف الى ذلك انه في فترات ندرة الريال ، كان هذا البنك هو الذي يفرض الأثمان باتفاق مع البنوك وفروعها في عدن.

وعلى الرغم من أن رأس مال البنك السعودي الوطني للتجارة لا يتعدى ١٥٠و٠٠٠ ريال (ر . م . ت) فإنه يقوم بالجزء الأكبر من العمليات ، ويحقق أرباحاً طائلة ، حتى ولو تضمنت ميزانيته السنوية عجزاً مستمراً . لقد كانت هذه المؤسسة عبارة عن وكالة للصرف ، أكثر منها مؤسسة بنكية حقيقية تقوم بكل العمليات البنكية . ولعل الخوف من الطرد ، وعدم استقرار النظام (حتى ولو كان لمديري الفروع علاقات وثيقة برجال الحاشية) ، كانا هما السببين اللذين حالا بين بنك ابن محفوظ وبين نمو نشاطه باليمن نمواً عادياً .

---

١ - وقانون المساعدة يمنحها هذا الحق .

أما القسم الباقي من العمليات ، فقد كانت تقوم به البنوك الموجودة في عدن بواسطة زبائنها اليمنيين، وكان هؤلاء يقومون بترويج الكمبيالات،وبواسطتهم يتم الحصول على الشيكات، كما كانوا يقومون ببيع وشراء العملة الأجنبية . وباختصار فقد كان الكثير من كبار التجار وكلاء للدور البنكية القائمة في عدن ، وكانت هذه الوكالة تدر عليهم أرباحاً لا يستهان بها .

ثانياً : الضرائب ونظامها

إن الضرائب المحصلة في اليمن تأخذ أصولها من مبادىء القرآن ، فالضريبة في القانون الإسلامي هي زكاة أو صدقة مشروعة مخصصة حسب الآية « للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم ، وفي الرقاب والغارمين في سبيل الله وابن السبيل » . وقد حددت الشريعة ميدان وشكل استخلاص الزكاة ، التي هي واجب على كل مسلم ، يؤديه سنوياً مما يملك ، وذلك بالشكل التالي :

أ – ٢,٥ ٪ من كل ماله قيمة عينية (نقد ، ذهب ، فضة ، حلي الخ ...).

ب – ١٠ ٪ من كل محصول زراعي غير سقوي ، وقابل للخزن بعد الحصاد لمدة طويلة (القمح الذرة ، التمر الخ ..) .

جـ – ٥ ٪ من كل محصول زراعي سقوي (قطن ، بن الخ ..) .

د – بالنسبة للماشية ، بعير عن كل ٣٠ من الإبل، وناقة عن كل ٤٠ ، وكذا الأمر بالنسبة للبقر والغنم .

وباعتبار الزكاة من الواجبات الدينية ، فإن على كل مسلم أن يؤديها بدافع ضميره ، ودونما حاجة لتدخل الغير . وفي حالة امتناعه عن أدائها ، فإن الحكومة تقوم باستخلاصها منه بالقوة ، ويكون عرضة للملاحقة القضائية ، ومصادرة نصف أملاكه . ويعفى الفقراء من أداء ضريبة الزكاة (والفقراء هم الذين لا تنتج أراضيهم الزراعية ، أكثر من القدر الضروري للاستهلاك العائلي).

كما يعفى من أدائها غير المسلمين ، وان كان هؤلاء يؤدون جزية مقابل ما يتمتعون به من حماية ، تبلغ سنوياً ريالين الى أربعة حسب أوضاعهم

وثرواتهم .

وأخيراً فإنه ليس على المسلمين القاطنين في بلد غير إسلامي تأديــة الزكاة الى حكومة هذا البلد، بل عليهم تقديمها الى المؤسسات الدينية والاجتماعية والثقافية.

لقد حادت حكومة الإمام عن التعاليم التي تعرضنا لها آنفاً بتدخلها المباشر في تحديد مبلغ الزكاة واستخلاصها ، فقــد شكلت « لجنة ضرائب الدولة » تحت سلطة الإمام ، لتقوم بمراقبة واستخلاص جميع الضرائب ، ووضعها في الخزينة . وقد كان الذي يوزع الأدوار في الواقع هو « المأمور» ، الذي يقوم بزيارة الضيع والحقول قبيل الحصاد لوضع تقرير للمحصول ، ويقدم هذا التقرير الى اللجنة التي تقوم بعد التحقيق باستخلاص الضريبة .

ان هذا النظام لم يكن يشمل مجموع الأراضي ، فالإمــام كان قد منح للسكان (الزيديين) الحق في تحديد مقدار الضريبة ، التي يقدمونها للدولة على العكس من سكان الجنوب (الشافعيين) الذين كانوا عرضة لتعسفات « المأمور » . وقد كانت غاية الإمام من ذلك هو إبعاد الشقة بين الفئتين الأساسيتين في البلاد .

وقد كانت حكومة الإمام ترتكب خرقاً آخر للشريعة ، وذلك في تحديــد مقدار الزكاة ، فبالإضافة الى ٥ أو ١٠٪ من زكاة المحصول الزراعي ، كان المأمور يستخلص :

أ – ٣٪ كضريبة إضافية للفقراء (ضريبة الخيريــة) والمدارس وملاجىء عابري السبيل .

ب – نسبة أخرى يأخذها المأمور لنفسه والملحقين به مقابل الخدمات التي يقدمها للحكومة ، وفي تقدير هذه النسبة مجال واسع للحيف والظـــلم بطبيعة الحال .

أما فيما يرجع للضريبة عن الماشية فإنهــا لا تدفع عيناً، بل نقداً حسب السّلم التالي :

– بقشتان ونصف عن كل رأس ماعز .

– عشر بقشات عن البقرة .

– ريال عن كل رأس إبل غير مستعمل في النقل التجاري .
– ريالان ونصف عن كل رأس إبل مستعمل في النقل التجاري .

إن نظام الضرائب هذا الذي تحدثنا عنه، هو مجال واسع للظلم والاستغلال، أضف الى ذلك أن الإمام كان يشجع الحكام والجباة ، وييسر لهم سبل سلب أموال السكان وأرزاقهم قصراً . فالقاعدة العامة كانت ، سواء بالنسبة للجنة الجباية أو المأمورين او الحكام والموظفين الآخرين ، هي تطبيق « فـن » قائم بذاته ، يتلخص في الخديعة والتدليس والمبالغة عند تقدير المحصول والضغط البسيكولوجي والجسمي أحياناً ، وذلك بقصد تحقيق الثروات الشخصية[1] . إن الغش والتدليس كانا شائعي الانتشار ، وكانت كل الوسائل مشروعة لابتزاز أرزاق الشعب . ثم ان السلطة التعسفية التي كان يمارسها الجباة ، وما كان لهم من حرية مطلقة في المصالح التي يشرفون عليها ، كانت تسير جنباً الى جنب معنظام الاستغلال الزراعي ، الذي كان يقوم عليه النظام الإمامي .

ضرائب أخرى[2]

لقد أضيفت الى ضريبة الزكاة ضرائب أخرى « عصرية » ، وما توفر لدينا من معلومات حول هذه الضرائب غير كاف ومتناقض احياناً ، الشيء الذي لا يسمح لنا بوضع لائحة إجمالية لها ، ولا يسمح لنا حتى بمجرد معرفة المقادير المستخلصة . وتشكل الحقوق الجمركية القسم الهام من هذه الضرائب المضافة الى ضريبة الزكاة . وقد كانت الحكومة تستخلص ضريبة الجمرك نقداً على العموم، كما كانت تستخلصها عيناً في بعض الأحيان ، بالنسبة لبعض البضائع التي كانت تحتاجها .

وفيما يلي تلخيص لما جمعناه من معلومات حول هذا الموضوع :

---

١ – اشتهر من بين حكام النواحي الشامي حاكم ناحية إب الذي تمكن بواسطة ما كان يمارسه من جور وطغيان في ميدان الضرائب من جمع ثروة طائلة . وقد كانت محاكمته بعد الثورة في شهر ديسمبر ١٩٦٢ مناسبة إضافية وضحت لنا الأوصاف والتصرفات الواردة أعلاه .

٢ – لقد حدثت بعض التعديلات بعد الثورة ، ولكن أكثر هذه القوانين ظلت جارية .

١ – في الاستيراد

إن القاعدة الأساسية في الحقوق الجمركيــة على البضائع المستوردة هي ١٠٪ على البضائــع الاستهلاكية الأساسية (المواد الغذائيـــة والملابس) و ٢٠٪ على الكماليات . ويضاف الى هذه الحقوق الجمركية ضريبة إضافية تدعى ضريبــة المصالح الاجتماعية، وتستخلص الحكومة برسمها أربع بقشات عن كل ريال مدفوع للحكومة كضريبة جمركية ، وذلك كالتالي : بقشتان للمدارس ، بقشة واحدة للفقراء ، والبقشة الرابعة لمآوي عابري السبيل وملاجئهم .

بيد أن لعبــة الضرائب الاضافيــة ترفع الأتاوات على الاستيراد الى ١٢و٥٪ أخرى ، وذلك كضريبة الدخول : ٥ بقشات عن كل كيس بضاعة ، وضريبــة الصحة : بقشتان ونصف عن كل كيس ، وضريبة الحمايـــة : ٥ بقشات عن كل كيس .

٢ – في التصدير

– البن : ريال عن كل «فراسلة [١]» وتدفع هذه الضريبة بالدولار الأمريكي .
– الجلود : ريال عن كل « كورجة[٢] » أو نصف ريال عن كل فراسلة .
– اللوز : ريالان عن كل فراسلة .
– العنب : نصف ريال عن كل فراسلة .
– السجاجيد : ١٠٪ من تكاليف الإنتاج ، . .

ويجدر بنا أن نشير كذلك إلى ضريبة استعمال الطرق المسماة « الأخماس » المحصلة عن كل عربة ذات محرك ، والمخصصة لبناء وصيانة الطرق . وكانت هذه الضريبة محددة كما يلي :

– عن عربة شحن : ١٨ ريالاً + ٤ بقشات عن كل ريال مدفوع .
– عن العربات الأخرى : ٩ ريالات + ٤ بقشات عن كل ريال مدفوع .

---

١ – وحدة الوزن : من ١٠،٤ كلغ الى ١٢،٠ كلغ .
٢ – كورجة هي عشرون قطعة .

وفيما يلي جدول لما يمثـــله كل صنف من الضرائب الجمركية ، والضرائب الاجتماعية ، التي تقوم الجمارك بتحصيلها :

الجدول رقم ٣٩

توزيع دخل الجمارك[1] بالنسبة المئوية

حقوق الاستيراد	٤٨٪
حقوق التصدير	٣٤٪
الضرائب الاجتماعية	٨ ٪
ضرائب أخرى	١٠٪
المجموع	١٠٠٪

والمجال متسع هنا أيضاً للغش والاختلاس ، فقد كان موظفو الجمـارك ، نظراً لانخفاض أجورهم ، يقومون بعدة حيل تمكنهم من اختلاس الأموال ، كما كانوا يلجأون أحياناً الى أخذ رشوة من المستورد والمصدر .

ثالثاً ـــ الميزانية

لم تنشر أية ميزانية طيلة عهد الحكم الإمامي، فقد كان الإمام يراقب مراقبة مباشرة جميع المدخولات والمصروفات ، وكان يعرف تقريبـــاً مبالغ الريالات المخزونة في كهوف الجبال (خاصة في حجة) ، وكذا ممتلكات بيت المـــال الآتية مما كانت تستخلصه الدولة عيناً .

---

١ ـ استقينا الأرقام من وزارة المالية (الحديدة ـ صنعاء) ومن عدة سفارات ومفوضيات في تعز .

وسنحاول فيما يلي إعطاء نظرة عن ميزانية ١٩٦١ ، إعتماداً على معطيات استقيناها من مصادر مختلفة :

الجدول رقم ٤٠

ميزانية اليمن التقريبية لسنة ١٩٦١ (بملايين الريالات)

المدخولات		المصروفات	
المدخولات العادية		المصروفات العادية	
– ضرائب (أ)	٢١و٠	– مصروفات الجيش وأمن الدولة (٧و٩) منها :	
– مدخولات جمركية (٤ مليون) منها :		– مصروفات عسكرية (ب)	٣و٨
– مدخولات عن الاستيراد	٢و٥	– بوليس وأمن (أ)	٢و١
– مدخولات عن التصدير	١و١	– مصروفات عسكرية أخرى	٢و٠
– مدخولات أخرى	٠و٤	– مصروفات مدنية (أ – ج)	١٧و١
المجموع	٢٥و٠	المجموع	٢٥و٠

مصادر الأرقام : – وزارة المالية – صنعاء – تعز .
– تقرير سفارة الولايات المتحدة .
– تقارير المفوضيات والقنصليات الأجنبية .

(أ) : نقداً وعينا ، وبالنسبة للمقادير العينية ، جرى التقدير على أساس تكاليف الإنتاج .

(ب) : التقدير على أساس أفراد الجيش (٢٠و٠٠٠) : نقداً بالريال وعيناً بالحبوب .

(ج) : يبدو من الصعب تحديد جانب كل صنف من المصروفات المدنية .

إن الجدول السابق يستدعي ملاحظات نثبتها فيما يلي :

١ – المدخولات

يجب أن لا ننخدع بالتدقيق الظاهري لأرقام المدخولات التي يكتنفها كثير من الشك :

– صعوبة التمييز بين أموال الدولة وأموال الإمام .
– نظام ضرائبي جد « مطاط » سبق الحديث عنه .
– التقديرات فيما يرجع للضرائب المحصلة عيناً .

٢ – المصروفات

إن تقدير المصروفات هـو تقدير إجمالي . وكان بإمكاننا أن نفرد مصاريف كل قطاع على حدة ، ولكن مع حاشية عريضة للخطأ . ولهذا ارتأينا تقديمها بالشكل السالف لأنه الشكل الأسلم في مثل هذه الأحوال . بيـد أننا نشير الى الاعتمادات التي كان يخصصها الإمام للسادة ، ولبعض القبائل ، التي كانت تشكل أهم فصل في المصاريف ، كما كانت أمراً لاحقاً بكيان الدولة نفسها .

وكان بودنا أيضاً لو تمكنا من تقييم تكاليف العائلة المالكة ، وكذا الوسائل المالية التي كان يتوفر عليها الإمام ، ويصرفها في سبيل حماية الملكية .

إن ميزانية الدولة اليمنية هي ميزانية بالغـة الضعف على العموم (لا تتعدى ٢٠ مليون دولار أمريكي) ، إذا ما قورنت بميزانيات بعض البـلاد المجاورة (مستعمرة عدن ، ١٦ مليون دولار ، والحبشة والعربية السعودية الغنية) .

وهناك أيضاً ضعف الموارد المالية للميزانية ، الأمر الذي يتحتم معـه خلق موارد جديـدة ، حتى تكون البلاد قادره على مواجهـة مشاريع التنمية الاقتصادية . ولهذا فإنه من الضروري الملح أن يقوم المسئولون عـن المالية في حكومة الجمهورية ، بإلغاء اعتمادات القبائل ، ومن شاكلها إلغاء كلياً ، وأن تتخذ التدابير لمراقبة الضرائب مراقبة فعالة .

رابعاً : المساعدات والقروض الأجنبية

تجاه وضعية كهـذه ، يصبح الاعتماد على المساعدات والقروض الاجنبيـة

ضرورياً ضرورة حتمية ، ومن هنا جاءت المساعدة المالية والاقتصادية التي تقدمها البلاد الشيوعية (وخاصة الاتحاد السوفياتي والصين الشعبية) والبلاد الغربية (الولايات المتحدة على الخصوص) . وقد وقعت اليمن اتفاقيات ثنائية مع هذه البلاد .

١ — لقد كان الاتحاد السوفياتي أول قوة أجنبية قدمت لليمن في سنة ١٩٥٧ قرضاً بمبلغ ١٠٠ مليون روبل . ولم يقبل الإمام من هذا القرض سوى جزء منه، ٦٠ مليون روبل ، أي ما يقارب ١٥ مليون دولار ، وقد استعمل هذا القرض في بناء ميناء الحديدة الحديث . وقد كان هذا القرض السوفياتي بفائدة ضئيلة ، ٢،٥٪ ويجري استرجاعه على أقساط ، في فترة ١٥ سنة ابتداء من سنة ١٩٦٣ .

٢ — وقد منحت الصين الشعبية لليمن قرضاً بمبلغ ٧٠ مليون فرنك سويسري (١٦ مليون دولار أمريكي) بدون فائدة ، ويجري استرجاعه خلال عشر سنوات بعد إتمام كل مشروع . ولم تكلف نفقات إنشاء طريق الحديدة — صنعاء سوى نصف هذا القرض . وقد رفض الإمام الاستجابة لبقية المشاريع التي تقدمت بها الصين الشعبية .

٣ — وكانت المساعدة المالية التي قدمتها الولايات المتحدة ، والتي جاءت متأخرة عن سابقاتها تقارب نوعا المساعدات السوفياتية والصينية . وهذا يدل مرة أخرى على أنه على الرغم من تهرب أمريكا من التعامل المباشر على أساس الاتفاقيات الثنائية، فإنه يمكن إجبارها على قبول شروط أخرى غير ما تفرضه هي عادة من شروط .

لقد وقع الاتفاق الأول مع الولايات المتحدة في شهر أبريل ١٩٦٠ تحملت فيه الأخيرة ، بشكل مساعدة ، تكاليف إنشاء طريق مخا — تعز — الحديدة . وقد كلف إنشاء هذه الطريق ١٥ مليون دولار . وهناك مشروع أمريكي آخر لإمداد مدينة تعز بالماء بلغت تكاليفه ٦٠٠،٠٠٠ دولار . وأخيراً هناك المشروع الثالث الذي دخل في حيّز الإنجاز ، والمتعلق ببناء سد للري في ناحية تعز .

وبالإضافة الى هذه المساعدات المالية ، كانت هناك مساعدات بالحبوب

تقدمت بها الدول الثلاث السابقة الذكر .

وفي الجدول التالي توضيح بالأرقام لما حصلت عليه اليمن من مساعدات :

الجدول رقم ٤١

المساعدات والقروض التي حصلت عليها اليمن من الخارج
(بملايين الدولارات)

	١٩٥٩ — ٦٠	١٩٦٠ — ٦١
مساعدات : الولايات المتحدة (قمح)	٥	٥
الاتحاد السوفياتي — الصين الشعبية (قمح)	٢	—
قروض : الاتحاد السوفياتي — الصين الشعبية	٨	١١
المجموع	١٥	١٦

أما بالنسبة لسنة ١٩٦١ / ٦٢ فإن الحسابات لم تتم ، غير أنها ستكون من نفس المقادير على كل حال . والواقع أنه إذا كانت أشغال بناء طريق الحديدة — صنعاء ، وكذا أشغال بناء ميناء الحديدة قد تم إنجازها ، فإن مشاريع الولايات المتحدة قد دخلت في حيز التطبيق .

إن هذه المساعدات والهبات والقروض الاجنبية ، قد غطت مجموع ما تصرفه الدولة بالعملة الصعبة ، كما أتاحت للدولة إنجاز بعض الأشغال ، التي عجزت اليمن الهزيلة عن تمويلها .

خامساً — مساهمة المغتربين

وأخيراً ، تشكل المبالغ التي يبعثها اليمنيون المهاجرون كمّا لا يستهان به من العملة الصعبة في ميزان المدفوعات ، وبالتالي بالنسبة لمجموع الاقتصاد الوطني .

فالمهاجرون اليمنيون بالحبشة والسودان والعربية السعودية وعدن وبقية بـلاد أفريقيا الشرقية ومدغشقر يبعثون نصيباً مما يكسبونه الى عائلاتهم . وانه لمن الصعب تحديد هذه المبالغ « غير المنظورة » بالأرقام تحديداً مضبوطاً . على أن هناك من يقدر هذه المبالغ بثلاثة ملايين دولار في سنة ١٩٥٩ / ٦٠ ، وبمليون دولار في سنة ١٩٦٠ / ٦١ [١]

سادساً ــ ميزان المدفوعات

والآن وبعد أن قمنا بتحليل للموارد الأجنبية ولمساهمة المغتربين ، كما قمنـا

الجدول رقم ٤٢

ميزان المدفوعات (بملايين الدولارات)

	١٩٥٩	١٩٦٠
الصادرات	٨	٨
الواردات [أ]	٢٦	٢٥
مساهمة المغتربين	٣	١
ميزان ملاك الدولة ومصالحها	١٥	١٦
مساعدات : الولايات المتحدة	٥	٥
روسيا والصين	٢	—
قروض : روسيا والصين	٨	١١

١ ــ لقد أجبر كثير من اليمنيين المغتربين على العودة بعد القرار الذي اتخذته حكومة العربية السعودية بالتشديد في منح تأشيرة الإقامة في سنة ١٩٦٠ ــ ٦١ . وقد كان هـذا هو السبب في نقص المبالغ المرسلة .

أ ــ بما في ذلك البضائع المقدمة بشكل مساعدة .

قبل ذلك بدرس الميزان التجاري ، يمكننا أن نقيم جدولاً (الجدول رقم ٤٢) لميزان المدفوعات ، ودون أن ننخدع كثيراً بدقة الأرقام، التي نكرر قولنا عنها بأنها أرقام قياسية .

إنه لم يكن متيسراً ، بسبب نقص المعلومات ، أن يتضمن الجدول أرقاماً عن سنة ١٩٦١ – ٦٢ ، ومن المحتمل ان تكون كفة الولايات المتحدة راجحة في تركيب المساهمات من العملة الصعبة .

إن انعدام العجز انعداماً ظاهرياً في ميدان المدفوعات، يعكس تبعية الاقتصاد اليمني تبعية بالغة الخطورة للدول الأجنبية مع ما ينتج عنها من عواقب . وفي الواقع فإن ما تقدمه البلاد الثلاثة يغطي ٥٨٪ من ميزان المدفوعات ، وهذه القوات يمكنها لسبب او لآخر ان تقطع مساعداتها وقروضها عن اليمن .

انه لا شك في أن الدول الثلاث التي تساعد اليمن أو إحداها ، لا يمكنها أن تلغي ما وقعته من أتفاقيات مع اليمن دون مس بسمعتها الدولية ، غير ان مواقف من هذا القبيل حصلت بالفعل عدة مرات . ونحن لا نعدم في تاريخ العلاقات الدولية أمثلة عن قيام الدول الكبرى بخرق ما وقعته من معاهدات . ولهذا نرى حكومة الجمهورية لا تفكر في غير الاعتماد على البلد نفسه بالدرجة الأولى ، ثم ترى بعد ذلك في إمكانيات عقد اتفاقيات مع بلاد متعددة ، ومع منظمات دولية . إن هذا الشكل غير خاص باليمن بكل تأكيد ، بل هو مشكل يطرح عموماً على أغلب البلاد المتخلفة .

سابعاً ـــ الإنتاج الوطني

إن المعطيات الواردة أعلاه ، لا تعطينا كل إمكانيات حساب الانتاج الوطني الخام ، فانعدام المراقبة على السلطة ، ومجال الخطأ الواسع بالاضافة الى عناصر أخرى هي من الفحش بحيث تكون كل الأرقام الحاصلة عديمة المدلول ، كما تكون منبعاً لسلسلة من التفسيرات الخاطئة . غير أننا سنورد هنا ، وبرسم الاستدلال فقط ، التقدير الذي وضعته مصالح الولايات المتحدة كرقم استدلالي . فقد

جازفت هذه المصالح رغبة منها في حل المشكل برقم (٣٠٠) مليون دولار أمريكي ، اي ما يعادل تقريباً ٧٠ دولار لكل فرد من السكان[1] .

وفي حالة ما اذا قبلنا هذا التقدير ، فانه يحق لنا ان نتساءل عن الكيفية التي جرى بها تقدير الاستهلاك الذاتي ، وعن القاعدة التي بني عليها حساب الانتاج المعيشي والتصدير ، وعن جانب التسويق ، الى غير ذلك من الأسئلة المنهجية (الميتودولوجية) التي يمكن طرحها . ونظراً لهذه الأسباب كلها ، ابتعدنا عن الوقوع في نفس الأخطاء ، أضف الى ذلك أننا قمنا بانتقاد الأرقام التي نشرتها هيئة الامم المتحدة .

فما دامت أبحاث معمقة لم تقم في عين المكان (اعتماداً على سبر الأغوار في الريف، ثم السير نحو التحسن المنهجي فيما بعد) ، فإن كل حساب للانتاج الوطني الخام ، وكذا الأبواب الأخرى المتعلقة بالمحاسبات الوطنية ، ستكون خالية من كل قيمة .

١ — على افتراض ان سكان اليمن خمسة ملايين دون إدخال المغتربين .

الفصل التاسع

الاتفاقيات الاقتصادية المبرمة أخيراً مع البلاد الأجنبية

نظراً للعزلة الشاملة التي كانت اليمن تعيشها عملياً ، فإن الاتفاقيات الاقتصادية المبرمة سواء مع بلاد الشرق ، أو الغرب ، كانت يسيرة العدد حتى عهد قريب .

أولاً ـ الاتفاقيات الثنائية مع البلاد الشرقية

لم تعقد الاتفاقية اليمنية ـ الروسية الا في سنة ١٩٥٥ ، وذلك بعد محاولات تمهيدية طويلة ، كانت تهدف الى إعادة تنظيم العلاقات الرسمية بين البلدين التي ظلت مجمدة بالرغم من وجود اتفاقية مبرمة بينهما في سنة ١٩٢٨ [1] . وقد هيأت اتفاقية ١٩٥٥ الميدان لاتفاقيات أخرى ، كان أهمها الاتفاق المبرم حول تبادل البضائع بين البلدين ، الذي أصبحت اليمن تصدر بمقتضاه البن الى الاتحاد

١ ـ الواقع أن اليمن وقعت اتفاقية مع الاتحاد السوفياتي في سنة ١٩٣٨ بدافع الخوف من الاستعمار البريطاني والايطالي والفرنسي الخ .. ونشير هنا الى أن هذا الاتفاق كان الأول من نوعه بالنسبة لبلاد الشرق الأوسط في وقت اشتدت فيه سيطرة الاستعمار الانكليزي ـ الفرنسي على المنطقة .

السوفياتي ، مقابل بضائع الاستيراد التقليدية كالسكر والإسمنت والصابون الخ .. ولقد خلق تحويل وجهة قسم هام من الصادرات اليمنية نحو الاتحاد السوفياتي تياراً جديداً في ميدان التبادلات ، التي كانت خاضعة في مجموعها الى رحمة سوق عدن .

وقد عقدت اتفاقيات عدة للتجارة والمدفوعات ، بعد الاتفاقية مع الاتحاد السوفياتي ، مع البلاد الاشتراكية والديموقراطيات الشعبية : الصين الشعبية وألمانيا الشرقية وتشيكوسلوفاكيا الخ ..

وقد استفادت اليمن كثيراً من اتفاقياتها الثنائية مع الاتحاد السوفياتي والصين الشعبية في إنجاز أشغال البناءات التحتية الأساسية ، وفي الحصول على مساعدة الولايات المتحدة الأمريكية . فالاتحاد السوفياتي قام ببناء ميناء الحديدة مع مستودعات للوقود ، ومنشآت أخرى حديثة . والصين الشعبية أنهت خلال مدة قياسية (سنتين فقط) ، وبإتقان طريق الحديدة – صنعاء . وقد لعبت هذه البنيات التحتية دوراً لا يستهان به في نجاح الثورة اليمنية .

غير أن هذه البلاد ، لم تتمكن من استعمال كل القروض الممنوحة بمقتضى الاتفاقيات المبرمة ، وذلك بالرغم من المشاريع العديدة ، التي عرضت على الحكومة اليمنية . فقد تقدم الاتحاد السوفياتي بمشروع زيادة مبلغ قروضه الى اليمن الى ١٥٠ مليون روبل ، وأن يتحمل نفقات أبحاث زراعية يجريها في منطقة تهامة حول إمكانية توسيع نطاق زراعة القطن والحبوب وكذا دراسة إمكانية بناء سد بالمنطقة . وكان الإمام قد قبل المشروع قبولاً جزئياً ، وقد قدم الخبراء السوفياتيون في القطن فعلاً تقريراً مبدئياً ، اقترحوا فيه إنشاء شركة لتطوير المنطقة واستثمار إمكانياتها ، وذلك بعد أن قاموا بدراسة منطقة زراعة القطن ، وأخذوا بعين الاعتبار وضعية تجزئة الأرض إلى حقول صغيرة . ولم يتلق السوفياتيون جواباً على هذا المشروع من الإمام ، الذي كان يخشى من إفلات زمام أمور القبائل من يده في حال تطبيق المشروع . وقد جاءت المشاريع الأمريكية فيما بعد ، لتحل محل المشاريع السوفياتية . أما بقية المشاريع التي

تقدم بها الاتحاد السوفياتي ، فقد لقيت نفس المصير .

وقد تقدمت الصين الشعبية من جهتها بمشاريع أخرى منها مشروع لإقامة صناعة للنسيج ، وآخر للاسمنت الخ .. ولم يكن حظ هذه المشاريع بأحسن من سابقاتها .

إن المساعدات ، التي حصلت عليها اليمن من الاتحاد السوفياتي والصين الشعبية وتشيكوسلوفاكيا وألمانيا الشرقية ، كانت بالغة الأهمية ، بالرغم من النفع القليل الذي عاد على البلاد منها ، نتيجة معارضة الإمام لتطبيق الحلول المقترحة تطبيقاً رصيناً وحازماً . على ان البعثات الطبية ، هي التي تمكنت وحدها من القيام بخدمات فعالة، اعتماداً على ما توفر لديها من وسائل في عين المكان .

ثانيا ــ الاتفاقيات الثنائية المبرمة مع البلاد الغربية

أما فيما يرجع للاتفاقيات التي أبرمها الإمام مع الغرب ، فانها كانت على الخصوص خاصة بالميدان التجاري . وكان الاتفاق الأول من هذا النوع مع ألمانيا الفيدرالية ، التي وقعت اتفاقية مع اليمن في سنة ١٩٥٣ ، كانت خاصة بالضمانات القرضية دونما تحديد للمبالغ، وإن كان الموقعون الألمان يرون عند ذاك إمكانية ارتفاع هذه المبالغ الى ٢٥ مليون مارك ألماني . ومع هذا فقد ظلت هذه الاتفاقية حبراً على ورق منذ توقيعها .

وفي مقابل ذلك دخلت اتفاقية المساعدة التقنية في حيز التطبيق ، ففي سنة ١٩٥٩ زارت بعثة من الخبراء الزراعيين الألمان اليمن، وقامت بجولة دراسية عبر مجموع القطر .

ومع إيطاليا وقعت اليمن اتفاقية للتجارة والمدفوعات والتعاون الاقتصادي قابلة للتجديد بشكل ضمني . وكانت إيطاليا قد عقدت في سنة ١٩٢٦ معاهدة مع اليمن للصداقة والتبادل الاقتصادي ، غير أن الإنجاز العملي لم يجر الا ابتداء من سنة ١٩٥٩، وهي السنة التي قامت فيها إيطاليا بإنجاز مؤسسات للمواصلات

السلكية واللاسلكية والكهرباء . وهناك من جهة أخرى بعثة طبية إيطالية ، هي أهم البعثات كمّا ، تمارس الطب في مختلف مستشفيات اليمن .

وفي باب المساعدة الطبية ، نجد بعثة طبية فرنسية مؤلفة من أربعة أطباء .

إن الولايات المتحدة هي البلاد الوحيدة من مجموع البلاد الغربية ، التي قدمت أهم مساعدات مالية واقتصادية لليمن ، وهذه المساعدة التي جاءت متأخرة من حيث الزمن ، كانت تقارب من حيث شكلها المساعدة السوفياتية والصينية .

وقد كان الاتفاق الثنائي المبرم مع الولايات المتحدة في ٩ أبريل (نيسان) ١٩٦٠ ، يقضي بأن يقوم البلد المساعد بإنجاز مشروع كبير في ميدان الأشغال العمومية ، هو إصلاح وتوسيع طريق مخا — تعز (التي أساءت شركة فرنسية بناءها الأول) ، وكذا بناء طريق تعز — صنعاء ، التي يبلغ طولها حوالي ٤٠٠ كلم . وقد بلغ تقدير تكاليف إنجاز هذين المشروعين ١٥ مليون دولار . وقد قامت نفس هذه الدولة بإتمام مشروع جر مياه الشرب الى مدينة تعز ، وبدأت بالفعل في أشغال بناء سد للري بالغرب من هذه المدينة . إن اهتمام الولايات المتحدة باليمن كان في تزايد مستمر يوماً عن يوم .

إنه بالرغم من العروض المبدئية التي تقدمت بها البلاد الاشتراكية ، كان الإمام يولي اهتمامه بشكل خاص الى الاقتراحات الأمريكية في نفس الوقت ، الذي كان يتخوف فيه من قبول العروض السوفياتية — الصينية ، ويبدي تحفظاً كبيراً تجاه الجمهورية العربية المتحدة .

ثالثاً : الاتفاقيات المبرمة مع البلاد العربية

في الميدان العربي وقعت اليمن عدة اتفاقيات ثنائية (مع العربية السعودية ، ج.ع.م ، العراق الخ ..) وأخرى جماعية (ج.ع.م في اطار الجامعة العربية) . غير أن كل هذه الاتفاقيات لم يجر بها العمل ، ولم يكن لها أي منجزات اقتصادية .

إن الاتفاقية الوحيدة التي كان لها انعكاس على البلد ، هي التي أبرمت بين

مصر وسوريا واليمن أو فيدرالية الولايات المتحدة العربية ، ولسنا في حاجة إلى الحديث عن الضربة التي وجهت فيما بعد الى هذه الاتفاقية من طرف الإمام الذي جمّد اقتراحات الـ ج.ع.م كما أبعد جميع بعثاتها .

إن النتائج العملية لمجموع الاتفاقيات الثنائية، ظلت في النهاية قاصرة المدى، باستثناء أشغال البنيات التحتية .

ويحق لنا ان نتساءل عما اذا كانت « المساعدات الفنية » قد أعطت النتائج المتوخاة من ناحية التطور العام للبلاد . إن النظام الإمامي لم يكن بكل تأكيد يشجع أعمالها ، لكن علينا ان نعترف بكل صراحة أن اليمن كانت في عين كثير من « المساعدين الفنيين » أفقاً مدهشاً للأسفار والرحلات . وإنه لمن المحتمل أن تكون المماطلات والعراقيل القائمة في طريقهم ، قد ثبطت عزائمهم وأن تكون قد انعكست على أعمالهم . إننا بقدر ما نحيي الجديـة التي أنجزت بها أشغال البنيات التحتية (المنجزة سواء من طرف الاتحاد السوفياتي والصين أو الولايات المتحدة) ، وبقدر ما ننحني أمام الصنيع والبطولة التي أبدتها جميع البعثات الطبية ، بقدر ما نجد أنفسنا مضطرين الى انتقاد الأبحاث والدراسات التي قام بها المساعدون الفنيون الآخرون انتقاداً شديداً ، وخاصة الدراسات المنجزة في ميداني الزراعة والري .

الواقع أن نظام « المساعدة الفنية » للبلاد المتخلفة ، يجب أن يكون بكامله موضوع إعادة نظر . اذ إنه لا يكفي ان يقدم العون في إطار المساعدات الفنية، اذا كان الفنيون والاختصاصيون المبعوثون لا يقومون بدورهم في عين المكان على الوجه الذي ينبغي ، ان لم نقل دوراً معدوماً ، وما لم توجد في البلاد التي تتلقى المساعدة مصالح قادرة على تنسيق نشاط جميع المساعدين الفنيين .

الفصل العاشر

الثروة الكامنة ومواردها

إن موضوع حديثنا في هذا الفصل ، سيكون هو الإمكانيات الاقتصادية الوطنية ، أو بعبارة أخرى الثروات الكامنة في التربة وفي باطن الأرض وفي الطاقة الانتاجية البشرية . ولسنا ندعي انه سيكون بإمكاننا أن نقدم هنا بياناً ضافياً لجميع منابع الثروة ، لأن هذا الطلب لا يمكن تحقيقه إلا بعد دراسات وأبحاث معمقة في جميع المناطق الجغرافية .. والواقع أنه لم ينشر حتى الآن أي بيان عن هذه الموارد ولو بشكل تقريبي ، اللهم الا ما كان من بعض الدراسات الجزئية والنادرة مع ذلك ، والتي لا يتيح لنا إنجازها وضع بيان بالشكل المطلوب . ونذكر من بين الدراسات التي أفادنا الرجوع اليها ، تقارير المهندس الفرنسي غورلان وعالم الجيولوجيا البلجيكي غولكنز الذي يعد من خبراء هيئة الامم المتحدة ، وتقارير بعثة ألمانيا الغربية (بإشراف الدكتور دوكين المهندس الزراعي) ، والبعثة التشيكوسلوفاكية ، وبعثة الاتحاد السوفياتي ، والولايات المتحدة الامريكية . وقد كان التقرير الذي هيأته منظمة التغذية والزراعة في سنة ١٩٦٠ ، الذي تلا بعثتها الى اليمن في سنة ١٩٥٥ [1] المادة

---

[1] انظر تقرير منظمة التغذية والزراعة للأمم المتحدة المذكور سابقاً .

الأساسية التي رجعنا اليها في تقدير الثروات الكامنة في الميدانين الزراعي والغابوي.

أولاً — الثروة الكامنة في التربة اليمنية

إن الثروة الكامنة في التربة هي ثروة عالية الأهمية ، وذلك بإجماع كل الاختصاصيين والخبراء الذين قاموا بدراسة البلاد . وعناصر الثروة الكامنة واضحة : أراضٍ زراعية هامة وأخرى يمكن تحويلها الى أراضٍ زراعية بتكاليف قليلة ، وبتوفير وسائل ري هامة نسبياً .

أما فيما يرجع لمشكلة الماء ، فقد سبق لنا ان درسنا الأودية ونظام سقوط الأمطار . بيد أننا لا نعدم الفائدة في عرض بعض الملاحظات المتعلقة بأحواض الماء الباطنية ومنابعها، فهما العنصران الأساسيان الضروريان لكل تطوير زراعي.

يقدر ما تتلقاه الأراضي اليمنية سنوياً من الأمطار بعشرة مليارات من الأمتار المكعبة ، يجري ملياران منها من الامتار (٢٠٪) في الأودية . ويرتفع منسوب بعض الاودية حتى ١٠٠٠ متر مكعب في الثانية ، أما تقدير كميات الماء العادية ، فهي كالتالي :

— ١٫٥ متر مكعب في الثانية في وادي مور .
— متران مكعبان في الثانية في وادي سردود .
— ١٫٢ متر مكعب في الثانية في وادي رمة .
— ثلاثة أمتار مكعبة في الثانية في وادي زبيد .

أمـا كميات المياه المخزونة في باطن الأرض فهي متعددة ووافرة بالمناطق ، وعلى الخصوص في تهامة وناحية إب ويريم والجوف حيث نجد هذه الأحواض أحياناً على عمق ٥ الى ١٥ متراً فقط . إن منابع الماء تبدو والحالة هذه هامة بالنسبة لري متطور ، وعلى نطاق واسع . وتضيع في الوقت الحاضر كمية لا يستهان بها من المياه ، نتيجة سوء استعمال الري — وهو بدوره ناتج عن المعدات المستعملة لا عن تقنية الري — هذا من جهة ، ومن جهة أخرى بسبب انعدام المؤسسات الهيدرا مائية ، التي تنظم وتحكم استعمال الري . إن الوضعية والحالة

هذه ، تقتضي القيـــام بمجهود خاص مع إعطاء الأسبقية فيـــه الى الأشغال الهيدرامائية التي يتطلب نجـــاحها القيام أولاً بدراسات وأبحـاث جيولوجية وهيدرولوجية الخ . .

إن تحسين الانتاج الزراعي وتطويره ، وبالتالي نمو اقتصاد البلاد ، هو أمر وثيق الارتباط الى حد بعيد باستعمال منابع الماء استعمالاً محكماً .

ونجد العنصر الثاني للثروة الزراعية الكامنة في تنويع الانتاج الزراعي . إن هذا التنويع موجود بالفعل ، ومتسع النطاق في اليمن ، فيكفي حينئذ تحسينه ، وذلك بالتكوين التقني ، وتعميم الوسائل العلمية بعـــد تبسيطها ، حتى يتمكن الفـلاحون اليمنيون من إن يستفيدوا استفادة قصوى من الوضعية الجغرافيـــة الاستثنائية التي تتمتع بها البلاد .

إن اليمن بإمكانها أن ترفع بسهولة إنتـــاجها من الحبوب حتى تتمكن من الاستجابة لحاجات السكان ، ولحاجات التصدير الى البلاد العربية الأخرى في نفس الوقت .

وفيما يلي بعض الأرقام التي ستعزز ما نقول ، وهي أرقام آتية من التجارب التي قامت بها البعثة التقنية في ناحية صنعاء .

القمح

في مساحة ٣٦ هكتاراً كان المحصول كما يلي :

– ٩٠٠ قنطار من الحبوب ، أي ما يعادل ٢٥ قنطاراً في الهكتار .

– ١٨٠٠ قنطار من التبن ، أي ما يعادل ٥٠ قنطاراً في الهكتار .

وبمـــا أن السنة الواحدة تعطي محصولين ، فقد كان المردود السنوي في الهكتار الواحد كما يلي :

– ٥٠ قنطاراً من الحبوب في الهكتار .

– ١٠٠ قنطار من التبن في الهكتار .

الشعير

في نفس المساحة التي جرت فيها التجربة : ٣٦ هكتاراً .

كان المردود السنوي بالنسبة للهكتار الواحـــد ، وعلى أساس محصولين في السنة الواحدة :

— ٤٠ قنطاراً من الحبوب .

— ٨٠ قنطاراً من التبن .

الذرة

في مساحة ١٨ هكتاراً .

كان مردود الهكتار الواحد ، وعلى أساس محصولين في السنة الواحدة :

— ٧٠ قنطار من الحبوب .

— ١٤٠٠ قنطار من التبن .

— ٨٠٠ قنطاراً من مواد أخرى .

الذرة البيضاء

في مساحة ١٨ هكتاراً ، كان المردود :

— ٤٠ قنطاراً من الحبوب .

— ٨٠ قنطاراً من التبن .

البطاطس

كان مردود الهكتار الواحـــد في السنة ، وعلى أساس محصولين : ٢٨٠ قنطاراً .

الشمندر السكري

مردود الهكتار الواحد في السنة ، وعلى أساس محصولين : ٨٠٠ قنطار .

إنه لا ريب في أن هذه المردودات جميعاً ، كانت استثنائية ، لأن زراعتها كانت تجريبية معتمدة على الوسائل التقنية الحديثة ، غير أنها تبرر التفاؤل النسبي ، الذي نوليه لثروة الموارد الزراعية الكامنة باليمن . والواقع أنه إذا توجهت اهتمامات السلطات العمومية ، إلى الزراعة بالدرجة الأولى، فإن المحصول سيكون مقارباً للأرقام الواردة أعلاه .

البن

إن الشروط الطبيعية للنجود العليا والوسطى ، تساعد على زراعة البن ، وتتجه النية حالياً ، على ما يبدو الى توسيع نطاق المدرجات المزروعة بنّاً .

القطن

إذا ما نظرنا الى هذه الزراعة من حيث إنتاجها خلال السنوات الأخيرة ، فإننا نحكم لها بالازدهار في المستقبل . وهناك مساحات هامة قابلة للزراعة في تهامة والجوف ، ستعطي مردوداً جيداً إذا ما زرعت قطناً .

قصب السكر

دلت معلومات بعثة ألمانيا الغربية على قابلية ٢٠٠٠ هكتار في كل من وادي سردود وعدة أودية في تهامة ، لأن تصبح منتجة لقصب السكر بسرعة .

السيزال[١]

ينمو السيزال نمواً طبيعياً في ناحية تعز وإب ، وهناك إمكانيات لتطوير زراعته .

١ – نبات من أصل أمريكي يزرع للتزيين ، ولاستخراج السكر من نسغه ، وقد حافظنا على الأصل الأمريكي العامي للكلمة حيث لم نجد لها مقابلاً في العربية .

الحبوب الدهنية

تتوفر كثير من النواحي باليمن على إمكانيات هائلة لزراعة الحبوب الدهنية . ونفس الأمر بالنسبة للتبغ الذي يزرع في تهامة .

وأخيراً أشجار الفاكهة ، التي تحظى بشروط مناخيـة مساعدة على تطوير سريع . ونذكر هنا على سبيل المثال أن ٣٠٠٠ غرسة (نقلة) فاكهة ، استوردت من لبنان وزرعت في اليمن ، وقــد نجحت العملية نجاحاً تاماً ، دون أدنى خسارة .

الغابات

إن الغابات التي لا زالت موجودة ، تتطلب تحسيناً في وسائل وقايتهـا ، وذلك في إطار سياسة للتنمية ، وبذلك سيتوقف استيراد الخشب المصنوع ، كما ستتوفر إمكانيات قيام صناعة خشبية محلية .

تربية الماشية ومنتوجاتها

تتوفر اليمن على قطاعات كامنة هائلة في ميدان تربية المــاشية ، ويكفي مجرد تحسين تغذية الماشية ووقايتها من الأمراض ، لرفع الإنتاج الحيواني . ولن يكون هناك أي مشكل لتصريف فيض الإنتــاج نظراً للطلبات المتزايدة في البلاد المجاورة (العربية السعودية والـ ج. ع. م) .

ثانياً ـــ الثروات الكامنة في باطن الأرض

ليست هناك من الناحية العملية دراسات معمقة ولا تقنيــات عن ثروات باطن الأرض . وكان الإمام قد منح في سنة ١٩٦١ امتيازاً للشركة السويديــة « بوليدم » Bolidem للقيام بأبحاث في منطقة ، تقع شمال صنعاء . وبعد أربعة أشهر أخبرت الشركة السويدية الإمام ، بــأن أبحاثها في المنطقة ، لم تكن مشجعة ، ثم فسخت العقد . ومن المحتمل جداً أن يكون تضافر العوامــل

السياسية والفنية ، هو الذي أملى على الشركة موقفها هذا . لأنه يحق لنا أن نتساءل عن السبب الذي جعل الشركة تتخذ قرارها بمثل هذه السرعة ، وبالاعتماد على دراسة منطقة واحدة . وعلى العكس من ذلك كانت الاستنتاجات والملاحظات ، التي توصل اليها وأبداها المهندسون والاختصاصيون الفرنسيون والإيطاليون والتابعون لهيئة الأمم المتحدة ... الخ كانت كلها مشجعة . وقد أشارت هذه الاستنتاجات دونما تأكيد قاطع ، الى وجود معادن وافرة ومتنوعة في باطن الأرض اليمنية ، وخاصة في المناطق الواقعة شمال غرب صنعاء الى تعز في الجنوب الشرقي . وهذه المنطقة مكونة من براكين حديثة ، مما يستنتج معه وجود مناجم قابلة للاستثمار . لقد كان استخراج المعادن في بعض المناطق جارياً حتى مطلع القرن العشرين ، وذلك كالحديد والفحم والذهب . وهذه المناجم أصبحت مهملة الآن .

إنه بالاضافة الى الملح البلوري الجاري استثماره حالياً ، وكذا البترول المتواصلة أشغال التنقيب عنه ، يبدو أن هناك أيضاً مخزونات من معدن الحديد (الموجود بوفرة في ناحية صعدة) ومعدن بيريت الحديد (الموجود في عدة مناطق) ومعدن النيكل والفحم (شمال صنعاء) ، وسولفات النحاس (ناحية تعز) ، والكالين والذهب (في شمال صنعاء) . وهناك يقين بوجود معادن أخرى متناثرة مواطنها هنا وهناك ، وقد آثرنا نحن الاكتفاء هنا بالذي يستحق منها الإشارة والذكر .

فهل معنى هذا أن استخراج واستثمار وتحويل هذه المعادن أمور ممكنة وذات مردود من الناحية الاقتصادية ؟ ان الجواب يقتضي تحضير تقارير علمية من طرف اختصاصيين في الجيولوجيا ومهندسين واختصاصيين آخرين ، يكونون قد قاموا بدراسات جدية ومعمقة . ويبدو أن الحكومة الجمهورية أخذت تولي اهتمامها الى التنقيب عن ثروات باطن الأرض ، كما أخذت تمنح التسهيلات للقيام بالأبحاث في هذا المجال .

ثالثاً ـــ الثروة الكامنة للطاقة البشرية المنتجة

إن تحسين الفن الزراعي ، وإلغاء العراقيل الاقتصادية والاجتماعية ، التي تحول دون تطوير الزراعة ، وكذا التكوين التقني ، ستيسر الحصول على أهم النتائج في الميدان الزراعي. وسينتج عن ذلك ارتفاع في انتاجية العمل من جهة ، آخذين بعين الاعتبار المستوى التقني للفلاح اليمني ، الذي هو مستوى بدائي بطبيعة الحال [1] ، ومن جهة أخرى ستكون النتيجة تحديداً لقسم من طاقة العمل ، التي ستنطلق من الميدان الريفي الى قطاعات الاقتصاد الوطني الأخرى .

إنه بالرغم من وفرة عدد العاطلين المزمنين عطالة مقنعة ، وخاصة أولئك الذين يمكننا أن نسميهم بعاطلي القات ، فإن العامل الإنساني يبدو لنا على عكس التعاليم المالثوسية ، ثروة كامنة من شأنها أن تلعب دوراً هاماً في التطور الاقتصادي. إن القوة الإنتاجية البشرية ، تشكل عاملاً أساسياً في التنمية نظراً لأهمية الأراضي ، التي يمكن استصلاحها ، ولأهمية أشغال البنيات التحتية التي يجب إنجازها . ولا ريب في أن في بداية تحقيق سياسة التنمية سيكون هناك تبذير في الطاقة الانتاجية البشرية . والواقع أنه يجب تطبيق التقنيات ، التي تتطلب تشغيل أكثر ما يمكن من اليد العاملة بقصد حل مشكل البطالة المتفاحش خطره ، مع الأخذ بعين الاعتبار ضعف الوسائل المالية ، التي تتوفر عليها الدولة .

إن القوة الإنتاجية تتضمن ، حسبما نرى ، عناصر إيجابية من الناحية الكمية ، وكذا من الناحية الكيفية ، حتى ولو كانت هذه العناصر ضعيفة . وهذا الخلل الكمي ، يمكن تصحيحه آنياً بالتدريج ، وبقدر ما يتسع التعليم التقني ويتطور .

وبالإضافة الى ما تقدم ، نجد يداً عاملة يمنية مغتربة ، لا يستهان بعددها (حوالي ٢٠٠ الف عامل) ، وتشكل هذه اليد العاملة طاقة هامة للتصنيع ، على شرط أن تعود للاستقرار في وطنها الأصلي . فمن واجب الحكومة أيضاً

---

١ ــ لقد أبدى جميع الخبراء الذين زاروا اليمن إعجابهم بالمستوى التقني للفلاح اليمني ، غير أن هذه التقنية ضعيفة الإنتاج بالرغم من كد الفلاح وعمله المتواصل .

أن تضع سياسة لتشجيع العمال اليمنيين المغتربين على العودة . وسيحقق الاقتصاد الوطني بذلك ربحاً هاماً ، لا يعادله ما يساهم به المغتربون حاليا من أموال .

أما الصعوبة الحقيقية فهي في إيجاد اليد العاملة العالية الاختصاص والاطارات والمهندسين والفنيين . ولا بد من الاعتماد ، في المرحلة الأولى على الأقل ، على الفنيين الأجانب .

الباب الثالث

نوعيّة تخلّف اليمن

« حتى ولو لم تكن لنا رغبة في قبول هذا المشكل (مشكل الشرق وهو في الواقع مشكل البلاد المتخلفة) .(١)

وحتى لو كنا على استعداد لتجاهله ، فإنه يفرض نفسه بكل ما فيه من تنوع ومن تعقيد داخلي وخارجي. وسنكون مبالغين في الخطأ اذا ما حاولنا أن نجد له حلولاً سطحية .

إن دراسة هذا المشكل تقتضي الانتباه والإحاطة بجوانبه ومظاهره جميعاً الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والدولية » .

سلطان غالييف

« الثورة الاجتماعية والشرق » في « الحركات الوطنية عند المسلمين في روسيا ـ سلطان غالييف» مجموعة ١٩٦٠ (Paris Mouton & Cie Ephe)

١ ـ الجملة داخل القوس من وضع المؤلف .

تمهيد

لقد حاولنا في فصول البابين الأول والثاني أن نقوم بتحليل تفصيلي للبنيات الاقتصادية والاجتماعية ، وأن نعطي وصفاً تفصيلياً أميناً بقدر الإمكان للمشاكل الاجتماعية والاقتصادية باليمن . وقد اخترنا عن قصد هذه الطريقة الوصفية دونما تردد منا في الجمع بين الوصف وروح النقد . وقد لجأنا الى التفصيل في الوصف رغبة منا في استجلاء نوعية التخلف الاقتصادي والاجتماعي باليمن . وهذا ما سيكون موضوع دراستنا في الفصلين التاليين .

ان التخلف ليس في الواقع مجموعة من الأوضاع والوقائع الاجتماعية والاقتصادية التي لها نفس الطابع بالنسبة لجميع البلاد المتأخرة . ولقد وُفّق السيد بيير جورج[1] في التعبير حيث قال : « انه لا جدوى من البحث عن إيجاد قالب عام ، نصب فيه جميع اقتصاديات البلاد المتخلفة على اختلاف أنواعها » . ان دراسة التخلف ليست بالأمر اليسير ، كما قد يبدو للوهلة الأولى ، بالرغم من الدراسات والمؤلفات الجيدة التي اختصت بهذا الموضوع . إن الأمر ما زال يتطلب القيام بدراسات أخرى ، وبأبحاث ذات طابع مونوغرافي ، قبل محاولة الوصول الى تفسير مقبول نوعاً للتخلف . ويتحتم أن تكون هذه الدراسات المونوغرافية متحولة في شكلها تبعاً لاختلاف البلدان . والواقع أننا من زمرة أولئك الذين لا يرون إمكانية إيجاد تعريف جامع شامل للتخلف . وفي رأينا أنه لا يكفي مجرد التسلح بما تحويه « دكاكين دراسات التخلف » لإدراك كنهه وتحديد مدلول لفظه . وفي رأينا كذلك أنه لا السمات ، ولا المعايير الإجمالية

---

١ ــ تحويل المناطق المتخلفة الى اقتصاد اشتراكي (مجلة Tiers - Monde ، العدد ٩، ١٩٦٢) .

لعدة بلاد « متأخرة » ، بقادرة على إيضاح أشكال التخلف وحسياته. إننا لأبعد ما نكون عن الادعاء بأن الدراسات العامة والاجمالية والنظرية ، هي دراسات محدودة المدى. كما أننا أبعد مـا نكون عن القول بالاكتفاء بمجرد الدراسات المونوغرافية ، ولكنه علينا أن نعترف ان لكل بلد ، ولكل منطقة من بلد ، مشاكل نوعية خاصة . وقد يحدث أحياناً ان يأخذ مشكل او وقائع ثانوية في بلد معين طابعاً بالغ الأهمية في بلد آخر ، مما يقتضي منا العناية والاهتمام بـه . واذا كنا نجد أنفسنا في البلاد المتخلفة أمام خصائص وأوضاع متشابهة ، فان أهميـة المشاكل وأولويتها أمران متغيران ، وتلك المشاكل تتطلب حلولاً ليست حتماً هي نفس الحلول التي تتطلبها نفس المشاكل في بلاد متخلفة أخرى . وبعبارة أخرى، تجب « موضعة » التخلف في قرينته التاريخية ، وحسب الشروط الاجتماعيـة والاقتصادية ، التي رافقت تطور البـلد الذي تعنيه الدراسة . ان جهل هـذه الحقائق البسيطة والأولية (التي تنتهي اليها في الغالب بعض الدراسات العامة)، منبع لأفدح الأخطاء في تحليل تخلف بلد معين. ومن عواقب هذا الجهل كذلك، أن يظل الدارس على هامش المشاكل الحقيقية ، فالدراسات المونوغرافية هي التي تلعب إذن دور صـلة الوصل بين كل من الدرسات الاجماليـة والنظرية والمشاكل القائمة في بلد معين ، وتساعد بذلك في النهايـة على حل أو محاولة حل مشاكل التخلف .

وبالنسبة لبلد كاليمن، سيكون من المغالطة ان لم نقل من الخطر ، أن نكتفي بتقديم أفكار عامة ، ومقاييس إجمالية ، هي أشد غموضاً من مصادر المعلومـات التي جرى الاعتماد عليها في وضع تلك المقاييس نفسها . وعلى العكس من ذلك ، يجب التركيز على نوعية المشكل ، أو بعبارة أخرى تحديده ، وحصر نطاقـه بقدر الامكان . وفي الوقت الذي تتحقق فيه هذه المرحلة الأوليـة والاساسية ، تصبح الاستفادة من الدراسات النظرية والعامة ممكنة . ان الدراسات التي نرى فيها كل الفائدة هي تلك القادرة على « تحليل حبة الجوز وكسر قشرتها » ، على حد تعبير الفيلسوف هيجل. وقد رسم لنا الاستاذ شارل بيتلهام في مؤلفه الأخير

« الهند المستقلة» مرة أخرى الطريق التي نسير عليها ، وهي طريق مشابهة لتلك التي اخترناها ، ومتوافقة مع وجهة نظرنا في الدراسة والتحليل . فهل معنى هذا أننا سنأخذ بهذه الطريقة على أنها الطريقة الوحيدة والفضلى لإدراك مشكل التخلف ؟ إننا نجيب على هذا السؤال بالنفي . بيد أننا في جميع الأحوال ، وفيما يرجع للبلد الذي هو موضوع دراستنا ، نرى من المفيد أن نتبع نفس التدرج المنهجي . وأنه ليجدر بنا ، ونحن محقون في ذلك ، أن نبرز كون اليمن ليست سوى حالة خاصة منفصلة اي مستثناة من القاعدة . ان هذا صحيح من بعض الأوجه ولا ريب ، حتى ولو كانت هناك بلاد أخرى تواجه مشاكل نوعية (التبت ، نيبال ، أفغانستان ، الحبشة ، العربية السعودية الخ ..) .

غير أننا ونحن نجهد في وضع الفروق الأساسية ، أو في التحليل بالأحرى ، سنتمكن من الوصول الى إدراك للتخلف الخاص بالبلد ، وسنتمكن بالتالي من معرفة الحلول الأولية التي يجب تطبيقها ، لإخراج البلد من شروطه الراهنة .

الفصل الحادي عشر

نظريات التخلف والبحث عن منهج آخر

إن وجود عناصر غير اقتصادية ضمن أسباب التخلف ونتائجه ، أي العناصر التي تجمعها كلمة بنيات فوقية (Superstructure) ، تجعل كل محاولة للتعريف الاقتصادي تعريفاً حقيقياً وسليماً ، محاولة غير كاملة . ويكفي تنوع الألفاظ والمصطلحات المستعملة في التعبير عن التخلف واختلافها للبرهان على عدم التدقيق والضبط ، وهذا الاختلاف يؤكد في جميع الأحوال على قصور الألفاظ والمصطلحات . والواقع أن أغلب الكتاب ، الذين حاولوا إيجاد تعريف وتحديد لمشاكل التخلف ، لم يتوصلوا إلا الى تحديد للخصائص المميزة وللمعايير ، التي تميز البلاد المتخلفة بعضها عن بعض . وقد اكتفت فئة من هؤلاء الكتاب باستعمال المعيار الوحيد ، الذي هو معيار متوسط دخل الفرد ، بينما استعمل آخرون معايير عدة ، بلغ عددها العشرة ، منها الاقتصادي والديموغرافي والاجتماعي والسياسي[1] . إنه لا شك في وجود هذه المعايير أو المقاييس

---

١ - نأخذ مثال السيد الفريد سوفي الذي يعددها كما يلي : ١) نسبة عالية للوفيات . =

العشرة ، التي تلتقي جميعاً في بعض الأحيان . غير أنها لا تمثل إلا نتائج التخلف لا أسبابه ، وبعبارة أخرى إن هذه المعايير لا تتعدى مجرد البرهان على نتائج التخلف ، الأمر الذي يعد ذا أهمية رئيسية لفهم الظاهرة .

إننا من زمرة أولئك الذين يرون – وعددهم في تزايد مستمر – بأن التخلف ليس قاصراً في دواعيه ونتائجه على الميدان الاقتصادي ، بل له ارتباط بعدة عوامل أخرى فوق – اقتصادية ، هي التي سببته فيه ومكنته من البقاء والاستمرار ، وزادت من خطورته .

كما أننا نأخذ بالمفهوم الهيكلي (Structurelle) لعلماء المجتمع[٢] والانتربولوجيين المعاصرين ، ونتمسك في نفس الوقت بالمدرسة الماركسية[٣] ، التي تفسر النمو الاقتصادي بالقوى الإنتاجية الإنسانية ، وبالصراع بين الفئات الاجتماعية ، وننظر إليه على أنه نتيجة دياليكتيكية[٤] لتدرج سير التطور .

إننا دون تشبث جامد ومطلق بهذه المدرسة العلمية ، نعتبر ان ما حققه المفكرون الماركسيون من نتائج ، كانت منبثقة من تحليلهم للفترات التي عاشوها . بيد أن وضعية اليمن ، ووضعية المنطقة التي توجد فيها ، تتطلبان مزيداً من الانتباه عند التحليل ، وبالتالي يتحتم علينا أن نأخذ بعين الاعتبار المكانة الهامة التي يجب تخصيصها لتاريخ البلاد العربية وحضارتها . وبعبارة أخرى ، يتحتم علينا أن لا نتردد في التخلي عن النظرية الماركسية في حالة ما اذا لم تنسجم مع

= ٢) خصوبة عالية في إنجاب النسل . ٣) سوء التغذية . ٤) ارتفاع نسبة الأمية . ٥) هيمنة القطاع الزراعي . ٦) نقص التشغيل . ٧) ضعف دور المرأة . ٨) تشغيل الأطفال . ٩) ضعف الطبقة الوسطى . ١٠) نظام حكم استبدادي .

٢ – نذكر منهم على الخصوص السادة : بيرك – غورفيتش – ليفي ستراوس .

٣ – نعني بها كارل ماركس وتابعيه المباشرين : إنجلز ، لينين ، تروتسكي ، رزوا لوكسمبرج، سلطان غالييف ، ماوتسي تونغ .

٤ – دياليكتيك ويقصد بها : النظرية التطورية التي تطبق التحليل للتناقضات (سواء الفكرية أو المادية) ثم تفوق هذه التناقضات لتصل علمياً الى جمع الأجزاء المتفرقة والنتائجية .

واقع المنطقة .

إنه من المناسب حينئذ أن نحيط بالوقائع الاجتماعية والاقتصادية الداخلية ، وبنماذج العلاقات التي لها مع الخارج. والنقطة الأخيرة تطرح «المشكل العلائقي» ، الذي « وفّق » عالم المجتمع Balandier في تحليله وشرحه .

وبعد الانتهاء من هذه الخطوة ، يأتي دور موضعة هذه الوقائع في قرينتها الاجتماعية ، آخذين بعين الاعتبار أدوار كل من الديانة ، وأشكال التملك والاستغلال ، والعوامل البسيكولوجية والمظاهر الديموغرافية ، ثم أخيراً الشروط التقنية .

إن منهجاً كهذا ، لقادر في رأينا على إعطاء معرفة مثلى عن الوضع الحقيقي للتخلف ، وقادر بالتالي على تسيير طريق البحث عن الحلول ، التي يجب اكتشافها لإلغاء العراقيل القائمة في وجه التطور والنمو .

ليس من الصواب أن نسرع بإعطاء نظريتنا ولنبدأ الحديث بتحليل المفاهيم التي أعطيت للتخلف . إننا نقول عن بلد انه متخلف ، فبالنسبة لماذا وبالنسبة لمن ؟ هل هناك نموذج نرجع اليه في قياس أبعاد ومميزات اقتصاد ما ، ومقارنتها بأبعاد ومميزات هذا النموذج ؟ إن الجواب عن هذين السؤالين يجب أن يكون متضمناً للفروق الدقيقة ، فيما إذا كانت رغبتنا أن نطبق المفهوم على مقارنة . يقول بالانديه : إنه « اي المفهوم » يستعمل بالنسبة لبعض نماذج المجتمعات تلك التي توجد في البلاد العالية التصنيع ، وبالنسبة لبعض نماذج النشاط الإنساني وهو ما اصطلح على تسميته بالنشاط التقني – الاقتصادي[1] » . وبعبارة أخرى ، لقد كان عالم الأمس بالنسبة للبلاد الصناعية التي استفادت من الاكتشافات التقنية ومن استعمالها في التنمية ، عالماً متساوي الوتيرة نسبياً : « أي عالماً متميزاً – كما يصفه الاستاذ جورج – بالجمع بين اقتصادين أحدهما زراعي منخفض الإنتاج تحدد العلاقات الاجتماعية فيه شروط تمليك الأرض وفلاحتها ، والآخر اقتصاد ميركانتيلي اي تجاري يعيش في البنيات الفوقية للاقتصاد العقاري ، باعتباره

١ - كتاب بالندييه المذكور سابقاً ، صفحة – ١٨٩ .

شكلاً اقتصادياً وقاعدة لمجتمع المدن[1] .

لقد كانت حياة الفلاح اليمني في القرن الثامن عشر مثلاً ، قابلة للمقارنة بحياة الفلاح الأوروبي . وقد قامت الثورة الصناعية ، وازدهرت نتيجة استغلال الرأسمالية للطبقات الكادحة في البلاد ، التي قامت وازدهرت فيها الصناعة ، ونتيجة استغلالها كذلك ، وعلى أوسع نطاق لسكان البلاد ، التي امتدت اليها السيطرة . وقد جاءت هذه السيطرة إما نتيجة للاستعمار ، يعني التبعية المباشرة والشاملة ، وإما لسيطرة شبه استعمارية واقتصادية . وأننا نجد في دراسة تاريخ الاستعمار[2] مصداق نظرية الامبريالية التي حللها كل من لينين وروزا لوكسمبورج وسلطان غالييف وغيرهم [3] .

إن سيطرة الاستعمار ، أخذت عدة تسميات ، وعدة أشكال كالملكيات والمستعمرات المحميات و « المناطق الحرة » ، والبلاد الواقعة تحت الانتداب ، وبلاد ما وراء البحار الخ . .

لقد حافظت هذه السيطرة على استمرارها ، ولا زالت مستمرة وراء تسميات جديدة أقل إيلاماً بطبيعة الحال ، ولكنها أشدّ فعالية فيما يرجع للنتائج ، وبشكل علاقة بين اقتصادين أو أكثر أهدافها الربح الأقصى فيها لصالح الاقتصاد المسيطر ، وعلى حساب الاقتصاد التابع للسيطرة . والوسائل المتبعة في ذلك معروفة كتنظيم التجارة مثلاً ، أو امتيازات التنقيب أو

---

١ – ب . جورج : مدخل الى الدراسة الجغرافية ، صفحة – ٨٠ .

٢ – المثل التاريخي من الهند؛ وانظر: دوت « الهند اليوم وغداً » باريس ١٩٥٧ ؛ ودوت أيضاً « تاريخ الهند الاقتصادي » – لندن ١٩٥٠ – موريس دوب «الاقتصاد السياسي والرأسمالية » .

٣ – انظر كارل ماركس (رأس المال) وخاصة ما كتبه حول السيطرة الانجليزية على الهند وإيرلندا .

– لينين : الاستعمار أعلى مراحل الرأسمالية .

– روزا لوكسمبورج : تراكم رأس المال ،

– سلطان غالييف : المصدر الآنف الذكر .

الاحتكار أو شراء المواد الخام بأثمان منخفضة ، أو المزارع الشاسعة الـخ . .

إن التاريخ يمدنا ، فيما يرجع للفترات الاستعمارية والفترة المعاصرة ، بما هو ضروري من وسائل ووثائق لتوضيح ما تقدم . وسيكون من شأن الدراسات المختصة في هذا الباب أن تزيد من إمكانيات تحليل هذه الظاهرة في عمقها .

إن تراكم رأس المال ، يمكن الرأسمالية من أقوى الوسائل ، لرفع قوى الانتاج ، محدثة بذلك فارقاً تتباعد شقته بين البلاد المسيطرة وغيرها ، بقدر ما يتطور وينمو العنصر « التقني – الاقتصادي » . غير ان تناقضات الرأسمالية ، تشتد خطورتها بتطور الرأسمالية نفسها ، ومن بين هذه التناقضات المتعددة ما هو كامن في عدم استعمال القوى الإنتاجية وفي سياسة الاعتمادات .

إن إنتاج الصناعة ، يبلغ في أغلب البلدان الرأسمالية ، حوالي ٧٠٪ من طاقتها الحقيقية ، والعاطلون المزمنون (دون أن نتحدث هنا عن العطالة المقنعة ، ولا عن العطالة التكنولوجية) وافرو العدد (٤ الى ٥ ملايين في الولايات المتحدة ، وحوالي نصف مليون في بريطانيا العظمى الخ . .) . إن تدخل الدولة يبدو واضحاً حتى في هذه البلاد ، التي تنادي بحرية المؤسسة . ان القطاعات التي تتحملها الدولة في البلاد الرأسمالية في تزايد مستمر ، وليس فقط بالنسبة لقطاع البنيات التحتية (أشغال عامة، بناء، مصالح اجتماعية الخ . .) ، بل يتعدى ذلك الى القطاعات الاقتصادية ، التي كانت خاضعة لرأس المال الخاص (السكة الحديدية والنقل الجوي والبحري الخ . .) . والأمثلة وافرة على هذا : سياسة التأميم ، والمساهمة في الشركات المختلطة (البنوك ، شركات التأمين ، في فرنسا وبريطانيا وإيطاليا) .

وبالإضافة الى ما سبق ، نجد عدة بلاد رأسمالية (الولايات المتحدة ، بريطانيا ، فرنسا ، إيطاليا ، المانيا) تنتهج سياسة للاعتمادات والتخفيض من الضرائب ، وهي سياسة تقتضي من الدولة أن تتدخل في مجالات من شأنها ان تظل حرة وتابعة الى السوق فقط ، وذلك تبعاً لمبادىء الرأسمالية نفسها . ولقد

أصبحت غاية نظريات المفكرين المحدثين[1] قاصرة على حـل مشاكل التجمع والمركزية المطروحة على الرأسمالية .

* * *

إن التنمية الاقتصادية ، لا يمكنها الاستمرار في نظام رأسمالي ، دون أن يصيبها الاضطراب ، وبالتالي دون أن يطرأ عليها التحويل . وبعبارة أخرى ، أصبحت الرأسمالية « تضيق ذرعاً بنفسها » على حد تعبير الأستاذ برتولي[2] ، فلم تعد لها مطلقاً إمكانية المحافظة على جميع الامتيازات ، التي كانت تتمتع بهـا ، والتي كانت تفرضها على البلاد الخاضعة لسيطرتها . وقد كانت أسباب هذا العجز موضوع تحليـل قام بـه كثير من الكتاب : يقظة الشعوب الخاضعة لسيطرة الاستعمار والعوامل السيكولوجية ، والتناقضات داخل البـلاد الرأسمالية ، وتدهو الشروط الاقتصادية والاجتماعية في البـلاد « الخاضعة للمراقبـة » ، وانخفاض مستوى العيش (في الهند مثـلا) ، والدور السياسي والاقتصادي للبلاد الاشتراكية .

لقد تخلص الاستعمار من شكله الامبريالي العتيق، وهو في نفس الوقت يحاول جاهداً إنقاذ بعض بنود « الحلف الاستعماري » ، متخذاً « موضة » الأزمنـة الحديثة . لأن العنصر الأساسي بالنسبة له ، موجود في السوق الخارجية ، وذلك للحصول على المواد الأولية بأبخس الأثمـان ، وفي نفس الوقت لبيع مـواده المصنوعة ، والتي لم تعد قاصرة على بضائع الاستهلاك ، بـل أصبحت تضم نسبة متزايدة من معدات التجهيز وآلات الإنتاج . إن الاستعمار يجد نفسه مجـبراً على سلوك هذا السبيل ، الذي بدونه سيصاب بنوع من الانقراض ، وسيفقد آفاقاً واسعة للتصريف . ومن هذا جاءت سياسة المساعدات للبلاد المتخلفة . إن

١ – خاصة نظرية كينز Keynes والنيوكينزية والمدرسة المارجينالية (الحدية) .

٢ – بارتولي : محاضرات في اقتصاديات وتشريعات ما وراء البحار، ١٩٥٩ (كلية القانون والاقتصاد باريس) .

المساعدات الفنية والمالية ، التي تشتد حاجة البلاد المتخلفة إليها ، والتي تجد هذه البلاد نفسها مجبرة على طلبها أكثر فأكثر، تشكل شكلاً من السياسة الهادفة الى خلق شروط اقتصادية ومالية ضرورية لتصريف بضائع البلاد الصناعية .

إنه ليس من الممكن وضع « مخطط نموذجي » شامل بالنسبة لجميع البلدان ، بينما يرجع لطريقة التفاوض حول هذه المساعدة ، بالشروط الواقعية ، والبنيات السياسية والاجتماعية ، هي التي تحدد في النهاية التدابير ، التي يجب اتخاذها واتباعها في هذا المجال .

فهل تفسر الرأسمالية الدولية تخلف البلاد الخاضعة للسيطرة تفسيراً شاملاً ؟ إن السبب الرئيسي في وجود الفارق الملحوظ في البلاد المتخلفة ، هو على ما يبدو التطور الذي حققته الرأسمالية في بعض بلاد أوروبا وأمريكا . غير أن هذا لا يفسر جميع جوانب ظاهرة التخلف ، وخاصة في البلاد ، التي كانت تعيش في وضعية عزلة ، ولم تعرف السيطرة المباشرة كاليمن والتيبت وأفغانستان . بناء على ما تقدم من ملاحظات يمكننا الخروج بأن المفاهيم المقبولة لدى العديد من خبراء التخلف ، لا تكفي مطلقاً لشرح جميع أسباب التخلف في بعض البلدان . وليس معنى هذا البتة أن اليمن لم تعرف أي شكل من أشكال السيطرة الاقتصادية (فقد سبق لنا أن رأينا دور عدن) ، بل أن هذه السيطرة تظل عاملاً أدنى بالنسبة للعوامل الأخرى .

الفصل الثاني عشر

ضرورة تعميق دراسة البنيات الاجتماعيّة والاقتصادية لمحاولة فهم هذا النموذج الخاصّ للتخلف

من الواضح أن التعريفات التي أعطيت للتخلف ، والتي استعرضناها فيما سبق ، لا تتيح لنا فهم تخلف اليمن . وبما أن البلاد لم تعرف سيطرة مباشرة حقيقية ، ولا سيطرة اقتصادية ، ولا مظهراً علائقياً ولو بشكل معمم على الأقل ، فإنه بإمكاننا أن نتساءل عما إذا كانت اليمن من بين البلاد المتخلفة ، بالرغم من أنها تتوفر على جميع المميزات ، وتخضع لكل المعايير .

إن الأمر لا يتعلق هنا بإيجاد تعريف حاصل من مجرد مقارنة أوضاع اليمن مع أوضاع البلاد الصناعية ، بل الأمر يتعدى ذلك ، الى ضرورة مقارنة أوضاع البلد بتطوره الداخلي ، يعني وضع البلد المعني في قرينته التاريخية . لقد سبق أن قدمنا ، في الفصل المتعلق بتاريخ اليمن ، نظرة ، قد تكون موجزة ، عما كانت عليه الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية عبر تاريخ البلاد . وقد سبق لنا أن رأينا كذلك ، أن اليمن ، ظل يتمتع لفترة طويلة باقتصاد مزدهر ، وبمستوى عال من التقنية ، بدليل المنشآت الهدراماتية العديدة ، والتقنية الرفيعة في الميدان الزراعي ، والنظام المالي ، والعلاقات التجارية مع الخارج الخ ..

إنه ليس بإمكاننا نشر ملف كامل عن أسباب جمود اليمن وتدهور أحوالها ، بسبب نقص الوثائق الضرورية لذلك. غير أننا سنحاول تحديد العوامل الرئيسية لهذا الجمود والتدهور ، والتي استنبطناها خلال بحثنا ودراستنا للموضوع . وهذه العوامل هي :

١ – اقتصار الازدهار على البنيات الاجتماعية ذات الصفة الخاصة ، وتوضيح ذلك في النظام السياسي – الاقتصادي الطائفي ، وفي الاتجاه المحافظ التقليدي .

٢ – انعزال اليمن وانقطاع تيارات التبادل .

٣ – المؤثرات غير المباشرة للاستعمار .

٤ – انعدام المشاكل الناجمة عن التغذية انعداماً نسبياً ، بسبب ثروة التربة اليمنية ، وبسبب الهجرة .

وسنفرد فيما يلي تحليلاً تفصيلياً لكل من العوامل الأربعة :

١ – ازدهار البنيات الاجتماعية الخاصة

لقد كان النظام الطائفي هو القاعدة الأساسية للأنظمة الاجتماعية ليمن ما قبل الإسلام . والعائلة التي تهيؤها مكانتها لحكم البلاد ، كانت تتمتع بسلطان معنوي ومادي مطلق ، تستمده من اعتمادها على كل من طائفة النبلاء ، وطائفة رجال الدين ، الذين كانوا يمارسون نوعاً من المراقبة على الشئون الاقتصادية والاجتماعية . وقد قبلت الديانة الإسلامية ، التي دخلت البلاد بعد اليهودية والمسيحية هذا التسلسل الاجتماعي القائم ، وأذابت الفروق بما أوردته من أشكال جديدة للتملك والاستثمار . والواقع أن هذه الأشكال الجديدة كانت متفاوتة التأثير باختلاف المناطق . وبقيام الصراع حول السلطة الروحية والمادية في الإسلام بين السنة والشيعة ، وجدت اليمن نفسها منقسمة إلى فئتين سنية وشيعية . وقد تمكنت طائفة الزيديين (وهي فرع من الشيعة) ، من إقامة نظام إمامي في النجود العليا ، معيدة بذلك عهد الطوائف . وقد كان العرف يقضي بأن يجري انتخاب العائلة الحاكمة من طرف فئة النبلاء السادة ، التي تحتل

أعلى درجات السلم الطائفي ، والتي لها اليد الطولى والمتمتعة بجميع الامتيازات . وبقدر ما كان نفوذ النبلاء الزيديين يشتد ويقوى ، وبقدر ما كانت سلطتهم تتسع لتشمل بقية الأقاليم ، بقدر ذلك كانت الطائفية تنمو وتقوى كقاعدة أساسية للأنظمة الاجتماعية . ومن وراء الخلافات الدينية بين المذهبين (التي لم تكن تتعدى الخلاف حول بعض النقاط الثانوية) ، تمكن الإمام من المناورة بدهاء لتعزيز نظامه السياسي والاجتماعي ، ولتقوية نفوذ الملكية مما ساعد على عزلة اليمن .

يتضح لنا مما تقدم ، أن تخلف اليمن جاء نتيجة سيطرة نظام اجتماعي معين ، وأن الأسباب الأساسية في هذا التخلف ، كانت هي مختلف أشكال الصراع من أجل السلطة ، وشكل التملك ووجود طائفة متمتعة بكل الامتيازات . ويتضح لنا كذلك أنه لم يكن لا الإسلام ، ولا الطائفة الزيدية سبب التخلف باليمن .

لقد اعتقد بعض الكتاب ، بناء على ما قاموا به من دراسات ، بوجود عناصر في الإسلام ، يمكن أن يفسر بها تخلف البلاد الإسلامية [1] ، فكيف نفسر إذاً تقدم هذا العالم الإسلامي حتى القرن السادس عشر ؟ لقد أجاب الأستاذ موريس لومبار[2] بالبرهان على بطلان ما يعتقده هؤلاء في إحدى المحاضرات الهامة ، التي ألقاها في المدرسة التطبيقية للدراسات العليا « السربون » كانت في غاية من الإقناع ، لما ارتكزت عليه من منهاج وأبحاث طويلة . وبالنسبة لنا نحن ، فإن أسباب تخلف العالم الإسلامي ، ليست نتيجة لمبادىء الدين ، بل هي من فعل الأنظمة الاجتماعية والاقتصادية الداخلية (سيطرة نظام الطوائف في اليمن مثلاً) ، وللظواهر الخارجية (الاستعمار والإمبريالية) ،

---

١ – جاك بيرن : التيارات الكبرى في التاريخ العالمي (منشورات La Baconnière ، نوشاتيل ، ١٩٤٥) .

٢ – أمضى لومبار ، أستاذ في « السربون » ، عدة سنوات (١٩٥٦ – ٦١) في دراسة التاريخ الإقتصادي للعالم الإسلامي خاصة ، وتاريخ العصور الوسطى عامة .

وللاكتشافات التقنية . إنـه لم تكن لنـا رغبة للدخول في مناقشة مع هؤلاء الكتاب ، الذين اعتمدوا على طريقة سطحية ، لتفسير التخلف ظانين عثورهم على هذا التفسير ، في الاعتماد على مبادىء الدين ، غير أنـه لم يكن بإمكاننا كذلك أن نواجه مثل هذا المنطق بالصمت .

إن مثال اليمن يقدم لنا فرصة لفتح مناقشة حول هـذا المشكل . ونحن لا نفهم لماذا يشكل نظام ديني معين (وخاصة الاسلام) ، في نظر بعضهم عرقلة في طريق التقدم ، بينما لا تشكل أنظمة دينية أخرى ، لا تختلف في ماهيتها عن الإسلام مثل هذه العرقلة .

اننا ونحن نرد على هؤلاء لا ندعي أن عكس أقوالهم هو الصحيح ، أي أن الإسلام هو عامل للتقدم . ان الإسلام باعتباره نظاماً دينياً ، ما هو بالعرقلة وما هو بالمحرض على التقدم . ان الطريق الأصوب هـو القيام بالتحليل للبنيات الاجتماعية والاقتصادية ، بقصد استجلاء أسباب التخلف واكتشافها .

* * *

ان السبب الرئيسي في تدهور اليمن، هو سيطرة طبقة من ذوي الامتيازات، كان الإمام هو الممثل لها ، وقد اتبعت هذه الطبقة سياسة خـاصة ، كانت تهدف منها إلى المحافظة على مصالحها ، مستعملة في ذلك كل الوسائل . ولم يكن استعمال الدين استعمالاً رجعياً إلا التبرير النظري لتطبيق مثل هذه السياسة .

انه لا شك في أن القرآن والحديث جرى تفسيرهما من قبل الحكام الرجعيين في الاتجاه الذي يساعد على جعل البنيات الاجتماعية بنيات ساكنة ، أو بنيات أقل ديناميكية على الأصح . ولم تكن مثل هذه الوضعية ممكنة إلا بعزلة اليمن عن بقية أرجاء المعمورة من جهة ، وبسيطرة البلاد التي لها علاقة مـع اليمن سيطرة استعمارية أو اقتصادية من جهة أخرى . وقد عزز هذان الحدثان الداخلي والخارجي سمات العزلة ، ومكنتا النظام الأساسي من البقاء والاستمرار .

٢ – عزلة اليمن وانقطاع تيارات التبادل

لقد أوضحنا فيما سبق أن الطبقات ذات الامتياز ، كانت تنهج سياسة دفعت باليمن الى العزلة . وقد سبق لنا كذلك أن رأينا عزلة اليمن الاقتصادية عن جميع البلاد الواقعة على ضفاف المحيط الهندي وخاصة مع البلاد العربية ، يعني مع البلاد التي كان تبادل البضائع والتقنيات قائماً بينها منذ قرون . وهذه القطيعة لم تكن ممكنة الا بفضل تنوع الاقتصاد الزراعي ، وتعزيز النظام الإمامي . والواقع أنه بالرغم من وسائل الإنتاج البدائية ، فان غنى التربة وتنوع الزراعات ، كانا يستجيبان تقريباً لحاجات السكان الغذائية . أضف الى ذلك أن الفائض الديمغرافي، كان يجد حلاً لمشكلته نوعاً ما في الهجرة والاغتراب. ان المستوى التقني ، وكذا الشروط الاقتصادية ، لم تكن متقدمة ولا ريب ، غير ان البلاد لم تعرف أزمات خطيرة ودائمة . وقد ساعد انقطاع تيار المبادلات على تدهور اليمن في الميدان الاقتصادي .

٣ – المؤثرات غير المباشرة للاستعمار

من بين الأسباب الهامة غير المباشرة ، التي لعبت دوراً في تخلف اليمن ، السبب الذي نجد أصوله في التوسع الاستعماري وسيطرة الرأسمالية على بلاد آسيا وافريقيا . وقد يبدو للوهلة الأولى ان ما نقوله الآن هو متناقض مع ما تقدم ذكره في الصفحات السابقة ، من أن البلاد لم يسبق لها أن كانت خاضعة لسيطرة مباشرة أو لشبه سيطرة اقتصادية ؟ غير أن الأمر يصبح قريب الاحتمال إذا ما وضعنا هذه السيطرة في قرينتها التاريخية العامة .

إن التوسع الرأسمالي ، كان يتطلب مزيداً من الأسواق الشاسعة ، الشيء الذي جعل بقية الاقتصادات الأخرى تفقد في الواقع كل إمكانية للتصنيع ، وقد أسفرت هذه الوضعية عن خضوع جميع البلاد لسيطرة الرأسمالية الغربية سيطرة اقتصادية ومالية ، باستثناء اليابان ، التي تمكنت أن تصنع نفسها ، ولم

تتمكن هذه الأخيرة من التصنيع الا بفضل ما كان لها من شروط خاصة سياسية واجتماعية ، وبفضل سياسة الوفر الإجباري المفروضة على الطبقات الكادحة اليابانية . إن حالة اليابان هي حالة استثنائية ، غير أننا ونحن نراقب وضعيتها عن كثب ، سنكتشف الروابط العديدة ، التي لها مع الرأسمالية الغربية .

وهناك بلاد أخرى تمكنت من التصنيع باستقلال عن الرأسمالية العالمية (الاتحاد السوفياتي والبلاد الشرقية) ولكن لم يكن ذلك ، إلا بعد فاصل زمني طويل وظروف سياسية خاصة .

ينتج من الملاحظات السابقة أن جميع بلاد آسيا وأمريكا وأفريقيا ، قد عرفت عواقب هذه الوضعية التاريخية الدولية. وذلك حتى عهد قريب (وبشكل مباشر أو غير مباشر تبعاً للأحوال) ، وقد تجسم هذا الأمر في اليمن بانفصام الاقتصاد اليمني عن المجموعة التي كان مرتبطاً بها من الناحية الاقتصادية ؛ أي البلاد العربية ، والبلاد الواقعة على ضفاف المحيط الهندي . وقد أصبح الفارق المتباعد الشقة بين البلاد الصناعية والبلاد المتخلفة صعب التقريب لهذا السبب فهل يكون من نتيجة هذا أن نحكم على كل أمل للتصنيع بأنه أمل معقد الحلول والنتائج ؟ إن الجواب على ذلك رهين ، وعلى أوسع نطاق ، بالشروط التي تقوم فيها السلطات العامة بمواجهة المشكل . أو بعبارة أخرى إن التقدم الاقتصادي متعلق من حيث الأساس بالقرارات السياسية المتخذة في شانه .

٤ — الانعدام النسبي لمشاكل التغذية

وأخيراً فإنه من المحتمل أن يكون غياب المشاكل التي تطرحها التغذية ، قد ساعد على عزلة البلاد ، التي كانت قادرة ، حتى عهد قريب ، على سد الحاجات الغذائية ، وذلك بفضل غنى التربة ، وتنوع الزراعات والهجرة . وقد تمكنت اليمن بذلك من مواجهة الحاجات المعيشية الدنيا ، نوعاً ما ، دون أن تجتاحها مجاعات ، أو فترات قحط ، تعم مجموع البلاد .

غير أن هذه الوضعية الممتازة ، قد تعرضت للتدهور بقدر ما كان النظام

الإمامي يزدهر ويقوى . فقد أدت كما هــو معلوم جميع السياسات الاقتصادية والاجتماعية للنظام الإمامي ، وكذا شكل التملك الى دفع البلاد دفعاً متزايــداً وأكثر من أي وقت مضى نحو التبعية للخارج .

* * *

ينتج من هذا التحليل ، أن السبب الرئيسي لتخلف اليمن كامن فيما نرى ، في النظام الإمامي. ولهذا كان من اللازم القضاء على هذا النظام إلى غير رجعة، قبل أي تفكير في انتهاج سياسة للتنمية والتقدم ، لأن كل سياسة للتنمية الاقتصادية السريعة تتعارض تعارضاً مطلقاً مع أنظمة اقتصادية وسياسية واجتماعية، كتلك التي كانت الملكية الإمامية تعتمد عليها في اليمن .

القسم الثاني

الثورة اليمنية وآفاقها

« وهكذا ، فإن كل من يدعو الى اتباع طريق مشروع لتحقيق الاصلاحات عوضاً عن (١) طريق الاستيلاء على السلطة السياسية، وطريق الثورة الاجتماعية ، لا يكون قد اختار شكلاً سلمياً أو شكلاً بطيئاً ومضموناً لتحقيق نفس الهدف . بل ان اختياره هذا يؤدي الى هدف مخالف تماماً ، هو الاكتفاء بمجرد تغييرات طفيفة، لا تمس جوهر النظام القائم في شيء ولا تبني نظاماً اجتماعياً جديداً » .

روزا لوكسمبورج
في : « اصلاح اجتماعي أو ثورة ؟ »
نشر Ed . Sles – باريس –

١ – التركيز على بعض الكلمات من وضع المؤلف .

الباب الأول

ثورة سبتمبر ١٩٦٢
ونتائجها الاقتصادية والاجتماعية

« إن هذه الثورة جاءت ثمرة منطقية وطبيعية للمؤامرات والانتفاضات وحركات العصيان التي طبعت تاريخنا » .

إن الشروط التي قمنا بدراستها فيما تقدم ، تظهر لنـــا أن المجتمع التقليدي لليمن ، أصبح خائراً وعلى وشك الانهيار . فالتعارضات بين الفئات الاجتماعية ، كانت تبرز أكثر فأكثر ، والتناقضات داخل صفوف الطبقات ذات الامتيازات نفسها ، كانت قد أخذت تتفاقم وتشتد ، ويقظة الشعب ووعيه وعياً ، وأن كان بطيئاً ، غير أنه متقدم باستمرار ، كان قد أصبح يضعف من قوة النظام ويدفعها نحو التهاوي .

لقد كانت التغييرات الثورية هي القادرة وحدهـا على تحرير القوات ، التي كانت في شبه قصور ذاتي ،وإقامة نظام أكثر ملاءمة لانتهاج سياسة فعالة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية .

وقد قامت عدة محاولات ، كانت تهدف الى إصـــلاح النظام الإمامي ، وتطعيمه بمناهج ووسائل أكثر ديناميكية . ولم تكن لهذه المحـــاولات نتائج إيجابية ، وكان مصير القائمين بها أن ضربت أعناقهم ، أو زج بهم في الزنازن ؛ بينما التجأ آخرون منهم إلى الخارج . وقد قامت بالفعل ثورات حقيقية كثورة ١٩٤٨ مثلاً ، وكان مصيرها الفشل بسبب الأوضـاع الدولية ، التي لم تكن في صالحها ، وبسبب المساعدة القوية ، التي كان يحظى بها النظام الإمامي باستمرار من طرف الملكيات الإقطاعية المجـاورة (العربية السعودية ، وأمراء وشيوخ الجنوب العربي) . بيد أنه يجدر بنـــا أن نشير إلى أن اليمن ، كانت إحدى بلاد الشرق الأوسط ، التي حـاولت قلب النظام الملكي القائم منذ سنة ١٩٤٨ ، وإذا كانت هذه المحاولات قـد لقيت الفشل ، فإن البحث عن أسبابه ، يجب أن يكون في العوامل الخارجية أكثر من العوامل الداخلية (انعدام النظام في صفوف الحركات ، التعارض بين قادة الانتفاضة ، وبـــين الملكيين الليبراليين

والجمهوريين الخ ..).

ان ثورة ١٩٦٢ لم تكن سوى نتيجة منطقية لسلسلة من المحاولات . وقد فوجىء الرأي العام الدولي بقيام الانتفاضة نظراً لجهله التام باليمن ، باستثناء بعض الاختصاصيين . والواقع أن هذه الانتفاضة ، قد هيئت بإحكام ، ومنذ زمن طويل من طرف جماعات قليلة العدد ، ولكنها قاطعة العزم على تقويض أركان النظام الإمامي .

* * *

الفصل الأول

تذكير مختصر لأحداث ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢ والاسابيع الاولى للثورة

لقي الإمام حتفه إثر الجراح ، التي أصيب بها سنة ١٩٦١ ، ولم يكن سبب وفاته بالسر الخفي بالرغم من « الأنباء المثيرة » ، التي روجتها صحافة الغرب حينذاك بهذا الصدد . وقد تعارضت هذه الوفاة مع مخطط الثوريين ، الذين كانوا يعتزمون الهجوم على القصر الملكي بمدينة تعز . وكان يرون ان هذا الهجوم سيكون بمثابة شرارة أولى لاندلاع الثورة في مجموع البلاد . وفي اجتماع سري انعقد بصنعاء يوم ١٥ سبتمبر ، قبل وفاة الإمام ، وقع اختيار الجماعة الثورية على نهاية شهر سبتمبر كموعد لتنفيذ المخطط . وكان قد تقرر في هذا الاجتماع أيضاً ، أنه بمجرد قيام الحركة في تعز سيقوم الثوريون بإخضاع صنعاء والتعجيل بالاستيلاء على محطة الإذاعة.

وقد جاءت وفاة الإمام أحمد لتقلب جميع المخططات . وخلفه ابنه البدر ، الذي كان يعتبر « تقدمياً » عن خطأ ، على عرش الإمامة يوم ١٩ سبتمبر ١٩٦٢. وفي إطار اللجنة السرية ، المؤلفة من بعض الضباط الكبار ، وخاصة من الضباط

الشبان ، ومن المثقفين وممثلي البورجوازية ، اعتبر بعض أعضائها ان حكم البدر سيكون مرحلة هامة مطالبين بتأخير تنفيذ المخطط. وكان من رأي أنصار البدر ان عهد هذا الأخير ، سيكون بمثـابة نظام حكم تطوري أي سيكون نظاماً للملكية الدستورية التي ستؤدي الى تحويل جذري لأوضاع البلاد .

وقد مرت أيام دونما اتصال بين أعضاء اللجنة ، حتى اعتقد البعض بالتخلي عن المشروع . بينما كانت جماعة من الثوريين الشباب بمدينـة صنعاء مستمرة في غاية السرية استعـداداً لقلب نظام الحكم ، بالرغم من حركة الإعلان عن الولاء للإمام الجديد ، حتى من طرف بعض أعضاء اللجنة الثورية . وقد أعلن البدر الذي كان يحظى بمساعدة جميع الاتجاهات القـائمة في البلاد ، عن برنامج كان في غاية الغموض ، ففي الوقت الذي وعد فيه بإحـداث تعديلات دستورية ، وبإدخال الوسائل العصرية على مرافق البلاد ، أعلن بشكل رسمي « أني سأتبع الطريق المستقيم ، التي خطها والدي الإمام أحمد » . وإثر ذلـك قام الضباط الشباب المنتمون الى المجلس الثوري لمدينة صنعاء بالضغط على مجموع أفراد اللجنة لقلب حكم البدر .

وقد وقع الاتفاق على البدء بتصفية شخص البـدر ، لما سيكون في ذلك من أثر بسيكولوجي على أنصار الإمام. ووقع تكليف ضابطين بتنفيذ هذه التصفية ، التي ستكون بمثابة إشارة الثورة . ولأسباب فنية ، لم تسر الأمور حسب مـا كان متوقعاً ، وقد قام مجلس الثورة باتخاذ قراره الجريء بقنبلة قصر «البشائر» بالرغم من بدء الاستعدادات في صفوف الملكيين . أما ثوريو تعز ، فقـد قاموا بدورهم باحتلال المدينة ، وإن كان الاتصال لم يتم بهـم الا في صبيحة الغـد (٢٧ سبتمبر) ، وبالرغم من الحامية العسكريـة الهامـة التي كانت موجودة وقتذاك بالمدينة .

لقد دامت المعركة بين العسكريين الثوريين وبين العساكر المخلصين للإمـام طيلة الليل . والحقيقة أن انتصار الثوريين في هذه المعركة كان عبارة عـن « معجزة » .

إنه من بين مجموع ضباط الجيش اليمني البالغ عـددهم ٤٠٠ ضابط ، لم يكن منتمياً منهم الى اللجنة الثورية سوى ٤٠ ضابطاً . وكان هؤلاء الضباط الأربعون يرون عدم إمكانية الاعتماد على فرق الجيش الخاضعة لإمرتهم دونما مخاطرة ، فاتخذوا بسبب ذلك قراراً قد يكون الوحيد من نوعـه في تاريخ الانتفاضات ، وحركات العصيان العسكرية ، بمحاصرة هذه الفرق في ثكناتها ، قصد الحيلولة دونها ودون احتمال قيامها بنجدة الإمام الواقع تحت الحصار ، وقاموا وحـدهم بضرب القصر الملكي ودار الإذاعة .

وقد استجابت أغلبية الشعب اليمني الساحقة بحماسة لإشارة الثورة، فخرجت جموعه الى الشوارع لمساندة الجيش الثوري . وقد توالت الانضمامات في كل ناحية، سواء من الحاميات العسكرية ، أو من كبـار الموظفين . كما هب المهاجرون اليمنيون لنصرة الحركة الثورية . ففي عدن مثلاً تقدم سكانها بالآلاف الى مكاتب نقابة العمال طالبين تسجيلهم كمتطوعين لمساندة الثورة اليمنية .

لقد فوجيء أنصار البدر ، الذين لم يكن لديهم وقت كاف للقيام برد فعـل أو تنظيم للصفوف ، بنبأ « وفاته » في فجر اليوم التالي . كما كان تنفيذ حـكم الإعدام في اثني عشر من مساعدي الإمام الأقربين تشتيتاً للقوات الرجعية ، التي كانت لا تزال تملك جيشاً قويـاً . غير أن البدر كان قد تمكن من الهرب الى العربية السعودية بمساعدة أنصاره ، وباستغلاله للعادات القديمة (الكرم وحماية المستغيث) التي لا زالت قائمة ، والتي تعد قبائل اليمن التمسك بهـا شرفاً . وقد نظم هناك معسكراً للملكيين معتمداً في ذلـك عـلى مساعدة المملكة السعودية بالأسلحة والمال .

وأمام خطر تدخل من طرف العربية السعودية – وقد سبق لنا أن رأينـا أن هذه المساعدة ليست كلمة جوفاء ، لأن السعودية كان سبباً في فشل الثورات والانقلابات السابقة ، أو جزءاً هاماً من هذا السبب على الأقـل – ومن طرف الإمبريالية الانجليزية قامت الجمهورية الفتية بطلب المساعدة العسكرية والفنية من مصر . ولم يبد الرئيس عبد الناصر أي تردد في مساندة النظام الجمهوري . فنزلت

القوات المصريـة باليمن في مستهل شهر نوفمبر ، لمساعــدة الجيش الجمهوري ، وحاربت الى جانبه في المعركة ضد قــوات الظلام والرجعية والاستغلال ، أي ضد الإقطاعية العربية وحليفتها الإمبريالية .

لقد اقتصرنا على التذكير باختصار بأحداث ٢٦ سبتمبر والأيام التي تلت . وكان السيد ايريك رولو مراسل جريدة « لوموند » الباريسية ، قد نشر دراسة هامة وموضوعية حول هذا الموضوع في حينه[1] .

---

١ - ديسمبر ١٩٦٢ .

الفصل الثاني

الشروط الاجتماعيّة والاقتصاديّة والفئات الاجتماعيّة التي عملت على قيام الثورة

أولاً ـ الشروط الاجتماعية والاقتصادية

بإمكاننا أن نختصر الشروط الاجتماعية والاقتصادية ، التي كانت موضوع دراستنا في القسم الأول من هذا الكتاب ، في أربعة عوامل رئيسية :

١ ـ استغلال واسع لجماهير الفلاحين من طرف النبلاء مالكي الأرض ، والمحتكرين ورجالات النظام البائد ، وعلى رأسهم الإمام .

٢ ـ تخلف عن ركب التاريخ ونظام اقتصادي وسياسي عتيق ، وما يرافقها من استبداد في الحكم .

٣ ـ استحالة إيجاد حلول للمشاكل الاقتصادية والديموغرافية في إطار شديد البدائية ، كالذي يمثله النظام الإمامي .

٤ ـ تأثير اليمنيين المغتربين ، الذين شاهدوا وعاشوا أنظمة سياسية واقتصادية أخرى ، والتأثير البسيكولوجي للإذاعة والصحافة الخ ..

وإلى هذه العوامل الرئيسية الأربعة ، التي تفسر الثورة اليمنية ، تضاف

عناصر أخرى ، هي دون أهمية تلك العوامل ، ولكنها تستحق الإشارة على كل حال .

١ – على رأس هذه العناصر ، الغلطات الفاحشة التي ارتكبها الإمام أحمد بإقدامه على ضرب الرابطتين القبليتين الرئيسيتين، حاشد وبكيل [1] .

فقد قام هذا الإمام بقطع رؤوس أكثر شيوخ هاتين الرابطتين نفوذاً ، وبذلك لم تحرك هاتان الرابطتان اللتان تعدان وحدهما قوة عسكرية قوامها ٦٠ إلى ١٠٠ الف محارب مسلح ساكناً لنجدة الإمام ، وذلك على الأقل طيلة الأشهر الأولى ، التي أعقبت قيام الثورة . بل بالعكس من ذلك اندفعت كلاهما بحماسة لتأييد الثورة .

٢ – مساندة الإمام أحمد للمحتكر الكبير الجبلي ، مما أثار حفيظة بقية التجار الذين انضموا بدورهم الى المعارضة .

٣ – القصيدة الشهيرة التي قيلت في هجاء الرئيس عبد الناصر،والتي وضعت نهاية لوحدة الولايات المتحدة العربية ، والتي هيأت لمعارضي النظام استعمال « صوت العرب » والجرائد العربية [2] .

ثانياً ـــ قيام الوعي والمساهمة في تحضير الثورة

« كيف تريدون من الشعب اليمني ألا يثور ضد هذه الوضعية ؟ إنه حتى لو كان سكان هذه البلاد قردة فإنهم سيثورون ضد الإمام وضد نظامه اللاإنساني». بهذا القول كان الرئيس السلال يفضل الجواب على أسئلة الصحفيين الذين يقصدونه

---

١ – اننا عندما نورد لفظ قبيلة ، فاننا لا نعني به نمط الحياة ، والتنظيم الاقتصادي القبلي ، فالقبيلة هنا مستقرة وقائمة على خدمة الأرض ، غير أنها محافظة على تنظيم اجتماعي قبلي كالأعراف والعادات .

٢ – نشرت مجلة « روز اليوسف » القاهرية سلسلة مقالات عن استبداد النظام الإمامي كتبها الدكتور البيضاني .

– كان راديو القاهرة يوجه اذاعات لشعب اليمن (وخاصة الأحاديث القيمة التي كان يلقيها الاستاذ أحمد نعمان والزبيري والبيضاني ومحسن العيني ومحمد أحمد نعمان) .

للاستفسار .

والواقع ان وعي الشعب اليمني لتخلف بلاده عن ركب التاريخ ، كان قد أخذ ينمو ويتسع وينعكس في التذمر المتولد عن كراهية الشعب للنظام الإمامي وحقده عليه . وكانت موجة من الانتقادات اللاذعة قد عمت البلاد ، أخذت تظهر أحياناً في أقوال الناس وأحاديثهم ، وتظهر أحياناً أخرى بشكل نوادر وكنايات ، بالرغم من قوة جهاز البوليس ، وما كان ينشره من رعب في البلاد .

وقد كانت المساعدة التي لقيها أعضاء مجلس الثورة ، لدى أغلب السكان في فترة تهيئة الانتفاضة بالغة الأهمية فالعديد من الموظفين ، كانوا يطلعون اللجنة على ما يتوصلون إليه من معلومات ، كما كانوا يقومون بحمايتها ضد كل محاولة اكتشاف .

إن الشعب في غالبيته العظمى لم يول ذرة من ثقة للإمام الجديد البدر ، وبمجرد الإعلان عن قيام الثورة أطلق العنان لفرحته وحماسته . وقد تحدثت جميع الصحف العالمية التي نشرت أنباء الثورة اليمنية ، حتى تلك التي لم تكن الى جانب النظام الجديد ، عن هذه الحقيقة وأبرزتها . ولا ريب في أن تقويض أركان الملكية ، لم يكن من صنع الشعب ، ولكن ذلك لم يكن ممكناً دون مساندة مطلقة من طرفه .

لقد أولى الشعب اليمني كامل ثقته للحكومة الجديدة باستثناء بعض قبائل الشمال والشرق ، التي ظلت موالية للإمام . وقد شجعت تدخلات الاقطاعية العربية والامبريالية ، وكذا عراقيل ذات صبغة داخلية بعض قبائل الشمال الأخرى ، فانضمت بالتالي الى قوات الملكيين ، وسنعطي لهذا الموضوع مزيداً من التفصيل في الفصل القادم من هذا الباب .

إنه لا بد لنا من الإشارة الى أن الثورة اليمنية ، كانت من تصميم اليمنيين ومن تنفيذهم وحدهم . فالظروف الداخلية ، هي التي هيأت للإطاحة بالنظام الإمامي . أما مساعدة الجمهورية العربية المتحدة فإنها لم تأت إلا لتعزيز جانب

الثوار ، الذين كانوا يخشون وهم محقون في ذلك، تدخل البلاد المجاورة في الشئون الداخلية لليمن .

ولنا أن نتساءل فيما إذا كان بإمكان الجمهورية الفتية أن تستمر لولا هذه المساعدة الكريمة ؟ إنه لا جدال في أن الصعوبات كانت ستكون أكثر وأضخم فيما لو لم تتخذ الجمهورية العربية المتحدة قرارها بنجدة الثوار اليمنيين . بيد أننا لا نعدم فائدة في التركيز على الصفة المميزة للثورة اليمنية في أن الذين هيأوا لها ، ووضعوا مخططاتها ، وقاموا بتنفيذها هم الثوار اليمنيون .

ثالثاً ــ ثورة أم انقلاب (١)

قبل أن نتطرق إلى دراسة الفئات الاجتماعية ، التي ساهمت مساهمة فعلية في تنظيم الثورة ، علينا أن نتساءل فيما إذا كان لفظ الثورة مناسباً للذي حدث في اليمن . وللجواب على ذلك ، سنعيد هنا التعريف ، وأهم الأفكار ، التي تضمنتها المقالات التي سبق لنا نشرها (٢) .

---

١ ــ بعد ثلاث سنوات من قيام الجمهورية وحوالي سنتين من نشر هذا الكتاب باللغة الفرنسية هل لا يزال المؤلف يؤكد تعبيره ثورة أو انقلاب ؟ هذا سؤال يمكن ان يخطر على بال القارىء ورغم جميع المشاكل وعدم مسئولية كثيرين من المسئولين عن النظام الجمهوري لا زلنا نعتقد بان حركة سبتمبر ١٩٦٢ لم تكن انقلاباً عادياً بل كانت حركة ثورية ولم نقل ثورة بالمعنى العلمي والسياسي والاجتماعي . اذ ان أية حركة ثورية يمكن ان تتطور الى ثورة، اذا أخذت القرارات اللازمة واستمر الشعب في النضال وتدخلت الجماهير فعلاً في الحكم وطبق برنامج اقتصادي واجتماعي وبدأت الحكومة تحقق المشاريع الاقتصادية . ويمكن لهذه الحركة الثورية ألا تتطور وتبقى فقط حركة وفي هذه الحالة يكون التعبير الصحيح انقلاباً .

وفي مناسبة أخرى سيكون هناك تحليـــل عن الاوضاع وخصوصاً بعد الظروف السياسية الحالية .

ونكرر ما قلناه في المقدمة العربية باننا لم نجر أي تغير ولم نضف اية فكرة جديدة في الكتاب وأبقيناه على ما نشر بالأفرنسية .

«المؤلف سبتمبر ١٩٦٥ »

٢ ــ راجع مقالنا « الامبريالية والاقطاعية ضد الثورة اليمنية » الصادر في مجلة « الثـــورة الافريقية الجزائرية » عدد رقم ٢٢ ــ ١٣ يوليو (تموز) ١٩٦٣ ــ الجزائر . =

عندما تقوم أوساط عسكرية وثقافية وبورجوازية وطنية بحركة تقدمية هدفها تقويض أركان نظام اجتماعي سحيق الهوة في الرجعية والاستبداد ، وتحظى هذه الحركة بتأييد جماهير الشعب الواسعة ومساندتها ، فإن هذه الحركة تكتسي في نظرنا صبغة الحركة الثورية . بإمكان هذه الصبغة الثورية ، ومن شأنها كذلك ، أن تؤدي إلى ثورة اجتماعية حقيقية ، أي إلى تحويل فعلي وجذري لفائدة الطبقات الكادحة ، سواء فيما يرجع لشكل التملك والاستثمار ، أو تسويق البضائع والمنتوجات أو في تحويل المؤسسات السياسية والاجتماعية إلى مؤسسات ديموقراطية شعبية ، أو في الاستقلال الكامل تجاه الامبريالية . وهذا التحويل سيحدث بفعل النسق المنطقي الناتج عن إنجاز مثل هذا العمل الثوري .

أما مشكل التعايش والتعارض بين كل من الفئات الآنفة الذكر ، فإنه لن يقوم إلا في مرحلة لاحقة ، والشيء المهم هو العوامل الأربعة التالية :

– تصفية النظام الرجعي العتيق .

– القضاء على مراقبة الإمبريالية المباشرة ، وغير المباشرة (محميات عدن ، واستغلال الاقتصاد الوطني) .

– تحقيق وحدة اقتصادية وسياسية كضرورة لحل مشكلة التخلف حلاً جدياً .

– انتهاج سياسة عامة ، موجهة لفائدة التنمية الاقتصادية ، والتطور الاجتماعي .

إن تحالفاً وتعاوناً بين الفئات الوطنية والديموقراطية ، يمكن قيامه لانجاز مثل هذا البرنامج ، دون أن يكون في ذلك مس بالمصلحة العليا للطبقات الكادحة ، بل بالعكس يجب أن تكون هذه الطبقات « معياراً » لمثل هذه السياسة . بعد هذا يظل لازماً تعريف وتحديد ما تعنيه « المصلحة العليا »

= ثم مقال « اليمن تدخل باب القرن العشرين » في مجلة « نمو الأمم الفتية » الصادرة في باريس عدد رقم ٢٣ – يوليو (تموز) ١٩٦٣ . مقالات في الاهرام ، ابريل ١٩٦٤ وتصريحات لجريدة « لموند » الباريسية في ٩ مارس ١٩٦٣ .

للطبقات الكادحة، حسب الشروط الموضوعية، وحسب أطوار النمو الاقتصادي والاجتماعي لكل منطقة جغرافية أولاً ، ثم في الصعيد الوطني العام بالتالي . على أنه يجب أن يظل ماثلاً في الأذهان، ان هذا الصعيد الوطني هو الهدف الموجه ، والذي ينبغي تحقيقه في النهاية .

لننظر الآن فيما إذا كانت وضعية اليمن ، والقرارات والتدابير التي اتخذتها الحكومة الجمهورية ، تعكس بالضبط هذه المفاهيم ، التي نلحقها بلفظ الثورة اليمنية .

رابعاً ـ الفئات الاجتماعية واتجاهاتها السياسية والعقائدية

علينا في البداية أن نضع سؤالاً عمن نظم الحركة الثورية وعن القوات الاجتماعية التي يمثلها أعضاء المجلس الثوري . ورجاؤنا أن نعفى هنا من الدخول في تفاصيل تركيب المجموعة ، ومن التطرق الى أهمية الأفراد ، أو الى أهمية دور كل من أعضاء المجلس .

كان جواب الرئيس عبدالله السلال عن السؤال الذي كان الصحافيون يكررونه حول دوره العملي في تنظيم وقيادة المجلس الثوري ، هو : « لم أقم بأكثر من تمثيل العسكريين والمدنيين الذين أتولى قيادتهم حالياً » . إنه سيكون من الصعب تحديد النشاط الثوري لكل من السلال والجائفي وجزيلان وعبد الغني مطهر وغيرهم ، أو دور اللاجئين السياسيين اليمنيين في مصر مثل النعمان والبيضاني وغيرهم ، مع أن المسألة في نظرنا دون أهمية تحليل مختلف الفئات الاجتماعية المسئولة عن الثورة .

إن هذه الفئات يمكن تصنيفها في ثلاث جماعات تمثيلية ، آخذين بعين الاعتبار ما قد يتضمنه هذا التصنيف من عدم الدقة :

ـ العسكريون ، الضباط الكبار منهم والشباب (دون أن نغفل أن الدور الفعال كان للشباب) .

ـ المثقفون (الحاصلون على شهادات ، والذين يشغلون مناصب رسمية ،

والمثقفون الشباب) .

– التجار ، أو على الأصح الرأسماليون التجار داخل البلاد أو خارجها .

١ – العسكريون

بالرغم من المبدأ الذي كان الإمام يتمسك به فيما يرجع لأفراد الجيش الملكي ، وتكوين ضباطه ، حيث كان يختارهم ، وخاصة الضباط الكبار ، من أفراد العائلات ، أو القبائل المشهورة بولائها للعائلة المالكة ، فقد لعب ضباط الجيش باستمرار دوراً هاماً في محاولات قلب نظام الحكم ، وخير مثال على ذلك ما كان لهم من دور في محاولة ١٩٤٨ ، واعتقال العديد من الضباط الشباب بعد فشل المحاولة ، وزجهم في السجون عدة سنين (من بينهم الرئيس السلال ، الذي قضى سبع سنوات في إحدى القلاع) ، وقد أصبح البعض منهم أعضاء في المجلس الثوري سنة ١٩٦٢ .

لقد كان الإمام يتبع مقياساً متشدداً في انتقاء العناصر ، التي يوجهها للتدريب في المدارس العسكرية بالخارج ، وكان يختارهم عموماً من الطائفة الزيدية (وقد كانت هناك بعض الاستثناءات) ، غير أن كل هذا ، لم يَحُلْ دون وجود عناصر من أفراد البعثات العسكرية ممن لعبوا دوراً فعالاً في تنظيم الثورة. لقد كان لتفضيل الإمام طائفة على أخرى داخل الجيش أثر حاسم في تذمر العديد من الضباط ، كما كان سبباً في قيام الوعي بخطورة التقسيم ، الذي كان يسيطر على مجموع الشعب اليمني، مضافاً إلى ذلك ، أن الضباط الذين عاشوا في الخارج (خاصة بغداد والقاهرة)، قد أتيحت لهم فرصة مقارنة النظام الإمامي بأنظمة البلاد ، التي عاشوا فيها فترة ، الشيء الذي أضاف عنصراً جديداً دفعهم الى العصيان والإصرار على قلب النظام .

وعندما نتحدث عن فئة الضباط ، يجب أن نركز اهتمامنا بشكل خاص ، على الضباط الشباب (من رتبة ملازم ، وقلة من رتبة رائد) . فهم الذين كانوا يمثلون الاتجاه الأكثر ثورية ، والأكثر اندفاعاً لقلب النظام الملكي . وقد تمكن

هؤلاء الضباط الشباب من سبق أعضاء المجلس الثوري الآخرين بشنهم الهجوم ضد الإمام البدر ، بعد القرار الأخير ، الذي اتخذته اللجنة الثورية ، كما لعبوا بعد ذلك دوراً أساسياً ضمن المجلس ، واندفعوا دون تردد في إنجاز مهام في منتهى الأهمية والتعقيد .

انه من الصعب تحديد التيارات العقائدية ، التي تمثلها فئة العسكريين . فنحن نجد من بينهم من هو مجرد إصلاحي ، ومن هو ثوري (ذو ميول ماركسية) ، مروراً عبر البعثي والناصري والمنتمي إلى الإخوان المسلمين . فلم يكن بين مجموعة الضباط إذن إنسجام في وجهات النظر العقائدية كما هو الشأن لدى الفئتين الاجتماعيتين الأخريين . وكان القاسم المشترك الوحيد بينهم ، هو قلب النظام الإمامي وإدخال الوسائل العصرية ، على مرافق البلاد ، ورفع مستوى حياة الشعب .

٣ - فئة المثقفين

ان « فئة المثقفين » مستعملة هنا بمعناها الواسع . فهي لا تقتصر على المجازين من الجامعات ، بل تضم أيضاً « الطلاب الثانويين » ، والأشخاص والعلماء الذين تابعوا دراستهم محلياً مثل القاضي الزبيري والقاضي عبدالرحمن الارياني والاستاذ أحمد محمد نعمان ومحمد الفصيل وغيرهم . وقد كان المثقفون الذين تلقوا تعليمهم في الخارج (البالغ عددهم في المجموع حوالي ٨٠ ، وهو عدد لا يستهان به بالنسبة لبلد في عزلة اليمن) ، موضوع شبهة واحتراس من طرف الإمام ، الذي لم يكن يستثني في موقفه هذا ، حتى أولئك الذين يتعاونون معه .

لقد كان الحقد الذي يتجلى في معاملة الإمام أحمد لمثقفي الخارج مضرب المثل في حدته وأسطوريته ، وكان هذا الحقد موضوع كثير من الطرائف والنوادر .

ان « المثقفين » هم من أصول اجتماعية عدة . غير أن أغلبيتهم هي من أوساط « البورجوازية الصغيرة ، والتجار الميسورين » . كما يشكل المثقفون ، الذين توجد عائلاتهم في المهجر عدداً هاماً .

ان مقارنة أوضاع اليمن ، بأوضاع البلاد الأخرى ، كانت تفرض نفسها على المثقفين ، وربما كانت تفرض نفسها عليهم أكثر من غيرهم ، فاشتد وعيهم بسبب ذلك لضرورة تحويل هيكلي ، ولضرورة إزاحة العرقلة الأساسية ، التي كان يشكلها النظام الإمامي ، والتي كانت تعوق مثل هذا التحويل . وقد كان المثقفون يأملون جميعاً بتغييرات عميقة في الميدان الاجتماعي بدافع أصولهم الاجتماعية ، وبدافع وضعيتهم كمثقفين واعين للدور الذي عليهم القيام به ، (والذي كان كل واحد منهم ، يفسره تبعاً لمفاهيمه الفلسفية والسياسية) . وحتى أولائك الذين سلكوا منهم سبيل مناصب الدولة الملكية ، كانوا على أتم وعي ، بأن نظام الحكم الإمامي ، كان يميت فيهم روح الطموح ، ويحتم عليهم القيام بأعمال تجعل منهم شركاء في مواجهة الشعب بالاستبداد . وهناك مثقفون يمنيون ظلوا مقيمين بالخارج . وقد عمل هؤلاء على تنظيم المغتربين ، وكانوا بعيدين عن كل خطر بالنسبة لأولئك ، الذين ظلوا في الداخل بشجاعة تستحق الإعجاب .

ليس من المفاجىء والحالة هذه ، أن تساهم هذه الفئة الاجتماعية في تحضير الثورة . وإننا لنجد في صفوفها ، أكثر مما نجد ذلك في صفوف بقية الفئات ، تنوعاً في التيارات السياسية والعقائدية ، كما هو الحال لدى المثقفين حيثما وجدوا ، واليمنيون لم يشذوا بدورهم عن هذه القاعدة .

٣ – التجار (أو البورجوازية التجارية)

أما الفئة الثالثة فهي أكثر تجانساً من سابقتيها ، وبإمكاننا أن نطلق عليها دونما خوف ، اسم فئة البورجوازية الوطنية . وتضم هذه الفئة ممثلين عن الرأسمالية التجارية ، وخاصة ممثلين عن الرأسماليين اليمنيين المغتربين ، أو الذين تمكنوا من جمع ثروة في الخارج . وتمتاز هذه البورجوازية بعصريتها ، واعتيادها على شئون التجارة الدولية . إن العنصر الأساسي في تركيب هذه الفئة هم كبار التجار المساهمين في شركات الاستيراد والتصدير (التي غالباً ما تكون عائلية) ،

وفي المؤسسات العقارية ، ومؤسسات الأشغال العامة والنقل ، ونجد قلة منهم في القطاع البنكي والمالي .

لقد سبق لنا أن حللنا الدور ، الذي لعبـــه التجار المغتربون في النشاط السياسي . ونضيف الى ذلك ، أن البورجوازية التجارية الكبيرة (سميناهـا هكذا لأنها نموذج لرأسمال التجارة الكبيرة ، وحتى لو كانت قلة منها ، قـــد أخذت تهتم بالرأسمال الصناعي) كانت في نزاع مباشر مع النظام الإمـامي ، وأسباب هذا النزاع عدة :

على رأس هذه الأسباب ، ما لهذه البورجوازية من علاقات مـع الخارج ، أو كون عناصر منها قد عاشت أو مارست عملاً في بلاد أجنبية ، وكانت واعية بعدم وجود أية إمكانية لتنمية مصالحها مع بعض « الضمانات » ، في إطـــار النظام الإمامي .

والسبب الثاني ، هو أن هـــذه البورجوازية ، التي تمكنت من تكوين « رأسمال » ، لم تكن لتوظفه في وطنها الأصلي إلا بشرط مساهمتها مباشرة أو غير مباشرة في شئون الدولة .

وثالث الأسباب ، هو أن العديـد من ممثلي البورجوازية موضوع حديثنا ، كانوا على خلاف سياسي وديني مع النظام الإمامي ، وخاصة مع الإمام أحمد ، الذي سبق لنا أن رأينا ، أنه كان يشجع تاجراً واحداً هو الجبلي .

والسبب الرابع راجع الى الاضطهاد ، الذي كان التجار اليمنيون ، قـــد أصبحوا عرضة له ، (لم يقتصر ذلك على الحبشة ، بل تعداها إلى مجموع بـــلاد إفريقيا الشرقية والعربية السعودية الخ . .) وقد قرر هؤلاء التجار العـودة إلى بلادهم ، وكانوا ينتظرون تعديلات هامة على النظام الإمامي ، تهيىء لهم جـواً ملائماً للأعمال ، غير أن هذه التعديلات لم تحدث .

أما السبب الخامس ، فهـــو في أن العديد من المثقفين ، هم من البرجوازيـة التجارية الكبيرة هذه ، وهذا ما جعلها تبدو أقل تقليدية من بقية فئات المجتمع اليمني الأخرى ، وأكثر تفتحاً لتلقي التيارات والأفكار الداعية الى وحـــدة

الوطن العربي ، التي ترى فيها مجالاً يتيح لها ، أن تلعب دوراً اقتصادياً لا يستهان به .

إنه بامكاننا أن نلاحظ نوعاً من الانسجام السياسي والعقائدي في صفوف هذه البورجوازية ، التي تجد أحياناً عناصر فيها أكثر تفتحاً تجاه أفكار جمال عبد الناصر . غير أننا نلاحظ كذلك ما يصيب حماستها من برود ، بقدر ما تتطور فكرة « الاشتراكية العربية» نحو اليسار .

إن هذا ما يقودنا في الواقع الى التناقضات التي تنطوي عليها البورجوازية التجارية العربية : تناقضات تتجلى في تمسكها بتوحيد الوطن العربي وبالإصلاحية الإسلامية التقليدية[1] ، وخوفها في نفس الوقت ، من أن تتحقق هذه الوحدة على قاعدة أنظمة اشتراكية واضحة ، وخوفها من أن تجد نفسها بالنتيجة وقد تعدتها وسبقتها تيارات أخرى ، ومن هنا جاءت « واقعيتها » ، وجاءت حيطتها وحذرها كذلك .

* * *

لقد بدا لنا ضرورياً أن ننتهج هذا التصنيف الثلاثي على ما فيه من اختصار ، (ونحن على أتم علم ، بأن التيارات والاتجاهات ، التي تتضمنها نفس الفئة ، ليست متنوعة ومختلفة فقط ، بل هي أيضاً صعبة التحديد) نظراً لصعوبة ، بل في نظرنا لاستحالة تقديم تحليل آخر للفئات الاجتماعية ، التي نظمت الثورة اليمنية .

وينتج مما سبق ، ان نوعاً من التعارض ، بل حتى من التناقض ، سيقوم وهو قائم بالفعل بين هذه الفئات ، وان التحالف المعقود بينها ، سيصطدم بصعوبات وبعراقيل لا يستهان بها . وسنعود الى هذا الموضوع في خلاصة هذه الدراسة .

---

١ — ان كبار المصلحين المعاصرين أمثال جمال الدين الافغاني ومحمد عبده وقاسم أمين وأحمد أمين ترجع أصولهم كما هو معلوم الى هذه البورجوازية التجارية .

خامساً — الشروط المادية « الخارجية »

بالإضافة الى الشروط الاجتماعية والاقتصادية الداخلية ، والى ما قامت به الفئات الاجتماعية اليمنية ، هناك الشروط المادية التاريخية ، التي ساعدت بدورها على نجاح الثورة ، واستمرار السلطة الجمهورية .

هناك أولاً القرار الذي اتخذته الجمهورية العربية المتحدة بتلبية ما طلبه الثوريون اليمنيون من مساعدة عسكرية وفنية . وسنعود للحديث عن هذه النقطة الهامة . ثم هناك وجود ميناء الحديدة الحديث ، وطريق الحديدة — صنعاء ، التي تم إنشاؤهما مؤخراً .

والواقع أننا نجد أن من جملة أسباب فشل الحركات السابقة ، انعدام ميناء حديث ، وانعدام وجود طريق تربط المركز الثوري بالميناء ربطاً سريعاً (٣ ساعات ونصف عوض ثلاثة أيام فيما قبل) .

إنه لولا وجود ميناء الحديدة الحديث ، لكان على الثوار أن يلجأوا الى استعمال ميناء عدن ، ولكانت بريطانيا العظمى ، قد طرحت حصولها على بديل سياسي في مقابل استعمال هذا الميناء ، ولمارست ما وسعها من ضغط يعرض مصير الثورة ذاتها للخطر . وإلا فإن المعدات الحربية ، كانت ستفرغ الى البر على ظهور الرجال في الحديدة ، وعملية كهذه لا تتطلب أياماً ، بل لا بد من أسابيع عديدة لإنجازها على الوجه الأكمل .

أما فيما يرجع لطريق الحديدة — صنعاء ، فإنها يسرت نقل الأسلحة والذخيرة والفنيين ، ولولاها لتطلب الأمر عدة أسابيع كذلك ، بينما كانت الثورة ، أمام تدخل الإقطاعية العربية ، أحوج ما تكون الى الغوث السريع .

فليس هناك شك إذن في أن الصعوبات ، كانت ستكون أعظم وأضخم لولا هذه العناصر المادية الخارجية ، ولفظ « الخارجية » ، مستعمل هنا للدلالة على أن تلك العناصر كانت متعلقة بالخارج .

الفصل الثالث

القرارات السياسية والاقتصادية التي اتخذتها الثورة

كانت القرارات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والمالية الأولى، التي اتخذتها الثورة تمهيداً لتحويل جذري للمجتمع اليمني . ويمكن جمع أحكام هذه القرارت في صنفين :

- التدابير السياسية والاجتماعية .
- التدابير الاقتصادية والمالية .

أولاً — التدابير السياسية والاجتماعية

كان من أول ما أنجزته الثورة، هو إلغاء الإمامية كنظام سياسي واقتصادي واجتماعي، وإقامة « جمهورية عربية يمنية » . وقد جاء في الدستور المؤقت[1]

---

١ – هذا الدستور قد تغير مرات عديدة وأهم تغيير جوهري كان قد حصل في شهر مايو ١٩٦٥ بعد مؤتمر خمر ، الوطني الشعبي . والدستور الموقت لمؤتمر خمر يركز على جمهورية برلمانية ومجلس رئاسة وسلطة فعليـة للمجلس التنفيذي (مجلس الوزراء) ومجلس لجنة متابعة (مؤقتاً) حتى ينتخب مجلس شورى شعبي.وقد لعب المشايخ الوطنيون دوراً حاسماً وبفضل تأييدهم استطاع المؤتمر ان ينجح وان يقر الدستور الجديد الموقت (المؤلف سبتمبر ١٩٦٥) .

المعلن عنه في شهر إبريل (نيسان) ١٩٦٣ ، أن الجمهورية يقودها رئيس ، يساعده في مهمته مجلس رئاسة ومجلس تنفيذي . وطيلة فترة وضع الدستور المؤقت للجمهورية العربية اليمنية ، كانت قيادتها بيد مجلس ثوري برئاسة المشير السلال ، الذي أصبح رئيساً للجمهورية .

وقبل أن نتحدث عن بنود هذا الدستور المؤقت ، سنتطرق إلى التدابير الأخرى في بدء الثورة .

كان من بين التدابير السياسية البالغة الأهمية ، الإعلان عن إلغاء الفروق القبلية والدينية : المساواة بين الطوائف الدينية وإلغاء هيمنة الزيديين على الشافعيين ، وإلغاء عنصر التفرقة بين الزيود والشوافع . وبذلك أصبح اليمنيون متساوين أمام القانون دون تمييز طائفي أو طبقي . إن هذا الحدث الذي هو منطقي وعادي بالنسبة للبلاد الأخرى ، يشكل بالنسبة لليمن تدبيراً ثورياً . وتجدر الإشارة هنا الى ان أهمية السادة الزيديين ، كانت آتية من انتمائهم الى طائفة دينية إمامها الأعلى هو الملك نفسه . ففي التدبير المتخذ إذن تحطيم لقاعدة النظام الإمامي ذاته .

لقد أصبحت السلطة لاييكية (علمانية) والإسلام ديناً للدولة ، ورئيس الجمهورية ليس بالإمام الذي تشمل سلطته النواحي الروحية والمادية في نفس الوقت . وسنرى فيما بعد أن هذين التدبيرين ، كانا من جملة التدابير ، التي تسببت في تذمر بعض قبائل الشمال ، فانضمت الى المعسكر الملكي .

ثم أخذت الثورة سلسلة من الإصلاحات الاجتماعية :

— إلغاء الرق (اتخذت العربية السعودية نفس التدبير بعد مرور شهر) ، والاستعباد ، اللذين تم القضاء عليهما ، رسمياً على الأقل ، كمؤسسة مشروعة .

— إلغاء نظام « الرهائن » الذي سبق لنا الحديث عنه ، والذي كان القاعدة الأساسية ، لضغط الإمام على القبائل .

— الوقوف بوجه التعسف الإداري ، ومحاكمة جميع كبار الموظفين المرتشين (جرت محاكمة وتنفيذ حكم الإعدام في كثير من شخصيات العهد البائد) .

– مصادرة جميع ممتلكات القصر ، وممتلكات كبار الموظفين الذين جرت محاكمتهم .

– الإعلان عن المبادىء الديموقراطية : حقوق الإنسان والقانون المدني والجنائي الخ . .

– إدخال تعديلات هامة على نظام الضرائب (الذي هو محل التعسف والاستغلال الوقح) .

– وضع سياسة للتعليم والتربية الشعبية والتقدم الثقافي .

وفيما يرجع للسياسة الخارجية :

– طلب مساعدة الجمهورية العربية المتحدة .

– استعداد الجمهورية العربية اليمنية ، للدخول في وحدة مع أقطار عربية أخرى ، في إطار دولة عربية موحدة ، على أسس شعبية وديموقراطية .

– انتهاج سياسة للحياد الإيجابي ، وحسن العلاقات مع جميع الدول ، التي لا تهدد استقلال اليمن .

وباختصار ، إن هذه التدابير وكذا ما يتعلق منها بالميدان الاقتصادي ، لم يكن لها من غاية أولية ، سوى إرساء أسس تنظيم جديد في الميدان الاجتماعي ، وإدخال الوسائل العصرية ، على بنيات لا زالت تعيش في عهد القرون الوسطى . وتلك حملة ليست بالسهلة . إن مثل هذه التدابير ، تتطلب بذل مجهودات شاقة من طرف الثوريين ، الذين يواجهون عراقيل اجتماعية ذات أهمية واقعية ، حتى يتمكنوا من إخراج تلك التدابير الى حيز التطبيق .

ثانياً – التدابير الاقتصادية والمالية

لقد وجدت الثورة نفسها أمام وضعية اقتصادية ومالية سيئة جداً . فالخزائن فارغة ، وما تملكه البلاد بالخارج كان مجمداً من طرف البنك السعودي[1]

١ – طلب مقر البنك السعودي بجدة من مراسليه وفروعه تحويل حساباتهم الى المقر المركزي جهلا منه للقوانين الدولية .

والجبلي . ولم تكن هناك أية إمكانية لمعرفة المعطيات الاقتصادية الأساسية أو الوضعية الديموغرافية للبلاد ولو بشكل تقريبي، فكل ذلك كان - ولا يزال - في حاجة الى الخلق من جديد. ومع ذلك فإن الوضعية كانت تتطلب تدابير عاجلة.

لقد قام مجلس الثورة خلال الأسابيع الأولى لقيام الجمهورية، باتخاذ قرار هام يقضي بتكوين لجنة اقتصادية، يكون من اختصاصها إنجاز التدابير الاقتصادية والمالية الأولى . وقبل أن تقوم هذه اللجنة بأعمالها الأولى بعد تكوين بنك شبه عمومي « البنك اليمني للإنشاء والتعمير »، برأس مال قدره عشرة ملايين ريال (ر.م.ت)، ساهمت فيه الدولة بنسبة ٥١٪، وظلت ٤٩٪ تحت تصرف رأس المال الخاص . وقد كان النجاح الباهر، الذي حصل في ميدان المساهمة بالغ التشجيع، مع العلم أن المشروع كان الأول من نوعه في تاريخ البلاد، خاصة مساهمة اليمنيين المغتربين، الذين اهتموا به اهتماماً يزيد على التشجيع . وبهذا تم نفاذ جميع الأسهم المخصصة للبيع خلال شهر واحد فقط .

ولنا عودة الى الأهداف، التي على البنك اليمني للإنشاء والتعمير تحقيقها، وإلى الدور الذي يجب أن يلعبه في الاقتصاد الوطني .

أما التدابير التي اتخذتها اللجنة الاقتصادية فكانت كالتالي :

- انتهاج سياسة اقتصادية للتعايش بين عدة قطاعات اقتصادية (القطاع العمومي وشبه العمومي والخاص) .
- وضع سياسة لتشجيع دخول رأس المال اليمني الموظف بالخارج، وللتعاون بالتالي مع الرأسماليين اليمنيين والمغتربين قصد إنماء الاقتصاد الوطني .
- اتباع مبدأ حرية المؤسسة، مع توحيد السلطات العمومية، والبنك اليمني للإنشاء والتعمير، نحو التوظيف في القطاع الصناعي .
- تكوين شركات مختلطة .
- إعادة النظر في الاتفاقيات الثنائية والامتيازات، التي سبق منحها (شركة ماكوم أويل بالنسبة للبترول والملح البلوري) .
- إلغاء الاحتكارات، ومصادرة أملاك الجبلي والعائلة الملكية .

– إشراف وزارة الزراعة على استثمار الأراضي المصادرة .
– مبدأ إصدار عملة جديدة عوض الريال (ريال ماري تيريز[1]) .
– تهيئة دراسات عن الميزانية ، والضرائب ، ومصلحة الصرف .
– طلب المساعدة الفنية من الجمهورية العربية المتحدة ، ومن دول أخرى .

وهناك تدابير أخرى ، اتخذت حتى على عجل (كقرار رفع المرتبات والأجور العمومية ، الى ضعفين وثلاثة ، مثلاً ، ورفع أثمان القطن ، الذي تشتريه وزارة الزراعة من الفلاحين الى ضعفين الخ) . لقد كان انعدام كل برنامج ، أو حتى قاعدة للعمل مثاراً في الغالب للتناقض بين القرارات . لكن المهم هو أن النظام الاقتصادي الذي اختارته الجمهورية اليمنية ، لن يصبح عرقلة شاقة في طريق تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية من شأنها أن ترفع مستوى الحياة للشعب .

الدستور المؤقت

قلنا ان هذا الدستور وقع الإعلان عنه في شهر إبريل ١٩٦٣ . وقد جاءت هذه الوثيقة ، وهي الأولى من نوعها في تاريخ اليمن ، متضمنة للمبادىء ، التي أعلن عنها رئيس الجمهورية ، كما تضمنت حماية وضمانة لرأس المال الخاص .

وفيما يلي أهم ما ورد في الدستور المؤقت من مواد :

– « التضامن الاجتماعي أساس المجتمع اليمني » (المادة ٤) .

– « يجري تنظيم الاقتصاد الوطني حسب تصميمات مخططة ، على أساس مبادىء العدالة الاجتماعية ورامية الى تحقيق الإنتاج ، ورفع مستوى العيش » (المادة ٧) .

– « حرية النشاط الاقتصادي الخاص مضمونة في الحدود التي لا يلحق فيها هذا النشاط ضرراً بمصالح الأمن والمجتمع ، وتشجع الدولة على توظيف رأس المال الخاص ونموه » (المادة ٨) .

– « تقوم الدولة بتشجيع التعاون ، وبحماية المؤسسات التعاونية مهما كان شكلها » (المادة ١٣) .

---

١ – إرجع الى ما كتب عن الريال الورقي في فصل النقد .

الفصل الرابع

القرينة الدّوليّة والعراقيل والصّعوبات التي قامت في[1] وجه الثورة اليمنيّة

بإمكاننا أن نتساءل عن الحدود التي ظلت فيها حوادث اليمن ضمن إطارها المحلي ، وعما كان للثورة من انعكاسات دولية .

لقد تجلى سريعاً ، أن حوادث اليمن قد تجاوزت إطار حدود البلاد. فالقضاء على النظام الاقطاعي ، الذي كان من شأنه ، أن يظل مسألة داخلية ، قد وضع بالفعل أنظمة سياسية في بلاد مجاورة أمام الخطر . واليمن التي كانت معزولة ومنطوية على نفسها والتي كان يُسيّر شؤونها نظام هو أكثر نظم العالم رجعية ، كانت بسبب وضعيتها هذه ، لمصلحة تلك الأنظمة السياسية المجاورة . وفي مقابل هذا كان لانهيار النظام الإمامي انعكاسات على مجموع بلاد الشرق الأوسط . وحينئذ أصبحت التدخلات الأجنبية المباشرة منها او غير المباشرة حقيقة تاريخية .

إن الثوريين اليمنيين ، ومن ورائهم أغلبية الشعب الساحقة ، ليسوا البتة وحدهم في المعركة ضد ملكية اليمن ، فإلى جانبهم في هذه المعركة نجد القوات التقدمية كما نجد معارضة العناصر الرجعية في المنطقة .

إن المزية التي تحلى بها الرئيس عبد الناصر ، هي إدراكه لهـــذه الظاهرة ، واستجابته السريعة لطلب النجدة ، الذي تقدمت به الجمهورية اليمنية . ان التدخل المصري الذي تم دونما تردد ، وبكامل السرعة ، قـد جاء نتيجة إدراك الجمهورية العربية ، بضرورة نجدة الثوار اليمنيين ، الذين كانوا يمثـلون في الحقيقة أمل هذا الشعب الخاضع تحت نير أبشع أنواع الاستغلال ، كما كانوا يمثلون زعزعة شديدة للأنظمة المزيفة المتداعية في شبه الجزيرة العربية .

إن خطر الثورة اليمنية ، لم يكن قاصراً على الاقطاعية العربية ، بـــل هو يهدد كذلك مصالح الامبريالية البريطانية ، مضافاً الى ذلك ما بدا من اختلاف وتنوع في تناقضات القوى الصناعية الأخرى .

أولاً ــ الإقطاعية العربية والإمبريالية

أ – الاقطاعية العربية

لقد كان رد فعل الاقطاعية العربية، وعلى رأسها ممثلوها النموذجيون، العربية السعودية وشيوخ وأمراء محميات عدن ، رد فعل متناهي الحدة .

انه بالرغم من أن العلاقات بين المملكة الغربية السعودية والإمامة ، لم تكن دائماً على ما يرام (نذكر بأن ابن سعود دخل في حرب ضد الإمـــام يحيى سنة ١٩٣٤ وأنه ألحق بأرض العربية السعودية جزءاً هامــاً من الأرض اليمنية ، هو نواحي عسير ونجران وجيزان التي تعد أغنى أراضي العربية السعودية) . فإن السعوديين ، قد أمدوا الملكية اليمنية باستمرار بعونهم لمساعدتها على قمــع الحركات الثورية اليمنية .

ان السماح بقيام جمهورية شعبية في اليمن يعني التقويض السريع لدعائم ملكية ابن سعود نفسها، وفسح المجال بالتالي لما هو محتوم من قيام أنظمة اجتماعية جديدة في المنطقة . ولهذا السبب هبت الاقطاعية العربيــة لخنق « جرثومة الجمهورية » قبل أن تترعرع وتشمل عدواها جميع أصقاع شبه الجزيرة. وكان هذا هو المنطق الذي يحدو أمراء وشيوخ الجنوب العربي ، وخاصة في محميات عدن ، تؤيدهم فيه

وتشجعهم بريطانيا العظمى . إن النزاع لم يعد بين مجرد يمنيين ، بل اتسع نطاقه الى كفاح مسلح ، ضد العناصر الرجعية العربية ، ولضرب الاقطاعية العربية ، التي تعيش هذه المنطقة من شبه الجزيرة بسببها في عهود الظلام .

لقد أصبح سقوط الملكية اليمنية في نظر جميع الملكيات العربية الأخرى نذيراً بسقوطها هي نفسها . ولقد أصبح نسق تصفية الاقطاعية العربية العتيقة والمستبدة والمستغلة على درجة من التسارع واليسر بفضل الثورة اليمنية . فإذا كان الشعب اليمني ، أكثر شعوب البلاد العربية تأخراً من الناحية الاجتماعية ، قد تحرر من قيوده ، فإن الجماهير المقهورة بهذه الناحية ، سترى الأمر ممكناً بالنسبة لها ، في محاولة كسر ما يشدها بدورها من أغلال . ان الثورة اليمنية قد أعطت دفعاً جديداً للقومية العربية ، غير أنها وبالدرجة الاولى قد أعطت المثال للقوات الشعبية والتقدمية ، التي تطالب بقلب البنيات القائمة . وأصبحت هذه القوات ترى فيه مثالاً مشجعاً وجديراً بأن يتبع .

ان الاقطاعية العربية التي يمثلها الأمراء السعوديون ، قد استغلت الى أبعد الحدود ، ما دام قائم من انشقاقات ومن صعوبات مختلفة الأسباب — وهذه الأسباب عديدة ومعقدة سنتحدث عنها فيما بعد — فأخذت تعمل وتساعد حملة الملكيين بكل الوسائل . وهكذا أصبحت معظم الأسلحة التي تشتريها العربية السعودية من البلاد الغربية ، توجه في النهاية الى الملكيين اليمنيين .

لقد أصبحت هناك حالة حرب قائمة من الناحية العملية بين الجمهوريين اليمنيين وحلفائهم والجمهورية العربية المتحدة من جهة ، والمملكة السعودية وإمارات الجنوب العربي من جهة أخرى . لقد قامت العربية السعودية باتخاذ جميع التدابير الاقتصادية ، قصد إثارة صعوبات مالية في وجه الجمهورية الفتية . ونعني بذلك موقف البنك السعودي الذي جمّد جميع ما تملكه فروعه اليمنية بالخارج ، كما سبق لنا أن رأينا ذلك. فوجدت الجمهورية نفسها بذلك لا تملك أية عملة أجنبية ، ونفس الشيء بالنسبة لليمنيين الذين أودعوا أموالهم في فروع هذا البنك ، والذين لا زالوا ينتظرون استرجاع ودائعهم . والواقع أن فروع البنك السعودي ، لم

تكن تملك من الناحية العملية اي رأس مال ، وكانت قائمة على ما لديها من ودائع محلية . وبمجرد ما وجدت ممتلكاتها في الخارج ، لم يعد بامكان ممتلكات البنك في اليمن ، أن تعوض ما كان له من ممتلكات في الخارج . وقد رافق هـذا الضغط المالي تدابير اقتصادية ومالية أخرى، كوقف واردات العربية السعودية من اليمن وإغراق السوق اليمنية بالدولار السعودي وبالعملة الذهبية .

لقد دخلت الإقطاعية العربية في معركة انتحارية ضد الجمهورية . ولم يكن من شأن كل وساطة (وساطة الامم المتحدة والولايات المتحدة) الا أن تمكن الاقطاعية والقبائل الملكية اليمنية من ربح الوقت ، مما يساعدها على تعزيز مواقفها . إن القول أو الادعاء بإمكان قيام تعايش بين نظامين في شبه الجزيرة العربية أحدهما قضى على جميع الاحتكارات الخاصة ، ونسف جميع الهياكل الاجتماعية والاقتصادية، التي كانت تقوم عليها طبقة ذوي الامتيازات ، والآخر يرجع الفضل في وجوده ، بالعكس من ذلك ، الى هذه الهياكل نفسها ، هو قول لا يتضمن مجرد مغالطة ، بل هو عبارة خطيرة .

ب – الامبريالية والثورة

تمثل الإمبريالية بريطانيا العظمى التي لا تحتاج هنا الى التنكر وراء أي قناع، فهي الى جانب الملكيين بالقول والفعل ، لما اتضح لها أن الجمهورية اليمنية ، لن تصبح أداة سهلة في يدها ، كما كان شأن الإمامة .

ان السياسة البريطانية ، التي لم تضعها بريطانيا إلا مع كثير من الصعوبات للبرهان على منطقها السليم في تحقيق فيدرالية بالجنوب العربي ، قد أصبحت أمام خطر محدق. ولكي تسبغ بريطانيا على «محميات عدن» التي هي أراض يمنية تحت الاحتلال البريطاني ، ومقسمة الى عدة إمارات ومشيخات مظهر وحدة اتحادية، قامت بتلفيق مشروع اتحاد الجنوب العربي . وقد كان هذا المشروع موضوع معارضة ومحاربة من طرف أغلب الأحزاب السياسية بعدن ، أي من طرف

أغلبية السكان الساحقة، وقامت عدة مظاهرات بمناسبة التصويت على المشروع[1] من طرف الجمعية المحلية واجهها جيش « جلالتها » بالقمع والوحشية . إن سكان هذه المنطقة كانوا ولا زالوا يطالبون باستفتاء شعبي لتقرير المصير .

إنه ليس مفاجئاً والحالة هذه ، أن تعلن بريطانيا العظمى عن عدائها للجمهورية اليمنية ، التي تطالب بعودة هذه المنطقة المحتلة ، أو على الأقل ، بإجراء استفتاء شعبي حول هذا الموضوع . وحكومة الثورة اليمنية الحرة في اختياراتها السياسية الخارجية والمتبعة لسياسة تقدمية في الداخل ، هي في نظر بريطانيا العظمى عرقلة في طريق تنفيذ ما دبرته من مخططات منذ زمن طويل . وفي مقابل ذلك ، لم يكن النظام القديم ، يشكل أي خطر على بريطانيا العظمى بالنظر الى أن وضعية هذا النظام العتيق ، لم تكن تسمح له بالدخول في نزاع جدي مع انجلترا ، وإجبارها بالتالي على قبول جميع الحلول ، ثم بالنظر من جهة أخرى الى كون سكان عدن ، لم يكونوا يتخيلون وقتذاك تمسكاً بيمن لا زالت تعيش عهود القرون الوسطى . وقد تطور الأمر بعد قيام الجمهورية ، وأصبح الهدف الأول للأحزاب السياسية ، التي تشكل النقابات العمالية أهمها ، هو تحقيق وحدة اليمن الكبرى . فإذا ما نظرنا لكل هذا ، فإننا ندرك لماذا قامت بريطانيا علناً بالوقوف إلى جانب المعسكر الملكي وساندته . ولماذا أصبحت منطقة بيحان الواقعة شرق محمية عدن الغربية معقلاً للقوات الملكية منذ بداية الثورة ، وتعددت انطلاقاً منها « حوادث » الحدود ، وعمليات الاستفزاز .

ثانياً ـــ موقف القوات الأخرى

إذا كان تصرف الإمبريالية الانجليزية مباشراً في مواقفها فإن القوات

---

١ ـ دخل هذا المشروع الى حيز التنفيذ في شهر مارس ١٩٦٣ دون أن يسبق ذلك استفتاء شعبي. وحتى داخل الجمعية الاستشارية (التي عينت الحكومة البريطانية أغلب أعضائها) لم يحصل المشروع الا على أغلبية ضعيفة ، فقد صوت جميع أعضاء الجمعية المنتخبين بالرفض .

الغربية الأخرى (فرنسا والولايات المتحدة) ، قد اتبعت طريقاً غير واضح ، ولكنه على كل حال، لم يكن ضاراً بالملكيات الاقطاعية في شبه الجزيرة العربية، بل على العكس من ذلك ، فإن فرنسا قد تجاهلت الجمهورية الجديدة تماماً ، بدعوى أنه لم تكن لها علاقات دبلوماسية مع اليمن (مع أن اليمن كان لها قنصل دائم في جيبوتي بالساحل الصومالي الفرنسي ، وكان القنصل الفرنسي بعدن ممثلاً لبلاده لدى اليمن). وأكثر من هذا، فهنالك كميات ضخمة من الأسلحة والذخيرة الفرنسية، التي اشترتها العربية السعودية من فرنسا، أرسلت الى الملكيين.

أما الولايات المتحدة ، التي بالرغم من أنها على أتم اطلاع بوضعية النظام الإمامي ، وكراهية الشعب اليمني له (لقد كانت تقارير البعثة الدبلوماسية الامريكية باليمن ، ولا زالت بالغة الجدية ، وغنية بالمعلومات عن الوضع) ، فإنها وقفت بين اتجاهين ، أحدهما يتجه نحو الجمهورية اليمنية على شرط أن تجدد الأخيرة الاتفاقيات التي سبق إبرامها مع اليمن ، والآخر يتجه نحو فيصل ، ولي عهد العرش السعودي ، والحاكم للعربية السعودية ، وتقويته الى النهاية ، وذلك بالنظر إلى ما للولايات المتحدة من مصالح وأموال موظفة بالسعودية . ولقد تجسدت هذه التناقضات في السياسة ، التي اتبعتها واشنطون ، باعترافها بالنظام الجمهوري واستئناف أشغال البنيات التحتية باليمن من جهة، وبمساعدتها وحمايتها للسعوديين ومن ثم للملكيين اليمنيين من جهة أخرى .

إنه لا شك في أهمية المصالح الأمريكية بالعربية السعودية ، مما يجعل بإمكان السعوديين الاستفادة من مساندة الولايات المتحدة ، لكن هناك أيضاً خشية الرأسماليين الأمريكيين من المثال اليمني ، الأمر الذي قد يستلزم مفاوضات جديدة حول ما يتمتعون به من امتيازات في ميدان البترول ، مفاوضات لا يمكن توقع نتائجها فيما إذا قامت أنظمة جمهورية جديدة من شأنها أن تشكل خطراً على تلك الامتيازات . أما مع الاقطاعيين ، فإن المشكل غير قائم ما دامت جميع الحلول ممكنة بواسطة الرشوة .

وقد عرضت الولايات المتحدة ، مع هذا ، وساطتها بغية وقف القتال

الناشب على الحدود . وقد قبلت الجمهورية اليمنية ، والجمهورية العربية المتحدة ، والعربية السعودية في شهر مايو (أيار) ١٩٦٣ الحل الذي اقترحه كل من الأمين العام لهيئة الأمم المتحدة ، والولايات المتحدة الأمريكية . ويقضي الاتفاق بوقف المساعدة السعودية الى الملكيين ، وجلاء الجيش المصري ، وقيام قوات هيئة الأمم بمراقبة الحدود اليمنية السعودية . وقد اغتنمت العربية السعودية بطء إدارة هيئة الأمم المتحدة في تطبيق هذا القرار ، (مراقبة حدود مشتركة على طول ٤٥٠ كلم ، ثلاثة أرباعها تتعدى ارتفاع ٣٠٠٠ م. عن سطح البحر أمر يبدو مستحيلاً من الناحية العملية) ، فضاعفت ما توجهه من أسلحة وذخيرة ، وأموال إلى الملكيين اليمنيين .

أما الاتحاد السوفياتي ، فقد اتخذ موقفاً اتسم على ما يبدو ببعض التشاؤم ، بالرغم من اعترافه السريع بالجمهورية (بعد أربعة أيام فقط من الحركة الثورية) ، وبالرغم من المساعدة الهامة بالسلاح والفنيين والاختصاصيين ، التي وجهها للجمهورية اليمنية . ولتوضيح هذا الموقف نورد فقرة من مقال نشرته جريدة « أيزفيستيا » السوفياتية :

« إن الاعتقاد بوجود جبهة أنصار ، منسجمة ، قادرة على تجديد اليمن ، لا يعدو مجرد اعتبار الرغبات حقيقة واقعة . إنه لمناسب أن ننظر بعين النقد ، الى التعميمات المبالغ فيها ، حول إرادة الشعب اليمني الجماعية ، وروح معارضته للإمام الخ [١] .. »

لقد نظرت الجريدة السوفياتية للموضوع ، وكأن كل حركة ثورية ، تحظى بالضرورة بإرادة الشعب بكامله .

ومنذ شهر نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٦٢ ، أصبحنا نلاحظ بعض التغيير في هذه السياسة ، التي يمكن تلخيصها في العطف على الجمهورية اليمنية ، ومدها بالمساعدات الهامة مع الاحتفاظ ببعض الحذر .

* * *

---

١ – جريدة ايزفيستيا الصادرة بموسكو ، عدد ٢٢ نوفمبر (تشرين ثاني) ١٩٦٢ .

إنه باستنادنا إلى ما تقدم ، نرى كيف كانت القرائن الدولية ، في وضعية غير مساعدة للثورة اليمنية . فالجمهورية اليمنية ، وجدت نفسها في وضعية حرجة ، بسبب سلسلة من التعقيدات مختلفة المصادر ، وبسبب دوافع مختلفة ، ولكنها تلتقي جميعاً على كل حال في الهدف المتوخى ، وذلك سواء بالنسبة لنظام العربية السعودية الاقطاعي والامبريالية الانجليزية ، أو تناقضات الولايات المتحدة [١] ، وجهل فرنسا [٢] أو ، إلى حد ما تشاؤم الاتحاد السوفياتي [٣] ؟.

وقد كانت النتيجة المنتظرة ، هي تضييق المجال على الجمهورية ، وإنهاكها قصد الحيلولة دونها ، ودون تحقيق أهداف أكثر جذر وأكثر ثورية . إننا نجد أنفسنا في حالة تأتي فيها القرائن الدولية ، لتزيد المشاكل ، التي على اليمن أن تجد لها حلولاً ، تعقيداً على ما هي عليه من تعقيد ، سببه ميراث العهد الإقطاعي الضخم .

ثالثاً ـــ مساعدة الجمهورية العربية المتحدة

أمام تهديد التدخلات الأجنبية ، وتمركز جيش العربية السعودية ، على الحدود اليمنية ، منذ الأسبوع الأول لشهر أكتوبر (تشرين الأول) ، وتسلل جنود أمير بيحان ، وقيام عم البدر الحسن [٤] ، بتنظيم أنصاره ، واستعدادات سلاح الطيران الأردني والسعودي ، سارع الثوار اليمنيون بطلب مساعدة

---

١ ـ محاولة الجمع بين رغبتها في « دقرطة » الملكيات العربية (أي جعلها ديمقراطية) ، والمحافظة على المصالح الرأسمالية .

٢ ـ يبدو أن فرنسا تولي أهميتها بالدرجة الأولى الى علاقاتها مع السعودية أكثر مما توليه للدولة اليمنية. وقد يكون موقف فرنسا فيه بعض التضامن مع بريطانيا العظمى .

٣ ـ قد يكون هذا التشاؤم الملحوظ ناتجاً عن عدم إدراك الاختصاصيين الروس لحوادث اليمن .

٤ ـ كان عم البدر هذا قد أخذ يجند أنصار البدر في جدة قبل وصول البدر الى العربية السعودية وذلك بمساعدة الأمراء السعوديين .

الجمهورية العربية المتحدة .

وقد قرر قادة العربية المتحدة ، وعلى رأسهم الرئيس جمال عبد الناصر ، إغاثة الجمهورية الفتية ، وسارعوا الى تقديم مساندتهم العاجلة ، والكريمة الى الشعب اليمني ، الذي يخوض المعركة ضد القوات الرجعية والإمبريالية . ويرجع الفضل في تمكن الجمهورية اليمنية ، من وقف التدخلات العربية السعودية تدخلاً مباشراً ، وعلى أوسع نطاق ، الى سلاح الطيران المصري وتفوقه بالنسبة للقوات الجوية السعودية والأردنية . وقد كانت العمليات الجوية ، التي قام بها الطيارون المصريون هامة في معركة الجمهورية ضد القبائل الملكية . فالجيش اليمني ، لم يكن يتوفر إلا على عشرين طائرة من طراز « بيورك » ، وسوى طيار واحد ، أضف الى ذلك أن هذه الطائرات كانت غير صالحة للاستعمال ، لأنها ظلت مهملة وبدون عناية . وقد لعب الطيران دوراً حاسماً — وهذا أمر لا شك فيه — في عدم السماح للقوات المناوئة بالتجمع والتمركز .

إن صواب نظرة الرئيس عبد الناصر ، الذي كان يرى في الثورة اليمنية وعياً للشعوب العربية تجاه الإقطاعية ، قد تحقق برد فعل هذه الإقطاعية وحليفتها الامبريالية . لقد كان الجيش المصري ، بتقديمه المساعدة والعون الى الجمهورية الفتية ، يحمي في الواقع القوات التقدمية ، ويعزز جانبها في المعركة ضد نظم الاسترقاق والاستعباد والقمع . كما كان في هذا التدخل إشعار الامبرياليين ، بأن الثورة اليمنية ، لم تكن وحدها في هذا النزاع ، وأنها تحظى بمساندة الجمهورية العربية المتحدة مساندة شاملة .

وخوفاً من أن تتطور الأحداث الى حرب فعلية ، وقفت قوات العدوان في مساعدتها للملكيين عند حد عمليات التسلل ، في حدود الشمال وبيحان ، والمساعدة بالسلاح والذخيرة وبالأموال والفنيين .

إن شعب الجمهورية اليمنية ، وأغلبيته الساحقة سيظل معترفاً للجمهورية العربية المتحدة بما أمدته وتمده به من مساعدة في المعركة ، التي يشنها قصد تصفية معاقل الملكيين ، وفي مقاومته للتدخلات الخارجية ، (وذلك بالرغم مما تحدثت

عنه معظم الصحف الغربية[1] من وجود « توتر خطير » بين الجيش المصري ، والشعب اليمني . صحيح أنه كانت هناك ولا تزال مواقف غير معقولة ، وأن كثيراً من المصريين (من عسكريين ومدنيين) قد صدرت عنهم تصرفات صدمت شعور العديد من اليمنيين، واليمنيون يأبون عموماً مثل تلك التصرفات[2]، غير أن الأمر لم يتعد مجرد حالات . أما العلاقات بين المصريين واليمنيين، فهي بصفة عامة علاقات ودية وأخوية . وأنه بقدر ما ترتفع تدابير التدخل من طرف الاقطاعية العربية ، والامبريالية الى طور أعلى ، بقدر ما تزداد المساعدة المصرية ، وبقدر ما ترتفع تكاليف العملية ويزداد التدخل.

وفي موازاة هذه المساعدة العسكرية ، كانت المساعدة الفنية المصرية هامة بجميع أشكالها ، من إرسال مهندسين وفنيين في الميدان الاداري ، واقتصاديين وأساتذة الخ. وفي بلد انعدمت فيه الادارة، وكان كل شيء يتطلب الخلق والتنظيم والتوجيه . ولقد تحملت الجمهورية العربية المتحدة تضحيات جسيمة في المعدات والأموال ، كما تحملت تضحيات ، وإن كانت دون الأولى ، في الرجال (إن مصر لم تفقد رجالاً في سبيل الجمهورية فقط ، بل بعثت كذلك اختصاصيين هي في أشد الحاجة إليهم).

الثورة اليمنية والاشتراكية العربية

هل معنى هذا أنه على الجمهورية اليمنية أن تأخذ بعقيدة القاهرة في « الاشتراكية

---

١ - رأت هذه الصحافة في تدخل الجمهورية العربية المتحدة « احتلالاً ناصرياً » (الديلي تيليغراف) و « تحقيقاً لأحلام ناصر » (الميتروبول الصادرة بمدينة آنفرس) و « أطماعاً للديكتاتور المصري الذي يريد السيطرة المطلقة على مياه البحر الأحمر » (جورنال دوجونيف) . تلك بعض العينات مما قالته صحف الغرب، وللمزيد أنظر سلسلة المقالات التي نشرتها « الفيجارو» و « نيويورك تايمس » .

٢ - لقد زادت هذه التصرفات ، منذ ذلك الحين ، وتضاعف تدخل المسئولين المصريين في اليمن ، في شؤون الدولة اليمنية وأصبحوا يستعملون كثيراً من المسؤولين اليمنيين كالعوبة في أيديهم ، هذه حقيقة يجب ان تقال بصراحة . المؤلف سبتمبر ١٩٦٥ .

العربية » ، أو أن الجمهورية العربية المتحدة ستحكم البلاد بشكل غير مباشر ؟

إنه يبدو لنا واضحاً أن قادة هذين البلدين لن يتأخروا عن بحث ودراسة الشروط الموضوعية لليمن ، واستخلاص ما تقتضيه تلك الدراسة من نتائج . وإذا كنا نعتقد بضرورة توحيد الوطن العربي ، وعلى أسس اقتصادية قاعدتها الرئيسية هي الاشتراكية ، فإننا نرى أنه لا يمكن تحقيق هذا التوحيد الا بتوافر الشروط السياسية المطلوبة . وبعبارة أخرى ، إنه لا يكفي أن تكون لنا رغبة في الوحدة ، وأن ندعو لها بلاداً اختلفت أنظمتها السياسية والاجتماعية . وفي هذا الاختلاف من التعارضات والتناقضات ، ما يؤدي بهذه الوحدة لا محالة الى الفشل .

إننا نرى ، بالإضافة الى ما تقدم ، أن إنجاز « نظرية[1] » الاشتراكية العربية[2] ، يجب ان يتم اعتماداً على أسس أكثر عملية ، أي بتحليل معمق لعلاقات القوى وصراع الطبقات الموجودة في الوطن العربي .

إن نظرية «الاشتراكية العربية» تكشف الى جانب مبادىء «الاشتراكية»، مبادىء أخرى أكثر « قومية » على حد تعبير السيد أنور عبد الملك[3] والتي نراها ضعيفة الصلة بالاشتراكية .

« إن المآخذ الأساسية لهذه الاشتراكية ، يقول السيد أنور عبد الملك ، هي مآخذ نظرية وتطبيقية ، وهي كامنة في طبيعتها الاوتوقراطية والأبوية وفي سيطرة الدولة .. الخ » .

---

١ – المؤتمر الوطني للقوى الشعبية بمصر و « الميثاق» .

٢ – ليس هناك في نظرنا إلا اشتراكية واحدة، وذلك من الناحية النظريه على الأقل، وتطبيقها هو الذي يختلف وحده حسب الشروط الموضوعية لكل بلاد وحسب تطورها التاريخي .

٣ – أنه ليحق لنا أن نتساءل عن الحد الذي تنتهي عنده طريق مصر « القومية » هذه ؟ هل هي في حدود هذا البلد « كدولة قائمة الذات » أم الى مجموع عربي بالاستناد أساساً الى مصالح الطبقات الكادحة (الفلاحين والعمال) بالوطن العربي لا على أساس مصالح هده الطبقات في بلد عربي واحد؟ إن « الاشتراكية العربية » وطريقها « القومي » يتطلبان في نظرنا تعميقاً في البحث والدراسة وذلك أمر يضيق عنه إطار هذا الكتاب .

وبالإضافة إلى ذلك ، فإن شروط اليمن تتطلب ، قبل الاندفاع في هـذه الطريق الاشتراكية ، حريـة عمل كبرى في الميـادين السياسية والاقتصادية والنظرية ، أو بعبارة أخرى ، تتطلب تطبيق « تجريبية موجهة » كما سميناها في خلاصتنا لهذه الدراسة ، وليس اشتراكية حالياً على الأقل .

رابعاً ـ المعرقلات الاجتماعية والبسيكولوجية (النفسانية)

اذا كانت الصعوبات الناجمة عن التدخـلات الخارجية للاقطاعية العربيـة والإمبريالية متعددة ، فان صعوبات الداخل أضخم وأهم ، لما تشكله من عراقيل في طريق سير الثورة ، وهي عراقيل تتولد عنها تعقيدات اجتماعية واقتصادية ، تجعل طليعة المجلس الثوري التقدمية ترجع خطوات إلى الوراء . وهكذا كان على الثورة أن تواجه مشاكل لم تحظ في البداية بالعناية اللازمة ، وقـد جرّت المشاكل عواقب خطيرة ، فيما يرجع لتصفية الأوكار الملكية .

* * *

إن نجاح عملية التحويل الاجتماعي ، لا يمكن أن يتم في مجتمع تقليدي متشبث بالعادات والتقاليد القائمة منذ آلاف السنين ، إلا إذا مهدت لعملية التحويل هذه عمليـة معمقة للتهيؤ البسيكولوجي . وخصوصاً اذا كان المجتمع المعني بالأمر مجتمعاً خاضعاً خضوعاً مطلقاً للقوانين القبلية ، التي تمكن شيوخ القبائل ورؤساؤها من سلطات حقيقية ، تعطيهم إمكانيـة تشكيل خطر على الثورة بكاملها . إن تجاهل هذه الحقائق البسيطة ، وما لها من تأثيرات اجتماعيـة وبسيكولوجية ، سيؤدي بالثورة إلى الخطر ، ويهيىء فرصة للقوات الاجتماعية الرجعية ، تمكنها من استغلال أقصى لوضعية هي على استعداد للتأثر بدعايتها . وفي ذلك ما فيه من انعكاسات عميقة على سير الثورة وتقدمها .

من أخطر هذه العراقيل الداخلية وأعوصها حلاً تفرقـة الشعب اليمني الى طائفتين (الزيدية والشافعية) متعارضتين تاريخياً ، وانتماء الإمامة الى إحداهما .

فالإمام ينتمي الى الطائفة الزيدية ، وهو وان سام طائفته نفسها ألواناً من الجور والتعسف ، إلا أنه يظل مبدئياً رئيسها الديني .

إن العاطفية الثورية،التي تجلت لدى أغلبية أعضاء المجلس الثوري قد بلورت هذا المشكل الذي كانت حلوله ممكنة مع ذلك . فالثوريون ، بانطلاقهم من مبدأ العودة الى نقاوة الاسلام،والى الطوائف الدينية المطهرة، مما علق بها من شوائب، وهو مبدأ نبيل ، لم يولوا عناية كبرى للدور الثاني الذي كان يلعبه الإمام .

والواقع أن رغبة الشعب اليمني ، بما فيه أغلبية القبائل « الزيدية » ، كانت عازمة على إسقاط أسرة آل حميد الدين ، غير أن الزيديين لهم رغبة أخرى الى جانب هذه ، هي المحافظة على ما لديهم من تقاليد وعادات دينية .

لقد شاهدنا ، كما حدث في الحيمتين مثلاً ، قيام أئمة محليين ، دخلوا في نزاع مع الجمهورية باعتبارها في نظرهم رمزاً للإلحاد و« تدنيس » الاسلام . وقد أصبح لزاماً على الجمهورية بذلك ، أن تفتح واجهات جديدة لمحاربة مدعي الإمامة ، الشيء الذي أسفر عن حوادث دامية ، لأن السكان كانوا يساندون « إمامهم » ضد جيش الجمهورية . وهكذا شهدت عدة مناطق زيدية معارك قام فيها السكان بالدفاع عن « أئمتهم » ، الذين أعلنوا عن سلطتهم الروحية بهذا الشكل . وبالإضافة الى هذا العامل ، كانت أغلب القبائل الزيدية بالشمال ، ترى في النظام الجمهوري انتصاراً للشافعيين ، الذين يساهمون للمرة الأولى ، وعلى أوسع نطاق ، في حكم البلاد . فقد ضمت الحكومة الأولى للجمهورية عدداً كبيراً من الشافعيين، الذين كانوا فيها وزراء ونواباً للوزراء . وقد قام العديد من السادة الزيديين، ممن كانت لهم امتيازات في النظام المباد باستغلال ذلك للدعاية الرائجة ضد الشافعيين .

وهناك عرقلة ثانية ، وهي عرقلة دينية كالأولى ، في كون المصريين من أتباع المذهب الشافعي . وقد ضاعف الملكيون اليمنيون حملتهم باستنادهم الى هذه الواقعة الدينية ، ومنطلقين منها الى القول بأن الجمهورية ليست إلا برهاناً على انتصار الشافعيين .

والواقعة الثالثة ، هي عقلية السكان ، الذين كانوا يعيشون في ظلام دامس . فأكثر أولئك الذين يحاربون ضد الجمهورية بدافع أنها لا تملك السلطة « الروحية » يعلمون أن في قيامها تحسيناً لظروفهم المادية ، ولتوضيح هذه العقلية نورد الطرفة التالية ، ونحن على يقين من أنها تعكس عقلية العديد من عساكر الملكيين. فقد حدث أن سقط أحد أنصار الملكية أسيراً في أيدي جيش الجمهورية بعد معركة حامية ، فسأله المسئول الجمهوري ، وهو يفهمه بأن الجمهورية قامت في سبيل تحقيق إصلاحات هامة لمصلحته ، عن الأسباب التي دفعت به ، الى حمل السلاح الى جانب الملكيين ، فكان جوابه صادقاً كالتالي :

« إنني لا أشك البتة في أن الجمهوريين يريدون بنا خيراً ، ويريدون القيام بأعمال هامة . غير أنهم لا يضمنون لي إلا هذه الحياة الدنيا الفانية ، في حين أن الإمام يضمن لي الحياة الباقية » ، ثم أخرج من جيبه ، كبرهان على ما يقول ، قصاصة ورق ، قال عنها إنها مكتوبة بخط الإمام وفيها « يبيعه » هذا الأخير ، قطعة من تراب الجنة . ان هذه الطرفة ، بالاضافة إلى سذاجتها وسلامة نية صاحبها ، تمثل في الواقع الإطار البسيكولوجي ، الذي يستغله الملكيون اليمنيون بدقة ودهاء. فهم لا يترددون لحظة في تسخير الدين والشعوذة لتحقيق أطماعهم.

أما العرقلة الرابعة ، فهي في الشعور الوطني العارم لدى اليمنيين . ونكرر هنا ما قلناه من أن اليمن لم يسبق لها أن أخضعت لاحتلال أجنبي شامل ، وقد مني الاتراك غير ما مرة بالفشل ، وهم يحاولون احتلال البلاد وإخضاعها لسيطرتهم ، وقد ظلت البلاد كاملة الاستقلال بعد أن جلت جيوشهم عنها. أن هذه الحقيقة التاريخية قد عززت الشعور الوطني ولا شك ، وهو شعور يشكل إحدى خصائص الشعب اليمني المميزة ، ومنه جاء شعورهم الشديد بالاعتزاز ، وإحساسهم السريع بالانفعال .

ان بعض قبائل الشمال لم تتردد في النظر الى القوات المصرية التي جاءت لنجدتها ، على أنها قوات غازية ، هدفها احتلال البلاد ؛ فدخلت في حرب ضد الجمهورية ، ما دام هناك جنود أجانب . وقد استفاد الملكيون بطبيعة الحال من

هذا الشعور الوطني في محاولتهم الاستفادة القصوى من مثل هذه الوضعية . على أننا يجب أن نعترف بنزاهة ، أنه كان بإمكان بعض المصريين ان يتفادوا بعض المواقف البسيكولوجية اللامعقولة ، كمركب التفوق مثلاً ، وعدم تفهم عقلية السكان ، وعدم بذل المجهود اللازم لوضع الفرد اليمني في قرينته التاريخية والمجتمعية . وهناك بعض الصغائر الأخرى ، غير أنها كانت ذات دلالة صدمت شعور السكان .

ان هذه التصرفات ، ونكرر ذلك مرة أخرى ، كانت صادرة عن بعض من المصريين ، غير أنها استغلت استغلالاً فاحشاً من طرف الرجعيين ، الذين كان هدفهم تشويه المصريين وحلفائهم ثوار اليمن .

وهناك في الأخير عرقلة خامسة وهي ناجمة عما ارتكب من أخطاء بسيكولوجية وسياسية . ونضرب لذلك مثالاً بتصرفات بعض الضباط الشباب اليمنيين تجاه قبائل حافظت على نوع من الحياد . فقد جرى خلع العديد من شيوخ القبائل ، وتعرض بعضهم الآخر الى الإهانات دونما اعتبار لما لهم من نفوذ قبلي الخ .. وقد كان من عاقبة ذلك أن انحازت بعض القبائل الى صفوف الملكيين ، بعد أن كانت نصيرة للثورة في البداية ، خصوصاً وان هذه القبائل الشمالية كانت دائماً في اصطدام ونزاع مع الإمام .

انه كان علينا أن نسرد ضمن هذه الطائفة من العراقيل ، الأخطاء العديدة التي ارتكبها مسئولون كانوا مكلفين بمهمة التفاوض مع القبائل المناوئة ، وكذا أخطاء أخرى ، غير أننا اقتصرنا على ذكر ما رأيناه هاماً منها .

خامساً — المعرقلات والصعوبات الاقتصادية والمالية

وجد المسئولون عن الاقتصاد الوطني ، وكذا المسئولون عن البنك اليمني للإنشاء والتعمير أنفسهم أمام صعوبات وعراقيل ، من الشدة والاتساع لدرجة أنهم رأوا من الحكمة ألا يزيدوا من خطورتها باتخاذ تدابير عفوية دونما دراسة معمقة ، الشيء الذي قد تنتج عنه صعوبات أخرى .

لقد سبق لنا أن حللنا الوضعية الاقتصادية للإمامة في القسم الأول من هـذا الكتاب ، ولم يكن متيسراً للجمهورية الفتية أن تجد حلولاً لكل هذهالصعوبات الاقتصادية والمالية الموروثة عن الماضي ، غير أنها اتخذت سلسلة من التدابـير هدفها إزالة العراقيل الأكثر أهمية. ومن جهة أخرى فان التدخلات الانجليزية-السعودية في شئون اليمن الداخلية ، بشكل مباشر أو غـير مباشر ، أجبرت النظام الجديد على توجيه مجهوداته لتقوية الجيش ، وتحسين بنياتـه التحتية ، كإنشاء المطارات ، وتنظيم النقـل العسكري والتموين الخ . ولقـد تضاعفت الصعوبات المالية بالنسبة لما كانت عليه في العهد الإمامي. فلم يكن هناك احتياطي في خزائـن الدولة ، ومردود الضرائب كان صفراً ، وودائـع البلاد من العملة الأجنبية بالخارج جمدت من طرف البنك السعودي . يضاف الى هذا مسارعـة السوق الماليـة الى تشجيع خروج الريال (ر. م. ت) من اليمـن . ففـي موازاة ارتفاع هذه العملة العالمية كنتيجة لاشتداد الطلب على الفضة ، انخفضت قيمة الريال بالنسبة لهذا الارتفاع العالمي . ومثال ذلك أنـه بينما ارتفعت قيمة الريال في الأسواق العالمية بنسبة ٥٪ ، كان الريال قد ارتفع في سوق عدن بنسبة ٩,٥٪ . ورغبة من رجال المال في عدن في تحريض خروج العمـلة من اليمن ، اتبعوا سياسة لرفع القيمة والمضاربة مستوحاة من دوافع سياسية ، وذلك لسببين رئيسيين :

١ - حاجة السعوديين العاجلة الى العملة اليمنية لتمويل عمليـات التدخل (بعد تجربة دفع الرواتب والأداءات بالريال السعودي أو العملة الذهبية وإفشالها بالقرارات الجمهورية ، التي حظرت رواجها ، وبالحملة الاذاعية لإعلام السكان ان قطع الذهب الرائجة هي قطع مغشوشة) .

٢) أن تزييف العملة سيؤدي باليمن الى أزمـة حـادة في الرواج النقدي ، وهي أزمة كان من شأنها أن تؤدي الى انهيار مالي واقتصادي وبالتالي الى خضوع المسئولين في الجمهورية ، وقبولهم التفاوض مع المسئولين الماليين في عدن .

إن البنك اليمني للانشاء والتعمير ، بمنعه خروج الريال اليمني ، قـد تمكن

سريعاً من توفير العملة الضرورية لتسديد ما تستورده البلاد من عدن . وكان الحل الذي اتبعـه البنك اليمني ، يقضي بتوجيه التجارة الخارجية ، نحـو مناطق أخرى غير عدن، ومضاعفة اتفاقيات الأداءات، مع البلاد التي اعترفت بالجمهورية والحصول على القروض .

إنه لم يكن بإمكان السياسة الجديدة لليمن ، أن تعطي نتائـج إيجابية ، الا بعد مرور زمن ما . أما الحالة خلال الأشهر الأولى ، وبإمكاننا أن نقول ذلـك الآن ، فإنها كانت بالغة الخطورة . وسندرك مدى الصعوبات القائمة ، إذا علمنا أن البنك اليمني للإنشاء والتعمير ، لم يكن له أي مراسل بالخارج ، وأن حاجة البـلاد من العملة الصعبة الضرورية ، لتسديـد تكاليف الدبلوماسية اليمنية ، ولاستيراد الضروريات الأولى ، كانت حاجة ملحة .

غير أنه أمكن التغلب على هـذه العراقيل ، بفضل نوع من التجريبية ، كما أحبطت جميع مناورات الضغط الاقتصادي والمالي ، ولم تؤت ما كان أصحابها ينتظرونه من نتائج .

* * *

إن كل هذه العراقيل والصعوبات الداخلية والخارجية ، كانت بمثابة حصار يعوق بشكل جدي سير الجمهورية الفتية . ومع أن هدف أعدائها كان بالضبط هو جرها الى حرب طويلة منهكة ، وبالتالي خنق وثبتها الثوريـة ، فلم يكن أمام اليمن الا أن تتبع الأمثلة التي قدمتها بـلاد أخرى في الشرقـين الأدنى والأوسط .

الباب الثاني

آفاق تنمية حقيقيّة في الميادين الاقتصادية والاجتماعيّة والشروط المبدئية لانطلاقها

« وهكذا يحرز الإنسان النصر على الصحراء وعلى البحر الهائج ؛ أنه يحرز النصر على ذاته » .

برتولت برخت الاستثناء والقاعدة ،
(المؤلفات المسرحية الكاملة ، نشر دار « الأرش » ، باريس ، ١٩٦٠ .)

كنا قد برهنا فيما مضى ، بأنه لم يكن من الممكن التطرق بشكل جذري لتخلف اليمن ، إلا بتغيير الشروط الهيكلية . إن الإمامة باعتبارها نظاماً سياسياً واقتصادياً واجتماعياً ، مصحوباً بمحصلاته (الإدارة والرشوة وشكل التمليك والاحتكار الخاص الخ . .) ، كان يقوم حاجزاً في وجه كل تقدم ونمو ، وبدون القضاء على هذا النظام وإنجاز تغييرات جذرية في الميدان الاقتصادي والاجتماعي ، أي القيام بثورة حقيقية ، فإن كل مجهود لن يكون مآله إلا الفشل المحقق .

حقاً إن البلاد كانت ترى بعض التقدم الاقتصادي فيما لو قام إمام « تقدمي » ، أو من « رجال الأعمال » ، أي على استعداد لفتح أبواب المملكة في وجه رجال الأعمال . لكن ، هل من شأن وضعية كهذه ، أن تكون كافية لحل مشاكل التخلف النوعية العديدة في اليمن ، التي تعد من بين بلاد العالم الأكثر عزلة ، والتي عاشت في إطار اكتفاء اقتصادي بالمعنى الواسع لهذه العبارة ؟

إن جوابنا هو كما يلي ، وبدون تردد : إن البلاد ، ستظل ، بقيام مثل هذا الإمام ، في وضعية ، يمكن مقارنتها بأوضاع بلاد عربية مجاورة ، وسيظل التخلف مشكلاً قائماً كاملاً . إن الأمر كان يتطلب الاتجاه بالأساس ، الى ماهية الإمامة ، والى تحطيم بنياتها ، واجتثاث جذور تلك البنيات . وقد جاءت ثورة سبتمبر ١٩٦٢ في الوقت المناسب لتحقيق مثل هذا الهدف ، وهذه الثورة التي قامت بعد تدرج تاريخي قامت أمامها منذ الأيام الأولى عراقيل تتزايد صعوبتها باستمرار ، بسبب التدخلات الخارجية .

إن الثورة قبل أن تأخذ في حل مشاكل التخلف ، وجدت نفسها مجبرة على تجنيد كل وسائلها لحماية نفسها من الإقطاعية العربية . ولم يكن بإمكانها بالتالي ،

أن توجه مواردها الضئيلة ، إلا لتسديد حاجاتها العسكرية . ومسؤولية ذلك هي على عاتق أولائك ، الذين يطمعون في المحافظة على نظام الاستغلال والظلام قصد المحافظة على مصالحهم بالمنطقة . غير أن نجاح الثورة في الاستمرار رغم ما استهدفت له من هجوم ، يعتبر مكسباً إيجابياً في حد ذاته ، خاصة وأنها تمكنت من القضاء نهائياً على نظام الإمامة .

لنطرح على نفسنا ، وبكل صراحة السؤال التالي : إن الثورة اليمنية التي قامت بالشكل الذي وصفناه فيما سبق ، أي دونما برنامج محدد ، وبدون انسجام عقائدي ، وبدون الإطار الإنساني الذي لا غنى عنه لتحقيق ثورة حقيقية ، هل تكون هذه الثوة قادرة على القيام بـ « قفزة الى الإمام » في طريق التنمية الاقتصادية المتسارعة ، والمنسجمة ، ولمصلحة الطبقات الكادحة ؟ إننا نجيب هنا أيضاً بالنفي . إننا ، للأسباب التي سبق لنا تحليلها ، حتى ولو افترضنا أن التدخلات الخارجية لم تكن بالغة الخطورة (وهذا أمر غير محتمل ، نظراً للمفارقات ، التي تمثلها اليمن ضمن مجموعة هذه المنطقة ، التي نسميها الشرق الأوسط التي لا تهدأ فيها حركة المصالح ، والتناقضات والصراعات) ، فإنه لم يكن من شأن الثورة اليمنية أن تكون أكثر ثورية مما هي عليه . إن العراقيل والصعوبات ليست كبيرة فقط بل هي عملاقة ، وإن مثل هذه الشروط لتقتضي منا أن نكون واقعيين ، واعين للحقائق الماثلة أمامنا ، والتي تعطينا هي نفسها فرصة اكتشاف ما تحويه من تعقيدات متعددة .

إنه ليس بإمكاننا أن نمر سريعاً من طور للتنمية والتقدم ، الى طور آخر ، دون أن تتوافر لدينا لا مجرد شروط سياسية واجتماعية معينة ، بل على الخصوص منظمة شعبية لها تطلع موجه بنظرية عن المستقبل . إن تحقيق أهداف معينة ، يقتضي البرهان على إرادة مدروسة بنضج . ولتوضيح ما نقصد إليه نقول : إن الأمر لا يتعلق مطلقاً بالاعتقاد ، بأن كل ثورة يجب أن تكون مستوحاة بالضرورة من عقيدة معينة ، أو من نموذج نظري يتحتم نقله بأمانة ، كما أن الأمر لا يتعلق بالاضافة الى ذلك ، بقبول المبدأ القائل بتتابع مراحل معينة في التطور والنمو ،

وأنه يتحتم بالتالي بلوغ مراحل تاريخية للقيام بالتحويلات الاجتماعية الثورية . إن مجرد ما نقصد إليه ، هو أن الحركة الثورية ، لن تتمكن من حل مشكل التخلف الاقتصادي والاجتماعي بتحقيق هدفها الرئيسي ، أي بحصولها على الحكم . إن من شأن الثورة أن تكون لها إرادة وإمكانية تخطي المراحل ، الأمر الذي يقتضي تغييرات جذرية في جميع القطاعات الاقتصادية ، كما يقتضي قلبها للأنظمة الاجتماعية في البلاد ، وذلك يفترض بدوره وجود مذهب سياسي واقتصادي . أما من حيث التطبيق فإن ما تقدم يعني وضع تخطيط حسب التعبير ، الذي يستعمله الاستاذ شارل بتلهايم[1] بمعنى تخطيط شامل للاقتصاد الوطني .

ومعلوم ما هو قائم من فرق بين « تخطيط آمر وإجباري[2] » و « تخطيط وصفي واحتمالي »[3] . ونحن لا نرى مندوحة ، وذلك في رأينا على الأقل ، عن التخطيط الآمر القادر وحده على « إعطاء ضربة سوط » ضرورية ، لإنجاز تغييرات حقيقية في البنيات الاقتصادية ، وهذا ما يتطلب بالدرجة الأولى حل المشاكل السياسية والاجتماعية ، إننا دون رغبة منا في التطرق هنا الى القرائن الدولية ، والى مشكل معرفة ما إذا كانت هذه القرائن تساعد أو تعرقل هذا التخطيط ، لمن حقنا أن نؤكد على أنه لا ينبغي جهل هذا الجانب من المشكل .

ينتج من الملاحظات السابقة ان بعض الشروط تبدو ضرورية لانتهاج طريق سليم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وقد حققت الثورة اليمنية بعضاً من تلك الشروط المبدئية ، ولا زالت هناك شروط أخرى تتطلب التحقيق قبل تهيئة مجال للتخطيط ، بالشكل الذي نراه ، وقبل أن تتمكن الثورة من أن تأخذ الطابع الشامل لثورة ممثلة للطبقات الكادحة .

---

١ ـ يقول الاستاذ بتلهايم في كتابه « الهند المستقلة » ... «ان لفظ التخطيط يعني نشاطاً لا تقتصر غايته على وضع تصميات اقتصادية، بل تتعداها الى فرض التطبيق في المستوى الاجتماعي..»

٢ ـ شارل بتلهايم مقالات في عدة مجلات « الثورة الافريقية » الجزائر ٩ مارس ١٩٦٢ « الكيان الافريقي » اغسطس، سبتمبر ١٩٥٩ باريس .

٣ ـ وكتابه المشهور : مشاكل التخطيط نظرياً وعملياً P. U.F باريس .

إننا نرى، ونحن آخذون بعين الاعتبار ما هو قائم من شروط ، انه لا ينبغي التردد في تطبيق سياسة اقتصادية واجتماعية «تجريبية» ، ستتولد عنها بالضرورة مشاكل في المستقبل . إن هذه السياسة ، ولنطلق عليها « التجريبية الموجهة » ، هدفها هو تحقيق بعض التغييرات ، وبعض التقدم والنمو الذي ليس من شأنه أن يتعارض مع مصلحة الطبقات الكادحة .

* * *

الفصل الأول

الاختيارات الاقتصادية والأولوية في القطاعات الاقتصادية

إن الأفكار الموجهة لهذه « التجريبية الموجهة » تهدف بالخصوص الى حل المشاكل العاجلة ، التي تعترض سبيل الجمهورية الفتية ، وإلى تحديد اختيارات اقتصادية من شأنها الا تشكل خطراً على المستقبل الاجتماعي ، الأمر الذي يستحيل معه تطبيق تخطيط للتنمية الحقيقية في الميدان الاقتصادي والاجتماعي.

لقد فرضت فكرة تخطيط الاقتصاد في الواقع نفسها خلال السنوات الأخيرة في عدة بلاد ، مع الأخذ بعين الاعتبار التعميم اللازم بالنسبة لمختلف قطاعات الاقتصاد ، وبالنسبة لاختلاف الأنظمة . ويبدو ان الحاجة الى برهان على ضرورة التصميم كحافز ومنسق وموجه للتنمية ، وبالمقابل فإن مجرد وضع التصميم أمر غير كاف ، فلا بد من تحديد الأهداف وإخراجها الى حيز التطبيق .

إن التصميم يعني في نظرنا :

- أن تكون للسياسة الحكومية غايات وأهداف مجسمة .
- التدابير التي تمكن السلطات العمومية من بلوغ هذه الأهداف .
- المتطلبات «الموضوعية والذاتية»[1] ، أي المتطلبات السياسية والاجتماعية

---

١ – خصص الاستاذ شارل بيتلهايم دراسة طويلة لهذه المتطلبات في Présence Africaine عدد يونيو – سبتمبر (حزيران – ايلول) ١٩٦٠ – باريس .

بالدرجة الاولى ، إلغاء النظام الإمامي واستقلال الدولة ودقرطة هياكلها (أي جعلها ديمقراطية) ،وقيام بنيات اجتماعية على أساس علاقات اجتماعية للانتاج ، وعلى أساس سياسة اقتصادية للتنمية . ان هذا يقتضي إلغاء العراقيل الاجتماعية والبسيكولوجية ، وكذا العراقيل التي تشكلها المؤسسات القائمة .

إن المتطلبات الاقتصادية تعني تجنيد الفائض الاقتصادي، والتراكم المتسارع واستعماله استعمالاً مخططاً ، وتعني مراقبة الدولة وسلطتها الحقيقية على الثروات الطبيعية الوطنية . وعلى التجارة الخارجية والنقد الخ ..

إن تصميماً كهذا يفترض بالأساس معرفة العناصر الأساسية للبلاد ، أي :

– معرفة جيدة للبنيات الاقتصادية ولاتجاهاتها وخطوطها الكبرى . وهذا ما يقتضي بالتالي معرفة للبنيات الاجتماعية والبسيكولوجية .

– وجود برنامج للمصروفات العامة،وبيانات عن الثروات الطبيعية وطاقات الشغل .

وعندما تتوافر هذه العناصر ، يصبح بإمكان هيئة التخطيط، أن تقوم بوضع تصميم أي باقتراح البرامج والاختيارات والأولويات حسب الشروط الحقيقية لإمكانيات الاقتصاد الوطني ، وسيكون من الممكن حينئذ تقدير الحاجات الإجمالية ، التي تجب مواجهتها لتحقيق الأهداف ، وبعد هذا يأتي دور الدخول في التفاصيل المتعلقة بأهم المشاريع ، والوسائل العملية لتحقيقها .

إننا نرى هكذا أن بعض المعطيات الأساسية فيميدان الاقتصاد والإحصاء، تبدو ولا غنى عنها لإنجاز التصميم ، فهل يكون معنى ذلك أنه يجب التخلي نهائياً عن التخطيط ، في انتظار توفير هذه المعطيات ؟ وسنرى فيما يلي أنه بدون معلومات ، ولو إجمالية على الأقل ، يستحيل وضع أي تخطيط جديد ، واليمن في وضعية لا تحسد عليها من حيث انعدام الاحصاءات .

إن انعدام الاحصائيات ، ليس هو الحائل الوحيد دون وضع تصميم إجمالي . حقاً ان انعدام المعطيات الكاملة ، يعوق التخطيط ويحد من مداه ، غير أن ذلك لا مبرر للتخلي عنه لأسباب سياسية واجتماعية .

ومن بين المشاكل العاجلة ، نشير بالدرجة الأولى إلى انعدام وجود مصلحة إدارية لجمع المعلومات والإحصائيات الاقتصادية . ولهذا فإنه من الضروري تكوين هيئة مهمتها جمع كل المعطيات ، التي تتيح توجيه القرارات الاقتصادية ، كما تقوم في موازاة هذه المهمة بوضع بيان مفصل بقدر الإمكان عن الموارد البشرية والمادية . وسنتعرض في القسم الأول من هذا الفصل الى برنامج هذه الهيئة .

إن العمل لن يكون موضوع توقف في انتظار نتائج عمل الهيئة ، أمام الخطر الذي يشكله تدفق رأس مال اليمنيين المغتربين الذين لا يوظفون أموالهم الا في القطاعات الاقتصادية ، التي يدور فيها رأس المال دورة سريعة . وواجب المسئولين عن الاقتصاد الوطني (الوزارة والبنك اليمني) ، هو على ما يبدو توجيه التوظيفات العمومية ، وبصفة خاصة توظيف رأس المال الخاص ، ومهمتها هي تنظيم الحياة الاقتصادية بالبلاد وتنسيق التدابير الاقتصادية . ولذلك فإن من واجب البنك اليمني للإنشاء والتعمير ، أن يلعب دوراً أهم من دوره كبنك مركزي بتحمله مسئولية في السياسة الاقتصادية للحكومة ، الى اليوم الذي تقوم فيه هيئة للتخطيط .

إن السياسة الحكومية ، يجب ان تركز على تجنيد الموارد المحلية أخذاً بالمبدأ الأساسي في كون الموارد البشرية والمادية هي أساس كل تطور وكل نمو اقتصادي . وهذا مطلب يقتضي منها توفير الشروط ، التي تمكنها من الحصول على فائض وتراكم اقتصاديين ، سيكونان بدورهما منبعاً آخر لنمو متسارع للاقتصاد الوطني .

وليس الأمر مجرد مشكل تحديد للتناسب ، أو لمقدار التجديد ، الذي سيجري إدخاله على « جرعات » ، ولكنه بالدرجة الأولى مشكل الشروط الموضوعية . وقبل أن نحلل الاختيارات تحليلا تفصيلياً ، يمكننا أن نعطي منذ الآن نظرة سريعة عنها ، وعن الأولويات والأسبقيات ، التي نراها ضرورية لليمن ، مشيرين أولاً الى قاعدتين عامتين مقبولتين بالنسبة لجميع الأقطار :

– استعمال الفائض الاقتصادي استعمالاً صائباً ، وانتهاج سياسة التراكم .
– تشغيل طاقات الإنتاج العاطلة أو الناقصة التشغيل .
ثم قواعد خاصة بالنسبة لليمن :
– تعايش القطاعات الاقتصادية (العمومية وشبه العمومية والخاصة) .
– إعطاء الأسبقية للزراعة في انتظار إنجاز الدراسات الأساسية ، التي يجب أن يكون العمل فيها جارياً (بيان عن المعادن والوظائف والإطارات) .
– القيام بإصلاحات هامة في القطاع الزراعي وخاصة في ميادين القرض الزراعي والتسويق وإلغاء الديون القديمة ، والقيام بإصلاحات في ميدان الاستثمارات والتمليك .
– الاهتمام بالقطاع العمومي ، وشبه العمومي ، لدورهما الحاسم في تصنيع القطاعات الأساسية .
– انتهاج سياسة خاصة بالبنيات التحتية ، والتوظيفات الاجتماعية (في التعليم والصحة على الخصوص) .
– أمام ضعف ما تملكه الدولة من موارد ، يتحتم إعطاء الحرية لرأس المال الخاص (القادر وحده على التوظيف في الوقت الراهن) وكذا حرية المؤسسات في جميع الميادين (وذلك حتى لا يكون هناك تبذير أو تشغيل مزدوج) .
– انتهاج سياسة لتشجيع المغتربين اليمنيين على توظيف رؤوس أموالهم بالداخل ، مما يتفق وسياسة التمويل الذاتي .
– انتهاج سياسة لمراقبة التوظيفات والصرف ، وتنمية الاتفاقيات الثنائية ، والمتعددة الأطراف الطويلة الأمد .
– فتح إمكانية لمساهمة رأس المال الأجنبي في شركات مختلطة .

* * *

إننا لن نتطرق الى مشكل الاختيار في الميادين الصناعية ، إلا عرضاً ،

بسبب انعدام المعلومات المدققة عن الموارد الطبيعية ، وعن الطاقات التقنية ، إن حداً أدنى من المعلومات ضروري هنا أيضاً قبل التفكير في أي اختيار .

وهناك أخيراً قضية الاختيار التكنولوجي ، وهي قضية لا تشكل مشكلاً خطيراً في الوقت الراهن ، إن هذا الاختيار سيجري تحديده بناء على الشروط المادية وشروط التشغيل ، التي ستحسم في تفضيل الصناعات ، التي تتطلب حداً أقصى من اليد العاملة « Labor-intensive » على التي تعتمد على حد أقصى من رأس المال « Capital-intensive » أو العكس . إن مشكل الاختيار هنا لن يجد حله في الاقتداء بالدول المتقدمة . يقول السيد تينبيرجن[1] : « هناك أكثر من سبب يدعونا الى التشكك في سلامة الاختيارات ، ومن بين تلك الأسباب الميل الى النقل عن تيكنولوجية البلاد المتقدمة : إن العديد من الفنيين يعتقدون أن « التيكنولوجيات المتقدمة » أمر مرغوب فيه في حد ذاته .

إننا ، أمام حالة اليمن ، التي تعيث فيها البطالة ، يجب أن لا نتردد في هذه المرحلة الإنتقالية عن إعطاء الأولوية للصناعات ، التي تعتمد على تشغيل أقصى لليد العاملة ، بقصد توفير الشغل من جهة ، ولأن الصناعات ، التي تقوم على تشغيل أقصى لرأس المال ، تتطلب من البلاد أن توظف في جميع القطاعات الاقتصادية . ولقد سبق لنا أن قلنا في مجال دراستنا لمشكل الماء بضرورة بناء سدود صغرى قصد تشغيل أقصى ما يمكن من اليد العاملة . وبطبيعة الحال ، فإنه يجب عدم إثقال كاهل مستقبل الصناعة بوقف الاختيار على الصناعة المستعملة حداً أقصى من اليد العاملة ، لأن أخطار هذا القصر عدة ، منها ضعف الإنتاجية ، وتبذير الطاقات البشرية المنتجة ، وضعف المنتوجات ، وبالتالي صعوبة المنافسة داخل سوق عربية مشتركة مستقبلة الخ ...

إن همنا متجه بالدرجة الأولى الى مشكل تبذير الطاقات الإنتاجية في المرحلة القادمة . فإذا ما جرى تطبيق فعلي لسياسة التنمية ، وبالنظر الى مقدار

---

١ — تينبيرجن : تخطيط التنمية — دراسة « العالم الثالث » IEDES (صفحة ٤٦) باريس ١٩٦٢ .

المساحة الصالحة للزراعة بالبلد (التي لا زالت في حاجة الى استصلاح) ، فإن قضية نقصان اليد العاملة في اليمن ستكون مشكلة .

إن سياستنا يجب أن تكون في مرحلة أولى (وهي مرحلة من الصعب تقديرها في الوقت الراهن ما دامت الإحصائيات معدومة) تكنولوجية الاستعمال الأقصى لليد العاملة ، ولكن يجب ألا تسقط من حسابها المرحلة الثانية ، وخاصة فيما يرجع للصناعات الأساسية .

أولاً ـ الفائض الاقتصادي والتراكم

ماذا نعنيه بالفائض ؟ إنه فائض الإنتاج الجاري من الاستهلاك الضروري لمجموع السكان العاملين . إن كل ما يتجاوز ، من حيث قيمة الإنتاج ، القدر الضروري لاستهلاك السكان العاملين ، يمثل فائضاً اقتصادياً ، يمكن توظيفه في تنمية البلاد .

لقد سبق لنا أن رأينا أن فائض ما ينتجه العمال اليمنيون (الفلاحون بصفة خاصة) ، كان يوجه لاستهلاك ملاكي الأرض ومصروفاتهم ، والى السادة والمحتكرين والمرابين . وقد كان الإمام أحمد وعائلته يبذرون جزءاً هاماً من هذا الفائض في مصروفات شائنة (شراء مخدر المورفين ، وأدوات الرفاه ، ومصاريف الإقامة بالخارج) ، أو في توظيفات عقارية بعدن ، وإنه لمن الصعب تحديد نسبة مئوية مرقمة لما يمثله هذا الفائض ، الذي كان يصرف هباء . وقد جرى حساب هذه النسبة لبعض البلاد كالهند ، فوجد أنه يتجاوز ٢٠٪ . ولا ريب في أن هذا الفائض ، وقد سبق لنا أن رأينا ذلك ، لم يكن مستعملاً قط ، لا في تحسين الزراعة أو وسائل الإنتاج الأخرى ، ولا في تطويرها .

إن المطلوب إذن هو تجنيد هذا الفائض وتعبئته في التنمية ، وتوجيهه في مجموعه الى التوظيفات المنتجة والاجتماعية ، واستعماله في كل ذلك استعمالاً صائباً ، وهذا التجنيد يقوم على العوامل التالية :

ـ إلغاء علاقات الاستغلال ، أي إلغاؤها في تطبيق الإصلاحات في الميدان

الزراعي ، وفي نظم التسويق ، وبذلك يتمكن الفلاح المستثمر من توفير فائض يجب التشجيع على توظيف القسم الهام منه في الإنتاج ، عوض صرفه كاملاً في الاستهلاك .

– تزايد تشغيل طاقات العمل ، بالقضاء على البطالة ، ونقص التشغيل .

– خلق قطاع عام ، وقطاع شبه عام ، من شأنها أن يلعبا دوراً اقتصادياً في توسيع الإنتاج .

– إجبار رأس المال الخاص على إعادة توظيف نصف ما يحققه من أرباح على الأقل ، في مشاريع يوجهها البنك اليمني للإنشاء والتعمير ووزارة الاقتصاد .

– انتهاج سياسة ضرائبية بالنسبة للمواد الكمالية ، والمواد غير الضرورية ، وكذا إخضاع جميع الواردات للمراقبة .

وهذا الفائض يجب إدماجه بالتالي في إطار تخطيط فعال .

تلك هي الشروط ، التي لا غنى عنها لخلق فائض هام ، وللنمو الاقتصادي السريع . إن هذا الفائض ، وخصوصاً الفائض الزراعي ، سيكون عاملاً أساسياً من عوامل الإنتاج ، ويتحتم بالتالي استعماله استعمالاً جيداً ، فيما إذا كانت الرغبة ، هي إنماء الاقتصاد إنماء حقيقياً ومتجانساً مما يفتح آفاقاً جديدة للتصنيع ، وإشباع حاجات السكان اليمنيين .

وبالإضافة الى هذا ، يجب بعث الحماسة في صفوف الجماهير الكادحة (وتحسين الشروط المادية والبسيكولوجية هو عامل على بعث هذه الحماسة)، وخلق شروط « الفائض الذاتي » ، ولنا من تجربة الصين خير مثال .

ثانياً — الإحصائيات والدراسات التقنية والاقتصادية

إن المرحلة الأولى في طريق التخطيط هي مرحلة الدراسات ، وهي تستلزم لتحقيقها تكوين هيئة ، تقوم بجمع كل المعطيات الأساسية ، وبسبر الأغوار في جميع الميادين ، وتكليف تقنيين بالكشف عن إمكانيات التنمية ، ووضع بيان مفصل بقدر الإمكان عن الموارد المتوفرة .

إن مهمة هذه الهيئة هي مهمة شاقة ، نظراً الى الحالة التي توجد عليها البلاد حقاً ، ان كثيراً من البلاد المتخلفة ، تعدم معطيات أساسية ، كالمتعلقة منها مثلاً بالتزايد الديموغرافي ، وتوزيع السكان ، أو المتعلقة بديوان المحاسبات ، أو معرفة ثروات التربة وباطن الأرض الخ.. أما اليمن فإنها لا تفتقر الى مجرد بعض المعطيات ، بل لا توجد فيها أية احصائية ، ولم يسبق أن قامت بها دراسة بهذا الصدد مطلقاً . وقد سبق لنا أن لمسنا في القسم الأول من هذا الكتاب ما هو قائم من صعوبات دون وضع أرقام عن بعض القطاعات ، كما رأينا العمليات المعقدة ، التي يتطلبها الحصول على بعض الأرقام — وهي أرقام ناقصة مع ذلك — للمساعدة على إدراك الوضعية الاقتصادية .

ينتج من هذه التجربة ، ان المجهود الأول للدولة ، يجب ان يتجه الى خلق هذه الهيئة ، وتزويدها بالاعتمادات الضرورية ، حتى تتمكن من القيام بعملها على الوجه المطلوب ، ولا شك في أن مشكل الكفاءات ، سيعترض في البداية سبيل قيام هذه الهيئة ، غير أنه من الممكن إيجاد حل مؤقت لهذا المشكل ، بالاعتماد على مساعدات المنظمات الدولية (وخاصة هيئة الأمم المتحدة ، ومنظمة التغذية والزراعة ، ومنظمة اليونسكو والبنك الدولي للانشاء والتعمير الخ ..) وعلى التقنيين الأجانب (في إطار الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الاطراف) ، على أن تناط بهؤلاء الخبراء الأجانب مهمة تكوين إطارات محلية ، في الوقت الذي يقومون فيه بمهمة جمع المعطيات .

إن مهمة المسئولين عن هذه الهيئة ، يجب أن تكون مستوحاة من هذين الجانبين للمشكل الواحد ، وهما جانبان على قدم المساواة من حيث الأهمية . ونضيف الى هذا انه ليس من المنتظر أن تقوم الهيئة بإنجاز إحصائيات دقيقة وشاملة في تفاصيلها ، فذلك عمل سيتطلب جهداً طويلاً ومرتفع التكاليف .

ورأينا أن يكون عمل الهيئة حسب مراحل عدة :

١ — القيام بجمع سريع للمعطيات الأساسية ، بالاعتماد على سبر الاغوار

(ديموغرافية ، إنتاج ، تسويق الخ ..)[1] وباستعمال التحقيقات والدراسات ، التي أنجزت في نواحي مشابهة (الحبشة ، مصر ، عـــدن ، السودان) ، والتي يمكن الانطلاق بسهولة مما اعتمدت عليه من مناهج ، والاستفادة منها في اليمن ، ثم الاعتماد على طريقة العوامل الاستدلالية[1] (Indicateur) فيما يرجـــع للحسابات العامة .

وفي هذا المجال يمكن الاستفادة من تجارب جمهورية مالي .

٢ — القيام بتحقيقات سبر الأغوار في عين المكان (لقد يسر التقدم الحاصل في ميدان الرياضيات والاحصاء حـــل المشاكل النظرية العويصة) ، وتعميمها بمقارنتها مع ما توصلت اليه بعض البلاد المتخلفة من نتائج (من شأن تجـــارب البلاد المتخلفة ، أن تساعد على تفادي بعض الأخطاء المحتومة في مرحلة ما) .

٣ — إقامة مصالح دائمة لتسجيل الاحصائيات ، ومصالح أخرى للدراسات التقنية في جميع المجالات ، وللأبحـــاث الجيولوجية المنهجية (باستعمال جميع الوسائل الحديثة ، وهنا يجب اختيار أحسن الوسائل التقنية ، حتى ولو كانت مرتفعة التكاليف) .

إن هذه المراحل الثلاث ، لا تعني المرور من مرحلة إلى أخرى بالضرورة . إنه لا شك في أن تنظيم المرحلة الأولى يقتضي النظر والاتصال المستمر بالمرحلتين التاليتين ، كما أن التعاون بين البلاد العربية ، والبلاد المتخلفة ، ومختلف منظمات هيئة الأمم المتحدة ، يجب أن يكون مبدأ أساسياً للهيئة المطلوب قيامها في اليمن . ولا شك كذلك في أن بلداً صغيراً كاليمن ، بإمكانه أن يستفيد استفادة

---

١ — تيودر : الاحصاء في البلاد المتخلفة — Paris, INSEE .

— بلان : البحث الديمغرافي في البلاد المتخلفة — LLTA

— محمود سقلاني : نسبة الإخصاب في العالم العربي — Population رقم ٥ سبتمبر ١٩٦٢ باريس .

٢ — — ملدان : تحليل عن الاستدلالية Paris SEDES .

— ل . هجره وكورسيه : حساب المدفوعات في العالم المتخلف .

— هيئة الأمم المتحدة : أسلوب الحسابات .

كبرى من مثل هذا التعاون .

إن القيام بدراسة إحصائية لليمن ، هي مهمة ذات أولوية، وتتطلب مجهوداً طويل النفس . فلأي معطيات أساسية ، ينبغي إعطاء الأسبقية ؟ هل يكون البدء بالاحصائيات الجارية والديموغرافية ، أم للدراسات التقنية الهيدرولوجية والجيولوجية الخ .. ؟ إنه لا جدال في ضرورة وأهمية هذه الدراسات جميعاً ، ومن الواجب القيام بها في نفس الوقت، وإلا فإن البلاد ستتعرض لعواقب التبذير أو لتدهور لا يمكن إصلاحه . والمثـــال التالي يوضح ما نقول ؛ إن عدم كفاية الدراسات الأولوية ، يمكن لمسه في بناء السدود (ويجب ألا ننسى أن اليمن ، ستشهد المرحلة الأولى لنموها الإقتصادي بفضل الري) ، فغالباً ما نرى إقامة سدود هيدرامائية مرتفعة التـــكاليف ، دون أن يسبق ذلك دراسة مائية ــ جيولوجية ، ولا دراسة تمهيدية عن نسبة تهاطل الأمطار بالمنطقة ، مما يؤدي الى أضعف النتائج، بل وأحياناً تكون النتيجة معاكسة لما هو منتظر . هذا بصرف النـــظر عن أنواع أخرى من السدود ، يمكننا أن نطلق عليها سدود الدعاية والنفوذ ، أو تلك السدود التي تقيمها المؤسسات الاستعمارية ، التي ليس لها من غاية الا الربح العاجل (أشغال كبرى ، أرباح كبرى كما قالها بكل وقاحة أحد الاستعماريين) إننا نفكر باستمرار في تلك الأشغال الجبارة، التي لم تؤت ما كان منتظراً منها من نتائج . وعديدة هي البلاد التي وظفت أموالاً طائلة في مثل هذه المشاريع ، وكانت النتيجة فناء الزراعات واحـــدة تلو الأخرى (مثال العراق وإيران الخ ....) وحـــتى ان بعض أحواض هذه السدود ، كانت تظل جافة نتيجة سوء اختيار المنطقة ، أو نتيجة نقص دراسة نسبة تهاطـــل الأمطار بها الخ ..

ولا شك أن على اليمن ، أن تنتظر إنجاز كل هـــذه الدراسات الطويلة ، كي تتمكن من القيام بالأشغال الضرورية . غير أن القادة السياسيين والرأي العـــام نافد الصبر ، ويريد كل منهما تغييراً عـــاجلاً . فكيف يمكن التوفيق بين هذين المفهومين المتناقضين ؟ إن الحل يقتضي ، على ما يبدو ، القيـــام بدراسات سريعة

– أو التخلي عنها تماماً في بعض الحالات – قصد إنجاز أشغال صغرى من شأنها أن تحسن الدخل ، فلا فائدة في مثل هذه الأحوال من التفكير في إقامة المنشآت الضخمة . إن الشعار الذي يجب أن يكون رائداً لنا ، هو تحقيق منجزات ، لن يجر ما تتضمنه من أخطاء ، عواقب بالغة الخطورة ، وتهيء الرأي العام لقبول ضرورة الدراسات المعمقة ، فيما يرجع للأشغال الكبرى .

وبعد أن يكون العمل قد قبل بناء على هذه المبادىء ، يجب الإسراع بالدراسات التقنية والاقتصادية التالية :

– الدراسات الهيدرولوجية والدراسات المائية الجيولوجية .

– الدراسات الجيولوجية (والإسراع بعمليات التنقيب) .

– دراسات توزيع الأمطار .

– دراسات التربة ، ومختلف الدراسات الزراعية .

– الدراسات المونوغرافية لمختلف النواحي الزراعية ، وللأنماط الفلاحية بها .

– دراسة النظم العقارية ، والمواقيت ، ومعدل دخل الفلاح ، والأسواق والمصروفات العائلية ، وكذا دراسة جميع تقنيات زراعة الأرض والقيام بسلسلة من التحقيقات الزراعية والإحصائية .

– دراسة وسائل العمل (ونتيجة هذه الدراسة ، هي تحسين ، أو تجديد الوسائل ، بقصد رفع الإنتاج . وقد دلت تجربة الصين على ما في هذه الطريقة من فوائد[1]) .

– مختلف الدراسات الديموغرافية (السكان، التشغيل، التحقيقات الإحصائية في الميدان الصحي) .

– دراسات حول المحاسبات الوطنية ، والرواج النقدي ، ومواد الاستيراد.

---

١ – رينيه دومن : ثورة في القرى الصينية – P U F .
» » التغييرات الزراعية في I . S . E . A - Economie Appliquée
باريس مارس ١٩٦٠ .
ش . بتلهام : التراكم والتنمية الاقتصادية في الصين – في نفس المجلة .

– مختلف الدراسات المتعلقة بمستوى العيش (التعليم والصحة العمومية والدراسات المجتمعية) .

إنه ليس في نيتنا أن نقيم هنا بياناً تفصيلياً ونهائياً ، بل إن غايتنا هي فقط « توجيه » الأبحاث في هذا المجال الشاسع ، وهي أبحاث ضرورية لمعرفة اقتصاد الوطن ، ولإنجاز تصميم اقتصادي في المستقبل .

ثالثاً ـ الاصلاحات في الميدان الزراعي ، والاختيارات ذات الأسبقية

يجب أن تحظى الزراعة في هذه المرحلة بالأسبقية في الاختيار ، اذ الواقع أن الزراعة في اليمن هي ، وستظل لعدة سنين المورد الأساسي للاقتصاد الوطني ، وهي العامل الأول في كل نشاط منتج .

إن الدور الأساسي الذي تلعبه الزراعة في الاقتصاد الوطني ، راجع الى مالها من مميزات خاصة ، وإلى إرتباطها بالحاجات الضرورية لحياة السكان ، وراجع الى تجديد طاقات العمل . إن تطور الزراعة ، يعني رفع مستوى الاستهلاك ، وتوسيع رقعة السوق الداخلية ، وخلق فائض اقتصادي بكيفية متسارعة ، ثم توفير موارد العملة الأجنبية (خاصة بتوسيع المساحة المزروعة بناً) ، التي ستمكن البلاد من شراء التجهيزات الصناعية . إن هذه المجموعة من العوامل ، الآتية من الانتاج الزراعي ، ستفتح إمكانية للتصنيع الذي ستكون الزراعة أساساً له .

وبعبارة ، يجب أن تنمو الصناعة ، من بعض الأوجه ، بدلالة ما تزودها به الزراعة من مواد أولية ، ومن فائض يد عاملة .

« إن تصفية النظام الإقطاعي ، وتطوير الانتاج الزراعي ، هما أساس تنمية إنتاجنا الصناعي ، وتحويل بلدنا الى بلد صناعي » .

إن هذا القول الصادر عن ماوتسي تونغ[1] قبل سنة ١٩٤٩ بالنسبة للصين ،

---

١ – ماوتسي تونغ : « مختارات » الكتاب الرابع – بكين .

هو قول ينطبق على بلد كاليمن ويظل مقبولاً بالنسبة لها .

وفي الأخير ، إذا كان الإنتاج الزراعي غير كاف ، فإن انعكاس هذا النقص، لن يقتصر على المس من النمو العام ، بل سينعكس أيضاً على أثمان المواد ، التي سترتفع ، وسيؤدي ارتفاعها الى تضخم العملة ، مع ما في هذا التضخم من عواقب ضارة لمجموع الاقتصاد .

إن التجريبية الموجهة ، في ميدان الريف تقتضي إصلاحات زراعية في هذا القطاع الهام من الاقتصاد الوطني ، وعندما نتحدث بصفة عامة عن إصلاحات زراعية ، فإنما نعني ضرورة القيام أولاً بتغييرات على شكل التمليك، تاركين المشاكل الأساسية الأخرى لما بعد تصفية هذه النقطة .

ولا ريب في أن النواحي التي يوجد بها ملاّك أرض كبار تتطلب إصلاحات جذرية عاجلة ، غير أنه سبق لنا أن رأينا وفرة عدد المالكين الصغار باليمن وأن الأراضي غير القابلة للتجربة تمثل مساحة لا يستهان بها ، ويمكن اقتراح تدابير زراعية أخرى كما أننا عندما نستعمل إصلاح « الإصلاحات الزراعية » بالنسبة لهذا الصنف من صغار المالكين فإننا نفكر في تنظيم روابط تعاونية، وفي نظام التسويق وفي الربا وفي تمويل الحملة الزراعية وكذا المشاكل الفنية المتعلقة بالزراعة .

أ – إصلاح النظام العقاري ، وشكل التملك

أولاً : لنبدأ بالإجراءات المتعلقة بأراضي كبار الملاك ، والخاضعة لنظام المزارعة .

أ – ينبغي أن تظل كل الأراضي العائدة الى العائلة الملكية ، وكبار المحتكرين ، والخونة الحكومين ، التي صودرت منذ بداية الثورة ، تحت رقابة وزارة الزراعة . ويجب أن تجمع هذه الأراضي في تعاونيات ، يمثّل فيها الفلاحون داخل لجان التسيير ، عن طريق منتخبين ، يجتمعون مع الذين تعينهم وزارة الزراعة . وسوف تختلف أشكال التسيير وشروطه تبعاً لخضوع الأراضي

لنظام المزارعة أو الاستثمار المباشر ، كما كان الحـال لأراضي العائلة الملكية ، وحاشية قصر الإمام السابق .

ب – يجب أن ينظم الفلاحون المزارعون بهذه الأرض في وحدات زراعية ، تتحدد فيها مناهج العمل والبذر باتفاق مع ممثلي السلطات العمومية (المهندسين الزراعيين) . وتتكلف وزارة الزراعة بتسويق المنتوجات وتصديرها . أمـا الأرباح المستخرجة من كل عملية ، فينبغي أن تقسم ثلاثـة أقسام بعد توظيف قسم من الأموال في ميزانية التسيير والتكاليف .

– القسم الأول للفلاحين حسب ساعات العمل المؤدّى .

– القسم الثاني ، يعود الى الدولة ، التي عليها أن توظفه في خدمات زراعيـة عامة (مثل السدود الصغرى ، والقنوات واستصلاح أراض جديدة) .

– وقسم ثالث ، يوظف جزئياً في تحسين التقنيـات ، وفي شراء وسائـل الإنتـاج ، بالنسبة للوحدات المعنية ، ويحتفظ بالجزء الآخر من هـذا القسط للسنوات الصعبة .

إن هذا التقسيم للأرباح ، يرتكز على مبدأ التراكم السريع . ويمكن مع ذلك تعديله تبعاً للظروف الخاصة بكل منطقة .

ج – وفي ميدان الملكيات ، التي كانت مستثمرة مبـاشرة ، يشرف على الزراعة ، ويتكفل بها ممثلو وزارة الزراعة (ويفضل في هـذه الحالة أن يكون المشرف مهندساً زراعياً) ، الذين ينبغي أن يخصصوا مساحة مهمـة من المزارع للتجارب والانتقاء والأشغال الأخرى المفيدة لتقدم الزراعة .

وتدفع أجور اليد العاملة المستخدمة في هـذه المساحة من ميزانية وزارة الزراعة حسب شروط غير مجحفة ، تجعل العمال ، لا يشعرون بأنهم مغبونون بالنسبة للعمال الزراعيين الآخرين . أما الأجزاء الأخرى من هذه الأراضي ، التي تزرع فيها المنتوجات الموجهة الى الاستهلاك والتصدير ، فإن أرباحها ينبغي أن توزع حسب نفس المبادىء الواردة في الفقرة «أ» .

ثانياً : أما أراضي الأوقاف والأراضي الجديدة المستخرجة من الاستصلاح ،

فيجب أن تدار حسب نفس المبدأ الوارد في النقطة «ب» .

ثالثاً : فيما يخص أراضي كبار المـــلاك ، التي لم تصادر ، والخاضعة لنظام المزارعة ، تتخذ التدابير الآتية :

— تباع الأراضي ، التي يستغلها المزارعون لهؤلاء أنفسهم . ويقدم تعويض الى المـــلاك حسب نظام سنوي (تبعاً للمناطق والأشغال المؤداة) ، تدفعه المؤسسات القرضية طبقاً للشكليات والضمانات البنكية المألوفة (مع معدل صغير كفائدة) ، حتى يضمن استمرار الرقابة على المزارع . وفي تحديد ثمن المبيعات ، يجب أن تؤخذ التوظيفات المستخرجة سابقاً من طرف المـــلاك والأرباح التي حققوها ، بعين الاعتبار . وتعيين لجنة مهمتها دراسة شروط البيع وتحديـــد الأثمان ، وتمويل العمليات .

— الإلغاء الكلي لكافة الديون الربوية السابقة للثورة ، وتحريم الديون الربوية .

— إقامة جمعيات تعاونية ، تشجع على التكتل والاستعمال المشترك لوسائـــل الإنتاج .

رابعاً : المساحات الكبرى العائدة الى كبار الملاك ، والمستثمرة مباشرة من طرفهم ، والتي يشكل فيها العمال الزراعيون قاعدة العمل .

أ — هناك إمكانية لاستعمال هـــذا الشكل من الاستثمار بصورة خاصة في الأراضي الجديدة ، التي سوف تسترجع الى الزراعـــة في بعض مناطق تهامـــة والجوف حسب الشروط المحددة أدناه . ويمنع هذا الشكل من التملك في المناطق الأخرى ، التي بالفعل توجد فيها أزمة أراضي ، وفي المرحلة الأولى من التنمية ، ولكون الأراضي التي يمكن استصلاحها كثيرة في تهامة ، يمكن السماح لهـــذا الشكل من التملك فقط في سبيل تنمية الزراعة .

ب — أما الشروط الضرورية لتحقيق مثل هذه العملية ، فإنها يجب أن تقوم على القاعدة الأساسية التالية :

— من ناحية ، احترام مصالح العمال الزراعيين (وتشكل لذلـــك هيئة حكومية يشارك فيها مندوبون من العمال ، تراقب شروط التشغيل والعمـــل

والأجور والشروط الاجتماعية الأخرى) .

– ومن ناحية أخرى، فرض مراقبة على البيع ، وعلى أسعار شراء الأراضي الجديدة ، حتى لا تؤدي العملية ، إلى إخراج الفلاحين الفقراء والمتوسطين من الأراضي الجيدة .

وبالإضافة الى هذه المبادىء الأساسية ينبغي تطبيق قانون يلزم هذا الصنف من الملاك بتوظيف نصف الأرباح ، التي يحققونها في استثمارات ومشاريع « موجهة » من طرف الدولة. وهذا ما يحقق الى حد ما مبدأ التراكم الإجباري.

وبهذه الصورة وبها فقط ، يمكن استمرار الملكية الخاصة أثناء الطور الانتقالي .

خامساً : صغار المالكين .

أما بالنسبة لصغار المالكين والأراضي غير القابلة للتقسيم ، والتي تشكل مساحات لا يستهان بها ، فسوف تنحصر الإصلاحات في مجهود تجميعي ضمن إطار رابطة تعاونية ، ريثما يتم تشكيل تعاونيات حقيقية ، ذلك بالنظر الى ضآلة المساحات المزروعة من طرف صغار المالكين ، فإن التقدم الفني ، لا يمكن أن يعطي النتائج المنتظرة . ولذلك لا بد من القيام بحملة بسيكولوجية ، ومن تمكين صغار الفلاحين من مكافآت مادية ، لإقناعهم بتوحيد الجهود ، واستعمال قوى عملهم استعمالاً مشتركاً في سبيل تنمية الانتاج . وهنا أيضاً يجب أن يحقق إلغاء الديون الربوية .

ب – التسويق وتمويل المحصول

تكوّن مشكلة التسويق والتمويل، في اليمن على الأقل، أحد الأشكال الخطيرة لاستغلال الجماهير القروية (سواء كانوا مزارعين أو ملاكاً صغاراً) . إن عملية الربا كانت تنجم عن بيع الغلال في الحقول . ويمكن للاحتكارات ، التي أنهيت رسمياً ، أن تعود بشكل سري عملي الى الظهور، ما لم تتخذ الاجراءات السريعة في هذا الميدان ، وقد أوضحنا في مكان آخر ، انه اذا كان قد لوحظ انخفاض

في الأراضي المزروعة ، وظهور « كسل الفلاح » ، فذلك لأن ارتفاع الانتاج ، يعني بالنسبة للفلاح أن الفائض الذي انتج بهذه الطريقة، سيزيد من ثروة المالك ، والتاجر والمرابي . ومن شأن مجهود تنظيمي في ميدان التسويق الداخلي والخارجي ، وتمويل الحملة الزراعية ، وتخفيف النظام الجبائي ، إذا ما سار جنباً الى جنب مع حملة تستهدف تصفية مساوىء الإمامة ؛ من شأنه بدون شك أن يحفز الفلاح على مضاعفة الجهد في سبيل مصلحته .

وبما أن الأمر يتعلق باحتكار السوق الداخلية لمدة طويلة من طرف مؤسسة حكومية أو تعاونية ، فلا بد من تكوين هيئات « وصاية واستشارة » لتسويق المنتوجات .

وسوف تقوم هذه الهيئات بمهات عديدة ، أهمها نظام المخازن النموذجية :

« أي أن الحكومة ، أو هيئة رسمية مستعدة لشراء الحبوب (وبعض المنتوجات الأخرى بشرط أن يكون الفلاحون قد اتبعوا توجيه هذا المكتب) ، إذا سقطت الأسعار لمستوى معين (يحدد منطقياً بعد الدراسة) ، إما في كافة أنحاء البلاد ، وإما في مناطق محدودة . وأن تقوم هذه الهيئة بتغذية السوق إذا تجاوزت الأسعار حداً معيناً . وفي هذه الحالة لا يكون الهدف تحقيق مستوى مستقر بمقدر ما يكون التخفيف من التحولات تجنباً لوضعية صعبة بالنسبة للمنتجين والمستهلكين[1] » .

ويبدو من الضروري بالنسبة لمواد التصدير (البن ، القطن ، الزيوت) ، تطبيق مراقبة فعالة ابتداء من الطور الانتقالي ، تحت إشراف هيئة رسمية في انتظار احتكارها من طرف مؤسسة حكومية للتصدير .

ونحن نعرف أن صعوبات وتحولات السوق العالمية ، وخاصة بالنسبة للمنتوجات الفلاحية بالدول المتخلفة ، لا حصر لها . وقد خصصت دراسات كثيرة لهذا الموضوع ، سواء من طرف الهيئات الدولية كالأمم المتحدة ومنظمة

---

١ – F. A. O. : الحالة العالمية للتغذية والزراعة – ١٩٦٠، روما –.

التغذية والزراعة ، وكذلك من طرف الاقتصاديين البارزين[1] .

وهناك نظام قد يكون ضرورياً ومفيداً لليمن ، وهو يتلخص في تحديد ثمن شراء المواد الموجهة للتصدير ، مع أخذ ثمن العملة السابقة ، والسعر العالمي الجاري بعين الاعتبار ، بالاضافة الى احتياطي يتراوح من ٢٠ الى ٥٠٪ . ولا شك أن تخفيضاً كهذا أقل كثيراً من الأرباح الطائلة ، التي كان المرابون والمضاربون يحققونها فيما مضى .

وعندما تكون الأسعار العالمية مرتفعة ، فإن الاحتياطات المتراوحة من ٢٠ الى ٢٥٪ ، تخصص لتغذية صندوق الاحتياط ، الذي يُمكّن المكتب المشرف على العملية من تثبيت الأسعار في حالة انخفاض الأثمان العالمية . وإذا كان العكس، هو انخفاض السوق الدولية ، فهناك ثلاثة مقومات للعملية :

السعر السائد في الموسم السابق ، الأثمان العالمية ، تكفل صندوق الاحتياط بقسط إضافي يعمل على رفع السعر العالمي . (أما تحديد مبلغ هذا الاعتماد ، فهو مرهون بجملة المبالغ ، التي يتوفر عليها صندوق الاحتياط ، ولا ينبغي أن يتعدى بأي حال من الأحوال ما بين ١٥ الى ٢٠٪) .

وبهذا يمكن التغلب على تحولات السوق الدولية ، وضمان أثمان مستقرة شيئاً ما للمنتجين . ويتعلق الأمر هنا بأسعار الإنتاج ، لا بأسعار التصدير ، التي ستتحمل النفقات الأخرى المضافة الى ثمن الإنتاج . وفي المرحلة التي تقوم فيها مؤسسة وطنية بعملية التصدير ، وهو الهدف الذي يجب العمل من أجله ، فإن النظام المقترح يقوم بدوره بشكل مباشر .

ولا حاجة الى القول بأن هذا النظام ، غير مماثل لما هو قائم في البلدان الأخرى .

إنه من الضروري ، بالنسبة للتمويل الذي يتطلبه الموسم ، إنشاء قروض زراعية . ويتعين على البنك اليمني للإنشاء والتعمير ، أن يضع رهن اشارة

---

١ — نشير بالخصوص الى أحاديث الأستاذ آندري بباتي وخاصة ما يتعلق منها بمحاضراته وندواته في نطاق المدرسة التطبيقية للدراسات العليا — (السربون) .

الفلاحين – وبالدرجة الأولى رهن إشارة الجمعيات التعاونية – القروض الضرورية الكافية لا على أساس الأرض ، وإنما على أساس الإنتاج ، حسب معدل للفائدة لا يتجاوز ٣٪ . وهكذا يتحرر الفلاحون من الاستغلال البشع ، الذي يمارسه المرابون وأمثالهم .

ويمكن أن تقدم القروض لشراء البذور وأدوات العمل ، ووسائل الإنتاج ولتعويض اللحمة[١]. ومن المفيد ان تقدم القروض الى مجموعة من الفلاحين ، وأن تقدم الى الجمعيات التعاونية ، التي تبدو كأحسن صيغة للتنظيم ،وذلك لانه يخشى أن يقوم المنتج الفردي بإنفاق المبالغ في مشتريات ،قد لا تكون مفيدة من غير شك ، ولكنها ثانوية بالنسبة لهدف رفع الإنتاج ، وبعبارة أدق بالنسبة لرفع مستوى حياته . وبالعكس من ذلك ، فإن الجمعية ،أي مجموعة من الفلاحين ، ستكون مسؤولة مادياً عن الدين ، وبهذه الصورة ، يمكن تنمية التضامن والتعاون أكثر فأكثر .

ومع ذلك فإن مسؤولي البنك اليمني للانشاء والتعمير لا ينبغي أن ينسوا مخاطر الفساد وأن ينتبهوا الى ضرورة تلقي المنتجين للقروض واستفادتهم من المزايا المقررة .

ج – الجمعية التعاونية

إن الدور الأساسي الذي نخصصه لجمعية التعاون مهم ، وهذا الشكل من أشكال الترابط موجود منذ قرون بعيدة ، وقد حقق في التضامن الفعلي الذي أصبح تقليداً إجبارياً . وقد ساهم نظام الإمامة المركزي ، بجعل هذا « التضامن أكثر فعالية » (رهائن ،مسؤولية جماعية في الضرائب الخ ..) والإسلام بدوره يشجع هذا التضامن[٢] .

ويوم يفهم المنتجون أن مصلحتهم تدعوهم إلى توحيد المجهود (سيكون

---

١ – اللحمة هي الفترة من السنة التي تسمح فيها غلة موسم زراعي انتظار الغلة التالية .

٢ – نجد في القرآن هذا النوع من توحيد الجهود حيث تقول الآية الكريمة : « واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا » .

دور المسؤولين الزراعيين، أن يوضحوا لهم صحة هذا الشكل الجديد من التعاون، وأن يقنعوهم باتباعه) . وبذلك يزداد الإنتاج ، ويرتفع مستوى الحياة . ولا شك ان هذا النوع من التضامن ، يمكن أن يؤدي إلى أشكال أخرى أكثر اشتراكية . وسوف يكون من الممكن على هذا النموذج بناء تعاونيات حقيقية للمنتجين ، على أساس متين ، باعتبارها قاعدة لمشاركة الفلاحين مشاركة فعالة في الحياة الاقتصادية والسياسية ، وفي دمقرطة المؤسسات (أي جعلها ديمقراطية) .

فبواسطة الجمعية التعاونية، يمكن استعمال الآلات الميكانيكية الزراعية (لأنه من السهل على مجموعة من المنتجين الحصول على وسائل الإنتاج بسرعة أكثر من مزارع واحد) . وبفضل الجمعية التعاونية ، يمكن نسف الحواجز العقارية ، وتنمية التسويق (سواء في ميدان شراء المواد الضرورية للفلاحة ، مثل البذور ، أو في ميدان تصدير المنتوجات) . إن تعميم المناهج العلمية والعصرية ، والتكوين المهني للفلاحين ، وقبل كل شيء تنظيم « الاستثمارات الإنسانية وتحقيقها ، وكذا التراكم الذاتي » ستكون لها في نظرنا جذور أكثر عمقاً وأكثر فعالية ، انطلاقاً من هذا الشكل .

وليس المطلوب فقط ابتكار طريقة في التنمية الجماعية [1] سبق أن جربتها بلاد كثيرة ، وأعطت نتائج ضئيلة بالنسبة للأهداف المقررة ، وإنما المطلوب إنشاء نظام مستوحى من التقاليد القائمة، مستهدفاً تطوير هذه التقاليد الى مرحلة أعلى من النمو الاقتصادي والاجتماعي . ونجاح هذا النظام أو فشله مرتبط بنوعية المنظمين ، وبالامتيازات المادية التي ستضعها الدولة رهن إشارة الجمعيات .

د — المشاكل الفنية والتعميم

إن هذا البرنامج بالإجراءات التي يقترحها يعلق أهمية كبرى على إدخال التكنيك الحديث ، دون أن يغفل في الوقت نفسه الفنون الموجودة بالفعل

---

١ — الأمم المتحدة : التنمية الجماعية والتنمية الاقتصادية — وثائق مطبوعة بنيويورك .

(ذلك أن الفلاح اليمني يتمتع بقدرة فنية فعلية) .

ولا شك أن بعض « التجديدات » ، بل وحتى مجرد تحسينات تكفي لتنمية الإنتاج . كذلك فإن بقاء نوع من الحريــــة في المبادرة ، وتوفير بعض الوسائل المادية للمصالح الفنية الزراعية ، ستشجع تطبيق سياسة من هذا النوع ، وربما أدت الى مزيج فعال .

ومن ناحية أخرى ، فإن المشاكل الفنية الباقية : مكافحة أمراض الحيوان ، تعميم المناهج ، تشجيع التشجير ، دراسات علمية ، إدخـال غراسات جديدة ، استعمال الأسمدة الكيمياويــة ، تحسين الري ، وتكنيك مسح الأرض ، تشكل أهداف المصالح الفنية .

ولا شك أن مشكلة وجود الموظفين الأكفاء لتحقيق هـــذه الأشغال ، موجودة . إن المهندسين الزراعيين قليلو العـــدد ، كما أن المرشدين الزراعيين لا وجود لهم . ويجب أن لا نتردد في توظيف الفنيين الأجانب ، مع تنظيم التدريب في البلاد . ونحن لا نشك في أن الهيئات الدوليـة ، وخاصة المنظمـــة الدولية للتغذية والزراعــــة ، سوف تضع رهن إشارة اليمن كل المساعدات الممكنة . والمهم هو استعمال هذه المساعدات استعمالاً فعالاً ، وأن تحدد أهداف واضحة . ويتحتم على الحكومة أن توجه جهودها لبنـــاء سدود الري (وإمكانيات ذلك كثيرة) ، ووضع البنية التحتية الضرورية لتنمية الزراعة .

هـ – سياسة نزع القات وتعويضه بالبن

أوضحنا سابقاً أن شجرة القات تشكل عاملاً هاماً في تدهور زراعة البن . ومن هنا يصبح من الضروري وضع سياسة واضحة لتنمية زراعة البن (دون أن نجعل من زراعة اليمن المتنوعــة جداً ، زراعة من نوع واحد) ، وأن نشجع إزالة القات .

وهذا غير ممكن عملياً ، ما لم نقدم لمزارع هذا المخدر امتيازات مادية ، وما لم ننظم استعماله . إن تحريمه مرهون بالقوى الشعبية (ومن هنــا جاءت ضرورة

وجود سياسة نفسية ، ودعايـــة ، وإنشاء مراكز الترفيـه الثقافي ، والمراكز الرياضية) وتحقيق السلطة الفعلية للدولة .

ويجب اقرار نظام تعويضي عند اقتلاع القات (لا سيما وان زراعة البن لا تثمر إلا ابتداء من السنة الثالثة ، كما ان البن يزرع في القطاعات الصغيرة) . وسوف يؤخذ جزء من المبالغ المخصصة لتمويل هذا النظام من الموارد المتأتية من ضريبة كبيرة تفرض على بيع القات أثناء المرحلة ، التي لا يكون فيها محرماً تحريماً تاماً . وهذا هو الهدف الذي ينبغي ان نتجه اليه في أقرب وقت ممكن .

رابعاً ـــ القطاع العام ، نصف العام والخاص ، سياسة التصنيع

قبل دراسة سياسة التصنيع ، يجب ان نتناول الاختيارات المعقولة بالقطاعات الاقتصادية .

أ ـ الاختيار المتعلق بالقطاعات الاقتصادية

إن النظام الاقتصادي والسياسي الأكثر صلاحيـــة في نظرنا لتحقيق تراكم متسارع ، ومفيد للطبقة الكادحة ، وكفيل بحـل مشكلة التخلف ، هو النظام الاشتراكي ، اي السيطرة الاجتماعيـة للقوى المنتجة في خدمة الشعب ، وتحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي لمجموع البلاد ، بصورة منسجمة وسريعة .

لكن الشروط الموضوعية لليمن ، لا تسمح حالياً على الأقـــل في اعتقادنا ، بتحقيق الاشتراكية ، والتأميم الكامل لكل وسائل الإنتاج والتوزيع والتجارة . ولا بد للبلاد من ان تمر بمراحل عديدة ، قبل ان تصل الى هذه المرحلة .

ويجب ان تهدف الإجراءات الاقتصادية الى هذه الغاية الجوهرية . وسيكون من الضروري ان تقوم الدولة باستثمارات في القطاع العام . ونقصد بالقطاع العام ملكية الدولة للمؤسسات التي تسيّرها ، والتي يعود الجزء الأهم من أرباحها الى ميزانية الدولة . ويجب أن يضم هـذا القطاع مؤسسات صناعية وزراعيـــة ، ومؤسسات النقل والتجارة . وقد رأينا ان للقطاع العام مهمات ضخمة في ميدان

الزراعة . ذلك ان تنمية الفائض الاقتصادي ، واستعماله استعمالاً علمياً مرتبط بالقطاع العام. وينبغي ان يكون له دور بنفس الدرجة من الأهمية في القطاعات الأخرى ، ولاسيا في التصنيع والبنية التحتية . ولتحقيق التراكم السريع ، والقيام باستثمارات في القطاعات الحيوية من الاقتصاد يتعين على الدولة ، أن تنشىء وتُسيِّر مؤسساتها الخاصة ، ويتحتم عليها ان تراقب توجيه الاستثمارات الخاصة .

والمعروف ان رأس المال الخاص ، لا يستثمر إلا في المؤسسات التي يكون الربح فيها سريعاً . وهذا الواقع يمكن ملاحظته بسهولة عندما يكون مرتبطاً برأس المال التجاري ، كما هي الحال في اليمن . لذلك يبدو من الضروري، ان على الدولة أن تخلق مؤسساتها، لا من أجل تعويض عجز رأس المال الخاص فحسب ، وإنما أيضاً لتحقيق توزيع عادل ، للتراكم الوطني . إن الدولة تملك ، أو سوف تملك ، جهازاً يمكنها من تركيز جزء كبير من التراكم ، ينبغي استعماله لزيادة الإنتاج ، ورفع مستوى معيشة السكان .

والوسائل المالية التي تحصلها الدولة للقيام بالاستثمارات في مؤسسات القطاع العام ، سوف تجيء من بعض التأمينات في القطاعات الاقتصادية ، وفي إصدار النقد ، وفي نظام الضرائب ، وفي القروض التي تأخذها الدولة من الهيئات الدولية ، في نطاق الاتفاقيات الثنائية أو المتعددة الأطراف ، وخاصة من الاستخدام الفعال للفائض .

ولا بد من الإشارة الى أنه ينبغي على الجمهورية اليمنية الفتية ، أن تطبق سياسة حازمة فيما يتعلق بالتشريع الخاص برأس المال الفردي، وبالنظام الضرائبي المفروض عليه ، وذلك حتى تعبىء الدخول في استثمارات منتجة عديدة . إن « التجريبية الموجهة » ، تتضمن تعايش قطاعات عامة، ونصف عامة وقطاعات خاصة ، طبقاً للاختيار السياسي ، الذي اختارته الجمهورية في دستورها ، وفي ممارستها للسلطة . إن الثورة تشجع عودة رأس المال اليمني الخاص الموجود في الخارج . ويستنتج من ذلك أن رأس المال هذا ، سوف يتمتع ببعض الامتيازات

للقيام ببعض الاستثمارات في نطاق المخطط المشار إليه ، ولا يعني ذلك إعطاءه حرية كاملة في سائر الميادين . إن مبدأ بعض الحرية (وبالتالي تأمين الضمان) ، يتلخص في أن الرأسماليين اليمنيين ، يقبلون توجيه المسئولين الاقتصاديين ، حتى يتجنبوا التبذير ، ويساعدوا على توزيع الدخل القومي ، توزيعاً ينخفض فيه باستمرار النصيب الخاص برأس المال هذا .

١ – القطاع العام

إن كل الصناعات الأساسية المنتظرة ، يجب أن تخصص لهذا القطاع . وهذه الصناعة لا يمكن تحقيقها بدون دراسات تمهيدية ، وبدون توفر شروط فنية ، تستلزم وقتاً طويلاً . وعلى الدولة أن تحتفظ لنفسها بسوق احتكار فعلي : كشركات توزيع البترول، وتسويق بعض منتوجات التصدير (كالملح، والصمغ ، والمنتوجات المعدنية) .

والقطاع العام هو الذي ينبغي أن يفاوض المؤسسات الأجنبية ، ويشترك في رأس المال المستثمر في التنقيب عن البترول والمعادن .

وعليه أن يلعب دوراً حاسماً في تشييد الطرق والموانىء والخطوط الحديدية ، وفي القطاع الزراعي (بالتسويق ، وفي الأراضي المصادرة) .

وهذان القطاعان الأخيران اللذان ينبغي أن نضيف إليهما القطاع الذي تتحمل الدولة مسؤوليته (التربية ، الصحة ، أعمال البحث) تستوجب وسائل مالية مهمة ، وليس من المؤكد حالياً ، أن ميزانية الدولة تستطيع أن تؤمن الموارد الكافية للقيام باستثمارات في الميادين الأخرى .

وسيكون من الضروري ، مثلما حدث في موضوع البنك اليمني للإنشاء والتعمير ، أن يخصص للدولة جزء من الأسهم والسندات في الشركات المختلطة ، التي يجب أن تكون لها فيها أغلبية ٥١٪ على الأقل .

مع ذلك ، فلا ينبغي أن تغيب عن أنظارنا في المدى البعيد ، إمكانية تنمية القطاع العام .

٢ — القطاع نصف العام أو المشترك

لقد جرت في هذا الميدان محاولة تبشر ببداية ناجحة وتتمثل في تكوين البنك اليمني للإنشاء والتعمير . وقد تمكنت الدولة بواسطة مشاركتها بالأكثرية من تعيين رئيس مجلس الإدارة (بدرجة وزير) ، وتعيين (المدير عام) ، واستطاعت توجيه سياسة البنك . ولم يكن المساهمون الفرديون الذين ليسوا رأسماليين (بالمعنى الحقيقي) ، يملكون إلا نصف الـ ٤٩٪ الباقية . وكان النصف الآخر متأتياً من الاتفاقات الفردية (مع الموظفين مستخدمي التجار ، والتجار الصغار الخ ..) . وأمام هذا النجاح أنشئت شركة ثانية ، هي شركة توزيع البترول على نفس المبادىء ، وسجلت نجاحاً مماثلا [١] .

ولا شك أن شركات من هذا النوع ، يمكن أن تمتد على نطاق أوسع . يجب التوضيح أن الأرباح لا ينبغي أن توزع كلياً . إن جزءاً كبيراً من هذه الأرباح يجب أن يعاود استثماره إما في نشاط الشركة ، أو في نطاق قطاعات إنتاج أخرى . والتعليمات الموضوعة بهذه الطريقة ، ستساعد على مراقبة الاستثمارات ، واصطفاء المشاريع المنتجة . وذلك أكثر من مجرد تمويل ذاتي ، إنه تقسيم « موجه » للوسائل المالية في الاقتصاد الوطني .

وهذه الواقعة تشكل عاملا مشجعاً ، ما دام الرأسماليون التجار ، لا يملكون أية مبادرة لإنشاء مؤسسات صناعية ، مما يجعلهم يفضلون ، الآن على الأقل ، الشركات المختلطة .

وسيقوم القطاع نصف العام ، بالاستثمار في كل الصناعات التحويلية (النسيج ، الأحذية ، شركات التسويق ، الصناعات الزراعية الخ ..) ، ويمكن أن يشارك في قطاعات أخرى .

وبالنسبة للمشاريع الحيوية والمنتجة ، يمكن للقطاع الخاص ، في بعض

---

١ — منذ ذاك الحين قام البنك اليمني للإنشاء والتعمير بتكوين عدة شركات مختلطة، ولديه عدة مشاريع في هذا المجال (المؤلف سبتمبر ١٩٦٥) .

الحالات ، أن ينشىء شركات مختلطة، مع رأس المال الأجنبي ، وذلك بالسماح له كما هو بديهي بكل الضمانات الضرورية . والشروط التي ينبغي أن تقوم عليها هذه الشركة ، هي التالية :

– إلزام رأس المال الأجنبي بإعادة استثمار نصف الأرباح المحققة، في مشاريع مقدمة الى السلطات العامة ، ومقبولة منها ، والسماح بتحويل النصف الباقي إلى البلد ، الذي جاء منه رأس المال الأجنبي .

– إلزام رأس المال الأجنبي بتسيير المؤسسة من الناحية الفنية ، خلال فترة معينة (تتراوح مدتها تبعاً للقطاع الصناعي) ، وإلزامه كذلك بتكوين فنيين محليين ، يحلون فيما بعد محل الفنيين الأجانب .

– إعطاء الحرية الكاملة للمنتوجات المصنوعة فيما يتعلق بتصديرها الى الأسواق الخارجية (وذلك خوفاً من أن تطالب الشركات بسياسة المباركة الخاصة ، والإجازة التي تؤدي في الواقع إلى خنق المنتوجات المصنوعة في السوق المحلية) .

وأخيراً تحديد العائدات الواجب دفعها، والمتعلقة باستعمال حقوق الامتيازات (فليس من الضروري استغلال حقوق الامتيازات، التي يريد رأس المال الأجنبي استعمالها. ونجد في عدد من الدول الاشتراكية ، وفي اليابان ، حقوق الامتيازات بتكاليف أقل) . وهنا نجد على كل حال إمكانية للمناقشة .

ويمكن لنا بطبيعة الحال ، أن نطرح الأسئلة التالية :

هل هذه الاجراءات المتعلقة برأس المال الأجنبي قادرة على تنمية التصنيع ، وما هي فعاليتها العملية ؟ وهل يهتم رأس المال الأجنبي بالرغم من هذه الشروط في الاستثمارات باليمن ، حيث لا يتمتع بحرية في العمل ، كالتي يجدها في بلدان متخلفة أخرى ؟

في الجواب على السؤال الأول نقول : إن كل اتفاق يتم في الشروط الواضحة المشار إليها آنفاً له أهميته في هذه المرحلة من النمو . ولا شك أن فعاليته ستبقى محدودة . إلا أننا نعتقد أن تجربة التسيير ، وتكوين الفنيين والعمال المتخصصين،

ستكون إيجابية ، حتى ولو كانت رؤوس الأموال من حيث الأرقـــام المجردة قليلة ، بالنسبة لحاجات البلاد ، وبالنسبة للمخاطر المحتملة . ومن ناحيــة أخرى (ونحن نلح على هذه النقطة) ، فهذا الشكل من الشركات المختلطة ، لا يكون صالحاً إلا لفترة قد تطول أو تقصر (حسب الصناعة وتبعاً للظروف السياسية).

أما فيما يرجع للمسألة الثانية ، فإن الجواب يعود الى رأس المال الأجنبي . إلا أن هذا الأخير ، إذا حصل على ضمانات كافية لرأس المـال الذي سيستثمره في اليمن (في حالة تغيير النظام الاقتصادي يقع الدفع الكامل ، وتحول الأرباح تبعاً لمنطوق العقد الموضح آنفاً) . ويبدو من المحتمل أن تقبل الشروط التي نقترحها ، وذلك لسببين :

رؤوس الأموال المجمدة في البنـــوك الأوروبية ، وحاجات السوق لتصدير الآلات المصنوعة في أوروبا . إلا أن النظام يستند من جهة الى متانـــة الثورة وأيديولوجيتها (وهذه مشكلة سياسية داخلية) ، ومن جهة أخرى ، على الرقابة الفعلية للعناصر ، التي ستكون على رأس هذه الشركات الخاصة (ومن هنـا تأتي ضرورة اختيار جدي ، وإجراءات صارمة ضد كل مظهر من مظاهر الرشوة). إن هذه الشركات المختلطة ليست غاية في حـد ذاتها ، كما أنهـــا ليست نموذجاً صالحاً لكل الدول المتخلفة . ففي إطار اليمن وحده ، يمكن تكوين هـــذه الشركات ، أثناء مرحلة انتقالية .

٣ — القطاع الخاص

أوضحنا فيما سبق أن الدستور وإعلان الجمهورية ، يقبلان المؤسسات الحرة ، أي رأس المال الخاص ، بشرط أن « يخدم المصلحة الوطنية » .

وانطلاقاً من هذا المبدأ ، يجب أن يتعـــايش القطاع الخاص ، مع القطاعين الأخيرين الذين حللناهما آنفاً . فقد قامت الحكومة منذ بداية الثورة، بتشجيع التجار اليمنيين الذين يعيشون في الخارج . وهناك أموال يمنية لا بـــأس بها في البلدان المجاورة ، الا أنه من المستحيل تقديرها تقديراً صحيحاً . وعودة رؤوس

الأموال هذه الى البلاد، من أجل استثمارها في الاقتصاد الوطني، تشكل إحدى المهمات الرئيسية. ومعنى ذلك مباشرة سياسة وقائية وتشجيعية.

وبالرغم من وطنيتهم الصادقة، وبالرغم من أنهـــم موّلوا الجزء الأكبر من الثورة، فإن التجار اليمنيين، هم قبل كل شيء رجال يهتمـــون بمصالحهم. والمطلوب هنا هو إقناعهم بالضمانات، بأن مصالحهم لا تتناقض أساساً مع مصالح البلاد. ويبدو لنا أن سياسة من هذا النوع، يمكن انتهاجها في عـــدة ميادين اقتصادية. ذلـــك أن الدولة، لايمكن أن تخصص استثمارات في القطاعات الاقتصادية. وهذه الوضعية سوف تبقى قـــائمة لمدة طويلة. وعليها أن تترك لرأس المـــال اليمني الخاص، مجال التنظيم والاستثمار، مع الاحتفاظ بطبيعة الحال، بنوع من الرقابة على نشاطاته. والمعروف أن النشاط الخاص، لا يصل الا نادراً إلى المستوى المطلوب. وهناك أمثلة كثيرة، في هذه المنطقة من الشرق الأوسط، حيث يهتم رأس المـال الخاص بالبناء العقاري، وبتجارة الاستيراد والتصدير. وهذه الوقـــائع لها في نظرنا أسباب تعود إلى التقاليد الاجتماعية العميقة في المنطقة. إن بناء العمارات يعود إلى التعلق بالأرض (ذلـــك أنه من الممكن دائما بيع الأرض، بينما تتعرض الآلات للإتلاف وتفقد قيمتها).

أما تجارة الاستيراد والتصدير، فـــإن الأرباح المحصلة منها تحقق بسرعة. وهذه التجارب تتناسب مع الدور التاريخي الذي لعبته هذه المنطقة من الشرق الأوسط وهو دور الوسيط.

إن الطلبات الأولى لاستثمار رأس المال الخاص، قد تمت لبناء العمارات، أو قاعات السينما. وعندما يتحدث الرأسماليون اليمنيون عن الاستثمار الصناعي، فإنهم يقصدون دائماً معامل لصناعة (المشروبات الغازية). إن قطاع الخدمات، هو الذي يجذب أكثر من غيره رأس المال التجاري.

ويتعين على الدولة أن توجه رأس المال التجاري نحو قطاعات منتجة أكثر (كما سبق أن أشرنا اليه) بإعطاء امتيازات ملموسة للقطاع الخـــاص، الذي يقبل مشاريع البنك اليمني للإنشاء والتعمير، وبإقرار قانون يحدد إعطاء مساعدة

(تحدد بعد الدراسة) ، عندما تصل اليه المشاريع ، يصبح تطبيقها مرهوناً على موافقة المسؤولين الاقتصاديين . وقد درسنا النقطة الأولى بالفعل ، والنقطة الثانية تهدف الى تحقيق مشاريع الصناعات التحويلية ، التي تؤدي إلى تخفيض الواردات (ومعروف أن استهلاك المعلبات المستوردة مسألة جارية في المدن اليمنية) . ويستطيع اليمن بفضل طاقته الزراعية ، أن ينشىء بسرعة صناعات في هذا القطاع . والمشروع إذا ما تم قبوله ، فإنه سيستفيد من رقابة الأسعار ، ومن الحماية الجمركية . وسيكون هدف النقطه الثالثة ، توجيه رأس المال الخاص نحو القطاعات المنتجة . حتى لا يقع استخدام مزدوج . والقرارات الموجهة لتشجيع مثل هذه السياسة ، يجب أن تكون عملية لإثارة الحوافز ، وسيكون ميدانها النظام الجبائي والجمركي ، وحماية الصناعة المحلية .

* * *

وفي الاختيار المتعلق بالقطاعات الاقتصادية (القطاعات العامة ، ونصف العامة والخاصة) ، يمكن أن نكتشف بسهولة مخاطر اقتصادية واجتماعية ، تزداد حدة ، مع سير عملية التنمية الاقتصادية .

ب ــ سياسة التصنيع

إن الأسبقية المعطاة للزراعة، لا تعني تجاهل التصنيع، ولا تعني أن التصنيع يخصص للشركات المختلطة أو الخاصة .

ولا بد من القيام بمجهودات ملموسة في الزراعة ، وخاصة في أعمال السدود ، مع إعداد التصنيع على أساس متين ومخطط . وستحتفظ الدولة بكل الصناعات الأساسية ، وبمشاركتها بالأغلبية في الصناعات التحويلية الكبرى (النسيج ، الإسمنت ، مصانع السكر الخ ..) أما الميادين الصناعية الأخرى ، فستكون مفتوحة لرؤوس الأموال الخاصة .

ما هو القطاع الصناعي الواجب اختياره ؟ سيكون من الصعب إعطاء رأي

في الموضوع ، ما دامت الدراسات التمهيدية لم تحضر . ومع ذلك ، فأن أكثر الصناعات فائدة منذ الآن ، هي الصناعات القائمة على الزراعة . إن اليمن يملك ميزة جغرافية ، هي أنه يقع في منطقة تستورد المنتوجات الرئيسية لتلبية الحاجات الغذائية والزراعية (العربية السعودية ، الجنوب العربي ، الكويت ، البحرين ، الصومال الخ . .) وسوف يلقى التصنيع الزراعي سوقاً ، تمكنه من منافسة المنتوجات المستوردة من المناطق البعيدة بسهولة ، بفضل ما تملكه البلاد من موارد زراعية متنوعة . وفي نطاق السوق العربية المشتركة ، يمكن لليمن أن يغطي طلبات جارته العربية السعودية ، بل مصر أيضاً .

والواقع أن أي تصنيع جدي ، لا يمكن أن يتم اقتصادياً بالنسبة لبلد صغير كاليمن . فلا بد من تجاوز النطاق الضيق للبلاد ، ذلك أن إنشاء صناعات تستهدف تلبية حاجات بلاد يبلغ سكانها ستة ملايين نسمة ، هي سياسة غير عملية . إن طرح المشكلة في نطاق مجموعة ، يشكل عاملاً مشجعاً وواعداً أكثر . والخطر على البلاد المتخلفة وخاصة البلاد الصغيرة ، يتمثل في المدى البعيد ، في إنشاء صناعات تتجاوز السوق المحلية ، وتدخل بالتالي في منافسة مع صناعات الدول المجاورة . وفي هذه الحالة ، فإن التبذير في العتاد ، وفي القوى المنتجة ، يصل إلى نسب رهيبة . وسيكون من الأنسب تنسيق البرامج الصناعية في إطار منطقة معينة ، وخلق أسواق مشتركة . وما تمكنت أوروبا القديمة من تحقيقه بالرغم من الصراع الناشب بين الأمم المكونة لها ، يجب أن تحققه البلاد المتخلفة في إطارها المحلي .

وإذا كان مشروع من هذا النوع[1] مقبولاً بالنسبة لبعض الدول المتخلفة ، فإنه ضروري للبلاد العربية ، على شرط أن لا تتخصص بعض هذه البلاد في

---

١ – كثير من الندوات في إفريقيا وآسيا انتهت الى توصيات من هذا القبيل . وقد ظلت هذه التوصيات حبراً على ورق ، وكانت تعاد باستمرار ، حتى كادت أن تصبح نوعاً من العبادة . ولا شك أن مصلحة كثير من البلاد المصنعة تدفعها الى تجريب مثل هذه المشاريع . وما هو صالح لأوروبا الغربية والشرقية يبقى « غير عملي » بالنسبة للدول المتخلفة .

الزراعة ، وبعضها في الصناعة .

والمطلوب هو سياسة تنسيق وتخطيط ، وليس فرض السيطرة الاقتصادية لمجموعة من البلدان على مجموعة أخرى . على أن تحقيق تصنيع البلاد ، يحتم على الجمهورية اليمنية ، أن تفكر في هذه الضرورة المحلية [1] .

خامساً — الأشغال العامة ، الخدمات الاجتماعية (التربية والصحة)

هناك قطاعان آخران يتطلبان مجهودات كبيرة واستثمارات ضخمة : إنهما الأشغال العمومية (الطرق ، المواصلات السلكية واللاسلكية) ، والخدمات الاجتماعية (كالتربية ومصالح الصحة) . ويتعين على الدولة أن تخصص جزءاً كبيراً من ميزانيتها لهذين القطاعين ، اللذين لا يقلان أهمية عن القطاعات الاقتصادية ، واللذين سيؤثران مباشرة في التطور الاقتصادي .

أ — الأشغال العامة

الأشغال العامة ، هي من وجهات متعددة ، أكثر إلحاحاً في المرحلة الراهنة ، من كل القطاعات الأخرى. وقد رأينا وضعية البنية التحتية (الطرق ، السكك ، الموانىء والمطارات الخ ...) وكيف أنها تشكل عراقيل رئيسية أمام تنمية الزراعة بصورة خاصة ، ولمجموع الحياة الاقتصادية بصفة عامة . إن انعدام التجهيز يصور أحسن تصوير في اليمن حالة البلاد المتأخرة . ومن ثم فإن وسائل النقل والمواصلات ، تبدو ضرورية . إنه من الضروري إنشاء شبكة من الطرق ، على صورة الطريق الصينية الجميلة (صنعاء — الحديدة ، وكتلك التي تبنيها الولايات المتحدة بين المخاء — تعز — صنعاء ، ويمكن أن يضاف الى ذلك طريق تربط تعز — الحديدة — ميدي ، وطريق صنعاء — عمران — صعدة وطريق البيضاء — ذمار) . إن ربط البلاد بهذه الطرق المختلفة (خاصة وأن إنشاء سكة حديد تمر من السهول العليا سيكون شاقاً ، وغير مضمون الفائدة على المستوى الوطني) ،

---

١ - ولا بد من دراسة خاصة لهذا الموضوع .

يجعل التسويق سهلاً . وستؤدي المبادلات المحلية إلى ازدهار كبير للوضع الاقتصادي . ولا شك في أن الحياة الاقتصادية ، ومجموع الهياكل الاجتماعية والسياسية ستتغير ، ويأخذ الانسجام الوطني عمقاً أكثر مما هو الآن .

ولا بد أيضاً من وسائل المواصلات ، واستخراج المياه والطاقة الكهربائية ، وأشغال عامة أخرى ضرورية . ولا جدال في أن هذه الأشغال العامة صعبة . والمطلوب هو تحقيق الأعمال الضرورية للتنمية ، وليس أعمال التفاخر ، كما يحدث في عدة بلدان متخلفة . إن استعمال الفنون الراقية (الإنارة بالنيون ، أعمدة من الصلب المستورد ، وتقليدات أخرى للبلدان الأوروبية) يجب أن تستبعد . والمطلوب هو أشغال متينة ، متقنة ، ذات مردود جيد ، وذات تكاليف بسيطة .

ب – الخدمات الاجتماعية

إن الخدمات الاجتماعية ليست ضرورة ملحة فحسب ، ولكنها قبل كل شيء ، هدف الثورة اليمنية . إن التأخر الذي تعيشه البلاد فظيع جداً ، لدرجة أنه يمكننا التساؤل عما إذا كانت هذه الكلمة كافية بالفعل لوصف وضع اليمن في مجال التربية ، والصحة ، والشؤون الاجتماعية الأخرى .

ولا بد من إعطاء الأسبقية للاستثمارات في هذه القطاعات المتأخرة جداً . إن الثورة مدركة لأهمية الخدمات الاجتماعية ، وقد شرعت فعلاً في تطبيق إجراءات عديدة تهدف الى تحقيق التقدم السريع .

١ – الصحة

إن مساعدة المنظمة الدولية للصحة ، ضرورية بسبب انعدام الخبراء اليمنيين في هذه الميادين . ومن ناحية أخرى ففي نطاق الاتفاقات الثنائية ، يتعين على الدولة أن تستعين بالبعثات الطبية ، وتتفق معها على تكوين مساعدين فنيين ، وتباشر العلاجات في نفس الوقت . ومن المفيد إنشاء مستشفى – مدرسة

للمساعدين الطبيين في المصحة الرئيسية لكل مدينة من المدن الكبرى. وستكون مهمة الدولة تشجيع تكوين الأطباء والمرضين اليمنيين[1].

إن برنامج المصالح الصحية (العلاج ، المستشفيات ، والمكافحة الوقائية ضد الأوبئة) ، لا يمكن أن يضعها إلا أطباء يعرفون البلاد . ولا يمكننا إلا أن نوصي السلطات العمومية بالقيام بالاستثمارات الضرورية ، التي يتطلبها برنامج من هذا القبيل .

٢ – التعليم والتكوين

« إذا كنت تضع مخططاً لسنة فازرع الأرز ، وإذا كنت تضع مخططاً لقرن فعلم الرجال » .

مثل صيني

إن هذا المثل يبين بما فيه الكفاية الأهمية التي نعطيها للتعليم ، وتكوين الرجال . إن أسبقية أساسية يجب أن تُعطى لهذا القطاع الضروري لتكوين الإطارات ، ولتكوين اليد العاملة الكفؤه ، وبالتالي تحقيق تجديد اجتماعي واقتصادي لليمن. وسوف تكون النفقات العامة في هذا القطاع منتجة في المدى البعيد ، كما أنها سوف تشجع النمو الاقتصادي . بيد أنه من حقنا أن نتساءل هل هناك نمو اقتصادي اذا لم تخصص استثمارات لتكوين الرجال ؟ إن التاريخ يقدم لنا أمثلة عديدة في هذا الميدان . إن كل تنمية ، لا يرافقها مجهود تكويني ، هي تنمية محكوم عليها بالفشل المؤكد . بل إن الأمثلة القريبة المستقاة من البلاد التي قامت بثورتها (الاتحاد السوفياتي ، والصين وكوبا) ، بينت أن بعض التأخر يمكن تعويضه بهذا التكوين . ولسنا هنا بصدد وضع مخطط للتعليم . لقد

١ – وليس ، كما هو الآن حالياً ، تعقيد أمور هؤلاء الأطباء والمرضين وتركهم في مستوى معيشي ضعيف جداً .

خصصت اليونسكو لهذا الموضوع دراسات ، وقامت بأبحاث قيمة ، يستطيع اليمن ، وربما ينبغي أن يستفيد منها ، خاصة وأن هذه البلاد لم تستعمل كل القروض المقدمة لها في عهد الإمامة . وهكذا يكون المجهود المالي للسلطات العامة ، خفيفاً ، وتؤدي مساعدة اليونسكو (بشرط أن تفهم وتوجه من طرف السلطات العمومية) النتائج المطلوبة .

ولنذكر أننا اذا ما اخترنا تربية سريعة ، فإن المجهودات المطلوبة ، تتضمن شروطاً أولية :

– ينبغي أن يأخذ البرنامج بعين الاعتبار ، البيئة العربية ، وحاجات هذه البلاد (ذلك أن استعمال المناهج والبرامج المجربة في البلدان الأوروبية ، لا يمكن أن يحل كل المشاكل) .

ولا يمكن لنا أن نشجع إرسال متدربين ذوي مستوى منخفض ، الى مدارس ذات مستوى عال (نذكر على سبيل المثال مدارس اليونسكو في بيروت والقاهرة) لمدة سنة . إن أغلبيتهم تعود بادعاء أنهم أصحاب شهادات دون أن يحصلوا على تكوين قوي .

– إن المفيد في هذه الحالة ، هو تربية سريعة قائمة على أسس متينة ، وموجهة منذ البداية نحو تخصص واحد (يمكن استعمال الفنون العصرية لهذه الغاية ، أو الوسائل السمعية والبصرية والصحافة) .

– وينبغي القيام بمجهودات كبرى في سائر مجالات التعليم .

إن محاربة الأمية ، ينبغي أن تكون التدبير الأول المستعجل . ونعتقد ان اليمن سوف يصطدم بعراقيل أقل من تلك التي تواجهها البلدان الأخرى في هذا الميدان ، وذلك بفضل المعارف التي تقدمها المدارس القرآنية . ولا شك أن تبعئة في هذا الميدان ، سوف تعطي نتائج قيمة .

الفصل السادس

تعبئة الموارد الانسانيّة

إن تبذير القوى المنتجة العديدة الموجودة تحت عدة أشكال : كالبطالة (بطالة القات بصورة خاصة) والتوظيف الناقص والإنتاجية المنخفضة ، هو ظاهرة اجتماعية واقتصادية ملفتة لانتباه كل من يدرس بنيات اليمن . وبمجرد أن نتعمق هذه الدراسة ندرك أن التبذير، يصبح مشكلة رئيسية تجب مواجهتها بجد ؛ أي ان الاستفادة بسرعة وفعالية من هذه القوى المنتجة ، أو بالأصح تمكينها من العمل ، هو بدون شك أحدى الوسائل الكفيلة بتحقيق التراكم ، وإنجاز النمو الاقتصادي السريع . وهذا الفائض الاجتماعي ، إذا كان موجوداً ضمنياً في الوقت الراهن ، يمكن ويجب أن يصبح فعلياً بتشغيل كل هذا العالم من العاطلين ، ومن ناقصي العمل ، ومصاصي القات . ولا نعتقد أن هذه التعبئة ستصطدم بصعوبات كبرى ، اذا ما تحققت بناء على دوافع نفسية ومادية . وفي بداية العملية ، ينبغي تجنب الدعوة الى العمل التطوعي (إن قروناً من الاستغلال جعلت الرجل اليمني متشائماً وحذراً) ، ولكن بمجرد وقوع بعض التجارب الناجحة ، فإن هذا النوع من التعبئة ، سيكون ممكناً (بفضل الجمعيات التعاونية) .

ويجب أن تهاجم هذه التعبئة للموارد الانسانية كل أشكال التبذير : القوى

المنتجة غير المستعملة أو المستعملة استعمالاً ناقصاً كالأساليب العتيقة ، التي هي سبب الإنتاجية المنخفضة (في القطاع الزراعي)، وكذلك بطالة القات، وهجرة العمال اليمنيين إلى الخارج .

ولا شك ان هذه التعبئة ، ستطرح عدة مشاكل ، ولكنها مشاكل غير مستعصية . فقد علمتنا تجربة الصين الشعبية ، انه يمكن تعبئة القوى المنتجة غير المستخدمة ، دون القيام قبل ذلك باستثمارات جديدة ، ولكن هناك استثمارات ضرورية لليمن في الوقت الراهن .

أولاً ــ التعبئة في القطاع الزراعي

ان التعبئة في القطاع الزراعي ، يجب ان تكون المهمة الأولى ، لأن القطاع المذكور يمثل تقريباً ٨٥٪ من السكان ، أي مجموع سكان البلاد تقريباً .

أ – التشغيل الناقص

إن التشغيل الناقص لا يرجع إلى وجود كثير من السواعد وقليل من الأراضي ، بل هو راجع إلى عوامل اجتماعية وفنية ، سبق ان تناولناها بالدراسة . ان إزالة العراقيل الاجتماعية ، وتحقيق العوامل الفنية (الري) ، ستساعد على تخفيض هذا التشغيل الناقص . وبدون الدخول منذ الآن ، في الحديث عن استرجاع واستصلاح اراض جديدة ؛ فإن مباشرة أعمال الري البسيطة ، سوف تقدم الشغل لعدد كبير من الفلاحين ، لا سيما وأن الشروط الجغرافية ، تتيح مواسم زراعية سنوية عديدة في أغلب أنحاء البلاد (الأمر الذي يشكل عاملاً ملائماً بالنسبة لبلدان متخلفة أخرى ، يبقى فيها الفلاحون بدون عمل طيلة فصل الجفاف .) وينبغي أن يهدف الإجراء الأول ، الى زيادة الحجم العام للتشغيل، وذلك باستعمال الاستثمارات « الإنسانية » في أعمال الري، التي ستكون عواقبها مفيدة للفلاحين : استعمال الأراضي غير المزروعة ، وتشجيع التشغيل ، أي الحصول على حد أدنى من المكافآت .

ويجب ان تقدم الدولة ، لتمويل هذه المكافآت ، سلفيات للهيئة المكلفة بهذه الأعمال ، التي تسترد بدورها هذه السلفيات على شكل مبالغ سنوية ، بفضل زيادة الإنتاج . والواقع أن التراكم الذي يتحقق بهذه الصورة ، تبرز فعاليته بسرعة .

وهنا نرى نظاماً بعيداً جداً عن النظام المستعمل في المشاريع الجماعية ، أو في حظائر العمل ، حيث تشارك اليد العاملة بشكل تطوعي ، أو تلقاء تعويضات مقابل أعمال غير منتجة .

وبقدر ما تقوم الاستثمارات الإنسانية بتحسين عوامل الإنتاج ، بقدر ذلك تخف مساعدة الدولة ، لتتجه نحو استصلاح أراض جديدة .

ليس الري وحده هو المطلوب في الميدان الزراعي ، بل هناك أشغال كثيرة (كالمشاريع المائية الصغيرة ، حفر القنوات ، إصلاح الأراضي والتنظيف الخ . .) وتسطيح الأراضي ، وإنشاء المدرجات ، وإصلاح الاراضي .

ب — زيادة الانتاجية في الأعمال الزراعية

التعبئة الثانية الرامية إلى زيادة الفائض ، تتركز في تحسين المحصول ، أي التنمية التفاعلية لإنتاجية العمل . وسيتم ذلك بواسطة حرث عميق ، وزراعة متقاربة ، وتجديد في الأدوات البدائية للعمل .

ويمكننا أن نتساءل عما إذا كان من شأن هذا العامل الثاني ، أن يزيد من خطورة التشغيل الناقص ؟ في رأينا انه لا ينبغي أن نأمل التغلب على التشغيل الناقص هذا قبل زيادة الإنتاجية . فالأعمال التي تتطلب السواعد كثيرة ، كما أن النزعة المالثوسية [1] ، لن يكون لها أثر اذا ما باشرت السلطات العمومية سياسة التعبئة .

---

١ — مالثوس Malthus اقتصادي إنجليزي عاش في أوائل القرن التاسع عشر ميلادي كان يرى بأن العالم في خطر بسبب كثرة السكان . وأصبح اسم مالثوس مقروناً بالمبالغة والخوف المتزايد من عدد السكان وفقدان الأمل لمستقبل الأجيال القادمة .

ثانياً ـ تعبئة اليمنيين المهاجرين ودعوة الفنيين الأجانب

في نطاق تعبئة القوى المنتجة ، نرى أنه من المناسب انتهاج سياسة تشجيع عودة العمال اليمنيين المقيمين في الخارج إلى بلادهم. فهؤلاء العمال الذين يبلغون مئات الآلاف ، والذين تكونوا في الخارج ، سوف يشكلون الطبقة العاملة للصناعة اليمنية. وهكذا يستفيد اليمن من عناصر فنية متقدمة ، ويحدث تنافس مثمر في البلاد . كما ستنمو طبقة من البروليتاريا في البلاد ، أي ينشأ فيها، وينمو شكل جديد من الوجود الاجتماعي ، مع كل العواقب الناجمة عن ظاهرة اجتماعية كهذه .

ولا ينبغي التردد في دعوة الفنيين الأجانب (حتى العمال البسطاء المتخصصين) ، الذين يكون عليهم أن يقوموا بمهمتين : فبالإضافة الى ممارسة مهنهم ، يجب عليهم أن يشاركوا في تكوين الفنيين المحليين . وسوف تقسم ساعات العمل هكذا :

وقت مخصص للنشاط المهني المحض ، ووقت مخصص للتكوين الفني .

إن هذا المطلب يستلزم شروطاً غالية في التوظيف ، ولكنها تعطي في المستقبل نتائج جيدة . وسوف يطرح اختيار الفنيين الأجانب مشاكل قابلة للحل .

والواقع أن الفنيين الذين يسرعون بإنهاء عقدهم مع الحصول على رواتب عالية ، دون القيام بعمل جيد ، لا فائدة ترجى منهم لليمن . إن أمثال الفنيين الأجانب ، الذين جعلوا من مقامهم في اليمن رحلة سياحية للترفيه ، كثيرون جداً . ومن هنا ينبع مطلبنا الملح : إننا نحتاج الى فنيين حقيقيين ، يقومون بمهامهم عن وعي ، والذين يجيئون في نطاق الاتفاقات الثنائية أو المتعددة الأطراف ، ملزمون بتوفير الشروط السابقة .

ثالثاً ـ بطالة القات والتعبئة

وأخيراً ، فإن بطالة القات ، التي تسبب في تبذير سنوي يناهز ٣ مليار

٣،٠٠٠،٠٠٠،٠٠٠ من الساعات ، تشكل طاقة إنسانية قابلة للتعبئة بصورة تدريجية . ولن يتم القضاء على البطالة بتحريم استعمال القات . فلا بد من تدابير اجتماعية وثقافية واقتصادية ، إذا أردنا مكافحة هذا الوباء الوطني ، ولقد اقترحنا ، في الصفحات السابقة ، تدابير أخرى لجعل استعمال القات أمراً غير ممكن . ونحن هنا نتناول مشكلة تعبئة مصاصي القات .

والمطلوب هو تطبيق سياسة المشاركة التطوعية في الأعمال الاجتماعية : نشر التعليم ، وسائل الأخبار ، بناء النوادي الاجتماعية (بيوت الشباب ، إصلاح المساجد ، الأعمال الاجتماعية) المسابقات الثقافية (يمكن أن يقوم الشعر المحبوب جداً في اليمن ، بدور في هذه التعبئة) وبعبارة واحدة ، كل الأعمال التي تنمي قوة وطنية بناءة قادرة على مواجهة مشاكل التخلف بحماسة .

وإذا كانت الساعات المستخلصة من بطالة القات ، لا تدخل مباشرة في محاسبة اقتصادية ، على الأقل في هذه المرحلة ، فسوف يكون لها في المستقبل دور مباشر . وعلى كل حال ، فإن تشغيل مصاصي القات (ولو أثناء جزء من ساعات البطالة) ، يجعل الميزانية العامة تربح مبالغ يمكن تخصيصها للأعمال الاجتماعية والثقافية .

ولا شك أن هذه التعبئة ، تتطلب إعداداً طويلاً . ومع ذلك فإن الدولة ، والحزب ، والأحزاب (حسب الشكل السياسي ، الذي يتم اختياره) سيكون أمامهم عمل جيد ، يتطلب التحقيق .

الفصل السابع

تعبئة الموارد المادية

بالإضافة إلى تعبئة الموارد الإنسانية، لا بد من تعبئة الموارد المادية، للحصول على مزيج دقيق لكل الموارد ، يتيح نمواً سريعاً للدخل القومي . وهذا الدخل لا يمكن أن ينمو إلا بتراكم ونمو الإنتاج ، الذي هو أهم من الاستهلاك . ومن هنا فإن المشكلة على صعيد التوزيع واستعمال الدخل القومي ، خاصة وأن هذا التراكم في مرحلة بدائية جداً باليمن ، حيث يوجه الاقتصاد الوطني للبلاد ، في أكثر الحالات نحو الحاجات المباشرة ، وبالتالي نحو الاستعمال السريع للفائض الاقتصادي الموجود .

ولتجنب الاختلالات الخطرة ، يبدو من الضروري تنسيق توزيع الدخل القومي ، والقرارات السياسية والمالية . ذلك أن الدولة بمؤسساتها المسؤولة ، ينبغي أن تتدخل لتوجه استعمال الموارد الفعلية ، وتؤثر فيه . وتستطيع الدولة بواسطة الفائض ، الذي تجمعه ، وبواسطة المساعدة الخارجية ، التي تتلقاها ، الإسراع بالسير نحو تنمية اقتصادية سريعة . والقرارات النقدية والمالية تلعب دوراً هاماً ، لا ينبغي أن يغيب عن الجمهورية اليمنية . وبالعكس من ذلك ،

فإن هذه القرارات هي التي تجسم التدابير المتخذة من طرف السلطات ، لتحقيق سياسة التنمية .

وإذا ما ارتبطت هذه السياسة بالقرارات الأخرى المتعلقة بالهيا كل السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، فإنها ستساهم في إحداث تحولات جذرية بالاقتصاد اليمني .

وسندرس في هذا الفصل الحلول المقترحة في الميدان المالي . ويمكن بفضل البنك اليمني للإنشاء والتعمير ، أن توجه هذه القرارات توجيهاً حسناً ، كما يمكن تحضير البرامج تحضيراً جيداً . وهكذا يمكن وضع تخطيط أفضل لبداية التنسيق .

ومن ناحية أخرى ، سنقدم عرضاً عن السياسة المالية ، دون أن ندخل بالتفاصيل ، مع الإشارة الى أن المشاكل المالية ، في نظرنا ، ليست إلا مشاكل ملحقة . إن المبادىء المقترحة مطروحة دائماً في إطار انتقالي .

أولاً — دور البنك اليمني للإنشاء والتعمير

إن المؤسسة نصف العامة (البنك اليمني للإنشاء والتعمير) ، التي أنشئت منذ بداية الثورة ، يمكن أن تقوم بدور في منتهى الأهمية ، ما دامت لم توجد بعد مؤسسة عامة كاملة . ونحن نعتقد أن البنك اليمني للإنشاء والتعمير ، إذا ما قسم إلى قطاعات محددة ، يمكن أن يوجه القرارات الاقتصادية والمالية للدولة .

ويتعين على البنك اليمني للإنشاء والتعمير ، للقيام بهذه المهمات ، أن يشتمل على ثلاثة أقسام : قسم الشؤون الجارية ، قسم اعتمادات الاستثمارات ، وقسم الدراسات الاقتصادية والعلاقات مع الخارج .

ولندرس كل واحد من هذه الأقسام ، ولننظر في وظيفته بالتفصيل .

١ - قسم الشؤون الجارية

يعمل قسم الشؤون الجارية على طريقة بنك عادي ، يضم عـدة نشاطات . سيكون هناك قسم العمليات المصرفية ، وقسم القروض الفلاحية ، وقسم ثالث مخصص للقطاع الصناعي .

إن العمليـات المصرفية معروفة، ولا تحتـاج منا الى دراسة مطولة . والمقصود هنا هو إعطاء قروض للتجار مقابل ضمانات في شكل رهائن أو وثائق. وينبغي أن ينسق مجموع العمليات ، كأوراق القروض ، والتبديـل ، والودائع المصرفية، والتسليفات، مع السياسة العامة للبنك،فإعطاء القروض للاستيرادات الثانوية ، أو لتشييد عمارات فخمة ، مثلاً ، لا يمكن أن يتناسب مـع هـذه السياسة .

في هذا القسم ، ينبغي أن ينطلق المسؤولون من تشجيع استعمال المناهـج المصرفية (تنمية النقد الورقي ، الحسابات في البنوك ، تأثيرات التجارة الخ ..) وبذلك يتحسن التداول النقدي (ذلـك ان انعدام العملة في السوق ، يشكل عرقلة للتسويق ، ويؤدي الى تقلب الأسعار من سوق لأخرى). ومن ناحية ثانية توحيد سعر العملة (ذلك أن انعدام التقاليد المصرفية هـو السبب الرئيسي في الفرق بين أسعار النقد من مدينة الى أخرى) .

قسم آخر ، يهتم بتسهيل العلاقات مع الخارج، بين التجار اليمنيين والشركات الأجنبية ، ويحرر التجار بالتالي من مراقبة عدن . ولا ننسى أن تجـار اليمن يقصدون عـدن ، التي تفرض شروطها ، وهي شروط تجعل أثمان البضائع المستوردة أو المصدرة ، أكثر غلاء بسبب زيادة التكاليف التجارية ، وتكاليف النقل من عدن . وهذا الواقع له أهميته في ميادين أخرى . ويمكن لهـذا القسم أن ينشيء شركات التأمين،وشركات الملاحة البحرية،وشركات النقل،ومؤسسات أخرى لقطاع الخدمات ، وهي شركات ستقدم العمل ، وتأتي بموارد نقديـة كانت مجمدة سابقاً بالبنوك الإنجليزية في عدن .

وسيظل قسم العمـلة يقظاً أمـام مناورات البنوك الإنجليزية ، فيما يتعلق

بتطورات أثمان الريال اليمني ، وفيما بعد حول النقد الذي سيخلفه . إن استمرار سياسة منع خروج (الريال) وتنمية الموارد من العملة ، ستظل قاعدة هذه اليقظة . وفي هذه النقطة الثانية يتحتم فرض رقابة على المبادلات النقدية . إن اليمن هو أحد البلاد القليلة ، التي لا تملك مكتباً لمراقبة النقد . فالعملة المتوافرة من الإصدار تبقى رهن إشارة المصدر . بيد أن شراء مواد الاستيراد يتم بالعملة الصعبة (وخاصة بالدولار والجنيه الإسترليني) . وبهذه الطريقة حقق البنك السعودي ، أرباحاً طائلة ، وقد حصل على كل العملات التي أرسلها الصينيون والسوفياتيون والأمريكيون الى اليمن ، في نطاق الأعمال المتعلقة بالبنية التحتية والأشغال العامة .

ونظراً لانعدام القروض الزراعية ، فإن قسماً من البنك اليمني للانشاء والتعمير ، يجب أن يقوم بهذا الدور الأساسي للتنمية الزراعية . ولا بد من إقامة مخازن عامة ، بواسطة القروض الى الفلاحين أو الى الجمعيات الزراعية ، مخازن يحتفظ فيها الفلاحون بمنتوجاتهم ، في حالة ركود السوق ، مقابل فائدة ، وكذلك القيام بكل العمليات التي من شأنها أن تساعد على تسويق المنتوجات الزراعية . ومن ناحية أخرى فقد ألححنا على نظام تمويل الحملة الزراعية . وسيقوم البنك اليمني للإنشاء والتعمير بهذه المهمة في انتظار إنشاء هيئة خاصة لذلك . كما سيقوم القسم التجاري والصناعي بالسهر على استعمال القروض المقدمة استعمالاً جيداً ، في مشاريع أو مؤسسات تدخل في نطاق سياسة التنمية . ويمكن أن تقدم هذه القروض في المدى البعيد الى المؤسسات ، التي تطبق سياسة التوسع الصناعي .

٢ – قسم صندوق الاستثمارات

سيكون هدف قسم اعتمادات الاستثمارات ، إنشاء مؤسسات صناعية وتجارية وزراعية لتنمية القطاع المشترك ، وتوحيد الاستثمارات نحو اعتمادات أكثر فائدة ، وأكثر إنتاجية ، تساعد على توسع الاقتصاد .

وبواسطة هذا القسم ، تدخل الدولة في شراكة مع الشركات المختلطة

الوطنية والدولية . ونظراً لانعدام مبادرة رأس المال الخاص ، أو على الأقل حتى وقت قريب ، في إنشاء الصناعات الهامة ، يتعين على صندوق الاستثمارات أن تكون لديه روح المبادرة . وبهذه الصورة ، يحرر قسم من الموارد المتنوعة ، ويوظف في المؤسسات الصناعية ، وذلك اذا رؤي من الضروري أن تقوم مؤسسة مثل البنك اليمني للإنشاء والتعمير بتوجيه مثل هذه المؤسسات . إن الضمانات والامتيازات المقدمة الى مثل هذه المؤسسات لا تخلق أية مشكلة ، ما دامت هذه المؤسسات مراقبة مباشرة من طرف البنك .

وبهذه الصورة ، يمكن أن ينشأ قطاع كامل من الصناعات التحويلية . وهناك أيضاً قطاع النقل . سيكون تركيز صندوق الاستثمار على المشاريع الأكثر أهمية وأولية ، كما سيحضر برنامجاً تدريجياً للعمل .

وسيقوم قسم من هذا الصندوق بدراسة المشاريع ، التي يقدمها رأس المال الخاص ، ويقدم رأيه حول إنتاجية المشروع (في نطاق الاقتصاد الوطني) .

وباختصار فإن كل ما يتعلق بالاستثمارات ، التي ينجزها القطاع نصف العام ، أو الخاص ، سيمر من هذا الصندوق . إن الفكرة التي ترشدنا في هذا الاختيار هي فكرة التعبئة العملية والفعالة .

وأخيراً فإن هذا القسم من البنك اليمني للإنشاء التعمير ، سوف يقدم رأياً استشارياً حول مشاريع الاستثمار في القطاع العام .

هذه هي الوظائف والأهداف الرئيسية ، التي يتعين على صندوق الاستثمارات أن يقوم بها .

٣ – قسم الدراسات الاقتصادية والعلاقات مع الخارج

سيكون هدف هذا القسم الثالث من البنك اليمني للإنشاء والتعمير : تنظيم الدراسات الاقتصادية والمالية والعلاقات مع الخارج .

أ) تنظيم الدراسات الاقتصادية والمالية

ينبغي أن تلحق الهيئة ، التي تحدثنا عنها سابقاً ، بهذا القسم ، وسوف

تنسق الدراسات الفنية ، وتتمم بدراسات اقتصادية ومالية . ولا نريد هنا ، العودة الى أهداف هذه الهيئة . وبالإضافة الى ذلك فإن هذا القسم ، سوف يهتم بتحضير البرامج البعيدة ، ويحاول أن يجعل التخطيط ممكناً .

ب) العلاقات مع الخارج

ستضم العلاقات مع الخارج ، المفاوضات مع رأس المال الأجنبي الخاص ، في سبيل إنشاء مؤسسات مختلطة ، وكذلك المفاوضات في نطاق الاتفاقات الثنائية ، أو ذات الأطراف المتعددة . ونحن نرى أن هـذه النقطة أكثر أهمية بالنسبة للاقتصاد الوطني .

ولنذكر منذ الآن ، أن دور القسم الثالث من البنك اليمني للإنشاء والتعمير ، سينحصر في اقتراح البرامج ، أو بعبارة أدق في تقديم توضيحات حول البرامج ، التي تتمنى اليمن تحقيقها . والمعروف أن الدول التي تقدم الديون للبرامج ، تقدم ديوناً مفيدة لبعض قطاعاتها الصناعية ، حتى ولو كانت هذه المشاريع ذات أهمية ثانوية بالنسبة للدول المستدينة .

وبالرغم من أن اليمن يحتاج الى مشاريع مستعجلة ، فإنه لا يمكن أن يسمح لنفسه بقبول البرامج التي ليست أوليـة ، بالنسبة لبرامج الاقتصاد الوطني . وهناك مثل يبرر تحفظنا ، ففي بعض المفاوضات التي شاركنا فيهـا ، اقترحت دولة غربية كبيرة قدمت لنا قرضاً هاماً ، تنمية زراعة الحلفـاء (سيزال) ، وإقامة صناعة تستخدم هذه المادة (أكياس وحبال) . ولا شك أن البلاد تملك طاقة قوية من هذه الزراعة ، وأن تحويل هـذا المنتوج ، يشكل عملاً مفيداً للغاية . ولكن كم يستعمل اليمن من أكياس الآن ؟ وما هي الإمكانيات المباشرة لتصدير هذه المادة ؟ يبدو أن التنافس صعب في هـذه النقطة الثانية . ذلك أن الأكياس المستوردة قليلة ، وهي كافية للإنتاج الزراعي . واليوم الذي تنتج فيه اليمن موارد زراعية مضاعفة عشر مرات ، أو مائـة مرة ، ذاك اليوم فقط تكون مثل هذه الصناعة مفيدة ، وعلينا أن نتساءل دائماً هل من المناسب أن

نخصص هذه القروض لاستثمارات أكثر استعجالاً ، أي في صناعات أكثر فائدة للاقتصاد الوطني ؟

وما قدمناه ليس إلا مثالاً . ويمكن أن تظهر حالات مماثلة ، ونحن متأكدون من ذلك ، حتى من الدول الشرقية أو من الدول الشقيقة . ولا بد أن نتذكر أن مفاوضي كل بلد ، يفكرون قبل كل شيء في مصالح بلادهم . إن المساعدات الثنائية ، أو المتعددة الأطراف ، التي تقدمها الدول الأجنبية لها هدف رئيسي هو تصدير إنتاجها. وعلى مسؤولي الدول المتخلفة، أن لا يتجاهلوا مصالحهم الخاصة ، وأن يفرضوا الحصول على منتوجات مفيدة وأولية . إن تقسيماً كالذي نقترحه ، يمكن أن يحمي مصالح الاقتصاد الوطني، ويوفر اختياراً أفضل . ولا شك ، إنه من الأفضل كما قيل لنا ، أن نقوم بعمل وحتى لو لم يكن مفيداً ، من أن لا نقوم بشيء[1] . على أنه ينبغي تجنب أي عمل يضر بالطاقات المقبلة ، ويسبب فيما بعد عراقيل ومشاكل للتنمية الاقتصادية .

ويجب أن يعطي قسم العلاقات مع الخارج ، رأيه حول المفاوضات المتعلقة بالامتيازات الممكن تقديمها ، ويشارك بصورة عامة ، مباشرة ، أو غير مباشرة ، في المداولات مع الخارج . وقد رأينا الدور الخاص بالبنك اليمني للإنشاء والتعمير ، وأقسامه الرئيسية الثلاثة . إن هدفه الأساسي يتلخص في تنسيق النشاطات الاقتصادية والمالية ، في مؤسسة واحدة ، وأن يعد بصورة ما الهيئة التخطيطية التي سوف تخلف كل هذه المؤسسات . إن البنك اليمني للإنشاء والتعمير ، سيساهم بهذه الصورة في الإسراع بسير عملية النمو في اليمن ، و « سيوجه » اتجاه النمو نحو أقل قدر ممكن من التبذير .

وفي هذا المستوى من التفكير يمكن لنا أن نطرح الأسئلة التالية :

١ – كيف تحل مشاكل الفنيين والإطارات التي تتطلبها مؤسسة كبرى كالبنك اليمني للإنشاء والتعمير .

---

١ – هكذا كان يقول الدكتور عبد الرحمن البيضاني أول رئيس وزراء لليمن ووزير الاقتصاد سابقاً، ونحن لا نوافق قطعاً على هذا المنطق الاقتصادي .

٢ – هل تملك إدارة البنك اليمني للإنشاء والتعمير الموارد الكافية لتمويل هذا البرنامج ، وما هي وسائل تمويله ؟

بالنسبة للسؤال الأول ، لا شك في أن الإطارات القيادية ، لا تكفي لتولي المهمات العديدة للبنك اليمني للإنشاء والتعمير ، كما أن المستخدمين ليسوا في مستوى يمكنهم من القيام بهذه الأعمال . هنا إذن مشكلة حقيقية في الإطارات والمستخدمين .

ومع ذلك فلا ينبغي اعتبار هذه المشكلة مستعصية على الحل . فيمكن توظيف فنيين وإطارات من الخارج . ففي مصر ، وفي بعض البلدان العربية (لبنان ، وسوريا ، وتونس) يبدو أن التوظيف ممكن كما أن الهيئات الدولية ، يمكن أن ترسل فنيين إلى اليمن في إطار المساعدة الفنية .

قد يكون من المرغوب فيه ، هنا ، تطبيق مبدأ المهمة المزدوجة ، المقترح في قسم التكوين والتعليم . ويتعين على إدارة البنك من جهة أخرى ، أن تفكر في تكوين بعض الإطارات والمستخدمين تكويناً مهنياً في الخارج .

ونجيب على السؤال الثاني : إن البنك اليمني للانشاء والتعمير ، بالإضافة إلى خزينته (رأس المال والودائع) ، سيفاوض للحصول على قروض مالية ذات مدى طويل ، لدى الهيئات الدولية ، ولدى الهيئات المحلية والقومية .

ونحن نعتقد أن البنك اليمني للإنشاء والتعمير ، يمكن أن يحصل على بعض القروض من الدول العربية (الكويت ، البحرين ، مسقط ، أبو ظبي ، لبنان) التي تتكدس مواردها الضخمة في البنوك الأوروبية . وينبغي أن تكون الضمانات حقيقية ، حتى تقبل الدول دفع السلفيات المطلوبة .

ولكن البنك اليمني للإنشاء والتعمير يمكن بواسطة تمويل ميزانية ، أن يجد الموارد في شكل قروض أو سلفيات لمدة قصيرة ، من أجل بعض العمليات . وهناك موارد أخرى يمكن أن توجد في زيادة التداول النقدي . وإذا ظهرت إمكانية إنشاء بنك عربي للتنمية ، يقوم تقريباً ، على المبادىء التي يقوم البنك اليمني للإنشاء والتعمير ، فإن على الجمهورية اليمنية ، أن تشجع مثل هذه المبادرة .

ومن البديهي أن بنكاً ينشأ على هذه الصورة ، سيقدم خدمات عظمى للتنمية في هذه المنطقة ، التي لا تنقصها الموارد .

إن المشاكل السياسية ، هي التي تكوّن العراقيل الجوهرية. ونظراً للوضعية الحالية ، فإن هذه الهيئة ، سوف تظل أمنية . ولكن البنك اليمني للإنشاء والتعمير ، يمكن أن يتفاوض مع بعض الدول ، أو مع بعض الرأسماليين العرب (حضارمة ، كويتيين ، لبنانيين الخ ..) من أجل الحصول على قروض تدفع حسب مبلغ وشروط اللحظة .

ثانياً — تمويل التنمية

يظهر تمويل التنمية في أشكال عديدة ، ويتأتى من مصادر كثيرة . فتعبئة الفائض الاقتصادي الجاري وتشغيل الفائض الممكن ، هي الموارد الرئيسية للتراكم . وبالنسبة للقطاع الزراعي فإن الموارد تتأتى من : التراكم بواسطة استثمار العمل ، التمويل الذاتي ، وتوجيه الجزء الأكبر من الفائض ، نحو نشاطات منتجة ، بدلاً من توجيهه كلياً الى الاستهلاك (دون التهاون بهذه الناحية) ، والإسهام في الاستثمار « الميزاني » .

أما مورد القطاعات الأخرى ، فيظهر في عدة أشكال ، هذه هي الرئيسية منها : موارد إيرادات الميزانية العادية (الضرائب ، حقوق الجمارك الخ ..) ، ومن القروض الداخلية ، والتمويل الذاتي للقطاعات الخاصة والمختلطة ، واكتتابات رأس المال اليمني الخاص في الشركات المختلطة (كالبنك اليمني للإنشاء والتعمير) ، فائض القطاع العام ، والجزء العائد الى الدولة من القطاع المختلط ، القروض الخارجية (إما في إطار الاتفاقات الثنائية أو المتعددة الأطراف، وإما في إطار الاتفاق مع الهيآت الدولية) ، وكذلك المساعدات الآتية من الخارج.

والمطلوب هو تحضير برنامج حول كل هذه الموارد ، وتنسيق مختلف الإستثمارات فيما بعد . وينبغي أن يوجه أهم جزء من هذه الموارد الموجودة ، لتطبيق البرنامج المقرر. ولا ينبغي أن يعتبر إسهام الخارج ومساعدته ضروريين،

وإنما فقط مكمّلان للنمو الاقتصادي . إن الموارد الداخلية، وتكوين رأس المال المحصل في الاقتصاد الوطني هي التي ستظل أساساً للتنمية .

أمـــا التمويل النقدي للتراكم ، فإنه يتم أساساً عن طريق التمويل الذاتي ، وعن طريق قروض الميزانية ، والقروض المصرفية .

ولكل واحد من هـــذه الأصناف دور مهم يلعبـه لتقديم التمويل النقدي الضروري. وستسلم القروض المصرفية للمؤسسات الصناعية والتجارية ، بالحصول على الاعتمادات التسييرية ، وكذلك بعض القروض القصيرة المدى . ومع ذلك ، فإن وجود قرض الميزانية ، يعني وجود ميزانية للدولة . وإنشاء مثل هـــذه الميزانية مطلوب في اليمن ، خاصة وأن نظام الإمامة ، لم يفكر قط في أنـه من الضروري القيام بعمل من هذا النوع . فقد كان تكنيك إيرادات الدولة ونفقاتها موغلاً في البدائية . فقـــد كانت النفقات تتم يومياً ، حتى « تفرغ الصناديق » حسب التعبير الشعبي .

وفي الوقت الراهن يكفي إنشاء ميزانية بسيطة ، تتحول تدريجياً كلمـــا تحسنت المعطيات الأساسية . وعلى وزارة المالية أن تبذل جهوداً كبيرة في هذا الميدان ، بالرغم من أنهـا غارقة في المشاكل اليومية ، ولا تملك إلا وقتـاً قصيراً لدراسة مناهج جديدة ، ووضعها موضع التنفيذ ، لإقرار الميزانية .

ثالثاً ـــ المساعدات والسلف الخارجية وسياسة التنمية

إن الهيآت الدولية المستعدة لمساعدة اليمن ، كثيرة العدد (هنـــاك الأمم المتحدة ، البنك الدولي للتنمية (وشركاته) ، والصندوق الخـاص ، وصندوق التجهيز الخ ..) . ولما كان اليمن لم يستعمل الموارد التي وضعتها هذه المؤسسات رهن إشارته ، فإن هذا الواقع فاجأ مسئولي هـــذه الهيآت ، الذين تعودوا على أن يكونوا موضوع التماسات .

ومع ذلك فإن الدولة اليمنية ، ينبغي أن تعرف كيف توجه هذه القروض ، نحو قطاعات تدخل في نطاق سياسة التنمية ، وتتبع وصايا هـــذه الهيآت ،

بشرط أن لا تكون هذه الوصايا متناقضة مع البرنامج الذي هيأته الدولة ومن ناحية أخرى ينبغي لبلادنا، أن تفرض على كل الفنيين المختصين الذين ترسلهم هذه المؤسسات، القيام بعمل جدي ومعمق.

ويمكن للقروض المقدمة من دولة الى الدولة اليمنية، أو العطاءات المقدمة في نطاق مفاوضات ثنائية أو متعددة الاطراف، أن تكون مهمة أيضاً. ومع ذلك، فإن بعض الاجراءات المقترحة، وبالأخص في هذه النقطة أكثر من غيرها، لا ينبغي أن تغيب عن الانظار.

إننا نخشى أن تؤدي هذه الوسائل المالية الى مولد نوع من التبعية الاقتصادية، سيكون ضرره عظيماً على سياسة التنمية. فالذي لا شك فيه أن الدول الأجنبية، ستحاول بطريقة أو بأخرى، أن تؤثر في الاقتصاد اليمني، حتى يأخذ هذا الأخير اتجاهها.

إن القاعدة التي سيسير عليها المتفاوضون، هي التمسك بأكبر قدر ممكن من حرية العمل، حتى ولو أدّى ذلك الى ضياع قروض مهمة. كذلك فإنه من الضروري تنمية اتفاقات الدفع بين الدول، وخاصة تبادل المنتوجات.

وسيقبل اليمن شاكراً، كل مساعدة على أن لا يكون مرتبطاً بأي التزام سياسي، أو انحراف عن برنامجه في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وقد يحدث أحياناً أن المساعدات المقدمة من الخارج، تكون مرتفعة الأثمان، من الناحية الاقتصادية. ومرد ذلك إلى استعمال الفنون العالية التخصص، والى التعويضات المخصصة لفنيي البلاد التي تقدم هذه القروض. وأحسن وسيلة لتعطيل هذا الاتجاه، تتمثل في تقديم نفس المشروع، لعدد كبير من الدول، لتكوين فكرة دقيقة عن التكنيك المستعمل وعن سعر التكاليف.

ومشكلة المفاوضات الثنائية أو المتعددة الأطراف مع الدول العربية من جهة، والدول المتخلفة من جهة، لا تطرح بنفس الصورة. إن الحذر المشروع الذي أشرنا اليه لم يعد له مبرر هنا. وينبغي التوجه نحو تكتلات محلية، أو أسواق مشتركة. فلا قيمة للتصنيع، ولا للتنمية الزراعية الواسعة، إذا كان

من المستحيل تصدير المنتوجات . ويمكن أن تحل هـذه المشكلة في اليمن بإنشاء سوق مشتركة بين الدول العربية أولاً ، وبين الدول المتخلفة فيما بعد .

وسيكون من المرغوب فيـه ، أن تقوم الدول المسماة بالمتخلفة ، بتنسيق برامجها ، تبعاً للمناطق ، وإلا فان العهد الذي تبذر فيـه هـذه البلدان القوى المنتجة ، والموارد المادية في معركة تنافسية ، لن يتأخر ظهوره طويـلاً . وفيما يتعلق باليمن ، يبدو أن أكبر قـدر ممكن من التعاون ضروري ، مع الدول المتخلفة بصورة عامة ، ومع الدول العربية بصورة خاصة .

أما فيما يتعلق برؤوس الأموال الأجنبية ، فقد رأينا الملابسات ، التي يمكن أن تستثمر فيها في نطاق الشركات المختلطة مع القطاع العام . وإذا مـا قبلت هذه الشروط ، فإن الحكومة ستقدم كل الضمانات التي تتطلبها مثل هذه السياسة . إن إعداد قانون للاستثمارات الأجنبية ، ينبغي أن يستوحى من الشروط المشار إليها آنفاً ، والتي نذكـّر بها فيما يلي :

— إعادة استثمار نصف الأرباح في البلاد .

— القبول باختيار السلطات العامة فيما يرجع للمشاريع ، التي من شأنها أن تساعد على تحقيق أهداف البرنامج .

— الالتزام بتكوين العمال والإطارات المختصة في كل المستويات .

— استعمال الصناعات المحلية في التجهيز كلما كان ذلك ممكناً .

— الحرية الكاملة للمنتوجات في التصدير .

— تضمن الدولة الدفع وتحويل الأرباح ، في حالة التأميم ، وكذلك الإجراءات ، التي تؤمن رؤوس الأموال الأجنبية هذه .

وقد يتصور القارىء أننا لم نعط أهمية كبرى للمساعدة الخارجية ، التي قـد تكون وحدها مع ذلك ، قادرة على حـل بعض الصعوبات في اليمن . ولا شك أن هذه المساعدة قيّمة بالنسبة الينا ، وخاصة في الميدان الفني .

ومع ذلك ، فنحن نعتقد أنه إذا كان اليمن يحتاج الى كل مساعدة ، فإنه لا يستطيع أن يعتمد في النهاية إلا على نفسه . إن ممـارسة سياسة حقيقية للتنمية

الاقتصادية والاجتماعية ، وتنفيذ برنامج متواضع، هو وحـده الذي يجعل اليمن قادراً على تحقيق آماله في أن يحتل منصبه في قافلة البـلاد ، التي تحاول أن تخرج من شروطها المتأخرة ، غير الانسانية ، التي تعيش فيها أغلبية سكانها .

* * *



خلاصة



ها نحن وصلنا إلى نهـاية الدراسة المخصصة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية . ولا بد مبدئياً من تسجيل خلاصة لهذه الدراسة ، وإن كانت هذه الخلاصة قـد صيغت بالفعل .

أليست دراسة الآفاق والشروط التمهيدية في الواقع خلاصة ؟ كما أن اقتراح الحلول التي نعتقد أننا وجدناها ، أمر أكثر دقة : وما نقصده هو جعل هـــذه الخلاصات ، التزامات عملية . وبدلاً من آفاق مجردة ، حاولنا أن نرسم برنامجاً لم يتناول سوى المواضيـع ، دون أن نتجاهل بعض المظاهر التفصيلية . ولا شك أنه من باب الادّعاء ، تقديم برنامج من هذا النوع ، على أنه البرنامج الوحيـــد الصالح لليمن ، ذلك أن برامج أخرى يمكن أن تقدم حسب التصورات المختلفة لأصحابها . أما بالنسبة لنا ، فبعد أن حاولنـــا تحليل الشروط ، التي نسميها موضوعية ، والصعوبات العملية النفسية والاقتصاديه والثقافية والسياسية والفنية في كل الميادين ، فقد استخرجنا منها الخلاصات ، التي نراها مناسبة . إن الشروط الاجتماعية والسياسية ، لا تسمح حسب تحليلنا ، بتصور تحولات أخرى . ويمكن أن تقدم لنا بلدان متخلفة أخرى طورت بنياتها وطبّقت سياسة أكثر جذرية . ألم تجتز الثورة اليمنية مرحلة هامة في هذه البـلاد ، التي كانت تعيش في القرون الوسطى ؟ ألا تقدم هذه الثورة مكسباً في منتهى الإيجابية من أجل التحويلات الأساسية ، التي تضع اليمن على طريق التنمية؟ إننا لم ننته الى برنامج « التجريبية الموجهة » ، نتيجة لنزعة انتهازية أو تراجعاً منا . إن الوضع الراهن هو الذي يملي علينا مثل هذه السياسة .

وإذا كانت الصفحات السابقة ، قد أظهرت عناصر هـذا البرنامج ، فمعنى ذلك أننا قد توصلنا إلى هدفنا . وهذا الهدف يتلخص أولاً في إعطاء وصف لما

كانت عليه الإمامة ، ثم إبراز خصوصية التخلف اليمني ، وتفسير أسباب ثورة سبتمبر ١٩٦٢ ونتائجها ، مع الصعوبات التي اصطدمت بها ، والصعوبات التي ما زال يصطدم بها اليمن الجمهوري . وأخيراً أردنا أن نبرز الشروط الأولية والبرنامج الكفيل بإخراج البلاد من الجمود ، وتوجيهها نحو التطور الاقتصادي .

ولا شك أن هذا البرنامج ، يتطلب إطاراً نظرياً معيناً ، وسيشير إلى المخاطر الاقتصادية والاجتماعية ، التي تصطدم مع هذا الإطار . وذلك ما سنحاول تفسيره .

١ ـ الخروج من النظريات وتطبيق « التجريبية الموجهة »

إن الإطار النظري الذي ينتسب اليه هذا البرنامج ، هو الاشتراكية بالمعنى الأكثر دقة لهذه الكلمة ، أي النظام الذي يحرر القوى المنتجة ، ويشبع الحاجات الاجتماعية ، دون أن يقوم على استغلال الانسان للإنسان ، والاشتراكية بهذا التحديد تتطلب عدة شروط أساسية من بينها :

- تشريك وسائل الإنتاج .
- السلطة السياسية للجماهير المنظمة .
- النضال ضد الإمبريالية والاستغلال السياسي والاقتصادي .
- تخطيط الاقتصاد ، وتعبئة الموارد الإنسانية والمادية في نطاق هذا التخطيط .
- التحويل الجذري في البنيات الاجتماعية .

الهدف الرئيسي في النظام الاشتراكي هو رفع مستوى معيشة المجتمع باستمرار ، وإشباع حاجاته بفضل توزيع الإنتاج الوطني ، انطلاقاً من مبدأ « لكل حسب عمله » . وبالنسبة لنا فإن الاشتراكية بهذا التحديد ، تشكل أحسن طريقة للتطور ، ولتحقيق نمو اقتصادي منسجم وسريع .

كل نمو اقتصادي يتم في نطاق نظام ، لم ينجز هذه التحولات الأساسية ، محكوم عليه في نظرنا على الأقل ، بالتناقضات الاجتماعية والاختلالات

الاقتصادية ، وزيادة الفروق والتفاوتات ، وأخـيراً تبعيـة الاقتصاد الوطني للخارج .

إن وسائل الاشتراكية وأساليب تطبيقها يمكن ان يكون لها صور مختلفة ، حسب البلاد وظروفها الموضوعية ولكن الهدف يبقى واحداً. وهذه الاختلافات يمكن ان تسمى تجـاوزاً « الاشتراكية العربية » و « الاشتراكية الجزائرية » ، و « الاشتراكية الإفريقية » ، و « الاشتراكية الأمريكية اللاتينية » إلـخ ... بشرط ان تكون لها عقيدة اشتراكية صحيحة ، وليس مجرد تجميع للكلمات ، التي لا تملك من الاشتراكية إلا الاسم . فليست اللفظيات هي التي تحدد الأهداف الاشتراكية ، وإنما مجموعة النظرية والعملية .

هل نفهم من هـذا التصور الموضح ، انه ينبغي الاتّباع الحرفي لنظريـة اشتراكية نموذجية صالحة لكل البلاد ؟ نعتقد أنه قد حـان الوقت لكي يعمق المثقفون والمسؤولون السياسيون ويجربوا في البلدان المتخلفة ، المفاهيم التي وضعها مفكرو أوروبا ، عندما حللوا المشاكل الخاصة . ولا شك أن ذلك لا يعني رفض المبادىء التي ظهرت في البلدان الأوروبية ،والتي تشكل مساهمات تاريخية في منتهى الأهمية .

ومع ذلك ، فلا ينبغي التردد في صياغة تصورات مناسبة تـلائم التطور التاريخي ، والشروط الملموسة لبلادنا . ولن تكون تجارب العصر الراهن نماذج نتبعها حرفياً ، وانما نماذج تمكننا من تجنب الأخطاء المرتكبة . ونحن نعتقد أن تسلسل الأسبقيات ، ليس متشابهاً في بلادنا ، للشكل الذي اتخذه في البـلدان ، التي وضعت فيها مذاهب الاشتراكية . إن النضال ضد الامبريالية ، وضرورة تعبئة السكان لنمو البلاد ، والاستقلال الاقتصادي إزاء الخارج ، هي عوامـل أساسية بالنسبة إلينا .

هذه هي المفـاهيم التي ينبغي تطويرها ، وجعلها بديهية . إن النضال ضد الإقطاعية وتأثيراتها الاقتصادية والاجتماعية والنفسية في اليمن ، تشكل إحدى المفاهيم الحاسمة .

ومن ثم لا بد أحياناً من أن نعرف كيف نبتعد عن النظرية لنطبق « تجريبية موجهة » تمليها الأوضاع الواقعية ، التي تعيشها البلاد ، مع السهر واليقظة على أن لا تؤدي هذه السياسة إلى التخلي عن الاشتراكية ، وإنما بالعكس تتجه اليها . في هذه الحالة ، من الأفضل أخلاقياً إعلان ذلك .

وذلك ما انتهينا اليه بعد أن حللنا التطور التاريخي ، والإطار الذهني للسكان ، والظروف الواقعية الأخرى لليمن . ولا شك بالنسبة إلينا على الأقل ، أن الإمكانية الحالية الوحيدة الكفيلة بتحسين الحالة الاقتصادية والاجتماعية ، تتمثل في سياسة نسميها « التجريبية الموجهة » .

والوقع أن ذلك يمكن أن يشبه بغرابته نوعاً من «رأسمالية الدولة » ، حيث يلعب القطاع الخاص دوراً لا بأس به . و « التجريبية الموجهة » هي إلى حد ما ، نوع من اشتراكية الدولة ، تأخذ بين أيديها قيادة الشؤون الاقتصادية ، لتضع أسس نمو اقتصادي سريع . ولكنها بفضل الوسائل السياسية ، التي تملكها ، والأهمية التي لها في القطاع العام ونصف العام ، تستطيع ، ويجب أن تعمل على تحقيق الاشتراكية . ومن الصعب حالياً ، تصور مدة المرحلة الانتقالية .

فسوف تتحدد هذه المدة ، لا بتطور الظروف السياسية والاجتماعية ، وإنما أيضاً بتطبيق البرنامج المقدم ، نفسه . ونحن لا ندعي أن هذه التجريبية هي الاشتراكية ، فهذه الفكرة بعيدة عنا . ولكن أليس من الضروري تطبيق سياسة من هذا النوع لاكتشاف آفاق جديدة ، بدلاً من البقاء في حالة جمود ، أو التعرض لنمو اقتصادي يعمق التفاوت الاجتماعي ؟

الجواب لا شك فيه ، بالنسبة لنا . فنظراً للوضع الراهن ، يكون المهم ، هو تنمية البلاد ، دون الضرر بمستقبلها . وهكذا يمكن إشباع الحاجات الاجتماعية نسبياً ، ويمكن إخراج البلاد من السبات الذي أغرقتها فيه قرون من الاستغلال والإمامة .

٢ ـــ المخاطر الاجتماعية والسياسية والاقتصادية لهذه السياسة

إن السياسة المقترحة في إطار البرنامج السابق ، تتضمن مخاطر عديدة اجتماعية واقتصادية .

١ - المخاطر الاجتماعية والسياسية

المخاطر الاجتماعية ،تتأتى من الأهمية التي يأخذها رأس المال التجاري لليمنيين المهاجرين ، في الاقتصاد الوطني ؛ وبالتالي من دور البورجوازية التي يمثلها رأس المال ذاك ،ولا شك أن هذه البورجوازية سوف تفرض مقابلاً سياسياً ، ستضطر السلطات العمومية الى قبوله إذا أرادت أن تطبق سياسة تشجيع رجوع المهاجرين اليمنيين .

في هذه الحالة تطرح بعض الأسئلة :

أ) كيف نضمن أن هذه الطبقة الجديدة التي ستخلف ضمنياً الطبقات القديمة ذات الامتيازات (طبقة السادة ، المرابون ، الاحتكاريون) لن تصبح بدورها طبقة ذات امتيازات ؟ وبعبارة أخرى ألا توشك مشكلة التفاوت الاجتماعي ، أن تبقى مطروحة ؟

ب) كلما تكاثرت الأموال التي تستثمرها هذه البورجوازية كلما اتسع الدور السياسي الذي تقوم به ؟ كيف تحد هذه السلطات ؟

ج) ألا تصبح بورجوازية قوية ، مثل بورجوازيات الدول المصنعة ؟ ألا يمكنها بالتالي أن توجه النظام نحو طريق رأسمالي ؟

د) وأخيراً ما هي الوسائل التي يمكن للحكومة بواسطتها أن تمنع وقوع هذا التطور السياسي والاجتماعي ؟ أليس هناك خطراً أن تترك السلطة الحكومة مرتبطة تماماً بهذه البورجوازية الجديدة ؟

سوف نحاول الإجابة على هذه الأسئلة ، بقدر ما يسمح بذلك مستقبل متحرك يجعل الموضوع من باب الإشكالات الصعبة ، مع التذكير أن نقطة الانطلاق هي أن « التجريبية الموجهة » المرسومة على الصورة السابقة ، يجب أن

تطبق بإخلاص ما أمكن ، على الأقل في مخططاتها العامة .

بالنسبة للسؤال الأول ، الذي يحمل خطراً حقيقياً ، خاصة وأن البلاد لا تملك موارد نقدية نرى أن دقرطة المؤسسات ، وتنظيم الجماهير الكادحة ، تقدم ضمانات تمنع نظام الامتيازات من العودة .

السؤال الثاني : قررت مراقبة رأس المال الخاص وتوجيهه ، ومع ذلك فالمطلوب تحقيق هذه المراقبة وهذا التوجيه عملياً ، مع تقوية القطاع العمومي ونصف العمومي ، وتنظيم الجمعيات التعاونية في الزراعة . إن الحد من سلطة البورجوازية (الصناعية والزراعية) تجيء من سيطرة المزارعين الصغار ، وملكية الدولة في القطاع القروي ، وتغلب القطاع العمومي ونصف العمومي (في القطاعات الأخرى) .

أما بالنسبة للسؤال الثالث ، أو الخطر ، فنحن نرى أنه من المستبعد جداً ، أن يقوم رأس المال التجاري بالدور الذي قامت به البورجوازيات الغربية في أوروبا ، بعد قرون من التطور ، وذلك لعدة أسباب . أولاً ، لأن العصر الراهن لا يسمح بذلك . إن بورجوازية بهذه الدرجة من القوة لم تتكون الا بفضل الاستعمار والإمبريالية ، وهي شروط لا وجود لها اليوم. وأخيراً فإن بورجوازية على هذه الصورة من الاهتمام ، بالشؤون الاقتصادية ، لا تتكون بين عشية وضحاها ، ولا بد لتكوينها من تطور تاريخي طويل . وأخيراً هناك حجة أخرى هي أن قيام بورجوازية يمنية قوية لن يحل إطلاقاً المشاكل الجوهرية للتخلف . فالبورجوازية الهندية التي تجر وراءها تاريخاً طويلاً والتي تمثل قوة هامة ، وجدت من المفيد قيام نوع من اشتراكية الدولة في الهند (والهند بال ٤٠٠ مليون من السكان ، ليست اليمن الصغير) . ومع ذلك فإن هذه التجربة لم تأت إلا بتقدم متواضع .

هذه الملاحظات حقيقية ، خاصة وأن رأس المال التجاري عاجز عن أن تكون لديه روح المبادرة الضرورية لإنشاء المؤسسات الصناعية أو استغلال المزارع الضخمة . إنه يفضل أن يشترك مع القطاع العمومي (لا لسبب انعدام

التنظيم ، وإنما بسبب الخوف من العبء الثقيل ، وأيضاً بسبب الوسائل المالية المحدودة جداً).

أما بالنسبة للخطر المتعلق بالوسائل التي تملكها الحكومة لمنع مثل هذا التطور ، فإن ميكانيكية المراقبة ، وتوجية رأس المال اليمني الخاص هذا ، موجودة في الترسانة التشريعية الدستورية وخاصة في تعبئة الجماهير الكادحة .

ومع ذلك ، فإن البورجوازية المرتبطة بمختلف الجماعات التقليدية ، إذا ما توصلت الى السلطة ، دون أن تضطر الى الارتباط بالكتل الثورية (كما هو الأمر حالياً) ، فإن فشلها سيكون سريعاً بدون شك .

٢ ـ المخاطر الاقتصادية

إن المخاطر الاقتصادية هي داخلية وخارجية في نفس الوقت .

أما المخاطر الاقتصادية الداخلية ، فتأتي من الدور الاقتصادي لرأس المال اليمني الخاص . وفي حالة عجز القطاع العمومي أو نصف العمومي عن القيام بالاستثمارات الضرورية ، وفي حالة العجز العملي عن توجيه رأس المال الخاص ، فإن هذا الأخير ، يمكن في هذه الحالة أن يسيطر على الاقتصاد الوطني . وهنا أيضاً يتضمن البرنامج آليـة كاملة تمنع رأس المال من الوصول الى مثل هذا الهدف . إن كون الصناعة الكبرى (الصناعة الأساسية والصناعة الاستخراجية) تبقى مخصصة للقطاع العمومي أو نصف العمومي ، يشكل عرقلة حاسمة للحد من نفوذ رأس المال الخاص . ومن ناحية أخرى فإن النظام المصرفي (بواسطة البنك اليمني للإنشاء والتعمير وأقسامه) ، سيكون كلياً تحت إشراف هذين القطاعين . والمطلوب هو حماية المصلحة الوطنية ، والسهر من ثم على التطبيق الحرفي للبرنامج لضمان تنمية اقتصادية منسجمة وسريعة .

أما المخاطر الاقتصادية الخارجية ، فإنها تعود الى أهمية الاستثمارات التي يقوم بها رأس المال الخاص الأجنبي . وقد توقعنا شروط هذه الاستثمارات . ومع ذلك فإذا أظهرت الحكومة عجزها عن تعبئة الموارد الداخلية ، وإذا لم

تحقق التراكم الضروري لنمو سريع ، فإن رأس المال الخاص والمساعدات الخارجية يمكن أن تفرض شروطها ، التي ستكون حتماً ضارة ، بالنسبة لمجموع السياسة المقترحة هنا . وإذا ما اعتمد اليمن على المساعدات الخارجية فقط ، فإنه سيسقط في تبعية اقتصادية لا تقل خطورة عن تبعية الإمامة بالنسبة للطبقات الكادحة . كما أن الضغط سيكون من القوة ، لدرجة أننا سنرى الاقتصاد الوطني يتجه اتجاهاً مخالفاً لحاجات البلاد .

نحن لا نقلل من أهمية الخطر الذي تمثله المخاطر الناجمة عن « التجريبية الموجهة » ولا سيما دور رأس المال الخاص . وسوف تظل هذه المخاطر جدية كما أنها قد تنحرف عن الطريق المرسوم . ولا بد من تحمل المسؤولية هنا .

إن البرنامج المقدم هنا ، يمكن أن يعتبر خيالاً ، ومستحيل التحقيق . والصعوبات والعراقيل لا حد لها ، ولكنها غير مستعصية على الحل . إن عملاً من هذا النوع يستلزم بدون شك ، روحاً من التضحية والديناميكية والمبادرة من طرف المسؤولين ، تضاف إليه حماسة السكان وتأييدهم . إن مشاركة الشعب فعلياً ، هي إحدى شروط إنجاز البرنامج .

وهل يستحيل تطبيق سياسة ثورية أكثر ؟ جوابنا واضح لا غبار عليه ولا تردد فيه ، في إطار اليمن الراهن ، أي البلاد التي تعيش في عصر الظلام ، لا يمكن اقتراح خلاصات غير هذه .

ولكن إلى أين ستنتهي هذه «التجريبية الموجهة» مع مخاطرها ، وانتهازيتها ، وقلة حظوظها ؟

ربما إلى نتائج قليلة بالنسبة لمطامح الأهداف المقصودة . وحتى هذه النتائج القليلة تشكل تجربة مفيدة بالنسبة لليمن . فإذا ما تحسنت قليلا ظروف حياة الطبقات اليمنية الكادحة ، وإذا ما عاد مئات من الحمالين والملاحين إلى بلادهم (وبعبارة واحدة المهاجرون المتسكعون) ، وإذا ما فتحت أمامهم آفاق جديدة ، فإن الأمل سيبقى كبيراً في أن يدخل الشعب في القرن العشرين ، وأن يشارك في الحياة الدولية كما فعل أسلافه الحميريون .

فهرست

صفحة